ابراهيم بن مراد

مسائل في المعجم

دار الغرب الإسلامي

مَسَائِل في المعْجَم

تأليف

ابراهيم بن مراد

كليّة الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

دار الغرب الإسلامي

© 1997 دار الغرب الإسلامي

الطبعة الأولى

دار الغرب الإسلامي
ص . ب . 5787 - 113 بيروت
جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية ، أو أشرطة ممغنطة ، أو وسائل ميكانيكية ، أو الاستنساخ الفوتوغرافي ، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

1 ـ نقدّم في هذا الكتاب عشرة بحوث كتبناها خلال السّنوات العشر المنقضية، بين 1986 و 1996. وقد شاركنا بستّة منها في ندوات علمية دولية، هي الأوّل (بودابست، 1993) والثالث (المنامة، بالبحرين، 1995)، والخامس (الشارقة بالإمارات، 1991)، والسّادس (تونس، 1993)، والثامن (مدريد، 1990)، والتاسع (تونس، 1989)، والبحثان السّادس والتاسع قد قدّما في ندوتي «جمعية المعجمية» الدّوليتين الثالثة والثانية. وقد شاركنا بالبحث الرّابع في الموسم الثقافي الرّابع عشر بمجمع اللغة العربية الأردني (عمّان 1996). وأمّا البحوث الثلاثة الباقية ـ وهي الثاني والسّابع والعاشر ـ فقد خصصنا بها «مجلّة المعجمية»، وقد نُشر الثاني افتتاحية للعدد الثامن (1992) الصادر سنة 1994، ونشر السّابع «تقديماً» لمعجم علميّ عربيّ مختص قديم محقّق، في العدد الثاني (1986) الصادر في نهاية 1986، وقد ارتأينا نشر هذا «التّقديم» في هذا الكتاب لأنّ محقّق المعجم المقدّم قد أعاد نشر نصّه المحقّق ـ بعد اطّلاعه على نقدنا ـ بكامل الأخطاء والنّقائص التي أظهرناها في عمله. وأمّا البحث العاشر فقد نشر في العدد الثالث من المجلّة (1987)، الصادر في أوائل 1988. على أنّ ثلاثة من البحوث الأخرى قد نشرت في «مجلّة المعجمية» أيضاً، وهي الخامس (في العدد 8، 1992) والثامن (في العدد 7، 1991)، والتاسع (في العدد المزدوج 5 ـ 6، 1989 ـ 1990). وقد نشر البحث السادس في وقائع الندوة التي قُدّم فيها (1996). وأمّا البحوث (1) و (3) و (4) فإنّها تُنشر في هذا الكتاب لأوّل مرّة.

2 ـ والبحوث العشرة تتنزّل ضمن إطار نظريّ لما نسميه «علم المعجم»،

وقد حدّدناه في البحثين الأوّل والثاني، وخاصة في الثاني، وفي بحث آخر مطوّل عنوانه «مقدّمة لنظرية المعجم»، قد نشرنا منه الفصلين الأوّل والثاني في العدد المزدوج 9 ـ 10 من «مجلّة المعجمية» (1993 ـ 1994) الصادر سنة 1996.

فإنّ علم اللغة حسب ما نرى يقوم على مكوّنين أساسيين: هما (1) علم المعجم، و (2) علم النحو. ونظرية المكوّن الأوّل هي «نظرية المفردات»، ونظرية المكوّن الثاني هي «نظرية التراكيب النحوية». والمفردات في المكوّن الأوّل «وحدات معجمية» لها «كيانات معقّدة مجرّدة» لأنّ لكلّ منها وجهاً دالّياً يكوّنه تأليفها الصوتي وبنيتها الصرفية، ومكوّناً مدلولياً تكوّنه دلالتُه المعجمية أو المفهومية. ثم إنّ لكلّ منها نوعين من الخصائص: (1) خصائص ذاتية تمييزية، و (2) خصائص علاقية. وأمّا في المكوّن الثاني ـ أي علم النّحو ـ فإنّ المفردات «ذرّات تركيبية» لها محلاّتها ووظائفها وحالاتها الإعرابية.

والمفردات في المكوّن المعجمي تُصنّف إلى (1) وحدات معجمية عامة هي «الألفاظ»، ووحدات معجمية مخصّصة هي «المصطلحات». ولا تختلف وحدات الصنّف الثاني عن وحدات الصنّف الأوّل من حيث هي جميعاً «كيانات معقّدة مجرّدة» ذات خصائص ذاتية وخصائص علاقية. ولذلك فإنّ «علم المعجم» متأسّس في الحقيقة على ما نسمّيه «المعجمية العامة» وقوامها الألفاظ، و «المعجمية المختصّة» وقوامها المصطلحات. على أنّ المفردات في هذين الفرعين الكبيرين يُبْعَثُ (1) من حيث هي كيانات معقّدة مجرّدة ذات خصائص ذاتية وخصائص علاقية، و (2) من حيث هي «مداخل» في «المعجم المدوّن». والبحث الأوّل نظريّ، وهو قوام المعجمية النظرية، والبحث الثاني تطبيقي، وهو قوام المعجمية التطبيقية. وهذا كله يعني أنّ «علم المعجم» يتفرّع إلى مكوّنين رئيسيين هما «المعجمية العامة» و «المعجمية المختصّة»، وأنّ كلاًّ من المكوّنين يتفرّع إلى مبحث نظريّ، ومبحث تطبيقي.

3 ـ وسيجد القارىء أثر هذا التصنيف الذي قدّمنا واضحاً في هذا الكتاب. فإنّ القضايا المطروحة في الفصول التي اشتمل عليها ـ وقد سمّيناها مسائل ـ تنتمي إلى المعجمية العامة والمعجمية المختصّة. وسيجد في البحوث الخمسة الأولى مسائل نظرية تتعلّق خاصة بـ «مكونات المفردة» أي ما به تكون «كياناً معقّداً مجرّداً»، وبخصائصها الذاتية الضرورية، وبخصيصتي التفرّد والتولّد فيها، وبقابليتها للحوْسبة المعجمية. وسيجد في بعض من البحثين الرّابع والخامس، وفي البحوث الخمسة الأخيرة مسائل تطبيقية، تهمّ ركني الجمع والوضع في المعجم المدوّن. وهي تتعلّق خاصة بمصادر الجمع، وبالمستويات اللغوية، وبترتيب المداخل وبتعريفها. على أنّ من هذه البحوث الخمسة بحثاً ـ هو السّابع ـ ليس تطبيقياً، لأنّه في «تحقيق المعاجم العلمية العربية المختصّة»، وهو في نقد تجربة بعينها من تجارب تحقيق نصوص التراث المصطلحي العربي، وخاصة نصوص «علم الأدوية المفردة» التي حاولنا في هذا الكتاب وفي غيره أن نظهر أهمّيتها في تاريخ المعجمية المختصّة العربية، وأن نبرهن على صلتها الوثيقة بعلم المعجم.

تونس، في 18 أكتوبر 1996

إبراهيم بن مراد

1 ـ في النظرية المعجمية العربية: قراءة في النموذج الخليلي[1]

1 ـ تقديم:

قد ذهبنا في بحث لنا سابق[2] إلى أن المعجم في النظريّة اللغوية العربيّة ليْس جزءاً من النحو، وأن النحو فيها ليس العلم الشامل لعلوم اللسَان، فهي نظرية قائمة على التفريق بيْن «نظرية المفردات» ـ أي نظرية المعْجم ـ و «نظرية التراكيب» أي نظريّة النحو، باعتبار أن للمفردة حَالتين من الوجُود اللغويّ:

1 ـ باعتبارها فرْداً لغويّاً أي وحدة معجميّة ذات موقع في المعْجم.

2 ـ باعتبارها «ذرّة تركيبيّة» (Atome syntaxique) صالحة للانتظام في التراكيب وَحمْل الخصائص النحويّة.

ونريد في هذا البحث أن نرجع إلى تحليل بعض مظاهر النظرية المعجمية العربيّة انطلاقاً من نمُوذج قد سبق أن نبهنا إلى أهَمّيته[3]، هو النموذج الخليلي، وهو نموذج لغويّ خالص، وقد اعتبرناه أسَاساً تأسيسيّاً في النظرية اللغوية العربية.

---

(1) مادّة هذا البحث الأسَاسيّة قدّمت بحْثاً في الندوة العلمية الدولية التي نظمت في جامعة بودابست بالمجر من 1 إلى 7 سبتمبر 1993 حول «تاريخ المعاجم والقواميس العربيّة ومبناها».

(2) ينظر بحثنا: «مقدمة لنظرية المعجم»، في «مجلة المعجميّة»، 9 ـ 10 (1993 ـ 1994)، ص ص 75 ـ 77.

(3) المرجع نفسه، ص 75.

وإذا كان لا بد لنا من أن نبرّر هذه العودة إلى النظرية اللغوية العربيّة القديمة ـ حتى لا يوصف عملنا بأنه مُجرّد رجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة النظرية اللغوية الحديثة، أو أنّه مجرّد إسهام في التأريخ للفكر اللغويّ القديم، ولا يوصف منهجنا بأنّه تاريخي تراثيّ يعتمد المعطيات المنقوصَة أو المغلوطة ـ فإن عندنا أكثر من مبرّر قويّ، ونخص بالذكر الثلاثة التالية:

(1) اعتبارنا العربيّة الحديثة امتداداً للعربيّة القديمة، سَواء في ذلك مستواها العاميّ ومستوَاها الفصيح: وليْسَت «العاميات» العربيّة الحديثة «لغاتٍ» مستقلّة، بل هي بما فيها من الخصائص والمظاهر الصوتيّة والصرفيّة والدلاليّة والتركيبيّة امتداد طبيعيّ للعربيّة الفصْحَى القديمة، كما تصورت وضبطَتْ في عَصْرِ الاحتجاج اللغويّ، اعتماداً على قانون «الحمْل على الأكثر» الذي أخذ به الواصفون والمنظرون الأوائل للغة العربيّة المعياريّة في النصْف الأوّل من القرن الثاني الهجريّ. وقد بيّنا في بحث سَابق[1] أن العربيّة في مستوَيَيْها الفصيح المكتوب والعاميّ المنطوق قد عرفت في مختلف مراحل استعمالها وفي الأمصار المعرّبة التي استعملت فيها لغةً طبيعيّةً، مظاهر من التطوّر عديدة في أصْواتها وصرْفِها ودلالاتها وتراكيبها. لكن ذلك التطوّر كان يحدث فيها من الداخل حدوثاً طبيعيّاً غير خارج في جوْهَرِه عن النماذج الفصَاحيّة «الأصليّة» التي وصفها علماءُ اللغة في النصف الأوّل من القرن الثاني الهجريّ، والنماذج الفصاحيّة «المسْتحدثة» التي أبْرزتها العلوم المسمّاة بـ «العلوم الإسلاميّة» والتي اعترف بها علماءُ اللغة ودوّنها المعجميّون في معاجمهم واتخذَتْ شوَاهِدَ للاستِدْلال، والعربيّة الحديثة إذن ـ بمستويَيْها العاميّ المنطوق والفصيح المكتوب ـ ليسَت بخارجة عن «النموذج اللغويّ» العربـيّ القديم. وهذا يدحض في نظرنا الاعتقاد بأنّ الاستدلال بالنظريّة اللغويّة العربيّة القديمة هو مجرّد رُجُوع إلى فكْر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه،

---

(1) هو بحثنا «الفصاحة والتطوّر اللغويّ»، وخاصة في قسمه الثاني الذي خصّصناه للنظر في مظاهر التطوّر اللغويّ في العربيّة في صلتها بالنموذج اللغويّ المعياري الفصيح، وقد حَللنا خصائص النموذج المعياريّ في القسم الأوّل.

ومجرّد إسْهام في التأريخ للفكر اللغويّ القديم.

(2) ـ اعتبارنا المُعجم العربيّ الحديث امتداداً للمعْجم العربيّ القديم. فإن المعْجم الذي وصفَهُ الخليل بن أحمد في القرن الثاني الهجري وبني عليْه نموذجه النظريّ لم يحُلّ مَحلّه معجم آخر ينفيه أو يُبْطِلُه، وذلك:

(أ) لأن الرصيد المعجميّ الكليّ الجامع الذي تشتمل عليه العربيّة اليوْم لا يختلف اختلافاً أسَاسيّاً عن رصيد العربيّة المعجمي الذي انطلق منه الخليل في وَضْع نظريّته في القرن الثاني الهجريّ. فإن مَا يختلف فيه الرصيدَانِ حَادِث وليْس أصْليًا يفرّق بيْن لغة كانت تستعمل ولغة جديدة قد حَلّت محَلّها في الاستعمال، ذلك أنّ الرصيد المعجميّ الحديث يختلف عن الرصيد المعجميّ القديم في عددِ الأدلّة التي بَليَتْ فأُسْقِطت من الاستعمال واندثرت فلـم تظهر في الرصيد الحديث، وعدَدِ الأدلّة الجديدة التي وَلّدتها في اللغة الحاجة إلى التعبير عن المستحدَث من المفاهيم والأشياء الجديدة بحكم تطوّر تجربة الجماعة اللغويّة العربيّة في الكوْن، وعددِ الأدلّة التي احْتَفَظت بوجوهِهَا الدّالّيّة ولم تحتفظ بوجوهها المدلوليّة، وذلك بتحويل الدّوَالّ عن مدلولاتها الأصليّة إلى مدلولات جديدة. ولم تظهر في العربيّة ـ حسب علمنا ـ إلى حدّ الآن دراسة تعلمنا علم اليقين بعدد الأدلة التي بَلِيَتْ وَأُسْقِطَتْ، وعددِ الأدِلّة الجديدة التي وُلّدت، وعدد الأدلّة التي أسْقطِت وجوهها المدلوليّة القديمة وأسندت وجُوهها الدّاليّة إلى وجوه مَدْلوليّة جديدة. على أن دراسة مثل هذه لا يمكن لها أن تُنجَزَ وأن تكون مَرْضيّة إلاّ إذا رُوعِيَ في الاستقراء مُسْتَوَيَا العربيّة الحديثة المنطوق العامي والمكتوب الفصيح، وذلك لأن في المنطوق العاميّ رواسِبَ مهمّة كثيرة العدد من الأدلّة التي أسْقطت من الاستعمال في مستوى الفصيح المكتوب، فهي من «الفصيح المُمَات»[1]. على أنّ النظر المعمّق في كتاب العيْن يُبَيّن أن القسم الكبير من الرصيد الذي اشتمل عليْه ما زال

(1) هذا مَا تبيّنّاهُ في «عربيّة نفزاوة» (بالجنوب الغربي التونسيّ). فإن مِن الرواسب الفصيحة القديمة فيها ما يعدّ اليوْم من «الغريب» المعجميّ ـ ينظر: الفصل الثالث من مقدّمة كتابنا «الكلم الأعجميّة في عربيّة نفزاوة».

مكوّناً أسَاسيّاً لرصيد العربيّة الحديثة المعجميّ[1].

(ب) لأن مكوّنات المفردات التي بنى عليها الخليل نظريته المعجميّة هي نفسها التي تقوم عليها المفردات المكوّنة لرصيد العربيّة الحديثة المعجميّ. فإن مفردات العربيّة ـ سواء كانت قديمة أو كانت حديثة ـ هي كيانات معقدة مجرّدة يشترك في تكوينها تأليف صوتيّ وبنية صرفيّة ودلالة معْجميّة، إضافة إلى أنها جميعاً ذات انتماء مقوليّ مّا، فهي إمّا أسْماء وإمّا أفعال وإمّا صِفات وإمّا ظروف وإمّا أدَوات. وإذن فليْس هناك مَا يمنعنا ـ نظريّاً ومنهجيّاً ـ من اعتبار مَا أقرّهُ الخليل من نظرية مستخلصَة من وصْفِ رصيد العربيّة المعجميّ في عَصْره قابلاً للتّطبيق على رصيد العربيّة الحديثة المعجميّ.

(3) ـ اعتقادنا أن الفكر اللسّاني القديم عَامّة ينبَغي أنْ يُقْدَر حَقّ قدْرِه، وأن إسهامات القدماء في دراسة اللغة ينبغي أن تولَى مَا تستحقّه من الاهتمام: فقد كانتْ حلقاتٍ أسَاسيّة في تاريخ الفكر اللسَاني البشريّ. وقد تفطن المحدثون إلى أهميّة تلك الإسهامَات. ومن أهمّ المعترفين بقيمتها اللسَاني الأمريكي نوام

(1) قد نظرنا على سبيل المثال في خمسة أبواب من حَرْف العيْن ـ وقد آخترناها من الأبواب الطويلة ـ هي: 1 ـ «باب العيّن والقاف والصاد» (كتاب العين، 1/127 ـ 129) فوجدنا أربعة مداخل ـ من خمسة مداخل ـ ذات استعمالات حديثة، هي «عقص» و «قصع» و «صعق» و «صقع»؛ 2 ـ «باب العين والقاف والدال» (نفسه، 1/140 ـ 145)، وفيه أربعة مداخل من ستّة ذات استعمالات حديثة، هي «عقد» و «قعد» و «قدع» و «دقع» (على أنّنا لا نعرف لـ «قدع» إلاّ استعمالاً عامّياً حديثاً. فإن معنى «قْدع» في عربيّة نفزاوة «كَفّ فلاناً عن عمل مّا»، وهذا من معاني «قدع» الأسَاسيّة في كتاب العيْن، فإن «القدع: كفُّك إنساناً عن الشيء بيدك أو بلسَانك أو برأيك»)؛ 3 ـ «باب العيْن والقاف والراء» (نفسه، 1/149 ـ 158)، ومنه خمسة مداخِل من ستة ما زالت مستعملة هي «عقر» و «عرق» و «قعر» و «قرع» و «رقع»؛ 4 ـ «باب العين والقاف واللام» (نفسه، 1/159 ـ 167)، ومنه أربعة مداخل مستعملة من خمسة، هي «عقل» و «علق» و «قلع» و «لعق»؛ 5 ـ «باب العيّن والنون والقاف» (نفسه، 1/168 ـ 173)، ومنه أربعة مداخل من خمسة ما تزال مستعملة، هي «عنق» و «قنع» و «نعق» و «نقع».

تشومسكي الذي خصّ «اللسَانيات الديكارتيّة» بكتاب مستقلّ[1] حاوَل فيه ـ رغم اعتقاده بأن «ديكارت نفسه لا يعير إلاّ اهتماماً ضعيفاً لقضيّة اللغة، و [أنّ] الأفكار القليلة التي خصّها بها قابلة لكثير من التأويلات»[2] ـ أن يستخلص من التفكير الفلسفيّ الديكارتي قواعِد نظريّة يدعم بها افتراضاته في اللغة. وقد قصد تشومسكي هذا المقْصد إذ بحث في النظريّة اللسَانية عند ديكارت لأنّه يَرى أن التفكير اللسَاني القديم ينبغي أن يقدر حَقّ قدْرِه: «فإنّ «اللسَانيّين المحترفين» لم يُعْنَوْا إلا قليلاً بإسْهَامات التفكير اللسَاني الأوروبـيّ القديم في النظريّة اللسَانيّة [الحديثة] (. . .). وما تزال إسهَامَات القدماء هذه إمّا مغْفُولاً عنها غفلة بيّنة، وإمّا منظوراً إليْها نظرة فيها احتقار ظاهر»[3]. وهو يرى أنّ تاريخ اللسَانيّات اليوم «في وَضْع مُحْزِنٍ»[4] وأن من أسْبَابِ هذا الوَضْع مَا يتّصل بالتفكير اللسَاني الحديث نفسه: فإن «التفكير اللّسَاني الحديثَ لا يقدِرُ الأعمال [اللسَانية] القديمة حق قدرِها»[5].

وإذا كانت حال التفكير اللسَاني الغربـي القديم على مَا وصَفَ تشومسكي، فما عسَى أن نقول عن التفكير اللسَاني العربـيّ القديم؟ فإن مؤرّخي اللسَانيّات الغربيّين يكادون لا يذكرونه في تأريخاتهم؛ أمّا لسَانيونا العربُ فإنهم يَرَوْن أنّ الإنسان لا يسْتحق صفة اللسَاني إلا إذا اهتمّ بالعربيّة الحديثة، وخاصّة بالمستوى العاميّ منها، أمّا إذا اهتم بالعربيّة في المراحل القديمة من اسْتعمالها فإنه لا يعدو في نظرهم أن يكون مؤرّخاً للغة العربيّة، أو باحثاً في «فقه اللغة» (Philologie)، وهم يقبلون بدون شك من تشومسكي أوْ من غيره[6] أن يهتمّ بالنظرية اللسَانية

---

(1) هو كتاب «Cartesian Linguistics: A chapter in the history of rationalist thought». وللكتاب ترجمة فرنسيّة بعنوان «La Linguistique Cartésienne: Un Chapitre de l'histoir de la pensée rationaliste» وهي التي نعتمد.

(2) N. Chomstry: La Linguistique Cartésienne, p. 15.

(3) المرجع نفسه، ص 15.

(4) المرجع نفسه، ص 16.

(5) المرجع نفسه، ص 16.

(6) نشير مثلاً إلى اهتمام أصحاب «علم الدلالة المعْرِفيّة» (La Sémantique Cognitive) بأرسطو =

الغربيّة القديمة، لكنهم لا يقبلون من العربي أن يهتم بالنظرية اللسَانية العربيّة القديمة، وفي ذلك التناقض عَيْنُه. واعتباراً لكلّ مَا سبق فإننا نعتبر بحثنا في النظريّة الخليليّة في المعْجم بحثاً في النظرية اللّسَانيّة المعجميّة العامّة، وليْس نبْشاً في «فقه اللغة» العربيّة.

2 ـ نظريّة الخليل المعجميّة:

2 ـ 1: لم يدرس عمل الخليل بن أحمد المعجميّ بعْدُ درْساً لسَانيًّا معمّقاً يسْتحقه عمل ريادي تأسيسيّ مثله. فقد كاد الذين عُنُوا به من المحدثين يقتصرون على المظاهر الشكليّة فيه وخاصّة منهج الخليل الصوتيّ المخرجي في ترتيب المدَاخِل المعجميّة وطريقته في تقليب الجذور. وليْس هذا الاقتصار على المظاهر الشكليّة خاصّاً بعمل الخليل المعجميّ بل هو مُعَمَّمٌ على التجربة المعجميّة العربيّة، القديمة والحديثة. فإن الغالب على المحدثين الباحثين في المعْجم العربي ـ وخاصّة المؤرّخين لَهُ ـ عَدُّ الترتيب الركن الأسَاسي في المعْجم، وهم لذلك يميلون إلى تصنيف التأليف المعجميّ العربيّ إلى مدارس بحسب المناهج التي اتبعها المؤلفون في ترتيب المداخل في معاجمهم[1]. وهذا التصوّر ناتجٌ في الحقيقة عن اعتبار التأليف المعجميّ «فنًّا صناعيًّا» صِرْفاً، له وسَائله وأدَواته، وعدّ مؤلّفي المعَاجم العرب القدامى «صُنّاعاً» لم يصْدروا في أعمالهم المعجمية عن نظريّاتٍ لغوية مُنَظَّمة لتفكيرهم، مُحَدِّدة للمناهج التي اتبعوا والوسَائل التي اعتمدوا في التأليف.

= وخاصة بمقولاته ـ ينظر مثلاً: Dubois (Daniele), (éd.) Sémantique et Cognition: Categories, prototypes, typicalité، وخاصّة ص ص 279 ـ 294.

(1) ينظر مثلاً: حسين نصّار: المعجم العربيّ، نشأته وتطوّره، 1/215 ـ 403، 2/404 ـ 759، J. Haywood: Arabic Lexicography, pp. 28-110؛ أحمد مختار عمر: البحث اللغويّ عند العرب، ص ص 135 ـ 209؛ اميل يعقوب: المعاجم اللغويّة العربية، بدَاءَتُها وتطوّرها، ص ص 37 ـ 188؛ أحمد عبد الغفور عطار: مقدمة «الصحاح» (للجوهري)، ص ص 92 ـ 107.

ويدْعَم هذا التَصوُّرَ في اللسَانيات الحديثة أمْران:

(1) ـ اعتبار المعجميّة النظريّة ـ أو علم المفردات ـ (Lexicologie) مبحثاً حديثاً لاحقاً في الظهور للعجميّة التطبيقيّة (Lexicographie)[1]، أيْ أنّ تأليف المعَاجم اللغويّة قد سبق التفكير النظريّ في ماهية مَادتها. وهَذا يعني ـ إذا طبقناهُ على العربيّة ـ أنّ التفكير المعجميّ العربـيّ قد ظَلّ حتى أوَاخر القرن الثاني عشر الهجريّ/ الثامن عشر الميلاديّ ـ وقد ألف فيه الزَّبيدِي معجم «تاج العروس من جواهر القاموس» ـ تفكيراً تطبيقياً صِرْفاً.

(2) ـ أن مفهوم «المعجم» ينحصر في «المعْجم المدوّن»، أي (Le dictionnaire)، وهو الكتابُ المشتمل عَلى رَصيدٍ مّا من المفردات/ المداخل المرتبة والمعرّفة بحسب منهج مّا في الترتيب والتعريف. وقد عُدّ المعْجم عند أصحاب هذا المذهب[2] مجرّد «قائمة» من المَداخل المعجميّة ذات وظيفة نحويّة، إذ ليْس المعْجم/ القائمة إلا «ذيلاً» للنحو، ومجموعة غير منظمة من الشواذ في اللغة. وهذا يعْني ـ إذا طبّقْناهُ على أيّ مُعْجم لأيّ لغة طبيعيّة ـ أن المعجم لا نظريّة لهُ ولا نظام، وأنه مجَرّد «كشفٍ» (Inventaire) أو «سِجلّ» (Répertoire) مشتمل على المفردات التي تستعملها جماعة لغويّة مّا.

على أن ما ذَهَبت إليه اللسَانيات الغربيّة الحديثة من قَوْل بحداثة المعجميّة النظرية إنما استخلص من النظر في اللغات الغربيّة التي جعلها اللسَانيّون المحدثون في أوروبّا وأمريكا منطلقات لأبحاثهم ودرسوها الدراسة المعمقة. والاهتمام

---

(1) ينظر مثلاً: J. Dubois, et al.: Dictionnaire de linguistique, p. 293; A. Rey: Le lexique, images et modèles, pp. 156-156.

(2) ينظر مثلاً: L. Bloomfield: Language, pp. 273-277; N.Chomsky: Aspects de la Théorie Syntaxique, p. 120; J. Lyons: Sémantique Linguistique, pp. 145-146؛ تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 314 ـ 315؛ A - M. Di Sciullo and E. Williams: On the Definition of Word, p. 1، وقد نفى هذان المؤلفان صلة المعجم بالنحو لأن الشذوذ الغالب على المعْجم في نظرهما لا يؤهّله لأن يكُونَ حتى ذَيْلاً للنحو.

بالمعجميّة ـ سواء كانت نظرية أو كانت تطبيقيّة ـ في هذه اللغات يعدّ حديثاً. فإن «تاريخ النظرية اللسَانية الغربيّة إلى وقت قريب هو في جوهره تاريخ مَا كان المربّون في مختلف العصور يعتبرونه من مجال النحو بمفهومه الواسع»[1]. وقد رَافق هذا التوسيع لدلالة النحو لتشمل دراسة اللغة كلّها غيابُ الاهتمام بالمعْجم. فإنّ اليونانيين واللاتينيّين القدامَى لم يؤلّفوا معاجم لغويّة، ولم تؤلّف المعاجم في الثقافات الأوروبيّة إلا في القرن السّابع عشر الميلادي، إذ ظهرت معَاجم لغويّة عامّة في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا[2]. وهذا كلّه مخالف لما عرفته العربيّة لأن الاهتمام بالمعجم فيها ـ وقد بدأ في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي ـ سابق للاهتمام به في اللغات الأوروبيّة بتسعة قرون. وقد كان علم المعجم ـ الذي كان يسمّى «علم اللغة» ـ فيها مستقلاً عن علم النحو، أيّ إنّ المعْجم في العربية لم يكن ذيلاً للنحو، ولا فرْعاً من فرُوعِه. ولم يكن مفهُوم «المعجم» في العربيّة مَحْصُوراً في «المعجم المدوّن» الذي ارتبط في أذهان المحدثين بمفهوم «القائمة» بل كان علماً قائماً على «نظرية المفردات»، مقابلاً لعلم النحو القائم على «علم الإعْرَاب».

ويبدو لنا إذَن أن المعجميّة النظرية مبحث قديم في العربيّة. وقد ظهر هذا المبحث في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي مع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ/ 791 م). فإن الخليل كان ذا رؤية لسَانية شاملة لنظم اللغة العربيّة: أصْواتاً وصرْفاً ونحواً ومعجماً. أما دوْرُه في وضع علم النحو ـ ومعَهَ الأصوات ومسَائل الصرْف ـ فيشهد به «كتاب» سيبويْه. بل إن الخليل هو المنشئُ الحقيقيّ لعلم النحو كما يَتبيَّن بوضوح من كل صفحة تقريباً من صفحات كتاب سيبويه[3]. وقد أقرّ القدماءُ أنفُسُهم بأثر الخليل الحاسم في تأليف

---

(1) ينظر: J. Lyons: Linguistique générale, p. 103.

(2) ينظرغ: A. Rey: La Lexicologie, p. 20, 21.

(3) ينظر: . Sellheim: Al-Khalîl B. Ahmad, in: EI², IV, 994ª - 996ª, p. 994ª.

وينظر حوْل شواهد سيبويه الخليلية: Sezgin: GAS, IX, 46-47، وقد اعتمد مؤلف =

«الكتاب»[1]. وأمّا دوْرُه في وضع النظريّة المعجميّة العربيّة فيُسْتَخْلَصُ من كتاب العيْن، وخاصّة من مقدّمته، وقد كان كتابُ العيْن نفسه تطبيقاً لتلك النظريّة.

2 ـ 2: لقد كان «كلام العَرب» ـ وخاصّة شعْرَهم ـ المادّة الأسَاسيّة التي اعتمدها الخليل في وصْفِ اللغة العربية، في بحثه اللغويّ[2]. وقد عنَتْه ـ لذلك ـ مسألة «شواهد اللغة»، وله فيها كتاب هو «كتاب الشوَاهد»[3]، وقد استَقْصَى فيما يبْدو وصْفَ أصْوات العربيّة وأبنيتها وتراكيبها والمسَائل المتصلة بها، فذلك مَا يستفاد ـ على الأقل ـ من «الكتاب» لسيبويْه؛ ولا شك أنّ ذلك الوصْف لم يكن بالأمْر العَسير لأنه كان يُجْرى على أنظمة لغوية ذات كشوف محدودة مغلقة. وقد أراد الخليل أن يستَقْصي أيضاً كلام العرب نفسه، أي المفردات أو الوحدات المعجميّة المكوّنة للرصيد المعجميّ الذي يستعمله الناس. فإن مَا اشتمل عليه وصْف الأنظمة السَّابقة من «وحدات لغويّة» يمثل نماذج محدودة قد اعتمدت في استقصاء القوانين والظواهر العامّة التي تخضع لها تلك الوحدات من حيث هي

= «الكتاب» حسب هذا الإحصاء الخليل في 66 موضعاً.

(1) من ذلك قوْل ثعلب: «إن الأصُول والمسَائل [في الكتاب] للخليل» (ينظر: ابن النديم: الفهرست، ص 51)؛ وقول أبـي عبيد الله المرزباني: «ألّف [سيبويه] كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو وعقد أبْوابَه بلفْظه ولفظ الخليل»(ينظـر: نور القبس، ص 56)؛ وقول أبـي البركات ابن الأنباري: إن «عامّة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل. وكلما قال سيبويه «سألته» أو «قال» من غير أن يذكر قائله فهو الخليل» (ينظر: نزهة الألبّاء،ص 29). وينظر حول إسْهام الخليل في وَضْع النظريّة النحويّة العربيّة ووضع مصطلحاتها: الخوارزمي الكاتب: مفاتيح العلوم، ص 30؛ Reuschel (W.): Al-Ḫalîl ibn Ahmad der Lehrer Sîbawayhs, als Gramatiker, Berlin, 1959; M.G. Carter: Les Origines de la Grammaire Arabe, pp. 74-97; J. Danecki: Early arabic phonetical theory. Phonetics of al-Ḫalîl ibn Ahmad and Sîbawayhi, pp. 51-56; A. Roman: Etude de la phonolgie et de la morphologie de la Koiné arabe, 1/213-230.

(2) ذكر المرزباني (نور القبس، ص 58) أن أعْرابيّاً دخل مسجد البصرة حتى انتهى إلى حلقة الخليل «فسمعهم يتذاكرون النحو والشعر، حتى أفضوا إلى دقيق النحو والعروض».

(3) ذكره ابن النديم في الفهرست، ص 43.

مجرّد أشكال فنولوجية أوْ أبنية صرفيّة أو عناصر في تراكيب نحويّة، ولم يقصدْ بتلك النماذج إذن أن تُسْتقْصَى مفردات اللغة من حيث هي وحدات معجميّة دالّة، ولذلك أراد الخليل أن يؤلف «كتاب العيْن» فيكون «مدارَ كلام العرب وألفاظِهم فلا يخرج منها عنه شيْء»[1] ويستوعبَ بذلك مَا تستعمله «العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يشذّ عنه شيْء من ذلك»[2].

لكن تلك الرغبة في الاستيعاب يعترضها إشْكَال منهجيّ مهمّ، فإن كلام العرب ـ وخاصة ما يرد في مخاطباتهم ـ إنما يؤخذ بطريق الرواية عن الأعْراب الذين يُعْتَدّ بفصاحتهم، فقد كان الأعراب الفصحاء مصادر جمع اللغة ما بيْن سنة تسعين وسنة مَائتيْن للهجرة[3]. وكان علماء اللغة يرتحلون إليهم ويتصلون بهم في بواديهم للرواية عنهم[4]، كما كانوا يأخذون عن الأعراب الذين انتقلوا إلى الكوفة والبصرة واتخذوهما وطناً[5]. لكنّ هؤلاء الأعراب ـ بصنفيْهم ـ ليسوا دَائماً ثقاتٍ فيما يخبرون به. وقد نبه الخليل إلى «أن النحارير منهم ربّما أدخَلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت»[6]، وإذن فإن اللغويَّ قد يُخْبَرُ بما لا

---

(1) الخليل: كتاب العين، 1/47.

(2) نفسه، 1/47.

(3) ينظر الفارابي: كتاب الحروف، ص 147.

(4) قد ارتحل الخليل إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة. فقد سأله يونس بن حبيب: «من أين علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة» ـ ينظر: ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص 43.

(5) قد ذكر منهم الخليل جماعة، منهم «عَرّام» (العين، 1/97، 98، 101، 108، 119، 139... إلخ)؛ و «زائدة» (نفسه، 1/65، 89، 93، 97، 108، 141، 142... إلخ)؛ و «أبو الدقيش» (نفسه، 1/190، 2/38، 277، 309، 3/181، 272... إلخ)؛ و «أبو ليلى» (نفسه، 3/8، 27، 59، 106، 155... إلخ)؛ و «الضرير» (نفسه، 1/97، 145، 2/28... إلخ)؛ و «شجاع» (نفسه، 3/134، 137، 149... إلخ)؛ و «أبو خيرة» (نفسه، 3/84... إلخ)؛ و «ابن القِرِّيّة» (نفسه، 2/74... إلخ). وينظر حول هؤلاء الأعراب الفصحاء: Sezgin, GAS, VIII, 24-49.

(6) العين، 1/52.

يجوز في كلام العرب وإن أشبه لفظهم وتأليفهم[1].

فإن الأعْرَابَ قد يتزيَّدُون ويختلقون الألفاظ وينسبُون إلى العرب مَا لم يقولوا. وقد سمّى الخليل هذا المختلق من الكلِم «مُحدثاً» و «مبتدَعاً» و «مُوَلّداً»[2] و «دخيلاً»[3]. على أن هناك صنفاً آخر من المولّد المحدَث في كلام العرب يثير تأصيله إشكالاً هو أيضاً، هو الأعجميّ المقْترض الذي يطلق عليه الخليل في الغالب أحَدَ اسمين هما «المعرّب»[4] و «الدخيل»[5]، وقد يطلق عليه الاسميّن معاً[6]، وهذا الصنف أقل إشكالاً من الصنف السّابق لأنه ذو دلالة، لكنه منتمٍ إلى أصُول وأبنيةٍ غير عَربيّة، فهو غير عربيّ وإن تكلمت به العرب وخضع في أحيانٍ كثيرة لأقيسة العربيّة وألحق بأوْزانها.

وإذن فإن استيعاب «كلامِ العرب» يقتضي أوّلاً التمييز بيْن مَا هو منه ومَا ليْس منه، أي بيْن مَا هو أصْلي فيه ومَا ليْس بأصْلي. وهذا التمييز بدوره يقتضي البحث في ماهية «كلام العرب» لتحديد سماته وخصائصه. ولهذا جعل الخليل «الكلمة» من حيث هي «مفردة» ـ موضوع بحثه في مقدمَة كتاب العيْن.

2 ـ 3: ولقد دُرسَت مَاهية «الكلمة» في «كتاب» سيبويه، وقد رأينا أن للخليل أثراً حاسماً في أصول تلك الدراسة وفي أبوابها ومسَائلها، وفي صياغة نصّها، لكن «الكلمة» في «الكتاب» قد دُرِسَت من حيث هي «وحدة لغويّة» منتمية إلى «علم الإعراب» وموضوعُه أواخِرُ الكلم من حيث الأعرابُ والبِناء، وإلى «علم

(1) نفسه، 1/51 ـ 52.
(2) نفسه، 1/52.
(3) نفسه، 1/54. وينظر فيه أيضاً: 2/274 و 2/345. على أن الخليل قد جعل هذا الصنف من الكلم في الرباعي والخماسي فقط. ومن الأمثلة التي أوْردها له «الكشعثج والخَضعْثج والكشعطج» (نفسه، 1/52)، و «قعْثجَ ونعْثجَ ودغدج» (نفسه، 1/54).
(4) ينظر: العين، 5/143، 265 و 6/201.
(5) نفسه، 5/155، 172، 182.
(6) نفسه، 5/254، 263 و 6/103.

التصريف» وموضوعه علم الصرْف بما فيه من تصريفٍ (Morphologie flexionnelle). ومن اشتقاق (Morphologie dérivationnelle)، والتغييرات الصوتيّة التي تطرأ على المفردات. فقد درس سيبويه «الكلمة» من حيث هي «وحدة لغوية» ذات «انتماء مقولي» [1](Appartenance catégorielle)، أي من حيث هي «اسم» أو «فعل» أو من حيث هي لا اسم ولا فِعل أي «أدَاة» ـ وقد سماها «حَرْفاً» ـ وذات موقع ووظيفة في تركيب نحويّ، فهو إذن قد عُنِي بها في حال تفرّدها ـ من حيث هي شكْل ـ وفي حال انتظامها في التركيب النحْوي، أي من حيث هي «ذرّة تركيبيّة»[2].

أمّا الخليل في كتاب العيْن فقد درس «الكلمة» مِنْ حيث هي «وحدة معجميّة» منتمية إلى نِظَام ـ هو المعْجم ـ لا يعتبَر فيه مَا للمفردة من «شكل» فقط ـ أي من حيث هي ذات بنية صرفية وتأليف صوتيّ فحسْب ـ بل ينظر فيه إليْها باعتبارها «كياناً مُعَقداً» يكوّنه وجْه دَاليّ مشتمل على بنية صرفية وتأليف صوتي، ووجْه مدلولي تبرزه الدلالة المستفادَة منها باجتماع المكوّنين الدالي والمدلولي فيها. وهذان المكوّنان هما اللذان يجْعَلاَن من «الوحدة المعجميّة» دليلاً لغويًّا.

على أن الوحدات المعجميّة في كتاب العيْن ـ وفي المعجم اللغوي العربي عامّة ـ صنفان:

(1) ـ صنف تمثله «الجذور»، والجذر في كتاب العيْن «دليل رئيسي» متكوّن من «وحدة شكلية دنيَا» هي الصوامت التي يتكوّن منها بعددها وسماتها التي تختص بها، و «وحدة دلالية عليا» أو «رئيسيّة» هي الدلالة العامّة التي تقترن به، وقد اتخذت هذه الجذور أصْلاً في تبويب كتاب العين واعتمدت مداخل معجميّة أصُولاً:

---

(1) ينظر حول هذا المصطلح: J. C. Milner: Introduction à une science du langage pp. 324-26، وينظر في كتابنا هذا بحثنا: «المصطلحيّة وعلم المعجم»، ص 30 ـ 44.

(2) يبدو لنا أن «الكتاب» امتداد لمشروع الخليل النظري في اللغة. ولذلك كان جامعاً بيْن علم الاعراب وعلم الصرْف (بما فيه من تصريف) وعلم الأصْوات. فهو ليس كتاباً في «النحو» بقدر ما هو كتاب في «علوم اللسَان» مستثنًى منها «علم اللغة»، أي المعجم، الذي خصه الخليل بكتاب العين.

(2) ـ صنف تمثله «الجذوع»، وهي نوعان: الأوّل تمثله «الجذوع الرئيسيّة»، وهي المفردات المولّدة من «الجذور» بإضافة الحركات إليها، والثاني تمثله «الجذوع الفرعيّة»، وهي المفردات المولّدة بالاشتقاق من الجذوع الرئيسيّة. وهذه الجذوع بنوعيها إذن هي «المفردات» وهي التي اتخذت في كتاب العين مداخل فرعيّة تحت الجذور التي تنتمي إليها وكونَتْ المادة التي أجْري عليها التعريف.

2 ـ 4: ويبدو لنا ـ بالنظر إلى هذا التفريع الدقيق الذي نحاه الخليل ـ أنه كان مدركاً لمفهوم «الكيان المعَقّد» المتأسّس في الوحدات المعجميّة على الوَجْه الدالي وَالوجه المدْلُوليّ. فإننا نجد آثار ذلك الإدراك في الخصائص التي حدّدَ بها ماهية «الكلمة» في العربيّة، أي الخصائص التي يفرق بها بيْنَ مَا هو من كلام العرب ـ فهْو من اللغة ـ ومَا ليس منه. والخصائص التي حَدّدها أرْبَع: ثلاث منها تحيط بمكوّنات «الكيان المعَقّد» الذي تكون به «الجذور» و «الجذوع» أدِلّة لغويّة. وتلك المكوّنات كما ذكرنا ثلاثة، هما مكوّنا الوجْه الدالي، أي التأليف الصوتيّ والبنية الصرفية، ومُكوّن الوجْه المدلولي، أي الدلالة، والخصيصة الرابعة خصيصة معجميّة رياضية مرتبطة بتحقق الخصائص الثلاث الأولى. وهذه الخصائص الأربع هي في الحقيقة قواعد لسَانية أو هي قوانين عَامّة مستخْلصة من النظر المعمّق في اللغة العربيّة، لكنها قابلة للتطبيق على اللغات الطبيعية الأخرى.

2 ـ 4 ـ 1: الخصيصة الأولى هي «الشكل الفنولوجي» (Forme phonologique). وقد حدّد الخليل بهذه الخصيصة نمطية التأليف الصوتيّ في الوَحْدة المعْجميّة العربيّة، رغبة منه في التمييز بيْن مَا هو عربيّ خالص من كلام العرب ومَا هو محدث مبتدع فيه، وقد أعطى أصْواتاً بعينها قيمة تمييزيّة ورأى أنّها من خصائص التأليف الصوتي في العربيّة، وهي «حروف الذلاقة» وعددها ثلاثة، وهي الراء واللام والنون، و «الحروف الشفويّة»، وهي ثلاثة أيْضاً، هي الفاء والبَاء والميم. فإن هذه «الحروف» الستة «لما ذلقت (...) ومذل بهن اللسَان وسَهُلت

عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام»[1]. على أن الخليل قد خصّ بالنظر من أصناف الأبنية صنفين: هما الرباعيّ والخماسيّ، لأن هذين البنائين فيما يبدو أكثر عُرْضة للوضع والاختلاق لأنهما أقل جرياناً على الألسنة وأقل ورُوداً في الشواهد اللغويّة من الثنائيّ ـ ويشتمل عنده على الثلاثي المضاعف ـ والثلاثي. فليْس في كلام العرب إذن حسب النظرية الخليلية رباعِيّ أو خماسِيّ إلا وفيه من الحروف الستة التي ذكر حرف واحد أو أكثر: «فإن وردت عليْك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذلق أو الشفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعَة ليْسَت من كلام العرب، لأنّك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلا وفيها من حروف الذلق والشفويّة حرّف واحِد أو اثنان أو أكثر»[2].

على أنّ من الصيغ الرباعيّة ـ ولم يذكر الخماسيّة ـ مَا قد يرد مُعرًّى من حروف الذلاقة والحروف الشفويّة. ومن أمثلتها «العنْجَدُ» و «القداحِسُ» و «الدعشوقة»[3] وقد وجَد الخليل في هذه الصيغ حروفاً أخرى ذات قيمة صوتية تمييزيّة هي العين والقاف، وقد سمّاهما «حَرْفيّ طلاقة»[4]، والسين والدال. فإنّ «العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حَسَّنتَاهُ لأنهما أطلقُ الحروف وأضْخَمُها جَرساً»[5]. والسّين والدال ترِدَانِ بعدهما في الاستحْسَان للينهما وخفّتهما. وقد استخلص الخليل من ذلك أنّه «مهما جاء من بناءِ اسْم رباعيّ منبسط مُعرًّى من الحروف الذلق والشفويّة فإنه لا يعرى من أحد حَرْفي الطلاقة أو كليْهما، ومن السين والدّال أو أحدهما»[6]. إلا أنّ قلّة المفردات التي تكون للعيْن والقاف

(1) العين، 52/1.
(2) نفسه، 52/1.
(3) نفسه، 53/1.
(4) نفسه، 53/1.
(5) نفسه، 53/1.
(6) نفسه، 54/1.

والسين والـدال فيها قيمة تمييزيّة ـ فقد قال إنّها نحو «عَشْر كُنّ شواذّ»[1] ـ تجعل منها من حيث التواتر أقل أهميّة من الحروف الذُّلْق والشفويّة. فإن هذه الحروف الستّة هي المميّزة الأسَاسيّة لأبنية العربيّة الرباعيّة والخماسيّة عن غير العربيّة. فإنها ممثلة لسمات مميّزة في الأبنية العربيّة الصرف الرباعيّة والخماسيّة خاصّة. ويمكن أن يستخلص من هذه الخصيصة قاعدة تصاغ كما يلي: «لا تخلو مفردة عربيّة صرْف رُبَاعيّة أو خماسيّة من حرفٍ واحدٍ أوْ أكثر من الحروف الذلق أو الشفويّة».

2 ـ 4 ـ 2: والخصيصة الثانية هي البنية الصرفيّة، وقد حَدّد بها الخليل نمطيّة البنية الصرفية التي تكون للوحدة المعجميّة العربيّة، وحصر أصناف الأبنية الأصُول في اللغة العربيّة. فإنّ «كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعيّ والخماسيّ»[2]. ولا يمكن للوحدة المعجمية العربيّة أن تكون على أكثر من خمسة أحرُفٍ أصُولٍ: «وليْس للعرب بناء في الأسْماء ولا في الأفْعال أكثر من خمسَة أحْرف. فمهما وجْدتَ زيَادة على خمسَةِ أحْرفٍ في فِعْلٍ أوْ اسْم فَاعلم أنها زائدة على البناءِ وليْسَت من أصْل الكلمة»[3]. على أن بيْن الاسم والفِعْل فرْقاً. فإنّ «الاسْم لا يكون أقَلَّ من ثلاثة أحْرُفٍ: حرْف يبتدأ به، وحرْف يحشى به الكلمة، وحرْف يوقف عليْه»[4]. وأمّا الفعل فيكون في نظر الخليل من حرفيْن أيْضاً، فإن كان كذلك سمي ثنائيّاً صَحيحاً. وقد خُصّ في كتاب العيْن بباب مستقلّ في بداية كل كتاب، أي حرْفٍ من حروف المعْجم[5]. وهذا الثنائي

(1) نفسه، 1/53.

(2) نفسه، 1/48.

(3) نفسه، 1/49.

(4) نفسه، 1/49. ولا يسْتبعد الخليل من ذلك مَا كان من الأسْماء على حرفيْن: «وقد تجيء أسْماء لفظها على حرفيْن وتمامها ومعناها على ثلاثة أحْرُفٍ مثل يَدٌ ودَمٌ وفَمٌ. وإنما ذهب الثالث لعلة أنها جَاءَت سواكن وخلقتها السّكون مثل يَاء يَديْ ودَمَيْ في آخر الكلمة. فلما جاء التنوين سَاكناً اجتمع سَاكنان فثبت التنوين لأنه إعْراب وذهب الحرف السّاكن» ـ العين، 1/50.

(5) ينظر في حرْف العين مثلاً «باب الثنائي الصحيح» ـ نفسه، 1/62 ـ 95، ومن أمثلته «عقّ» =

الصحيح هو الثنائي المشدَّدُ ثانيه، والخليل يسمّيه ثنائيًا لأنه مَنْسُوب إلى الثنائي بعدد الحرُوف. فإن فيه حرفيْن اثنين ـ أي صامتيْن ـ قد تكرر ثانيهما. وهذا الثنائي هو المشهور في كتب الصرْفِ بالمضاعف، وهو معدود من أبواب الثلاثي.

فالبنية الصغرى في الأفعال تكون إذن من حرفيْن والبنية الصغرى في الأسْماء تكون من ثلاثة أحْرف، والبنية الكبْرى في الأسْماء وفي الأفعال تكون من خمسَة أحرُفٍ[1]. وهذه الخصيصة الصرفيّة إذن مهمّة لأنها تحصُر عدد حروف الجذر في اللغة العربيّة وتخضع بنية الوحدة المعجميّة ـ سواء كانت جذراً أوْ جذعاً ـ لنظام محكم مَا دام التمييز بيّن الحروفِ الأصُول والحروف الزوائد ممكناً. ويمكن أن نسْتخلص من خصيصة البنية الصرفية قاعدة تصاغ كما يلي: «تبنى الوحدة المعجميّة العربيّة ـ سواء كانت جذراً إذ كانت جذعاً ـ من حرفيْن أصْليّيْن، وثلاثة أحرف أصُول، وأربعة، وخمسَة، لا أكثر».

2 ـ 4 ـ 3: والخصيصة الثالثة هي الدلالة المعْجميّة. فإنّ الوجْه الداليّ بمكونيه الصوتي والصرفيّ غير كافٍ وحْده لتكوين الدليل اللغويّ، بل لا بدّ من ارتباطه بوجه مدلوليّ ليكون الدليل دَليلاً بحق. وقد حدّد الخليل بهذه الخصيصة نمطيّة الوحدات المعجمية الجذرية والجذعية التي يشتمل عليها معجم اللغة من حيث الدلالة في علاقتها بالاستعمال. فإن أيّ مركب صوتي صَامتي وإن توفرت فيه الخصيصة الصرفية فكان ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعيًّا أو خماسيًّا لا قيمة له إلا إذا صار وحدة معجميّة مسْتعْملَة، أي إذا كان له امتداد في الاستعمال فكان دَالاً. وقد ميّز الخليل بهذه الخصيصة بيّن «الموجود بالفعل» أو «المنجز» و «الموجُود بالقوّة» أو «اللامنجز»[2] من «المركبات» التي يشتمل عليْها «الكشف» العامّ الذي ينتج عن

= و «قعّ» و «عكّ» و «كعّ» و «عشّ» و «شعّ»... إلخ.

(1) يلاحظ هنا أن الخليل يَعْتَبِرُ خماسيًّا (مثل اسْحَنكَك واقشعرّ) مَا يعتبر عادة من الملحق بالرباعي.

(2) هو مَا لم ينجز فلم يكن له امتداد في الاستعمال، إمّا لعدم ائتلاف بعْض صوامته مع بَعْضٍ لتقارب مخارجها مثل عدم ائتلاف [ع ح] و [ع خ]، أو لعدم استعمال وجْهٍ أو أكثر من =

«التقليب» الصوتيّ. وقد تمكن الخليل من التمييز بين «المنجز» و «اللامنجز» بتطبيق نظرية «المهمل والمستعمل». فإن من الوجوه التي ينهي إليها «التقليب» مستعمَلاً منجزاً في كلام الناس، ومهمَلاً ملغى من كلامهم. والمهمل تمثله المركبات اللامنجزة وليْس له من قيمة في واقع الناس اللغويّ. وإذ أن المعجم هو «مدار كلام العرب»[1] في «أشعارها وأمثالها ومخاطباتها»[2] فإن «المركبات» الحاصلة بالتقليب «يكتب مستعملها»[3] و «يُلغى مُهْمَلها»[4]. والمستعمل تمثله المركبات الدالة، والمهْمَل تمثله المركبات غير الدالّة.

وهذه الخصيصة مهمّة لأنها تربط المعْجم بالاستعمال، أي بوجُود الوحدات المعجميّة الجذْعيّة الفعْليّ. وهي تدل على أن المعجم مُنَظَّمٌ لما يتحصل للإنسان من تجربته في الكوْن من مفردات دَالّة. ويمكن بعد هذا أن نستخلص من هذه الخصيصة قاعدة عامّة، تصاغ كما يلي: «مركبات حروف المعجم صنفان: مركبات دالّة، مستعملة، ومركبات غير دالّة، مهملة».

2 ـ 4 ـ 4: والخصيصة الرابعة معجميّة رياضية، وهي قابليّة الوحدة المعجمية للإحصاء الرياضي. وقد أرْدنا تأخير القوْل فيها رغم ورودها ثالثة في مقدمة كتاب العيْن لأنها تبدو لنا نتيجَةً لتحقق الخصائص الثلاث السّابقة. فإن الوحدة المعجميّة لا تكون ذات قابلية للإحصاء الرياضيّ إلا إذا كانت «فرْداً لسَانيّاً» (Individu lingustique) له خصائصهُ التمييزيّة التي تمكنه من «التفرّد» وتتيح له الانتظام في أنساقٍ من العلاقات الاختلافية والعلاقات الائْتِلافية، داخل نظام لسَاني عامّ هو المعْجم، مع غيره من «الأفراد اللسَانية» التي تكوّن مجتمعه «كشفاً» يمكن حَصْرُهُ.

= تقليبات الحذر الواحد، من ذلك الاكتفاء من [ع ق س] باستعمال «عسق» و «قعس» و «سعق»، وإهمال «عقس» و «قسع» و «سقع».

(1) العين، 47/1.

(2) نفسه، 47/1.

(3) نفسه، 59/1.

(4) نفسه، 59/1.

لقد اتخذ الخليل لنفسِه غايَةً أسَاسيّة كبْرَى من وَضع معجمه، هي أن يحصر مَا تكلمت به العرب من «الألفاظ» في «أشعارها وأمثالها ومخاطباتها» دون «أن يخرج منه شيْء»[1] أو أن «يشذ عنه شيء من ذلك»[2]. وهذا يعني أنه كان يعتقد ـ قبل الجمْع ـ أن معْجم العربيّة الذي يكوّنه «كلام العرب» ـ في أشعارهم وأمثالهم ومخاطباتهم ـ ليْس «قائمة مفتوحَة» لا تنتهي ولا تحدّ، أو «كشفاً غير محدود» يستَعْصي على الحصر والاستيعاب، بل هو نظام محكم البناء قوامُه المفردات التي يمكن للغويّ معرفتها واستقصاء ذكرها وإحصاؤها وحصر المستعمل منها على ألسنة المتكلّمين.

وقد استنبط الخليل من أجل ذلك الاستقصاء نظريّتَهُ في التقليب. فعمد إلى حصر «مركّبات حروف المعْجم»[3] كلها حسب أصناف الأبنية التي أقَرّ وجودها في العربيّة، وهي الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وقد تبيّن أن «الكلمة الثنَائيّة تتصرّف على وجهيْن»[4]، وأن «الكلمة الثلاثية تتصرّف على ستة أوجُه»[5]، وأن «الكلمة الرباعيّة تتصرف على أربعة وعشرين وجْهاً وذلك أن حروفها، وهي أربعة أحْرُفٍ تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوْجُه فتصير أربعة وعشرين وجْهاً»[6]، وأن «الكلمة الخماسيّة تتصرّف على مئة وعشرين وجْهاً، وذلك أن حروفها ـ وهي خمسة أحرُفٍ ـ تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرُون

---

(1) نفسه، 1/47.

(2) نفسه، 1/47.

(3) المصطلح لابن خلدون. فقد وصف في المقدمة (ص ص 1059 ـ 1061) طريقة الخليل في حصْر الوحدات المعجميّة الجذرية العربيّة وصفاً دقيقاً قدمه بقوله (ص 1059)، «ألف فيها (موضعـات اللغة) كتاب العيْن فحصر فيه مركبات حروف المعجم كلها من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وهو غاية ما ينتهي إليه التركيب في اللسَان العربي».

(4) العين، 1/59.

(5) نفسه، 1/59.

(6) نفسه، 1/59.

وجْهاً[1] فتصير مئة وعشرين وجْهاً»[2].

وقد طبق الخليل نظرية التقليب تطبيقاً رياضيًّا صرْفاً مكنه من حصر كل وجوه الثنائيات والثلاثيات والرباعيات والخماسيّات في العربيّة، واستخرج من ذلك الكشفَ النظريَّ الشامل لكل مَا يصْلح أن يكون مداخِلَ أصُولاً ـ أي الجذور ـ في اللغة العربيّة، سَواء كانت حاملة للمعْنى ذات امتدَادٍ في الاستعمال بتوليد الجذوع منها، أو كانت مجرّد «مركبات» صوتية غيْر حاملة للمعّنى وغير قابلة ـ عند اهتمام الخليل بها على الأقل ـ للامتداد في اللغة بتوليد الجذوع منها.

وهذه الخصيصة مهمة من وجوه، أهمّها:

(1) ـ أن قابليّة الوحدات المعجميّة للإحْصاء الرياضيّ تدلّ على أنها «أفراد لغويّة»، لها مَا للأفراد من الخصائص التمييزيّة. ولولا تفرّدها بخصائصها لما كانت لها قابليّة الإحْصاء. على أن هذه القابليّة ليست منحَصِرةً في الجذور بل هي ممتدّة إلى الجذوع أيضاً، لأن قواعد توليد الجذوع بالاشتقاق من الأصول الجذريّة قابلة للحصر الرياضيّ أيضاً[3].

(2) ـ أن المعْجم ليْس كشفاً غيرَ محدودٍ (Inventaire illimité) ولا هو قائمة مفتوحة غير متناهية من الوحدات المعجميّة التي تتوالد بدون انقطاع. بل هو «رصيد» ضَخْم من الوحدات المعجميّة المستعملة، القابلة للحصر[4]. ومَا يُضاف

---

(1) في الأصْل «حرْفاً»، وهي قراءة جائزة لأن من معاني «الحرْف» في العربيّة «الكلمة» أيضاً، لكن مَا أثبتناه بدا لنا أصوب لأن المؤلف يتحدث عن الحروف في معناها اللغوي الأصليّ، أي حروف المعجم.

(2) العيْن، 1/59.

(3) قواعد الاشتقاق النظرية في العربيّة خمس وعشرون، منها ثلاث عشرة منتجَة ـ ينظر في هذا الكتاب بحث «المعاجم العلمية المختصّة ودور الحاسوب»، ص ص 78 ـ 98. ومَا تنتجهُ القواعد من المشتقات يمكن حصره اليوْم حَاسوبيّاً.

(4) قد اعتنى الخليل بحصر الأصول الجذرية التي اتخذها في كتاب العيْن مداخل أصولاً، وحصر هذه الأصول في اللغة العربية يمكن من حصر «المشتقات» أي الجذوع، وهي =

إلى ذلك الرصيد بالاشتقاق لا يمكن أن يخرج عن الأصُول الجذرية التي تم حَصْرها رياضيًا، إلا أن تكون الأصول افْتراضية، لأن المفْترضات من اللغات الأعجمية قد تصبح أصُولاً للاشتقاق هي أيْضاً. ولهذه الأصُول وَضع خاصّ في اللغة لأنها منتمية إلى نظم لسَانية أخرى غير نظام اللغة المفْترضة. فما يضاف إلى المعجم إذن لا يضاف إليه من خارجه ـ إلا إذا كان افتراضاً ـ بل يُضاف إليه من الداخل، بحسب القواعد التي تسمح بها اللغة في التوليد، وبحسب مَا يتيحه نظام اللغة العامّ للأفراد اللغويّة من الخصائص.

ويمكن بعد هذا أن نستخلص من هذه الخصيصة الرابعة قاعدة عامّة تصاغ كما يلي: «تقليب أصْناف الأصول الجذريّة الأرْبعة يمكّن من حصْر مركبات حروف المعْجم كلّها رياضيّاً».

3 ـ لَقَدْ حاولنا في الفقرات السّابقة أن نعَالج ما سميناه نظريّة الخليل المعجميّة، وقد بحثنا في هذه «النظريّة» بحسب قراءة ارْتَأيْناها. وقد ركزنا القراءة على مَا سميناه «خصائص الوحدة المعجَميّة». وتلك الخصائص حسب اللسَانيات الحديثة ثلاث، هي:

(1) ـ «الانتماء المقوليّ» (L'Appartenance catégorielle)، وذلك بأن تنتمي المفردة، أي الجذع، إلى إحدى المقولات المعجميّة، وهي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة.

(2) ـ التأليف الصوتي (La Forme phonologique)، وذلك بأن يكون للمفرَدة شكل صوتيّ مّا، فيه من السّمات مَا يجعل المفردة تختلف عن غيرها من المفردات صوتيًا.

(3) ـ الدلالة المعجميّة (La Signification lexicale)، بأن تكون للمفردة

= المداخل الفروع، وأمّا ما يولد فيها من جذوع جديدة فهو إمّا عربيّ، فهو إذن جذوع جديدة تابعة لأصول جذرية قائمة في اللغة، وإمّا أعجميّ، وهذا من الطارىء على اللغة الطبيعيّة ويمكن معالجته على حدة.

دلالتها التي تستقلّ بها خارج السّيَاق[1]. وقد أضفنا إلى هذه الخصائص الثلاث في بحث سابق[2] خصيصة رَابعة هي «البنيَة الصّرفيّة» (La Forme morphologique)، أي أن تكون المفردة مُجَذْوَلَةً تحت نمط صيغيّ مّا من الأنماط الصيغيّة التي يشتمل عليها علم الصرْف (Morphologie dérivationnelle). وتعد هذه الخصيصة في اللغات السَّاميّة ـ ومنها العربيّة ـ أظهرَ، إذا قورنت باللغات الهندية الأوروبيّة مثلاً، فإن التأليف الصوتي والبنية الصرفيّة يتداخلان في هذه اللغات تداخلاً كبيراً، حتى ظهر فيها مَا يسمّى بـ«الصوتميّة الصرفية» (La Monphophonologie)، ثم إن المفردة فيها لا تقوم صَرْفيًّا على «شكل» في معْنى «الصيغة» (Forme) بل على شكل في معنى «البنية» (Structure). وهذه الخصائص الأرْبع مؤدّية إلى اكتساب المفردة خصيصة خامسَة، هي خصيصة «التفرّد»، فتكون بخصائصها المميّزة لها عن غيرها من المفردات «فرْداً لغوياً» متميّزاً في المعجم عن غيره من الأفْرَاد.

وقد رأينا في مقدمة كتاب العيْن تفطن الخليل إلى أهميّة التأليف الصوتيّ والبنية الصرفية والدلالة المعجميّة في المفردة اللغويّة. لكنه لم يهتمّ بهذه الخصائص باعتبارها خصائص تمييزية للمفردات داخل النظام اللغوي العربي، بقدر مَا اهتم بها باعتبارها خصائص تميّز بيْن مَا هو من كلام العرب ومَا هو مبتدع مختلق فيه، ليْس من كلامهم. على أن الخصائص الثلاث التي عني بها دالّة في نظرنا على تفطنه إلى خصيصة «التفرّد»، إذ لولا تفرّد الوحدة المعجميّة بخصائصها الذاتية لما كانت ذات قابليّة للإحْصاء الرياضيّ.

ويمكن عَدّ عمل الخليل هذا مرحلة من مراحل الاهتمام بالنظرية المعجمية العامّة. فقد تفطن إلى صلة الأصوات والبنية الصرفية والدلالة بالمعجم، فهي المكونات الأسَاسيّة للمفردات، ومنها تستمدّ خصائصها الذاتية. وبما أن قوام المعْجم المفردات فإن مكونات المفردات تصبح من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

---

(1) ينظر حول هذه الخصائص: J.-C. Milner: Introduction à une science du langage, pp. 423-336.

(2) ينظر في هذا الكتاب بحث «المصطلحيّة وعلم المعجم»، ص ص 33 ـ 35.

وذلك كلّه يدل في نظرنا على أن «المفردة» كما تصوّرها الخليل كان لها مستويان من الوجُود: أوّلهما هو المستوى المعجميّ، وثانيهما هو المستوى النحوي. فهي إمّا أن تكون وحدة معجميّة قد اشتركت في تكوينها ثلاثة مكوّنات أسَاسيّة هي المكوّن الصوتي والمكوّن الصرفيّ والمكوّن الدلالي، وإما أن تكون عنصراً من عناصر تركيب نحويّ مّا، ذا محلْ إعْرابيّ ووظيفة نحويّة. وبذلك يصبح لعلم اللغة مكوّنان أسَاسيّان، هما (1) علم المعجم؛ و (2) علم النحو. وهذا التصوّر كان في الحقيقة غالباً على القدمَاء الذين تأثروا فيما يبدو بالنموذج الخليلي. فإن علم اللسَان عندهم كان قائماً على «علم اللغة» وهو المعجم، وعلم النحو.

مراجع البحث

1 ـ المراجع العربيّة:

ـ ابن الأنباري، أبو البركات: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السّامرائي، بغداد، 1959، (354 ص).

ـ ابن مراد، إبراهيم: الفصاحة والتطوّر اللغوي، نصّ درس مخطوط، قدّم لطلبة شهادة علوم اللغة في قسمي العربية بكلية الآداب بمنوبة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، خلال سنتي 1991 ـ 1992 و 1992 ـ 1993.

ـ نفسه: الكلم الأعجميّة في عربيّة نفزاوة، تحت الطبع بالمجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب.

ـ نفسه: مقدّمة لنظرية المعْجم، في مجلة المعجميّة، 9 ـ 10 (1993 ـ 1994)، ص ص 29 ـ 81.

ـ ابن النديم، أبو الفرج: كتاب الفهرسْت، تحقيق غستاف فلوغل، ليبزيغ، 1872 (361 + 43 + 278 ص).

ـ حسّان، تمام: اللغة العربية، معناه ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (د.ت)، (373 ص).

ـ الخليل بن حمد: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988 (8 أجزاء).

ـ الخوارزمي، محمد بن أحمد، الكاتب: مفاتيح العلوم، ط. 2، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، 1981 (154 ص).

ـ سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966 ـ 1977، (4 أجزاء وجزء للفهارس).

- عطار، أحمد عبد الغفور: مقدّمة الصحاح، ط. 3، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 (212 ص).
- عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، القاهرة، 1971، (272 ص).
- الفارابي، أبو نصر: كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969 (253 ص).
- المرزباني، أبو عبد الله محمد: نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تحقيق رودلف زلهايم، فيسبادن، 1964، (471 ص).
- نصّار، حسين: المعجم العربي، نشأته وتطوّره، ط. 2، القاهرة، 1968، جزآن.
- يعقوب، أميل: المعاجم اللغوية العربيّة، بداءتها وتطورها، بيروت، 1981 (208 ص).

2 ـ المراجع الأجنبية:

— Bloomfield, Leonard: Language, The University of Chigago Press, Chicago and London, 1984.
— Carter, M.G.: Les Origines de la grammaire arabe, in: Revue des Etudes Islamiques, XL (1972), pp. 69-97.
— Chomsky, Noam: La Linguistique Cartésienne: Un Chapitre de l'Histoire de la pensée rationnelle. Trad. fran. par N.Delanoë et D. Sperber, Ed. du Seuil; Paris, 1969 (122p).
— Idem: Aspects de la théorie syntaxique, Trad, fran. par J-C.Milner, Ed. du Seuil. Paris, 1971 (284 p).
— Danecki, J.: Early arabic phonoligical theory. Phonetics of al-Ḫalîl Ibn 'Ahmad and Sîbawayhi, in: Rocznik Oriental, XXXIX (1977-1978), pp. 51-56.
— Dubois. Daniele (éd.): Sémantique et Cognition: Categories, prototypes, typicalité, CNRS Edition, Paris, 1993 (342 p).
— Dubois, Jean, et al.: Dictionnaire de la Linguistique, Larousse, Paris, 1973, (516 p).
— Haywood, John: Arabic Lexicography, its history and its place in the general history of lexicography, Leiden, 1960 (141 p).
— Lyons, John: Linguistique générale. Introduction à la linguistique théorique. Trad, fran. par F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Larousse, Paris, 1970 (384 p).
— Idem: Sémantique linguistique, Trad. fran. par J.Durand et D. Boulonnais, Larousse, Paris, 1980 (496 p).
— Milner, Jean-Claude: Introduction à une science du langage, Ed. du Seuil. Paris 1989 (711 p).

— Rey, Alain: La Lexicologie. Lectures. Ed. Klincksieck, Paris, 1970 (323 p).
— Idem: Le Lexique, Images et modèles: du dictionnaire à la lexicologie. Armand Colin. Paris, 1977 (307 p).
— Roman, André: Etude de la phonologie et de la morphologie de la Koiné arabe, Université de Provence, Aix-en-Provence. 1983 (2 vols).
— Sciullo,Anna - Maria Di, and Williams, Edwin: On the Definition of Word, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1987 (118 p).
— Sezgin. Fuat. Geschichte des Arabischen Schriftums. Leiden, VIII, 1982; IX, 1984.

2 ـ المصطلحيّة وعلمُ المعْجم

1 ـ «المصطلحية» ـ أو «علمُ المصطلح» ـ مبْحث لسانيّ حديث قد أدّى إليه النظرُ المعمّقُ في المصطلحات، وخاصّة المولّدة للتعبير عن المستحْدَث من المفاهيم والأشياء في مختلف العلوم والتقنيات. فهو إذن مبْحث تال في الظهور للمادة التي يبحث فيها، أي المصطلحات العلمية والفنيّة؛ فإن هذه قديمة في الثقافات الإنسانيّة، وخاصّة في الثقافتيْن اليونانيّة والعربيّة. وقد أولعَ المحدثون بهذا المبْحَث ـ وخاصة في النصف الثاني من هذا القرن ـ فبحثوا في أسسه النظرية والتطبيقية وفي علاقاته بغيره من المباحث والعلوم، وفي المباحث الفروع التي يتألف منها وخاصة مباحث التوليد (Néologie) والمفاهيم (Conceptology) والتقييس (Normalisation) والتكنيز المصطلحي، أي وضع المكانز (Thésaurus)، سواء بتأليف المعاجم العلميّة والفنيّة المختصّة أو بالتخزين في الحوَاسيب[1]، إلا أنهم اختلفوا في صلته بعلم المعجم. فإن منهم من يعُدّ المصطلحيّة علماً مستقلاً بذاته لما يراه من مظاهر اختلاف بينه وبين علم المعْجَم[2]، ومنهم من يرى الفصل

---

(1) ينظر حول المصطلحية وقضاياها النظرية والتطبيقية: Guilbert (Louis): La Créativité lexicale Larousse, Paris, 1975 (285p.); Rey (Alain): La Terminologie: Noms et Notions, P.U.F. Paris, 1979 (128 p); Felber (Helmut): Terminology Manual, Unesco-Infoterm. Paris, 1984 (426 p). (وفيه قائمة ببليوغرافية موسعة، ص ص 403 ـ 426)؛ الحمزاوي (محمد رشاد): المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 (186 ص).

(2) ينظر خاصة Felber في المرجع المذكور، ثم: Rey (Alain): La Terminologie: réflexions =sur une pratique et sur sa théorie, in: Terminologies 76, Afterm. La Maison du Livre.

بين الإثنَين فصْلاً مُصطنعاً، ويرى في المصطلحية امتداداً لعلم المعْجم[1]، لكن المذهب الأول أقوى.

2 ـ والمصطلحيّة في نظرنا فرع من علم المعجم نسمّيه أيضاً «المعجمية المختصة». فإن علم المعْجم يتكوّن من فرعين كبيرين هما «المعجمية العامة» ـ وقوامها ألفاظ اللغة العامة ـ و«المعجمية المختصة» وقوامها المصطلحات. ويقوم كل فرْع من الفرعين على فُرَيْعَيْن هما النظريّ والتطبيقيّ. فإن في المعجمية العامة مبحثاً نظريّاً يوافق ما يسمّى Lexicologie موضوعه البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوّناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها، ومبحثاً تطبيقيّاً يوافق ما يسمى Lexicographie، موضوعه البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تُجمعُ من مصادر ومستويات لغوية مّا، ثم توضع في كتاب ـ هو المعجم المدوّن ـ بحسب منهج في الترتيب وفي التعريف معيّن؛ وفي المعجميّة المختصة مبحث نظري يوافق ما يسمى Terminologie، موضوعه البحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها، ومبحث تطبيقي يوافق ما يسمى Terminographie، وموضوعه البحث في المطلحات من حيث مناهجُ تقييسها، ومناهج تكنيزها، جمعاً ووضْعاً. وإذن فإن علم المعجم يقوم على معجمية عامة نظرية وتطبيقية، ومعجمية مختصة نظريّة وتطبيقية[2].

Paris, 1977, pp. V. 14-40; Idem: Définition de la terminologie en tant que discipline = linguistique autonome. Etat de la situation, in: Actes du 6è colloque international de terminologie, Office de la Langue Française. Editeur Officiel du Quèbec. Québec, 1979, pp. 229-257.

(1) ينظر مثلاً: Guilbert (Louis): Lexicographie et terminologie, in: Terminologies 76, pp. V.1-14; Dubois (Claude): La spécialité de la définition en terminologie, in Actes du 6e colloque international de terminologie, pp. 45-59.

(2) لا تزال قضية الاصطلاح على مباحث علم المعجم قائمة، وليس من غايتنا هنا أن نبت فيها. فقد سمّيت المعجمية العامة النظرية علم المفردات، ولفَاظة، ومعجمية، وسميت المعجميّة العامة التطبيقية صناعة المعاجم، وصناعة معجمية، وقاموسية، ومعجميات، =

3 ـ ومنطلقنا في التصنيف الذي اتّبعنا هو خضوع الوحدات المعجميّة للتصنيف بحسب التعميم والتخصيص. فإنّ الوحدة المعجميّة إما أن تكون عامة وإمّا أن تكون مخصصة. فإذا كانت عامة كانت لفظاً لغوياً عاماً (Mot) منتمياً إلى الكلام العام (Vocabulaire général)، قابلاً لاكتساب خصائص معيّنة مثل الدلالة الإيحائية (Connotation) والاشتراك (Polysémie) والوظيفة الأدبية، وإذا كانت مخصصة كانت مصطلحاً (Terme). والمصطلح نوعان: فهو إما علمي وهو ما استعمل في العلوم المخض، وإما فنيّ وهو ما استعمل في العلوم الإنسانية، وهذا النوع وسط بين اللفظ العام والمصطلح العلمي. والمصطلح ـ سواء كان علميّا أو كان فنياً ـ مكتسب لخصائص معيّنة تميّزه عن اللفظ اللغوي العام، أهمها ذاتية الدلالة (Dénotation)، وأحاديّتها، وخصوصيّتها، والانتماء إلى حقل مفهوميّ قابل للضبط والتحديد، وقابليّة التعريف المنطقي.

4 ـ على أن خاصية التعميم في اللفظ وخاصيّة التخصيص في المصطلح لا تمنعانهما من الاشتراك في جملة من الخصائص التي توحّد بينهما، وأهمها ستّ، الأربع الأولى منها ضرورية، فهي واجبة الوجود لأنها المكوّنات الأساسية للوحدة المعجمية، والخامسة والسادسة أساسيّتا الوجود، لكنهما لا تظهران في كل الوحدات المعجمية. والخصائص الستّ هي:

4 ـ 1: الانتماء المقولي: أي الانتماء إلى إحدى المقولات المعجمية

= ومعجمية. وصناعة المعجم، وعلم المفردات التطبيقي. ينظر: رمزي بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1990 (806 ص)، ص 53 وص 283؛ وسمّيت المعجمية المختصة النظرية مصطلحية (ينظر: محمد حلمي هليّل وسعد مصلوح: النظرية العامة للمصطلحية (ترجمة)، مجلة المعجمية، 2 (1986)، ص ص 125 ـ 136؛ بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، ص 501)؛ وسميت المعجمية المختصة التطبيقية تدوين المصطلحات (ينظر هليّل ومصلوح في المرجع المذكور، ص 126)، والمعجمية المصطلحية (ينظر محمد حلمي هليّل: نحو خطة منهجيّة لوضع معجم ثنائيّ متخصّص، تطبيق على اللسّانيات، في: مجلة المعجميّة، 8 (1992)، (ص ص 155 ـ 178)، ص 161).

(Catégories lexicales)[1]. وهي صنفان: الأوّل هو صنف «المقولات المعجمية التامة» وتتكون من الأسماء والأفعال والصّفات والظروف؛ والثاني يُمثّله صنف «الوحدات المعجميةغير التامة» وتتكون مما نسمّيه ـ على التعميم ـ «الأدوات النحوية» وتشمل «الحروف» بمختلف أنواعها والضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والأفعال النّاقصة. وهذه المقولات كلها «وحدات صرفية»، لكن وحَدَات الصنف الأول «وحدات صرفية معجمية» (Morphèmes lexicaux)، ووحدات الصنف الثاني «وحدات صرفية نحويّة» (Morphèmes grammaticaux). ولا تخرج الوحدة المعجمية عن إحدى مقُولات الصنفين. لكن تواتُر الأفعال والصفات والظروف في الوحدات المعجمية العامة أغلب، وتواتر الأسماء في الوحدات المخصصة أظهر، وذلك لقيام الكلام العام على كل أنواع المقولات المعجمية، وقيام الاصطلاح على المقولة الإسمية، فإن الاصطلاح يحصل من الانتقال باللفظ من التعميم إلى التخصيص، والأسماء من بين أنواع المقولات المعجمية أقبلُ لذلك الانتقال، وهي على اكتساب المفاهيم أقدر. وأما الأدوات فألفاظ لغوية عامة، لكنها قد تستعمل في التسمية فيجوز أن تصبح أسماء فمصطلحات، وقد يشتق منها أيضاً مثلما يشتق من الاسم والفعل وتُتّخذ مشتقاتها في الاصطلاح، مثل اشتقاق «الكميّة» و «المائيّة» من «كَمْ» و «مَا» الاستفهاميتين.

4 ـ 2: التأليف الصوتي: فإن اللفظ والمصطلح يتألفان من أصوات هي التي تكوّن لكلّ منهما شكْلَهُ الفنولوجِيّ (Forme phonologique). وتأليف كليهما الصوتي مخضع لقوانين التأليف الصوتيّ، مثل قانون التعاقب الصوتي أي تتابع الوحدات الصوتية في الوحدة المعجميّة، كأن لا يتتالى في العربية ثلاثة صوامت متماثلة، وأن لا يتتالى فيها صامتان ساكنان.

4 ـ 3: البنية الصرّفيّة: وهي إما بنية مطلقة، كالبنية في اللغات الهندية

(1) هي «أقسام الكلام»، والتصنيف الذي سنذكر هو الغالب في اللغات الأوروبية الآن. أما العربية فأقسام الكلام التقليدية فيها ثلاثة: هي الاسم والفعل والحرف، ويندرج في قسم الأسماء فيها الصفة والظرفُ واسم الإشارة واسم الموصول والضمير.

الأوروبية، وإما بنية مقيّدة، كالبنية في اللغات السامية. والبنية المطلقة تقوم على أسّ ثابت (Radical) تزادُ إلى أوّله السوابق (Préfixes) وإلى آخره اللواحق (Suffixes) زيادة غير مقيّدة لتوليد وحدات معجمية جديدة. فهي إذن تكوّن بنوع من التركيب يتمّ بإلصاق زوائد (Affixes) ـ هي في الغالب وحدات صرفية دالّة ـ بالوحدة الصرفية (Morphème) الأساسية. وكلما أضفنا إلى الوحدة المعجمية سابقة أو لاحقة ولدنا وحدة معجمية جديدة ذات دلالة جديدة؛ والبنية المقيدة تقوم على جذر (Racine) مؤلف من صوامت محددة العدد تكون في «الوحدات الصرفية المعجمية» اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة لا أكثر، وتصاغ من هذا الجذر المشتقات بأن تزاد إلى أوله السوابق وإلى وسطه الدواخل (Infixes) وإلى آخره اللواحق زيادة مقيّدة بشروط تلحق المشتقات بأوزان معلومة مُحَدَّدَة لأنماط صِيَغِيَّة قد يكون لها دور في تحديد دلالة الوحدة المعجمية.

على أن الغالب على اللفظ أن يكون وحدة معجمية بسيطة. بينما المصطلح يكون وحدة معجمية مركبة، ووحدة معجميّة معقّدة. والوحدة المعجمية البسيطة هي «المفردة» ذات البنية الأصلية الموحدة، ومثالها «كتَبَ» و «استكْتب» و «كتاب» و «مكتبة»، ونسمي وحدات مُعجميّةً بسيطةً المولّداتِ بـ «المَعْجَمَة» ومثالُها «بسْملَ» ـ من «باسم الله» ـ و «حَوْقلَ» ـ من «لاَ حَـوَل ولا قوّة إلاّ بالله» ـ؛ وكذلك المنحوتاتِ، ومثالها و «عَبْشَميٌّ» ـ من عبد شمْس ـ و« شِبْلَوْرِيّ» من شبْه بلّوْري. وأمّا المركّبة والمعقّدة فنعْني بهما غير ما يدلّ عليه مَصطَلحا «Lexème complexe» و «Lexème composé» في اللسانيات الحديثة[1]. فالوحدة في نظرنا تكون مركّبة

(1) يعْنى بالوحدات المعجمية المعقّدة (Lexèmes complexes) المشتقاتُ (Dérivés)، ومثالها «friendly» و «respectable»، ويُعنى بالوحدات المعجمية المركبة (Lexèmes composés) ما تكوّن من عنصرين تكوّناً غير اشتقاقي، ومثاله «country house» [منزلُ ريف] و «timbre-poste» [طابَعُ بريد]، أما إذا زاد عدد العناصر الأصلية على الاثنين فإن الوحدة تسمى «expression» و «Locution» و «unité syntagmatique»، ومثالها: «missile à tête nucléaire» [صاروخ ذو رأس نوويّ] ـ ينظر خاصة: Guilbert (Louis): La Créativité lexicale, pp. 249-278; Lyons (John): Sémantique linguistique, Larousse, Paris, 1980 =(496p.) pp.151-78; Lerot (Jacques): Précis de linguistique générale. Ed. de Minuit,

إذا تكوّنت من عنصرين تامّين، سواء بالتركيب الإضافي ـ ومثاله «سيفُ الغراب»، وهو اسم نبات ـ أو بالتركيب المزجي ـ ومثاله «شذَرَ مَذَر» ـ أو بالتركيب الإسْناديّ، ومثاله «اللاّلوْنيّة الطُّفيْليّة»، وهو اسم مَرَض؛ وتكون مُعقدة إذا تكونت من أكثر من عنصرين، أي إنها متعددة الأبنية، ومثالها «أمُّ وجَعِ الكبِد»، وهو اسم نبات، و «التهاب الغشاء الزلاليُّ الحادّ»، وهو اسم مَرَض.

4 ـ 4: الدَّلالة: الوحدات المعجميّة من حيث هي «صيغٌ» رُمُوزٌ لغويّة ـ أو «أدلّة» ـ يستعملها المتكلّم المُنْتمي إلى جماعة لغويّة ما في التعبير عن الظواهر في واقعه الواقعي، أي الواقع المدرك بالحسّ، وعن البواطن في واقعه الحقيقي، أي الواقع المدْرك بالذهن. ولم يُلْهَم المتكلّم تلك الوحدات إلهاما، وليست هي كائنة فيه بالفطرة، بل هي «مُواضعات» أو مَوْضوعَات» متحصِّلة له من تجربته في الكون، قد اكتسبها اكتساباً. وهو بعد أن يكتسبها ـ بحسب تقدّم تجربته ـ يستطيع استعمالها في تكوين الجمل المفيدة. وهذه الخاصيّة الاكتسابية في تحصّل الوحدات المعجمية للمتكلم مهمّة لإثبات الصلة بين الوحدة المعجميّة والكون، فإن المتكلم إنما يستعملها بعد اكتسابها بين الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها، وهي في استعمال تلك الجماعة دال (Signifant) من اللغة إلى موجود من خارج اللغة، ذي حيّز مّا في أفهام أفراد الجماعة. وتربْط الوحدات المعجمية ـ وخاصة إذا كانت تامّة ـ بالموجودات إحدى علاقتين:

الأولى علاقة مرجعية لأن الوحدات تدلّ إلى الموجودات التي في الواقع وتُعيّنها، وهي إذن علاقة بين دالّ لغويّ ومدلول (Signifié) ذي وجود في الواقع، هو المسمّى مَرْجعاً (Référent). والمعنى المستفاد من هذه العلاقة يتنزّل في «الدلالة المعجمية العامة». وهو إمّا معنًى عامّ تحمله الوحدة المعجمية وهي متفرّدة، وإما معنى سِيَاقيٌّ تأليفيّ تحملة الوحدة المعجمية وهي في الجملة[1].

= Paris, 1993 (446 p.) pp. 343-376.؛ بعلبكي (رمزي): معجم المصطلحات اللغوية، ص 107 (complex word)؛ وص 109 (compound word).

(1) مثال ذلك كلمة «نُقطة»، فإن معناها العام هو «علامة مستديرة صغيرة جداً على سطح =

والعَلاقة الثانية علاقة غير مرجعية لأن الوحدات المعجمية لا تُرجعُ مباشرة إلى الموجودات في الواقع بل ترجِعُ إلى مفاهيم. والمفاهيم وحدات دلاليةَ مستقلة عن دلالات الوحدات اللغوية ـ سواء كانت معجميّة أو تركيبية ـ مرتبطة بمقولات مفهومية هي أسماء أجناس كلية (Superordonnés) تشتمل على طوائف عامة، وهذه الطوائف تصنّف تصنيفاً هرميّاً بالتدرّج بحلقات التصنيف من أعلى الهرمية إلى أسفلها، أي من الكليّ إلى الجزئي، فيكون التدرّج من المقولة إلى الفرد مروراً بالطائفة والرتبة والفصيلة والقبيلة والجنس والنوع والضرْب. وقد تشتمل كل حلقة على حُليْقة أصغر منها يشار إليها بالتصغير، مثل «الطُّوَيْفية» و «الرُّتَيْبة». ونُمَثل الهرمية بمثال من عالَم الحيوان، هو الطّير المسمّى «شُحرور مغربـي» (Turdus merula mauritanicus)[1]:

المقولة: طير.

الطائفة: جؤجُئي.

الرتبة: جاثم.

الرتيْبة: مشروم المنقار.

الفصيلة: شُحْرُوري.

= مسْتَو». وهي بمعنى «العلامة الصغيرة تجعل فوق الحرف وتحته لتميزه» في قولنا: «وضع على الحرف نقطة»، وبمعنى «العلامة من علامات الترقيم» في قولنا «وضع للنص نُقَطَهُ»، وبمعنى «القطعة» في قولنا «ليس في الأرض نقطة من كلإ»، وبمعنى «الأمر والقضية» في قولنا: «اختلف العالمان في نقطة».

(1) اعتمدنا في هذا التصنيف على: أمين المعلوف: معجم الحيوان، القاهرة، 1932 (271 ص)، ص 252؛ مصطفى الشهابـي: معجم الألفاظ الزراعية، ط 3، بيروت، 1982 (694 + 98 ص) ص 422 و ص 659؛ Etchecopar (R.D.) et Hüe (F.): Les Oiseaux du Nord de l'Afrique, Ed. N. Boubée. Paris, 1964 (606 p.) pp. 413-414. واسم الجنس هنا «تُرد» من اللاتينية «Turdus»، وهو مستعمل في تونس، وقد رسمه أمين المعلوف «طرْدي»، وفضّلنا التسمية التونسية لشهرتها، ونشير أيضاً إلى أن تسمية الضرب بالشحرور الأسود من صفة السواد في الذكر. أما الأنثى فتغلب عليها السمرة.

الجنس: تُرْد.

النوع: شحْرور.

الضرب: شحرور أسود.

الفَرْد: شحرور مغربـيّ.

والمفاهيم إذن كلّية وجزئية بحسب التدرج من أعلى الهرميّة إلى أسفلها في تصنيف حلقات المقولات. والجزئيات الواقعة بين المقولة والفردْ هي كليات لما تحتها لأنها محتوية عليها ومتضمنة لها. والأفراد ـ أي الجزئيات الدنيا ـ هي المفاهيم الدنيا، وهي وحدات مفهومية أساسيّة ذاتُ مضامين دلاليّة متكوّنة من جملة الخصائص التي تتّصف بها حلقات المقُولة، أي الجزئيات المتفرّعة عنها. وهذه الخصائص نوعان: (أ) خصائص تمييزية واجبة الوجود، لا تقبل النقض، كأن نقول إنّ «الخروف غَنَميٌّ» وإن «الذئب كلْبـيٌّ»، (ب) خصائص نمطيّة تُستبان بالتجربة وتقبلُ الاستثناء، كأن نقول إنَّ «الخرُوف عاشِبٌ» ـ من آكلات العُشب ـ وإن «الذئب لاحمٌ»، أي من آكلات اللحوم.

والنوع الأول في الأفراد أكثر، فإن الجزئيات كلما ترقّت نحو الكُليّ قلّتْ خصائصها، وكلّما نزلت نحو الفرد كثرت خصائصها، ولذلك كان الفردُ أجمعَ للخصائص المشتركة. (فكلّ شحرور مغربـي تُرْدٌ، وليس كُلّ تُرْدٍ شحروراً مغربياً، وكلّ تُرد مشرومُ المنقار، وليس كلّ مشروم منقارُه تردا).

وهذا الفرْقُ بين مفهوم المقولة ومفهوم الفرد يُنْتَهَى إليه بالتدْريج من التعميم إلى التخصيص. والتعميمُ هو توسيعُ الدلالة، والتَخصيص هو تضييقها. وكلما ازداد المفهوم توسيعاً ازداد تعميماً وتقلّصت «دلالته المفهومية» واكتسبت الوحدة المعجمية التي يعبَّرُ بها عنه صفات اللفظ اللغوي العام ذِي «الدلالة المعجمية» العامة، وكُلّما ازداد تضييقاً ازداد تخصيصاً واكتسبت الوحدة المعجمية التي يُتواضع بها عليه صفات المصطلح، وأهمها الدقة والخصوصية.

4 ـ 5: التفرّد: نعني بالتّفرُّد قابليّة الوحدة المعجمية للانفراد بأن تتّخذ لها

في نظام اللغة حيّزاً خاصّاً بها، مستقلاً عن السياق، أي عن الجملة. فإن كثيرين من اللسانيين المحدثين يرون في «الجملة» الوحدة اللغوية الأساسية، ويرون في الوحدة المعجمية مجرّد مكوّن من مكوّناتها مرتبط بها دلالياً، لأن السياق هو الذي يحدد معناها؛ فالوحدة المعجمية إذن لا يمكن لها أن تنفرد بحيّز دلالي خاصّ بها خارج السياق، ولا يمكن لها أن تكون ذات وجود حقيقي خارج الجملة.

وهذا المذهب غير مستقيم، وذلك لأسباب:

(أ) لأن الوحدة المعجمية «مدخل معجمي» قبْل أن تكون مُكوّنا من مكونات الجملة، أي إنها موجودة في المعجم قبل أن توجد في التركيب النحوي. ولا يمكن لها أن تنتظم في التركيب النحوي ما لم يكن لها وجود حقيقي في المعجم، وهذه الخاصيّة تجعلها قابلة للتصنيف الجدولي، إما بحسب صيغتها وإما بحسب مضمونها الدلالي. ومتى صنّفت اكتسبت «ماهية» تمكنها من التفرّد.

(ب) لأن منطلق أصحاب المذهب المذكور الوحداتُ المعجميةُ العامّة ـ وهي التي تكثر في اللغات الطبيعية ـ دون اعتبار الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات. فإن ألفاظ اللغة العامّة هي التي أقام عليها المحدثون جُل نظرياتهم اللسانية. ومن خصائص هذه الألفاظ قبول الاشتراك. وإذا كانت من المشترك تعددت معانيها في الاستعمال وأحوج التمييز بين تلك المعاني إلى تبينها من خلال ورود الوحدات المعجمية في شواهد وأمثله. على أن تعدد معاني الوحدة المعجمية مرحلة تالية لمرحلة أسبق هي «الأحادية الدلالية» (Monosémie). فإن الاشتراك ـ أو التعدد الدلالي ـ يقوم في الأصل على «دلالة نواة» هي المسماة بالمعنى الحقيقي، وبقية الدلالات تكون دلالات لواحق مولّدةً بالمجاز، هي المسماة بالمعاني المجازية. والوحدات المعجمية إذن قد تحمّل مَضْمونين دلاليّيْن: الأول نتاج معجمي، وهو ثابت يستفاد من المعنى الحقيقي، وخاصيته الاستقلال عن السياق، والثاني نتاج تأليفيّ (Compositionnel) يستفاد من المعنى المجازي، وخاصيته الارتباط بالسياق. على أن هذه الثنائية تبطل في الوحدات المعجمية المخصصة،

لأنها تحمّل مضموناً مفهومياً ثابتاً تختص به فتدقُّ حتى تستعصي ـ في المبحث الواحد على الأقل ـ على الاشتراك وتصير أحاديّة الدلالة، قائمة بذاتها خارج أي سياق.

(جـ) لأن للوحدات المعجمية بصنفيها خصائص ضرورية تمييزية واجبة الوجود هي التي ذكرناها، أي الانتماء المقولي، والتأليف الصوتي، والبنية الصرفية، والدلالة. وهذه الخصائص تتيح للوحدات المعجمية أن تتمايز فيما بينها حسب أنساق معينة من العلاقات الاختلافية، وهذه العلاقات تكون إما مقُوليّة، مثل العلاقة بين «قَبَلَ» [+ فِعْل] و «قَبَلٌ» [+ اسم] و «قَبْلَ» [+ ظرف]؛ وإما فُنيمِيّة، مثل العلاقة بين «قُبْلَة» وَ «قِبْلَةٌ»:

- فإن [/ قُبْلَتُنْ/ ≠ /قِبْلَتُنْ/] لأن [/ـُـ/ ≠ /ـِـ/]، والعلاقة بين «بطش» و «غَطَش»:
- فإن [/ بَطَشَ/ ≠ / غَطَشَ/] لأن [/ ب/ ≠ /غ/]؛

وإما صرفية، كالعلاقة بين «قَابَل» [+ فعْل مزيد بحرْف] و «قابِلة» [+ اسم فاعل] و «قَابُول» [+ صيغة مبالغة] و «قابليّة» [+ مصدر صناعي]؛ وإما دلاليّة كالعلاقة بين «قَبَلَ» (= أتى) و «قَبِلَ» (= رَضِيَ) و «قَبُلَ» (= صار كفيلاً). والخصائص الأرْبَعُ إذَن تجْعَل التفَـرُّد في الوحدة المعجَمية خصيصةً نمطيةً أساسية، ولولا بعْض المؤثرات الدلالية ـ مثل الاشتراك والترادف والجناس ـ لكان التفرّدُ فيها خصيصة تمييزية ضرورية واجبة الوجود.

4 ـ 6: التولُّد: ذكرنا فيما سبق أن الوحدات المعجمية «مُوَاضَعاتٌ» أو «مَوْضُوعات» متحصِّلة للمتكلّمِ من تجربته في الكون. وهذه «الخاصيّة الاجتماعية» في اكتساب الوحدات المعجمية وفي استعمالها تكسب المعجم خاصيّة التطور. فهو أقلّ نظم اللغة خُضوعا للقيود لأن تلك النظم ـ بحكم قيامها على عناصر لغوية أساسية تربطها شبكات من العلاقات داخل نظام اللغة ـ تتّصف بالاستقرار أو بالتحول البطيء. أما المعجم فمبنيّ على وحدات متأسسة على رُكنين لهما امتداد في الواقع هما «الدّال» و «المدلُول». فإن «الدّال» ـ وهو رمز لغويّ

محض ـ لا يتحقق إلا من صلته بالمدلول من حيث هو مُرْجِعٌ إلى الموجود الواقعي أو من حيث هو مرجعٌ إلى مفهوم، وليس من صفة الدوال والمدلولات الاستقرار لأنها قد تُنْقَلُ مَن «مَوَاضعها المعجمية» فتحوّلُ دَوَالُّ عَنْ مدْلولاتها الأصلية أو تحوّل مدْلولاتٌ عن دوالّها الأصليّة وتسنَدُ إلى غيرها. بل قد تَبْلَى دَوَالُّ ومدلولاتٌ ببلَى المراجع (Référents) التي ترتبط بها، فتصبح ـ إذا كانت مُدوّنة ـ معالم تاريخِيّةً ذوات أحْياز منسيّة في بطون المعاجم التي دوّنت فيها ألفاظ اللغة في فترة أو فترات مّا من تاريخها. وتحويل الدوالّ والمدلولات عن مَوَاضعها وبلاها مؤدّيان إلى تولّد وحدات معجمية جديدة. فإن التّحْويل نفسه توليد. وأما البلىَ فغالباً ما يسبّبه تطورُ واقع الجماعة اللغوية، لأن التطوّر يُسقطُ أنماطا من الموجودات والمفاهيم ويُولّد أنماطا جديدة، وما يُسقط تسقُّط تسمياته من الاستعمال، وما يولّد تولّدُ له تسمياتٌ جديدة.

والتوليد في الوحدات المعجمية نوعان: الأول نسمّيه «توليداً عفوياً» وهو توليد غير مقصود لذاته، يحدثه أفراد الجماعة اللغوية، ويغلب في مستوى اللغة الشفوي، وفي ألفاظ اللغة العامة؛ والنوع الثاني نسميه «توليدا اصطناعيا»، وهو توليد مقصود قد يحدثه الأفراد ولكنه كثيراً ما يكون من عمل المجموعات والمؤسسات، وهو يغلب في مستوى اللغة المكتوب، وفي الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات. وهذا النوع الثاني هو المُنَظَّمُ بقواعد، وباستعمال وسائل منهجية فيه دقيقة، على أن النوع الأول لا يقل في الحقيقة عن الثاني تنظيماً، والوسائل المنهجية المعتمدة فيه تكاد تكون هي نفسها المعتمدة في الثاني. والمهم منها ثلاثة أنواع[1]:

الأول هو التوليد بالتغيير الصوتي. وأكثر ما يكون عفوياً، أي إن أكثر حدوثه

---

(1) قد تعمدنا إهمال «الارتجال» لندرته في العربية وتندرج فيه بعض الظواهر مثل المحاكاة والاتباع، والاقتراض المعجمي للاعتماد فيه على لغة ثانية وليس على اللغة الطبيعية المدروسة؛ و «المَعْجَمَة» (Lexicalisation) ـ أي توليد وحدة معجمية من تعبير ـ لتوزّعه على وسائل أخرى، مثل الاشتقاق والنحت.

في ألفاظ اللغة العامة، وخاصة في مستوى اللغة الشفويّ. ومنه في العربية نماذج كثيرة يبدو أنها راجعة ـ في الفصحى ـ إلى عصور ما قبل التدوين، ونخص بالذكر من تلك النماذج ضربا غير مدروس من «التباين» (Dissimilation)، وهو ضرب لا يكون بنزوع أحد الصامتين المتماثلين المتتابعين بالتضعيف إلى التخالف ـ مثل [قُبَّرَة] ← [قُنْبُرَة] و [كُرّاسٌ] ← [كُرْنَاسٌ] ـ بل يكون بنزوع أحد الصائتيْن المتتابعين ـ وخاصة إذا تماثلا ـ إلى التخالف بأن يصبح ثانيهما سكوناً تصحبه ظاهرتان: (أ) إدخال صامت جديد في التأليف الصوتي، وهي ضرورية؛ (ب) إفادة الصيغة الجديدة معنًى جديداً، وهي مطردة. ومن أمثلة هذا التباين في الفصحى[1]:

(1) [+ ع 2]: بثق (الماء): اندفع فجأة.
تبعْثَقَ (الماءُ): تدفّق من الحوض.

(2) [+ ي 2]: بقر: شقّ وفرّق.
بَيْقر: هاجر من أرض إلى أرضٍ.

(3) [+ ر 4]: شمخ: ارتفع.
شَمْخَرَ: تكبَّر.

(4) [+ س 4]: خَلَب: خدَع.
خَلبسَ: فتَنَ.

(5) [+ م 4]: حَصَرَ: استَوعَبَ.
حَصْرَمَ: ملأ [القربة].

---

(1) تنظر أمثلة من هذا التباين في الفصحى في: Fleisch (Henri): Traité de philologie arabe, 2ème éd., Dar el-Machreq. Beyrouth 1990 (2 Volumes), 2/439-445، ولم يجد المؤلف لهذه الظاهرة تفسيراً، وقد عُنينا بهذه الظاهرة في العربية التونسية وذكرنا منها أمثلة كثيرة من عربية نفزاوة (بالجنوب الغربي التونسي) في مقدمة كتابنا «الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة» (مخطوط، ص ص 91 ـ 94)، وقد بيّنا أن الزيادة تقع في صدر الصيغة الثلاثية (مثل «دعفس»، من «عفس») وفي وسطها ـ وأكثر ما يكون الصامت الزائد ثانياً ـ (مثل «خَرْنِن» من «خنن») وفي آخرها (مثل «مرْغِد» من «مَرِغَ»).

ويلاحظ أن هذا الضرب تستعمل فيه الصوامت الزائدة دون تقيد بموقعٍ ثابت لها أو بنوع محدد منها، ويبدو لنا أن لهذا الضرب أهمية كبرى في توليد الصيغ الرباعية من الثلاثي في العربية بمستوييها الفصيح القديم والعامي الحديث[1].

والنوع الثاني هو التوليد بالتغيير الصرفي، وهو ضربان:

(أ) بالاشتقاق: أي بصوغ وحدة معجمية جديدة ذات بنية صرفية ـ مقيّدة أو مطلقة ـ من أصل فعلي أو اسمي أو وصفي أو ظرفي أو أدَوِيّ. وأقوى الأصول الإسميّة والفعليّة. والمشتقات الإسمية (Derivés dénominatifs) والمشتقات الفعلية (Dérivés déverbaux) تكون أسماء وأفعالا وصفاتٍ وظروفا، والمقولات المعجمية الأربَعُ متواترة في ألفاظ اللغة العامة، أما المصطلحات فتندر فيها الأفعال والظروف، وتطرد الأسماء والصفات.

(ب) بالنحت: أي بصوغ وحدة معجمية جديدة بسيطة من وحدتين بسيطتين أو أكثر، ولم يكن للنحت في العربية في القديم شأن يذكر، فإنه يندر في ألفاظ اللغة العامة ويكاد ينعدم في المصطلحات. وقد أكسبه المحدثون قدرة توليدية واعتمدوه في وضع المصطلحات، وخاصة في الوحدات الاسمية.

والنوع الثالث هو التوليد بالتغيير الدلالي. وهو ضربان:

(أ) بالمجاز: أي بأن يُنتقل بوحدة معجمية مّا من دلالتها الأصلية التي وضعت لها في أصل استعمالها إلى دلالة جديدة إما بتوسيع الدلالة الأصلية توسيعاً مؤدياً إلى التعميم وإما بتضييقها تضييقها مؤدياً إلى التخصيص. على أن الدلالة الجديدة غالباً ما يكون بينها وبين الدلالة الأصلية علاقة أو قرينة ظاهرة، فالمجاز إذن هو إسناد دال مّا أصلي إلى مدلول محدث. وقد كان هذا الضرب من التغيير ولا يزال من أقوى وسائل توليد الوحدات المعجمية بنوعيها: العامة والمخصصة.

(ب) بالترجمة الحرفية، أو النسخ: والترجمة الحرفية ضرب من الاقتراض

---

(1) وتسمّى هذه الظاهرة في الصوتيات «إقحاماً» (Intrusion) أيضاً، ويكون بدْئياً ووسطياً وآخرياً، (تنظر ص 47 في هذا الكتاب). ويبدو لنا أنّ بين «التباين الصائتي» و «الإقحام» صلة وثيقة.

دلاليّ ينتقل فيه المدلول دون الدّال من لغة مصدر إلى لغة مورد، أي إنها تكون بإسناد مدلول غير أصلي ـ لأنه مقترض ـ إلى دالّ قَائِمٍ في اللغة المقترضة. وقد كان لهذا الضرب من التوليد أثر مهم في العمل المصطلحي العربي القديم، وخاصة في ما سمي «العلوم الدخيلة»، لكننا لا ندري هل كان له أثر في ألفاظ اللغة العامة. أما العربية الحديثة فإن تأثيره فيها كبير، سواء في ألفاظ اللغة العامة أو في المصطلحات[1].

5 ـ والخلاصة أن الوحدة المعجمية إما أن تكون عامة، فهي لفظ، وإما أن تكون مخصصة، فهي مصطلح، وأن المعجم يكون عاما إذا كان قوامه اللفظ، ويكون مختصاً إذا كان قوامه المصطلح. واللفظ والمصطلح فرعان لأصل واحد هو الوحدة المعجمية، وهذا «الأصل» هو قوام علم المعجم مثلما أن الجملة هي قوام علم التركيب. على أن المعجم ـ بصنفيه العام والمختص ـ لم يَلْقَ من الدرس اللساني الحديث حظّا، فإن المحدثين قد حاولوا الاهتمام بالمعجم اللغوي العام، لكن مخالفة المعجم لبقية نظم اللغة في تحوله قد جعلهم يعتبرونه صعب الاخضاع للنظام. فاللغة تعدّ نظاماً إذا اتسمت مكوناتها بالاستقرار أو بالتحول البطيء. وهذه السمة هي الغالبة على بقية نظم اللغة لأن مجالات بحثها الأساسية هي العلاقات بين الرموز اللغوية ذاتها، أما المعجم فإن من مجالات بحثه الأساسية العلاقات بين الرموز اللغوية والموجودات، وهذه العلاقات غير مستقرة لأن من خصائص الموجودات التغير والتحوّل، بينما العلاقات بين الرموز اللغوية مستقرة أو هي تتحول تحولا بطيئاً. وقد عُدَّ المعجم ـ لخاصية التحول فيه ـ «كشفا مفتوحا» غير قائم بذاته، بل هو مرتبط بنظم أخرى ـ وخاصة «علم الصرف» و «علم الدلالة» و «علم التركيب» ـ لا نستطيع أن نصفه إلا من خلال علاقاته بها[2].

---

(1) تنظر أمثلة من المولدات في العربية الحديثة بالوسائل التي ذكرنا ـ الصرفية والدلالية ـ في:
Monteil (Vincent): L'Arabe moderne, Lib. Klincksieck. Paris, 1960 (386 p.), pp. 105-181.

(2) ينظر مثلاً: Picoche (Jacquiline): Précis de lexicologie française, Ed. F. Nathan, Paris, =1977 (180 p.), pp. 8-9; Garde-Tamine (Joelle): La Grammaire, 1/Phonologie,

والمستفيد من هذه التبعية هو علم النحو، فإن كثيرين من المحدثين يعتبرون المعجم فرعاً من فروع النحو ومكونا من مكوناته. بل إن منهم من يجعله «مُلحقاً» به أو «ذيلا» (Appendice) له وظيفته أن يوفّر للنحويّ المعلومات الضرورية عن الوحدات المعجمية وعن صيغها[1]. أما المعجم المختص فأسوأ حظاً من المعجم اللغوي العام. فإن قيام البحث اللساني الحديث على مكوّنات اللغات الطبيعية ـ أي ألفاظ اللغة العامة أساساً ـ قد أخّر الاهتمام بالمُكَوِّن المعجمي المصطلحي، فلم يتّخذ المصطلح مجالا للبحث إلا في السنوات المتأخرة، لكنه فصل عن علم المعجم بتصور علم آخر قد جعل قوامَهُ هو «علم المصطلح». وقد بينا انتماء هذا «العلم» إلى علم المعجم لأن مُكَوّنه الأساسي هو «الوحدة المعجمية» المكتسبة لخصائص عامة مشتركة بين «الوحدة المعجمية العامة» و «الوحدة المعجمية المخصصة». ولا شك أن «سوء الحظ» سيبقى ملازماً للمعجم ـ بصنفيه ـ ما لم يعمّق النظر في ماهيته ومكوّناته، ويجدد البحث في أُسُسِه النظرية والتطبيقية.

= morphologie, lexicologie, Ed. A. Colin, Paris. 1990 (152 p.), p. 90، وهذه تعد النظم المذكورة كلها من علم النحو؛ وينظر أيضاً «معجم المصطلحات اللغوية» لرمزي بعلبكي، فإن مصطلحات علم المعجم كلها منسوبة إلى علوم أخرى، وخاصة إلى النحو وعلم الدلالة واللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية، ومنها ما عُدّ «مصطلحات مشتركة» ـ ينظر فيه خاصة: ص 149، ص ص 280 ـ 283، ص ص 500 ـ 501، ص ص 528 ـ 529.

(1) ينظر مثلاً: Lyons (John): Sémantique linguistique; pp. 145-147 ـ

3 ـ توليد المصطلح العلمي العربي الحديث: القضايا والاشكاليات[1]

1 ـ تقديم: في التوليد المعجمي:

الوَحَدات المعجمية ـ أي المفردات ـ صنفان: صنف الوحدات العامة، وهي الألفاظ، وهي قوام المعجميّة العامّة النظريّة والتطبيقيّة، وصنف الوحدات المخصّصة، وهي المصطلحات، وهي قوامُ المعجمية المختصّة النظريّة والتطبيقيّة. والمعجميّة المختصة النظرية هي المكوّنة لما يسمى بعلم المصطلح أو المصطلحيّة (Terminologie)، وموضوعه البحث في المصطلح من حيث مكوناتُه ومفهومُه ومناهج توليده، والمعجمية المختصة التطبيقية هي المكوّنة للمصطلحية التطبيقية (Terminographie)، وموضوعها البحث في المصطلح من حيث مناهجُ تقييسه، ومناهجُ تكنيزه، جمْعاً ووضْعاً. ويلاحظ إذن أن توليد المصطلح باب من أبواب المعجمية المختصة النظرية، وهو مرتبط بخصيصة أساسية في الوحدة المعجمية بصنفيْها، أي الوحدة العامة والوحدة المخصصة، هي خصيصة التولد، فليس التولّد في اللغة مقصوراً على الجمل التي يحدثها المتكلم في أنواع المقالات (Enoncés) التي ينشئها، بل هو يشمل المفردات أيضاً. بل إن تولد المفردات مرحلة سابقة ـ عامة ـ لتولّد الجمل، وذلك لأن الجميل تُكَوّن من مجموع المفردات التي يشتمل عليها معجم جماعة لغوية مّا. وهذه المفردات هي في اللغة دوالّ إلى مدلولات ذات مراجعَ من خارج اللغة. وتلك المراجع قد تبلى نتيجة

(1) قدّم هذا البحث في ندوة «اللغة العربية وتحدّيات القرن الحادي والعشرين» التي نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالمنامة (بالبحرين) من 10 إلى 15 سبتمبر 1995.

تطور حاجات الجماعة اللغوية إلى التعبير، بتطوّر واقعها الاجتماعي، وإذا بليت المراجعُ بليت الدوالّ والمدلولات اللغوية المرتبطة بها، وذلك كلّه موجب لتوليد دوالَّ جديدة ذات مدلولات جديدة تستعملها الجماعة اللغوية في وصف ما حدث في واقعها من التطور. وتلك الدوالّ الجديدة المستحدثة هي التي تحلّ محلَّ الدوالّ التي سقطت من الاستعمال في ما ينشئه مستعملو اللغة من مقالات الخطاب.

وقد عرفت العربيّة ـ طيلة المراحل المعلومة من تاريخ استعمالها ـ ما عرفته اللغات الحيّة الأخرى من بِلَى مفردات وتولّد أخرى، وبِلَى مدْلُولاَت وتوَلّد غيرها. والدوالّ والمدلولات الجديدة قد وُلِّدَتْ فيها في الغالب لسدّ الخانات الفارغة في التعبير عن المفاهيم والأشياء الجديدة التي عرفها متكلّمو العربية في مختلف عصورهم وأمصارهم. وتلك الخانات نوعان: فهي إمّا «طبيعيّة» في اللغة يحدثها التحوّل الاجتماعي أو الذهني في الداخل، مثل ظهور علوم أو حِرَفٍ أو أنماط سلوكٍ وعيْشٍ جديدة في المجتمع، وإما «اضطراريّة» تنشأ عن تأثر الثقافات والحضارات ببعضها تأثّراً ينعكس في اللغة، فتؤثّر لغةٌ في أُخرى نتيجة ذلك. فإنّ في كلّ لغة «خصوصيّات» معجميّة دالّة على خصوصيّات في واقع الجماعة التي تتكلّمها، وتقابل تلك الخصوصياتِ في اللغات الأخرى الخاناتُ الفارغة. فمن البديعي أن الثقافة إذا أثّرت في ثقافة أخرى والحضارة إذا أثرت في حضارة أخرى انتقلت منهما إلى الثقافة والحضارة المتأثّرتين المفاهيمُ والأشياء الممثّلة للخصوصيّات الثقافيّة والحضاريّة فيهما، وانتقلت أيضاً الأسماء الدالّة على تلك المفاهيم والأشياء والممثّلة للخصوصيّات المعجميّة في اللغة المعبّرة عنهما.

وقد اعتمدت اللغات ـ ومنها العربيّة ـ منذ القديم في توليد الوحدات المعجميّة الجديدة، لتعويض ما بَلِيَ، أو لسدّ الخانات التي يَنْتَبِهُ مستعملو اللغة إلى فراغها، أصنافاً من التوليد أهمّها وأشهرُها خمسة، هي[1]:

(1) ينظر Louis Guilbert: La Créativité lexicale, Larousse, Paris 1975, pp. 58-102، والملاحظ=

1 ـ التوليد الصوتي: ويكون في العربيّة بإحداث وحَدَات معجميّة جديدة ذات تأليفات صوتية مستقلّة، نتيجة الظواهر التعامليّة بين أصوات اللغة، مثل الإبدال والقلب المكاني والتماثل والتباين. وأكثرُ هذه المولّدات تكون عفوية، وهي تابعة دلاليّا للأصول التي تفرّعت عنها، فهي كالبدائل لها، عديمةُ السمات الدلاليّة المستقلّة، وتلك التبعيّة تكسبها في المعجم الخاصّيّة الاطنابيّة. على أن من التوليد الصوتيّ نوعاً يكون بإقحام صامت في تأليف الوَحْدَةِ المعجمية الصوتيّ، يكون في صدرها أو في وسطها أو في آخرها، ويرافقه إعطاءُ الصيغة المولدة دلالةً جديدة. تكون عادة ذات صلة بدلالة الصيغة الأصلية.

2 ـ التوليد الصرفي: ويكون في العربيّة بإحداث وحدات معجميّة جديدة لها صِيَغُهَا الصرفيّة المستقلّة ودلالاتها الخاصّة بها. فهو إذن ـ مثل التوليد الصوتي ـ توليد شكليّ أو صوريّ، لكن الأشكال أو الصور المولّدة ـ وهي الصيغ ـ تكون ذات دلالات. والمشهور من هذا الصنف في العربية أربعة أنْواع: الأوّل هو الاشتقاق، وهو صوغ وحدة معجميّة ذات بنية صرفيّة بسيطة من أصل مّا، يكون إمّا جذراً ـ وهو أصل نظري مُفْتَرَض مكوّن من الصوامت ـ وإما جذعا، وهو الصيغة المولّدة من الجذر أو المولدة من الجذع نفسه بعد استقراره في معجم اللغة العام. فالجذوع إذن هي المقولات المعجمية الخمس أي الأفعال والأسماء والصفات والظروف والادوات؛ والنوع الثاني هو النحت. ويكون بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين[1]، (أو من وحدة معجمية بسيطة ولاحقة أجنبية)، وذلك إما بضم إحداهما إلى الأخرى دون حذف، مثل ضمّ الأداة «لا» إلى الاسم «أدرية» لتوليد «لاَ أَدْرِيّة»، وإما بضم إحداهما إلى الأخرى مع حذف مكوّن أو أكثر من مكوّنات التّأليف الصوتي، في إحداهما أو في كلتيهما، كأن

= أنه ينطلق من وصف اللغات الهندية الأوروبية وخاصة من اللغة الفرنسية.

(1) يوجد اختلاف بين اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية في فهم «النحت» و «التركيب»، فإن ما يسمّى تركيباً (composition) في اللغات الهندية الأوروبية يمكن أن يسمّى نحتاً في اللغات السامية.

يضم الاسم «شبه «إلى الصفة «غروي» مع حذف الهاء من الأول والواو من الثانية لتوليد «شبغري»؛ والنوع الثالث من التلويد الصرفي هو «التركيب». ويكون بالجمع أو المزج بين وحدتيْن معجميتين بسيطتين أو أكثر إما جمْعاً مزجيّاً يتولد عنه التركيبُ المزجيّ، وإما جمعاً بالإضافة يتولّد عنه التركيب الإضافي، واما جمعاً بالإسناد يتولد عنه التركيب الإسنادي، وهذه الضروب الثلاثة من التركيب تتولّد عنها الوحدات المعجمية المركّبة. وهي المتكوّنة من عنصريْن أو مكونيْن أساسيين. وإذا كان الجمع بين أكثر من وحدتيْن بسيطتيْن سُمّي التركيب معقَّداً وكان المولّد المعجميّ جملة أو شبه جملة، وسُمِّيَت الوحدة المعجميّة المولّدة «وحدة معجمية معقّدة»؛ والنوع الرابع من التوليد الصرفي نُسمّيه «المَعْجَمعة». والمَعْجَمَةُ هي توليد وحدة معجميّة جديدة من تعبير (Expression) أو من جملة، أي من التركيب المعقّد، باختزال عناصره وتكوين وحدة معجميّة بسيطة منها ذات دلالة عامّة أقلّ توسّعا وتعقيداً من دلالة التركيب، والمعجمة تختلف عن النحت لأن النّحت في نظرنا هو توليد وحْدَة معجمية بسيطة من وحدتيْن بسيطتين، أي من مركّب مزجيّ أو مركّب إضافيّ أو مركّب إسنادي، فإذا أصبح المرّكب جملة أو شبه جملة وولّدنا منه وَحْدَةً معجمية بسيطة سُمّي التوليد «مَعْجَمَة». فالمعجمة في هذا السياق إذن عمليّة تحويليّة تُحَوَّلُ بها الجملة أو العبارة من الخاصيّة التركيبيّة إلى الخاصيّة المعجمية. ومن أمثلة المعجمة في العربية «البَسْمَلة» من «باسم الله»، و «الحوْقَلة» من «لا حول ولا قوة إلا بالله».

3 ـ التوليد الدلالي: ويكون بإحداث مدلولات جديدة في اللغة تُحَمَّلُها دوالُّ موجودة فيها. فهو إذن ليس توليداً صوريّاً أو شكليّاً مثل التوليد الصرفي الذي ينتج عنه ظهور دوالَّ جديدة في اللغة، بل هو توليد لمدلولات جديدة دون الدوالّ. وهذا الصنف من التّوليـد نوعان: الأول هو المجاز، وذلك بأن يُنْتَقَل بوحدة معجمية مّا من دلالتها الأصليّة التي وُضِعَتْ لها في أصل استعمالها اللغوي إلى دلالة جديدة، إما بتوسيع الدلالة الأصليّة توسيعاً مؤدّياً إلى التعميم، وأما بتضييقها تضييقاً مؤدياً إلى التخصيص. والنوع الثاني هو الترجمة الحرفيّة أو

النسخ، وهو ضرب من الاقتراض دلالي يَنْتَقِلُ فيه المدلولُ دون الدالّ من لغة مصدر مُقْرِضَةٍ إلى لغة موْرِدٍ مقْتَرِضة. فالترجمة الحرفيّة إذن هي إسناد مدلول غيْر أصلي ـ لأنه مقترض ـ إلى دالّ من دوالّ اللغة المقترضة.

4 ـ التوليد بالارتجال: والارتجال هو اختلاق وحدة معجمية جديدة تتوفّر فيها ثلاثُ خصائص تمييزيّة ضروريّة توفراً طبيعيّاً، وهي الانتماءُ المقولي، والتأليف الصوتي، والبنيّة الصرفية، واما خصيصة الدلالة فيُحَقِّقُهَا المرتجِلُ وحده أو يحقّقها طول الاستعمال وتواتُره، على أنّها قد لا تحقّق البتّة. ويمكن تصنيف الارتجال إلى نوعين: الأول نسمّيه ارتجالاً حقيقياً، ويكون باختلاق مستعْمِلِ اللغة مفردةً عامة أو مصطلحاً اختلاقاً من أصل لا وجود له في الاستعمال اللغوي. ومن أشهر أمثلته في العربية كلمة «الشيفران» التي ذكرها بشار بن برد في تشبيه خد الأتان التي عشقها حماره؛ والنوع الثاني نسمّيه ارتجالاً إتْبَاعِيّاً، وهو صوْغُ مفردة إتْبَاعاً لمفردة تسبقها فتكون لها بنيتُها ولا تختصّ بمعنى يفرد لها بل يَلْحَق معْنَاهَا بمعنى المفردة المتبوعة، وهذا كثير في العربيّة فيما يسمّى «باب الإتْبَاع والمزاوَجَة». والارتجال بنوعيْه مقبول في العربيّة: «فإن الاعرابـيّ إذا قَوِيَتْ فصاحتُه وسَمَتْ طبيعَتُهُ تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبْلَه به. فقد حُكِيَ عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها. وعلى نحوٍ من هذا قال أبو عثمان [المازني]: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[1].

5 ـ التوليد بالاقتراض: والاقتراض هو أن تأخذ لغة موْرِدٌ وحداتٍ معجميّةً من لغة مصدر. وليس هذا «الأخذ» توليداً بالمعنى الذي رأيناه للتوليد في الأصناف السابقة، بل هو «نَقْلٌ» لوحدات معجميّة من لغة مّا إلى لغة أخرى أجنبيّة عنها؛ وهذا النقل يُلْجَأُ إليه نظريّاً إذا لم تستطع الجماعة المستعمِلَة للغة المقترِضَة أن تسدّ الخانات الفارغة في لغتها بالاصناف السابقة من التوليد، ويكون الاقتراض عندئذ

---

(1) ينظر. ابن جني: الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 ـ 1956 (3 أجزاء) 2/25.

ضرورياً. على أن من الاقتراض ما هو «بذخِيّ» أيضاً، وهو اقتراض يحدثه الأفراد في الغالب إحداثاً عفوياً نتيجة مواقف الاعجاب بأنماط ثقافية وحضاريّة أجنبيّة. وتصنف المقترضات المعجميّة إلى نوعين: الأول هو المُعَرَّب، وهو ما اقترض وأُدْمِجَ في نظام اللغة وأُخْضِعَ لمقاييسها، والثاني هو الدخيل، وهو ما بقي مستعصياً على مقاييس اللغة ولم يُدْمَجْ في نظامها.

وأصناف التوليد الخمسة التي ذكرنا مشتَرَكَة بين اللغات، وقد عرفتها العربيّة طيلةَ المراحل المعلومة من تاريخ استعمالها، فكانت عوامل تطورها الأساسية. وقد كان التوليد في القديم عفويّا أكثر مما كان متعمّداً مقصوداً، لكنّه اليومَ متعمّد مقصود أكثر ممّا هو عفويّ، ونريد في هذا البحث أن ننظر في كيفيّة اعتمادِ العرَب المحَدثين على أصناف التوليد التي ذكرنا، باعتبارها مناهجَ في وضْع المولّدات المعجميّة المخصّصة الجديدة، تثير جملةً من القضايا والاشكاليّات النظريّة والتطبيقيّة.

2 ـ أسس التوليد المصطلحي النظرية عند المحدثين:

التوليد مبحث لساني موضوعُه الأساسيّ قواعدُ تولُّد الدوالّ والمدلولات الجديدة في المعجم. وقد خصّ اللسانيّون المحدَثون بالدرس جوانبَه الصوتيّة والصرفيّة المُرَكَّبِيّة ضمن بحثهم في المعجميّة العامة النظريّة، كما خصّوا قواعدَ التوليد المطططلحي بالدرس ضمن بحثهم في المعجمية المختصّة النظرية[1]. بل إن المؤسسات المعنية بالمعجمية المختصة النظرية والتطبيقية في العالم ما انفكت

(1) ينظر مثلاً: Louis Guilbert في المرجع المذكور في ص 46؛ Mark Aronoff: Word Formation in Generative Grammar, MIT Press, Cambridge, Massachusetts, and London, 1976; Danielle Corbin: Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, Presses Universitaires de Lille, 1987 (2 vols). ؛ عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال ـ الدار البيضاء، 1990؛ Helmut Felber: Terminology Manual, Unesco-Infoterm, Paris 1984; Stephan R. Anderson: A-Morphous Morphology, Cambridge University Press, 1992.

تخص التوليد المصطلحي بالندوات والمؤتمرات العلمية للبحث في مسائله النظرية والتطبيقية[1]. فإن السرعة الكبيرة الغالبة على ظهور المفاهيم والأشياء المستحدَثة في العالم اليوم تقتضي من الجماعات اللغوية تهيئةَ لغاتها لاستقبال تلك المفاهيم والأشياء بإيجاد الدوالّ والمدلولات الجديدة التي تقابل «الخصوصيّات المعجميّة» التي تمثّلها تلك الأسماء المستحدَثَة. ولا شكّ أن ما ينشر اليوم في العالم ـ في مختلف اللغات ـ من معاجمَ مختصّة في مصطلحات العلوم والفنون نتاج «تطبيقي» لأسُس نظريّة في التوليد المعجمي قد تدارسها اللسانيون المحدَثون واستخلصوا قواعد في التوليد المصطلحي.

وقد حاول العربُ منذ أوائل القرن التاسع عشر تهيئَة العربيّة لاستيعاب المستحدث من المفاهيم وأسْماء الأشياء التي أنتجتها الحضارة الأوروبية الحديثة. لكن يصعب الحديث عن تجربة عربية في «التوليد المصطلحي» في القرن الماضي لافتقار العمل المصطلحي العربي آنئذ ـ وقد كاد ينحصر في مصر ـ إلى أسس لسانية نظريّة تدعَمُه. فقد كان واضعو المصطلحات مترجمين يعرفون اللغات التي يترجمون منها خاصّة، يعينهم شيوخ ازهريون يعرفون اللغة العربية. وقد كان عمل أولئك المترجمين قائماً على ثلاثة أسس: الأول هو «الاقتباس» أي «إحياء التراث» بالأخذ من المصادر العلمية واللغوية العربية القديمة، بإحياء ما فيها من مصطلحات أو من ألفاظ لغويّة عامة قد عدّت صالحة لمقابلة المفاهيم الحديثة؛ والثاني هو الترجمة الحرفيّة، إذ يُكْتَفَي بنقل معنى المصطلح الاعجمي نقلاً حرفيّاً إلى العربية؛ والأسّ الثالث هو الاقتراض. ولم تكن غايتهم من «الاقتباس» أو «الترجمة الحرفية» وضعَ مصطلحات جديدة لسد خانات فارغة في لغة العلم في العربية، بل كانوا يقومون بدور المترجمين في نقل ثقافة أجنبية إلى الثقافة العربية. ولا شك أن للاقتباس عندهم صلة بالتوليد الدلالي لأنه يقوم على نقل الوحدة المعجمية المقتبسة من بيئة معجمية قديمة إلى بيئة معجمية جديدة بتحوير دلالتها

---

(1) ينظر حول أهم المؤسسات المعنية بالمصطلحية في العالَم Felber في المرجع المذكور في التعليق (1)، على الصفحة السّابقة، ص ص 378 ـ 389.

الأصلية ـ وإن لم يقصد ذلك ـ إذ توضع مقابلا لتسمية حديثة. ولا شك أيضاً أن للترجمة الحرفية عندهم صلة بالتوليد الدلالي لأنها ضرب من الاقتراض تقترض به اللغة المورد المدلول من اللغة المصدر دون الدالّ، ولكن لا نعتقد أن أولئك المترجمين كانوا على درايةٍ حقيقية بدور المجاز والترجمة الحرفية في التّوليد المصطلحي، فقد كانت نظرتُهم إلى التوليد المصطلحي نظرة بسيطة، فيها الكثير من السذاجة.

ولم يخلص التّصوُّر العربي لمسألة التوليد في هذا القرن ـ وخاصة في النصف الأول منه ـ من تلك البساطة. ولا شك أن أعمالاً جليلة قد أُنجِزَت في المعجمية المختصة بوضْعِ رصيد هائل من المصطلحات العلميّة والفنية المولّدة في شتّى العلوم والفنونَ والمعارف. وقد اشتركت في وضع ذلك الرصيد المؤسّسات ـ مثل المجامع، وخاصّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والجامعات، وخاصّة الجامعة السورية بدمشق ـ والافراد الذين عنوا بـ «تعريب العلوم»، أي بنقل العلوم الحديثة من اللغات الأعجمية إلى العربية. ولكن ذلك الرصيد الهائل من المصطلحات ـ وهو قليل إذا قورن بتطوّر العلوم وتولّد مصطلحاتها وتزايُد الخانات الفارغة في اللغة العربية ـ لا يدلّ على تصور نظريّ ومنهجيّ دقيق لمسألة التوليد، وممّا يدلّ على ذلك:

1 ـ غياب المنهجية الواضحة المكتملة القواعد: فنحن لا نعلم بوجود منهجيّة في التوليد المصطلحي ذات قواعد نظريّة دقيقَةٍ قد وُضِعَتْ لتكون منطلقاً نظريّا يبنى عليه التطبيق. ما عدا «المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدِها وتنميطها» للأستاذ محمد رشاد الحمزاوي[1]، وهي ـ كما يُلاَحَظُ من عنوانها ـ في المعجمية المختصة النظرية إذ عنيت بمنهجيّة الترجمة، أي بوضْع المصطلح

(1) محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986. ولعبد السلام المسدّي مقدّمة مهمّة في علم المصطلح صدّر بها كتابَه «قاموس اللسانيات»، الدار العربية للكتاب، تونس 1984، ص ص 11 ـ 96.

العربـي المقابل للمصطلح الأعجمي، وفي المعجميّة المختصّة التطبيقيّة إذ عنيت بتوحيد المصطلحات المترجمة وتنميطها، أي بالتقييس المصطلحي، والجانب الثاني ـ التطبيقي ـ في هذه المنهجية أغلب. وقد زاد مؤلف هذه المنهجيّة أسسَ منهجيّته تركيزاً في بحث له مفرد عنوانه «في سبيل نظرية مصطلحية عربيّة ممكنة»[1]، وقد أقام هذه النظرية على خمسة عناصر سمّى كلاّ منها نظاما، هي:

1 ـ نظام الوضع والتوليد.

2 ـ نظام الترجمة.

3 ـ النظام الصوتي.

4 ـ نظام الحاسوب.

5 ـ نظام التوحيد والتقييس.

ويلاحظ ضمن هذه العناصر أن منها النظريّ ـ وخاصّة العنصر الأول الذي أقامه على خمس قواعد هي «الاشتقاق» و «المجاز» و «النحت» و «التعريب» و «الارتجال»، جاعلا «الترجمة» نظاما مستقلا ـ ومنها التطبيقي.

وإذا استثنينا هذه المنهجيّة القائمة على الجمع بين النظريّ والتطبيقيّ والنزوع إلى التقعيد حسب تصوّر منهجي شمولي، لم نجد إلا «اجتهادات» لا تصلح أن تكون «منهجيات عامّة» تقوم على قواعد دقيقة يتكامل فيها النظريّ والتطبيقي. وأهم «اجتهاد» حديث يمكن أن يتخذ نموذجاً لتصور المحدثين لقضية التوليد المصطلحي هو اجتهاد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد كان لهذا المجمع أثره الحاسم في العمل المصطلحي العربـي تنظيراً وتطبيقاً، وقد أخذ بقراراته غيره من المجامع العربية إضافة إلى المجتهدين من المصطلحِيّين الأفراد، وخاصة مصطفى الشهابـي في مختلف أعماله التي خصصها للمصطلحية.

لقد عني مجمع القاهرة بالتوليد المصطلحي منذ دورة انعقاده الأولى

---

(1) محمد رشاد الحمزاوي: **في سبيل نظريّة مصطلحيّة عربيّة ممكنة**، مجلّة المعجميّة، 8 (1992)، ص ص 17 ـ 44.

سنة 1934. وقد تكونت فيه لجنة سميت «لجنة الأصول العامة»، ولم تهتمّ هذه اللجنة بوضع منهجية عامة في التوليد المصطلحي ذات مبادىء وقواعد نظريّة وتطبيقيّة تكون مرجعاً عاماً يعتمد في أعمال المجمع المصطلحية، بل اكتفت في الدورة الأولى بالنظر في أربعة «أصول» هي: «(أ) التضمين، ونيابة بعض الحروف عن بعض؛ (ب) التعريب؛ (ج) التوليد؛ (د) الاشتقاق»[1]. وقد وضعت في هذه الأصول جملة من القرارات يَتبيّن منها:

(1) ـ أن «التضمين» قد أُقِرّ باعتباره ظاهرة بلاغيّة يجوز بها أن يُعْطَى فعلٌ حكْمَ فعل آخر في التعدية واللزوم. فالتضمين «أن يُؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعْطَى حكمَه في التعدية واللزوم (...) ويوصِي المجمع ألاّ يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي»[2]. فليس «التضمين» إذن في هذا القرار قاعدة من قواعد التّوليد المصطلحي.

(2) ـ أن «التعريب» يقصد به الاقتراض المعجمي، وقد أجازه المجمع في «بعض الألفاظ الأعجمية ـ عند الضرورة ـ على طريقة العرب في تعريبهم»[3].

(3) ـ أن الاشتقاق قد خص بأربعة عشر قرارا ليس منها الاقرار واحد يمثل قاعدة عامة هو القرار الخاص بالاشتقاق من أسماء الأعيان، وقد أجازه المجمع «للضرورة في لغة العلوم»[4]. اما بقية القرارات ففي قياسية صِيَغٍ مفردة معينة.

(4) ـ أن اللجنة قد عنيت بـ «التوليد» أصلا من الأصول، لكن القرار الذي صاغه المجمع يحمل عنوان «المولد». وفي القرار غموض كبير لأن للمولّد فيه مفهومين متداخلين: الأول هو كونه مستوى من مستويات اللغة في المعجم، أي

---

(1) تنظر: قرارات المجمع [التي أقرّها في دورته الأولى]، في مجلة مجمع اللغة العربية 1 (1934)، (ص ص 28 ـ 37)، ص 32.

(2) نفسه، ص 33، وينظر: مجموعة القرارات العلمية [التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة]، القاهرة، 1963، ص 5.

(3) قرارات المجمع، ص 33، مجموعة القرارات العلمية، ص 83.

(4) قرارات المجمع، ص 35؛ مجموعة القرارات العلمية، ص 7.

إنه مجموع ما ولّده القدماء ـ المولّدُون ـ من المفردات، والثاني هو كونُه المفردة التي يجوز توليدها في الحديث[1]. وقد قَسّم المولد إلى قسمين:

الأول قد وضع «على أقيسة كلام العرب، من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، وحكمه أنه عربي سائغ»؛

والثاني خارج عن أقيسة كلام العرب لأنه قد وُضِعَ «إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعرِّبْه العرب (. . .)، واما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالا»[2]. وقد أقر المجمع قبول الاعجمي إذا وافق القرار الذي وضعه في «التعريب»، أي إذا كان «على طريقة العرب في تعريبهم»، ورفض «المحرف» و «المرتجل».

ويستنتج من القسم الثاني انتباه الجمع إلى ما كان للاقتراض و «التغيير الصوتي» ـ وهو «المحرف في اللفظ» ـ و «التعيير الدلالي ـ وهو «المحرف في الدلالة» ـ و «الارتجال» من دور في التّوليد في العربية. لكنه قد رفض «التوليد الصوتي» و «الارتجال»، وقبل من «التوليد الدلالي» ومن «التوليد بالاقتراض» ما وافق أقيسة كلام العرب. أما المعوّلُ عليه في المرتبة الأولى من قواعد التوليد فما جرى على أقيسة كلام العرب جريانا طبيعياً، وقد ذكر منها المجاز والاشتقاق أو نحوهما. على أن المجمع لم يخص المجاز في هذه الدورة أو في أي من دورات انعقاده اللاحقة بقرار مستقل، عدا قرار «التضمين» الذي سبق ذكره، اما عبارة «أو نحوهما» فتدل على أن باب التفْعِيدِ مفتوح، وأن قواعد أخرى يمكن أن تضاف إلى ما عبرت عنه قرارات المجمع الأولى.

وقد وضع المجمع في دوراته اللاحقة مجموعة أخرى من القرارات الخاصة بالتوليد؛ منها ما هو من باب القواعد، ومنها ما هو من باب المبادىء. أما عن القواعد فقد

---

(1) وذلك ما فهمه مصطفى الشهابي مثلاً: ينظر له: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط، 3، دمشق، 1988، ص 72.

(2) قرارات المجمع، ص 34؛ مجموعة القرارات العلمية، ص 6.

عمق النظر في قاعدة قديمة وقواها، هي قاعدة «الاشتقاق»، فوضع قرارات كثيرة في قياسية بعض الصيغ وفي تجويز بعض آخر مثل «قياسية» مَفْعَلَة «للمكان الذي يكثر فيه الشيء»[1]، وجواز «الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة»[2]؛ وأضاف قاعدتين جديدتين هما «النحت»[3] و «التركيب المزجي»[4]. فقد أجاز «النحت عندما تلجىء إليه الضرورة العلمية» في الدورة الرابعة عشرة سنة 1947، ثم توسع فيه في الدورة الحادية والثلاثين سنة 1965 ورأى أن منه في العربية «كثرة تجيز قياسيّته»، وأقرّ في الدورة ذاتها التركيب المزجي، لكنه ضيَّقَ من مجال استعماله إذ اعتبر أنه «يجوز صوغ المركب المزجي في المصطلحات العلمية عند الضرورة، على ألا يقبل منه إلا ما يقره المجمع». وأما المبادىء العامّة فقد أقر منها مبدأيْن مهمّين. الأول في «القياس»، فقد رأى في الدورة الخامسة عشرة سنة 1949 إثْرَ محاضرة ألقاها أحمد أمين حول «مدرسة القياس في اللغة» ـ وقد انتقدها بعض المجمعيين انتقاداً شديداً ـ أنه «يؤخذ بمبدإ القياس في اللغة على نحو ما أقره المجمع سلَفاً من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توافرت شروطه»[5]. لكن المجمع قد تراجع في الدورة الثلاثين سنة 1964 فضيّق ما كان قد وسّع إذ اعتبر أنْ «ليس من الخير الموافقةُ جملةً على قياسية الصيغ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق»[6]. والمبدأ الثاني في «السماع من المحدثين». وقد أصدر فيه قرارا في الدورة السادسة عشرة سنة 1950، إثر محاضرة ألقاها أحمد حسن الزيات بعنوان «الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه»، نصّ فيه على أنه «يقبل السماع من المحدثين، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل

---

(1) مجموعة القرارات العلمية، ص 31.

(2) مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة، القاهرة، 1969 ـ 1983 (3 أجزاء)، 1/69.

(3) مجموعة القرارات العلمية، ص 9؛ في أصول اللغة، 1/49.

(4) في أصول اللغة، 1/52.

(5) مجموعة القرارات العلمية، ص 11.

(6) في أصول اللغة، 1/70.

إقرارها»[1]. وهذا القرار أعمّ من قرار آخر أكثر تفصيلاً وتقييداً صادر في الدورة نفسها في «دراسة الكلمات الشائعة»، بعد أن قدم الزيات محاضرته في حق المحدثين في الوضع. ويجيز القرار أن «تُدْرَسَ كلّ كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يُرَاعَى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ولم يُعْرَفْ لها مُرَادِفٌ عربـي سابق صالح للاستعمال»[2]. ولا شك أن هذا القرار قد رُبِّيَ غَيْرَ كاف، فتُمِّمَ بالقرار السابق في «قبول السماع من المحدثين» دون تقييد كبير. والمبدآن الأول والثاني اللذان ذكرنا جريئان بدون شك، دالاّن على تطوّر كبير في تصور المجمع للفصاحة لأنها قد أصبحت خاصّيّة في المحدثين بعد أن كانت مقصورة على القدماء، وخاصّة عربَ ما يعرف بعصر الاحتجاج، على أن هذيْـن المبدأيْن كما يلاحظ لم يكونا من اقتراح لجنة الأصول العامة، بل أدّى إليهما موقفان عبّر عنهما عضوان من أعضاء المجمع في محاضرتين، فكأنّهما «من وحْيِ الساعة».

ولا شك أن المبادىء والقرارات العامة التي وضعها المجمع في التوليد المصطلحي تصلح أن تكوّن مجتمعة منْهَجيّة عامة قابلة للتنقيح والتوسيع. لكنها ـ على ما فيها من نقص ـ لم تجمع لتكوّن المنهجية المنشودة المشتملة على المبادىء العامة والقواعد المقنّنة للتوليد المعجمي عامة والتوليد المصطلحي خاصة، فكانت مُفرَّقَةً موزَّعَةً بحسب تلاحقها في الزمن وبحسب الدورات التي أقرت فيها من دورات انعقاد المجمع. ويجوز لنا إذن أن نقول إن «منهجية» مجمع القاهرة في التوليد المعجمي عامة وفي التوليد المصطلحي خاصة ما زالت ـ رغم انقضاء أكثر من ستين سنة على إنشائه ـ غير تامة. وهذا دال في نظرنا على أن المجمع لم ينظر إلى المسألة نظرة شمولية معمقة مستوفية لمختلف أبعادها وجوانبها، بل انه كان وما زال يجزّىء النظر إليها.

---

(1) مجموعة القرارات العلمية، ص 14.

(2) نفسه، ص 13.

2 ـ الاقتصار على بعض القواعد دون بعض: ذلك أن القواعد المتاحة في العربية للتلويد المعجمي كثيرة، وقد ذكرنا في تقديم هذا البحث أهمها، وهي القواعد «الطبيعية» التي تشارك فيها العربية غيرها من اللغات، وقد رأينا أن منها الصوتي (الإبدال، والقلب، والتماثل، والتباين، والإقحام) ومنها الصرفي (الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمعجمة)، ومنها الدلالي (المجاز، الترجمة الحرفية)، ومنها الارتجالي (الارتجال الحقيقي، والاتباع)، ومنها الاقتراضي (المعرّب، والدخيل). وجملة القواعد الأساسية خمس عشرة على الأقل.

وإذا بحثنا عن هذه القواعد في كتابات المحدثين في التوليد وجدناها على أربعة أنواع:

الأول مجمع عليه متفق على جدواه معدود رُكْنَ التوليد الأساسي، ويشمل قاعدتين فقط هما الاشتقاق والمجاز، أي قاعدة واحدة من التوليد الصرفي وقاعدة من التوليد الدلالي. ويبدو أن المحدثين قد اتبعوا مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي فضل المولد بالمجاز وبالاشتقاق وعدّة «عربياً سائغاً» لأنه على أقيسة كلام العرب.

الثاني متفق على أهميّته لكنه مقيد بالضرورة وبالحاجة إليه، ويشمل النحت والتركيب والاقتراض، فالنحت غير مرغوب فيه لعدم اطراده في العربية اطراد المجاز والاشتقاق. وقد عُدّ التركيبُ مثله، لكن مفهوم التركيب محصور في «التركيب المزجي»، وأما الاقتراض ـ وقد سُمِّيَ في جل الكتابات «التعريب» ـ فيتنزل الدرجة الدنيا لأنه «ليس من ذات العربية»؛ ويبدو أن المرغوب فيه منه هو «المعرب».

الثالث نوع مختلف فيه: ويشمل قاعدة واحدة من قاعدتي التوليد الدلالي، وهي «الترجمة»، فإن «الترجمة الحرفية» ركن أساسي من أركان التوليد المصطلحي في مستوى التطبيق في العربية منذ القديم، لكن نسبتها إلى قواعد التوليد ما زالت بين أخذ ورد، فقد أهمل ذكرَها ـ مثلا ـ ضمن قواعد التّوليد مجمعُ القاهرة

ومصطفى الشهابي، لكنها مطبقة متبعة في عملهما التوليدي. وقد نبه الشهابي إلى اعتماده عليها في كتابه «معجم الألفاظ الزراعية»، فقال في مقدمته: «إذا كان اللفظ العلمي الأعجمي جديداً، أي ليس له مقابل في لساننا، تُرْجِمَ بمعناه، كلما كان قابلاً للترجمة»[1]. على أن البعض قد عدها «أضعف» القواعد[2]، وفَضَّلَها غيره عن «نظام الوضع والتوليد» وعدها نظاماً مستقلاً بذاته[3].

الرابع نوع قد أسقط من الاستعمال فلم يعتمد: ويشمل قواعد التوليد الصوتي، والارتجال. ولا شك أن لإهمال التوليد بالإبدال وبالقلب والتماثل والتباين ما يبرّره لأن المولدات بهذه القواعد ذات خاصيّة إطنابيّة لأنها لا تحمل دلالات جديدة خاصة بها. وليس كذلك التّوليد بالإقحام لأن إقحام الصامت على البنية الثلاثية يؤدي إلى تولّد معنى جديد تُحمَّلُه الصيغة الرباعية المولدة. ويبدو أن مجمع القاهرة قد انتبه إلى شيء من هذا حين أقر في دورته الثامنة والعشرين «زيادة الميم للضخامة»، فقد رأى أن «زيادة الميم للضخامة سماعية، كما يستظهر مما قاله الصرفيون. ولا بأس بزيادة الميم عند الضرورة لإفادة الضخامة أو السعة»[4]. ولكن هذا القرار لم يكن له أثر ظاهر في أعمال المجمع التطبيقية حسب ما نعلم. وأما الارتجال فقد رفضه المجمع رفضاً صريحاً في قراره الخاص بالمولد، وقد سبق ذكره، وقد تناوله بعض أعضائه بالدرس فنشر فيه إبراهيم أنيس ـ وكان خبير لجنتي الأصول واللهجات ـ بحثا عنوانه «الارتجال في ألفاظ اللغة»[5] انتهى في

---

(1) مصطفى الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، ط 3، مكتبة لبنان، بيروت، 1983، ص (هـ) من المقدمة؛ وينظر له أيضاً: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 93.

(2) تمام حسان: نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، في: همزة الوصل (الجزائر)، 6 (1975)، (ص ص 114 ـ 149)، ص 134.

(3) محمد رشاد الحمزاوي: في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، ص ص 31 ـ 32.

(4) مجموعة القرارات العلمية، ص 38.

(5) إبراهيم أنيس: الارتجال في ألفاظ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، 8 (1955)، ص ص 306 ـ 314.

خاتمته إلى «أن الارتجال أنْفَهُ طرق الوضع اللغوي»[1].

ويبدو مما تقدم أن المتفق على أهميته من قواعد التوليد بين المحدثين أربع: هي المجاز والاشتقاق في المرتبة الأولى، ثم النحت و «التعريب» في المرتبة الثانية، على أن النحت والتعريب مقيدان بالضرورة. فكأنّ التوليد إذن مقصور على قاعدتين أساسيتين هما المجاز والاشتقاق، فهما محل إجماع. وأما ما عداهما فإما مقيد، وإما مرفوض، وإما منسيّ مهمل، وفي ذلك كله دلالة على أن الجهاز النظري العربي الحديث المعتمد في التوليد المصطلحي جهاز ضيق لم تستغل فيه طاقاتِ العربية التوليدية كلها.

وليس في العربية ذاتها في نظرنا ما يستوجب هذا النقص. فلو نظرنا مثلاً في أمر القاعدتين المقبولتين بحسب «شرط الضرورة» ـ وهما النحت والتعريب ـ لوجدنا اشتراط الضرورة فيهما راجعاً إلى أسباب ليست دائماً لغوية، بل هي خارجة عن اللغة ذاتها، بل إن ما يُعَدّ من الأسباب لغوياً، قابل للنقاش أيضاً.

فالأسباب الداعية إلى تجنب النحت أو استعماله بحذر ثلاثة، هي:

(1) ـ غرابته على العربية[2].

(2) ـ ثقله[3].

---

(1) نفسه، ص 314.

(2) ينظر مثلاً: مصطفى الشهابي: مدى النحت في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 34/4 (1959)، ص ص 545 ـ 554، وينظر أيضاً:

Henri Fleisch: L'Arabe Classique: esquisse d'une structure linguistique, Beyrouth, 1956, pp. 123-125; Vincent Monteil: L'Arabe Moderne, Lib. Klincksieck Paris 1960, pp. 131-135.

المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 1982، ص ص 6 ـ 7.

(3) ينظر مثلاً: محمد كامل حسين: القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية، 11 (1959)، (ص ص 137 ـ 142)، ص 142؛ وجيه السمان: جوانب الدقة والغموض في المصطلح العلمي العربي الحديثِ، همزة الوصل، 6 (1975)، ص 82.

(3) ـ مخالفته للذوق العربي[1].

والسببان (2) و (3) معياريان، يمكن عدّهما مسلطين على اللغة لأن مقاييس الثقل والخفة مثل المقاييس الذوقية مختلف فيها، وخاصة إذا خصصنا بالقول النحت في المصطلحات العلمية التي لا تَعْنِي واضعَها خفتُها أو ثقلُها، ومطابقتها للذوق «السليم» أو مخالفتها له، وطولُها أو قصرها، وتعقيدُها أو بساطتُها، بقدر ما تعنيه دقتها وخصوصيتها ودلالتها على المفاهيم المرتبطة بالمسمَّيات التي يُصطلح بها عليها.

أما السبب الأول فيبدو ذا صلة بخاصيّة في العربية، فإن العربيّة لغة سامية ذات أبنية صرفية مقيدة لأن منطلق التوليد فيها ـ في نظام البنية الصرفية ـ أصل نظري مكون من صوامت، هو الجذر، تزاد إليه الحركات فيصير جذعاً، ويتخذ الجذع أصلاً للاشتقاق، فتبنى منه صيغ مختلفة طبق قواعد في الصياغة مقيدة، وزيادةٍ في السوابق واللواحق والدواخل لا تُخْرِجُ الصيَغَ المولدة عن أنماط صِيَغِيّةٍ معلومة، ثم إن الجذع في العربية لا يكوّن حلقة في سلسلة اشتقاقية إذ لا يتولد عن الجذع الواحد فيها في الغالب تولداً سَلْسِلِيّا أكثرُ من جذعين. ولهذا تسمى البنية الصَّرْفيّة في العربية بنية «غيْرَ سَلْسَلِيّة» (Non-concaténative). وهي تختلف في هذه الخاصية عن اللغة الفرنسية أو اللغة الإنغليزية مثلا لأنهما لغتان هنديتان أوروبيتان، وللغات الهندية الأوروبية أبنية صرفية سلسلية (Concaténative) لأن منطلق التوليد الصرفي فيها أُسٌّ ثابت متكون من الصوامتِ والصوائتِ، تزاد إليه السوابق في أوله واللواحق في آخره زيادة غير مقيدة، لأن الاس الواحد تزاد إليه السابقة فيصير جِذْعاً ثم تضاف إلى هذا الجذع الأول لاحقة فيولّد جذع ثان، ثم تُضاف إلى هذا سابقة فيولّد جذع ثالث، ثمّ تُضاف إلى هذا لاحقة ثانية فيولد جذع رابع... الخ. وتكون البنية الصرفية في اللغات الهندية الأوروبية بذلك بنية مطلقة

(1) ينظر مثلاً: مصطفى الشهابي: كلمة الأستاذ الأمير مصطفى الشهابي (في حفل استقباله في مجمع القاهرة)، مجلة مجمع اللغة العربية. 11 (1959)، (ص ص 227 ـ 234)، ص 231؛ وله أيضاً: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 18.

أو بنية مفتوحة لأنها غير مخضعة لانماط صِيَغِيَّةٍ مُقَيَّدة تجعل نظام الزيادة فيها مقيداً بضوابط صارمة.

على أننا نعتقد أن نظام البنية في العربية لا يتعارض والخاصية السلسلية إذا قُيِّدَتْ ولم تخرج البنية عن النمط الصيغِيّ العربي. والنحت في نظرنا قائم على بنية سلسلية مقيدة لأنه نوع من التغيير الصرفي يكون بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين أو من وحدة معجمية بسيطة ولاحقة أجنبية، وقد عرفت منه العربية نماذج، منها:

(1) ـ أدة + اسم ← فعل = لا + شيء ← لاَشَـى.

(2) ـ أدة + اسم ← اسم = لا + أدرية ← لاَأدْرية.

(3) ـ اسم + اسم ← صفة = عبد + شمس ← عَبْشَمِيّ.

(4) ـ أدة + اسم ← أداة= لا + ايس ← لَيْـس.

(5) ـ اسم + لاحقة أجنبية ← اسم = ملك + ût ← مَلَكُوت.

(6) ـ اسم + لاحقة أجنبية ← صفة = رقبة + ânî ← رَقَبَانِي.

واللاحقة في النموذج (5) من الأراميّة (ûtho)، وقد زيدت إلى بعض الوحدات المعجمية البسيطة للدلالة على المبالغة خاصة، واللاحقة في النموذج الثامن سريانية، وقد أضيفت إلى وحدات معجمية بسيطة للدلالة على المبالغة أو التأكيد أو النّسب، وقد استغل المحدثون ظاهرة الالحاق هذه فولدوا مصطلحات جديدة بزيادة بعض اللواحق الأعجمية إلى جذوع اسمية، ومن نماذجها:

(1) ـ بقل + ine ← بَقْلِين (ترجمة لـ «Légumine»).

(2) ـ لبن + ose ← لَبْنُوز (ترجمة لـ «Lactose»).

(3) ـ قلي + oide ← قَلَوِيد (ترجمة لـ «Alcaloide»).

(4) ـ نمل + yle ← نَمْلِيل (ترجمة لـ «Formyle»).

والنماذج القديمة والحديثة من المنحوتات التي ذكرنا دالة على أن البنية الصرفية العربية تقبل الخاصية السلسلية المقيدة، وهذه البنية هي قوام النحت في العربية.

وأما «التعريب» فيرجع اشتراط الضرورة فيه إلى موقف مذهبي من الاقتراض المعجمي عامة، مُنْبَنٍ على الخوف من الاقتراض على العروبة وعلى الإسلام. وقد كان لهذا الموقف أثر واضح في ثلاثة قرارات اتخذها مجمع القاهرة في دورته الأولى من «التعريب»: الأول ينص على أن المجمع يجيز «أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية ـ عند الضرورة ـ على طريقة العرب في تعريبهم»[1]؛ والثاني ينص على أنه «يُفضل اللفظ العربي على المعرّب القديم، إلا إذا اشتهر المعرّب»[2]؛ والثالث يدعو إلى أن «ينطق بالاسم المعرّب على الصورة التي نطقت بها العرب»[3]، والقرارات الثلاثة تُقَيِّدُ الأخذ بالاقتراض كما يلاحظ تقييداً صارماً، وقد بيّن الشيخ أحمد الإسكندري الغرض من قرارات المجمع واحتجّ لها في العدد الأول من مجلة المجمع فكان من جملة الأسباب التي يراها باعثة على اجتناب «الأعجمي» الخوفُ من «تفشّي الأعجمية في الكلام وغلبتها على العربية فتنحرف على توالي الدهور، بل تنقرض فتنقرض معها القوميّةُ العربية ويستغلق القرآن ويبيد كل ما دوّن باللسان العربي من العلوم والآداب والشرائع»[4]، وهذا موقف دالّ على جهل تامّ بطبيعة التقارض بين اللغات ـ ومنها العربيّةُ في القديم ـ وخاصّة في مجالات العلوم. كما أنه دالّ على جهل تامّ بتاريخ ظاهرة الاقتراض في العربية، وخاصة في العلوم[5]، فإن العلماء العرب القدامى كانوا يرون في الاقتراض ظاهرة

(1) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية، ص 83.
(2) نفسه، ص 84.
(3) نفسه، ص 85.
(4) الشيخ أحمد الإسكندري: الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية، 1 (1934)، (ص ص 177 ـ 268)، ص 200.
(5) حللنا مواقف القدماء والمحدثين من الاقتراض المعجمي وحللنا منزلة المقترضات =

طبيعية وما كانوا يرون فيهما تهديداً للعروبة أو للإسلام.

3 ـ غموض المفاهيم: لا يمكن لأي جهاز نظري لعلم من العلوم أو مبحث من المباحث أن يكون قوياً إلا إذا كان الجهاز المفهومي الذي يُبْنَى عليه قوياً أيضاً، والجهاز المفهومي المستعمل في التعبير عن أي نظرية إنما يقوى بحسب وضوح النظرية واستقامتها في ذهن صاحبها، فلا يمكن للجهاز المفهومي المعبر في العربية عن «نظرية التوليد» أن يكون واضحاً إلا إذا كانت نظرية التوليد نفسها واضحة. وهذه النظرية ذات أصول عند المحدثين ترجع إلى القرن الماضي وتتصل بالترجمة أساساً، أي بنقل العلوم الأعجمية إلى العربية، وقد كانت تلك الأصول في القرن الماضي بسيطة ساذجة لا تدل على وعي حقيقي لمبحث التوليد، ولم يخلص تصور العرب للمسألة من تلك السذاجة في بداية هذا القرن، ولذلك كانت «الفوضَى» غالبة على العمل المصطلحي العربي في السنوات العشرين الأولى من هذا القرن، وقد صوّر محمد شرف في مقدمة معجمه «معجم العلوم الطبية والطبيعية» بعضا من مظاهر تلك الفوضى في قوله: «وقد سار معرّبو هذا الزمن في نقل اللغات الفرنجية على طرق مختلفة، فابتدع هذا أسلوبا جرى عليه خالفه فيه غيره، واستَنَّ آخر سَنَناً لم يشايعه عليه أحد، وصار كل معرّب يضع لنفسه منهاجاً لتصوير الألفاظ والمعاني أو لتعريبها، وانطلقت للاقلام والالسنة الأعِنَّةُ، ووضعت أوضاع وصيغت ألفاظ بطرق مختلفة لا تؤدي المقصود منها وشَطَّ المعربون عن الصواب شططاً بعيداً (. . .)، ولا تكاد ترى كتابين في باب واحد متفقين في تصوير الألفاظ أو الاصطلاح»[1].

ويبدو أن أول من فكر في وضع تصور نظري لمسألة التوليد باعتبارها مسألة

= المعجمية في كتب الطب والصيدلة العربية ومواقف العلماء منها في كتابنا: **المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية**: بحث في أصوله ومنزلته ومواقف العلماء منه، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن)، ينظر الجزء الأول خاصة.

(1) محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية، ط 3، بيروت، بغداد (د.ت) ص 17 من المقدمة.

عامة من مسائل الإبداعية المعجمية، وليس باعتبار صلتها بالنقل من اللغات الأعجمية إلى العربية فحسب، كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قراراته التي وضعها في قواعد التوليد في دورته الأولى سنة 1934 ثم في ما تلاها من الدورات، وقد رأينا فيما سبق أن المجمع لم يضع منهجية عامة متكاملة العناصر والأجزاء قائمة على مبادىء عامة وقواعد نظرية وتطبيقية، وأن المحدثين عامة ما زالوا متبعين لمجمع القاهرة فيما وضع من قرارات رغم جزئيتها وافتقارها إلى الاستيفاء والشمول. وهذا يعني أن نظرية تولد الكلمة في العربية ما زالت لم توضع بعد وأن مبدأ أخذ الخلف عن السلف هو الغالب.

وإذا استثنينا بعض الأعمال النادرة التي اشتملت على جهاز مفهومي دقيق نتيجة وضوح جهاز المسألة النظري، وجدنا اعمالا يغلب على الجهاز المفهومي فيها الغموض. ونخص بالذكر من الجوانب التي يغلب عليها الغموض:

(1) ـ مفهوم التوليد: فهو عند البعض مقترن بالمولد[1]، أي بمستوى من مستويات اللغة في المعجم، وعند غيره يشمل قاعدتين من قواعد التوليد، يُطْلَقُ عليهما مجتمعتين، وهما المجاز والاشتقاق، ويقابله الترجمةُ والاقتراض[2]. وقد نجد عند الكاتب الواحد مفهومين مختلفين، كأن يكُونَ مثلا قاعدة مفردة من قواعد «وضع الكلمات» ـ وهي «الاشتقاق والارتجال والتعريب والنحت والتوليد وهلم جرا»[3]، وأن يكون مفهوماً عامًّا على ما عدا «التعريب والترجمة» لأن وضع المصطلح يكون «توليداً أو تعريباً أو ترجمة»[4]، وهذا التصور لا يخلو من صحّة

(1) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية، ص 6؛ المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص 57.

(2) ممدوح خسارة: منهجية التعريب لدى المحدثين، اللسان العربي، 38 (1994)، (ص ص 215 ـ 217)، ص 215.

(3) تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت)، ص 319.

(4) تمام حسان: نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، ص 133.

إذا عدَدْنَا التعريب والترجمة من الاقتراض، لكن الكاتب لم يبيّن المقصود الدقيق به. ويلاحظ من النماذج التي قدمنا انها تنظر جميعها إلى التوليد نظرة جزئية خالية من الدقة والشمول.

(2) ـ الخلط بين القواعد والمبادىء العامة: قد فرقنا فيما سبق بين القواعد والمبادىء العامة التي تعتمد أسساً منهجية في المعجمية المختصة النظرية والتطبيقية، وتختلف المبادىء عن القواعد من حيث أنها تحدد الإطار النظري الاختياري العام الذي لا يخرج عنه العالم المصطلحي وخاصة في عمله التطبيقي. ومن المبادىء العامة التي أقرها المحدثون ـ وخاصة مجمع القاهرة ـ مبدأ الأخذ بالقياس، ومبدأ السماع من المحدثين، ومبدأ الاقتباس من التراث. وقد وجدنا مبدأ الأخذ بالقياس ومبدأ الاقتباس من التراث معدودين من طرق وضع المصطلحات، أي من قواعد التوليد، في نصوص حررها علماء جلة، منهم المجمعي ومنهم الجامعي، ومنهم الجامعي المجمعي. فإنّ منهم من يرى أن طرق وضع المصطلحات هي الاشتقاق والقياس والمجاز والاستعارة (كذا)[1]؛ ومنهم من حصر القواعد في ثلاث هي: «القياس والنحت والاشتقاق»[2]: ومنهم من توسع فجعلها خمساً هي القياس والاشتقاق والتعريب والمجاز والنحت (ومعه التركيب)[3]؛ واما «الاقتباس من التراث» ـ وقد سُمِّيَ أيضاً «استنباطاً» وعُدَّ من «المجاز»[4] ـ فقد عُدّ في مؤتمر التعريب الثاني سنة 1973، مع الاشتقاق والتوليد (كذا) والنحت والتعريب، وسيلة من وسائل الوضع[5]، وعُدّ في «ندوة توحيد

---

(1) إبراهيم أنيس: الارتجال في ألفاظ اللغة، ص 314.

(2) محمّد صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية، ط. 8، دمشق، 1959، ص ص 5 ـ 6، وص 8.

(3) عبد الكريم خليفة: وسائل تطوير اللغة العربية العلمية، همزة الوصل، 6 (1975)، (ص ص 89 ـ 113)، ص ص 100 ـ 107.

(4) محمد رشاد الحمزاوي: مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، وضع المصطلحات وإصلاح أوضاع اللغة، دار التركي للنشر، تونس. 1988، ص ص 51 ـ 54.

(5) ينظر اللسان العربي، 12 (1975)، ص ص 9 ـ 15، وينظر: المنجي الصيادي: التعريب=

منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي» سنة 1981 ـ وقد نظمها بالرباط مكتب تنسيق التعريب، وحضرها أساتذة جلة يمثلون المجامع والجامعات العربية ـ «الوسيلة الفضلى لتوليد المصطلحات»، فقد أُقِرَّ في المبدإ (6) من المبادىء التي أقرتها الندوة «استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت)»[1]، وقد عدّه بعض العلماء الكبار «أَوْلَـى الحلوُل بالاعتبار»، ورأى أن على الجهات المعنية بالاصطلاح في الوطن العربي «عند التفكير في صياغة مصطلح جديد أن تعود أولاً إلى تراثنا العربي العظيم تحاول أن تكشف فيه عن مصطلحات بطلت بالتقدم العلمي ولكنها صالحة بحكم تعبيرها عن حقيقة علمية ذات صلة بالحقيقة الجديدة التي يراد إيجاد مصطلح لها أن تُعَبِّرَ عن هذه الحقيقة، فعندئذ يكون المصطلح العلمي القديم أولى بالاستعمال من المولّد أو المعرّب أو المترجم»[2]. على اننا قد وجدنا للاقتباس مفهوماً آخر لا يخلو من غرابة، فهو «تعريب عكسي يستمد ما أخذته اللغات الأخرى من اللغة العربية»[3]. فهو إذن بهذا المفهوم استرجاع الكلمات العربية التي اقترضتها اللغات الأخرى لاستغلالها في العمل المصطلحي. وهذا في الحقيقة مبدأ أيضاً وليس قاعدة، وقد أصدر فيه مجمع القاهرة قراراً سنة 1956 نص فيه على أن «الكلمات العربية التي نقلت إلى اللغات الأجنبية وحرّفت، تعود إلى أصلها العربي إذا ما نقلت إلى اللغة العربية مرة أخرى»[4].

ويتبين مما قدمنا أن مبحث التوليد لم توضع له في الدرس اللساني العربي الحديث عامة ـ وفي المعجمية المختصة منه خاصة ـ أسس نظرية يمكن أن يتأسّس

= وتنسيقه في الوطن العربي، ص 47.

(1) ينظر: اللسان العربي، 1/18 (1982)، (ص ص 175 ـ 178) ص 176.

(2) تمام حسان: نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، ص 133.

(3) المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص 63.

(4) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية، ص 92.

عليها فتتأسّس به نظرية في تولد الوحدة المعجمية المخصّصة في العربية تكون جزءاً من نظرية عامة في الإبداعية المعجمية. لكن التفكير في الابداعية المعجمية نفسها ما زال ضعيفاً. ذلك أن لغوييننا ولسانييننا المحدثين ينظرون إلى المعجم ـ باعتباره عِلْماً ـ إحدى نظرتين:

(1) ـ أنه مجرد «قائمة» من الكلمات «لا يشتمل عليها نظام»[1].

(2) ـ أنه جزء من النحو، ليس بذي بنية خاصة ونظرية مستقلة عن علم التركيب. ولا تستطيع أي من النظرتين ـ حسب ما نرى ـ أن تؤسّس لنظرية في الابداعيّة المعجمية مستقلّة ومتكاملة.

3 ـ في إشكاليات التطبيق:

قد تحدثنا عن القضايا التي تثيرها أسُس التوليد النظرية في كتابات المحدثين. ولاسُس التوليد النظرية صلات بالتطبيق لأن قواعد التوليد إذا طبقت أثارت قضايا جمّة. على أن للتطبيق في المعجميّة المختصّة بعدين[2]: (1) من حيث صلته بالمصطلحات المولّدة باعتبارها حصيلةً تطبيقية لقواعد التوليد؛ و (2) من حيث صلتُه بموضوع المعجميّة المختصة التطبيقية، وهو البحث في المصطلحات المولّدة من حيث مناهج تقييسها ومناهج تكنيزها، جمعاً ووضعاً. ونريد أن نسقط من البعدين ثانيهما، لأن موضوع بحثنا في «توليد» المصطلح وليس في تقييسه أو في تكنيزه سواء في مكانز آليّةٍ أو في معاجم مختصة.

سَنُعْنَى في هذا القسم الثالث من البحث إذن بالبعد الأول لمسألة التطبيق، أي من حيث صلته بالمصطلحات المولدة باعتبارها حصيلة لتطبيق قواعد التوليد:

---

(1) ينظر مثلاً: تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ص 39 ـ 40، وص ص 312 ـ 334.

(2) ينظر مثلاً: عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986، ص ص 15 ـ 16. وله أيضاً: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، ط. 2، الدار البيضاء، 1988. (جزآن)، 1/72.

على أن تطبيق القواعد يكون في أحد اتجاهين: (1) تطبيق مقيّد بمبادىء منهجية ضابطة للحدود التي يتصرّف حيِّزَها واضع المصطلحات، و (2) تطبيق عشوائي لا ضوابط لـه، يَتَّبِعُ فيه واضعُ المصطلحات «عفو الخاطر» ورصيدَه المعرفي من العلم الذي يضع له مصطلحاته ومن علم المصطلح ذاته، أي من المعجمية المختصة.

والقضية لا تخلو في العربية من التعقيد لأن المبادىء التي أشرنا إليها إنما تكون أركاناً أو عناصر أساسية في منهجية عامة ذات أسس نظرية وتطبيقية في التوليد المصطلحي. وقد رأينا فيما سبق أن تلك المنهجية لم توضع بعد، وان قواعد التوليد المصطلحي ما زالت موضوع اجتهادات فردية وجماعية مفتقرة في الغالب إلى جهاز نظري وجهاز مفهومي قويين. ثم إن تلك القواعد ليست محل إجماع أو اتفاق، بل إن المتفق على أهيمته وجدواه منها قليل.

وما قلناه عن القواعد يصحّ قوله عن المبادىء المنهجية، فإن عدم وجود المنهجية العامة لا ينفي وجود بعض المبادىء التي وضعت ـ مثل القواعد ـ في فترات مختلفة، سواء في دورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ وخاصة في دوراته الثلاثين الأولى، بين 1934 و 1964 ـ أو في مؤتمرات التعريب، أو في مؤتمرات توحيد المصطلح العلمي التي ينظمها اتحاد المجامع العربية، وهي غالباً ما تكون قرارات أو توصيات عامة.. وسنعتمد في تحليلنا التالي أربع مجموعات من «القرارات»: (1) قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد صدرت خلال دوراته الثلاثين الأولى (1934 ـ 1964)؛ (2) «المقترحات» المقدمة للجان المصطلحات في المؤتمر الثاني للتعريب (الجزائر، 1973)[1]؛ (3) المبادىء التي أقرتها «ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي» (الرباط، 1981)[2]؛

(1) «مقترحات اللجنة التحضيرية عن أسلوب عمل لجان المصطلحات»، همزة الوصل، 6 (1975)، ص ص 289 ـ 292.

(2) «ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلمي العربي»، اللسان العربي، 1/18 (1982) ص ص 175 ـ 178.

(4) القرارات التي انتهت إليها ندوة توحيد تعريب المصطلح الطبي (تونس، 1992)[1].

والمبادىء المستخلصة من المجموعات الأربَع صنفان:

1 ـ مبادىء عامة تمثل «اختيَارات مبدئية» موجِّهة لمواقف مترجم المصطلحات الأعجمية أكثر مما هي موجهة لعمله التوليدي المصطلحي، ويمكن استخلاص خمسة مبادىء أساسية هي (1) الأخذ بالقياس في اللغة؛ (2) قبول السماع من المحدثين وخاصة ما شاع من ألفاظ قد ولّدُوها في كتاباتهم غير المصطلحية أو في حرفهم وصناعاتهم التي يمارسونها؛ (3) الاقتباس من التراث، باستخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة وإحياء ما هو جدير بالإحياء عملاً بمبدأ آخر مندرج تحت هذا هو «تفضيل المصطلح العربي القديم على الجديد»[2]؛ (4) تفضيل العربي على المعرب؛ (5) اكساب المصطلح العربي الدقة والخصوصية. وأهمّ هذه المبادىء الأوُل والخامسُ لصلتهما بمنهج التوليد، فإن مبدأ الأخذ بالقياس ذو قيمة كبيرة في التوليد الصرفي خاصة لأنه يسمح بقياسية صيغ صرفية كثيرة كانت تعد سماعية، وقد أقر مجمع القاهرة قياسية صيغ كثيرة مثل المصدر الصناعي بزيادة ياء النسب والتاء على الكلمة، ومصدر «فِعَالَة» للحرفة، و «مَفْعَلَة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء، و «فَعَّالَة اسما للآلة»، الخ، وقد سَبَقَ المجمعَ إلى هذا المبدإ علماء اجتهدوا وأصابوا، نخص منهم بالذكر محمد صلاح الدين الكواكبي الذي قيّس بعض الصيغ واعتمدها في توليد مصطلحات جديدة، مثل «فَعَلٌ» للمرض، و «فَعِلٌ» للمريض، و «مَفْعَلَة» للفاعلية، و «فَعَلَان» للاضطراب والحركة، و «فُعَالَة» لبقية الشيء، و «فَعُول» للقابلية... الخ[3]. أما المبدأ الخامس فذو أهميّة في التوليد الدلالي لأن فيه دعوةً إلى تجنيب المصطلح المولّدِ

(1) «قرارات وتوصيات ندوة توحيد تعريب المصطلح الطبي»، ضمن: ندوة توحيد تعريب المصطلح الطبي، اتحاد المجامع العربية، القاهرة، 1992، ص ص 127 ـ 130.

(2) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية، ص 140.

(3) ينظر له: مصطلحات علمية، ص ص 199 ـ 244.

الغموضَ والغرابَةَ والتعميمَ والاشتراك، فإن هذه من سمات الوَحْدَةِ المعجمية العامة القابلة لاكتساب الدلالة الايحائيّةِ والوظيفَةِ الأدبيّة. أما الوحدة المعجمية المخصّصة ـ أي المصطلح، وخاصة إذا كان علميّاً ـ فإن من أهم سماتِها ذاتيةَ الدلالة وأُحاديّتَها وخصوصيّتَها. وأما المبادىء الثلاثة الباقية فتهم عمل المترجم باعتباره مترجماً وليس باعتباره واضعاً للمصطلح، لأن مقالات المحدثين ونصوص التراث تقدّم للمترجم مادّةً مصطلحية جاهزة صالحة لمقابلة الخصوصيّات المعجمية في اللغة المصدر، على أن تلك المقالات والنصوصَ قد تكون ذات دخل في التوليد الدلالي إذا عمد المترجم إلى بعض مادّتها فنجوّز في استعمالها ـ وخاصّة إذا كان يفضّل العربيّ القديم على الجديد أو كان يفضّل العربيّ الخالص على المقترض ـ لإيجاد المقابلات العربية الخالصة للمصطلحات الأعجمية. وهذا التجوّزُ كثير الحدوث، وهو مدعاة إلى مخالفَةِ المبدإ الخامس لأنه يؤدّي إلى إفقاد المصطلح العربي الدقةَ والخصوصية وإيقاعِه في الأدبيّة والتعميم[1].

2 ـ مبادىء خاصة مُمَنْهِجَةٌ لتطبيق قواعد التوليد، أي لكيفية توليد المصطلح الجديد، فهي إذن مبادىء تتحكّم في منهجية التوليد من حيث صورةُ المولّد أو صيغتُه، ومن حيث دلالتُه. وقد بوّبنا تلك المبادىءَ بحسب انتمائها إلى الخصائص الضروريّةِ التمييزيّة في الوحْدَة المعجمية، وهي أربع: الانتماءُ المَقُوليُّ، والتأليفُ الصوتيّ، والبنية الصرفية، والدلالة. على أن المبادىء التي بين أيدينا قد أهملت كليا الانتماء المقولي، فلم تهتم بمَقُوليّة المصطلح من حيث هو اسم أو فعل أو صفة أو ظرف، وقد تكون الغفلة عن الاهتمام بهذه الخَصِيصَة راجعة إلى أن المشهورَ في الاصطلاح الاسمُ وليس ما عداه من المقولات المعجميّة، وذلك لأنّ الافعالَ والصفاتِ والظروفَ أكثر تواتراً في الوحدات

(1) ينظر نقدنا لنموذج من هذه النزعة عند المحدثين إلى إحياء القديم وتفضيل العربي الخالص ـ ولو كان معناه تقريبياً ـ على الاقتراض في كتابنا: المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية، 1/303 ـ 308.

المعجمية العامة، لقيام الكلام العامّ على كل أنواع المقولات المعجمية، ولأنّ الأسماء في الوحدات المعجمية المخصصة أغلبُ لقيام الاصطلاح على عَناصرِ المقُولَة الإسميّة، «فإن الاصطلاح يحصل من الانتقال باللفظ من التعميم إلى التخصيص، والأسماء من بين أنواع المقولات المعجمية أَقْبَلُ لذلك الانتقال، وهي على اكتساب المفاهيم أقدر»[1]، على أن هذا لم يمنع وجودَ الأفعال والصفات بكثرة في المعاجم المختصّة العربيّة الحديثة، رغم ضعف الأفعال في الاصطلاح لانتمائها ـ مُطْلَقاً ـ إلى اللغة العامة، وقابليتها للترجمة بمعانيها، ورغم قابليّة الصفات للاشتقاق من الأسماء، فالأفعال كلّها إذن في معاجمنا المختصة ذات خاصيّة حشويّة إطنابيّة، وكثير من الصفات فيها لا تخرج عن تلك الخاصيّة. ثم إن من المبادىء التي بيْنَ أيدينا ما يهتمّ بالمقترضات المعجميّة، فخصَصْنَاهَا في التبويب بنوع خاصّ وأخْرَجْناهـا عما هو عربـيّ خالص. وقد انتهيْنا بذلك إلى أربعةِ أنواع من المبادىء الخاصّة، هي التالية:

1 ـ التأليف الصوتي: وقد قلّ الاهتمام به إذ لم تهتمّ به إلا مجموعة واحدة هي «مقترحات» مؤتمر الجزائر، فخُصّ بثلاثة مبادىء دعا الأول إلى تجنّب تنافر الحروف في المصطلح تسهيلاً للنّطْق به؛ ودَعَا الثّاني إلى تفضيل اللفظ ذي المخارج الليّنة، الذي تكثرُ فيه حُرُوف الذلاقة. ودعا الثالث إلى تفضيل الصيغة القليلة الحركات على الصيغة ذات الحركات المتوالية، ففي الثلاثي مثلا يُفضَّلُ ساكنُ العين على متحرّكها. وهذه المبادىء الثلاثة ـ وخاصة ثالثَها ـ لا قيمةَ لها بالنسبة إلى المصطلح العلمي. فهي داعية إلى نوع من «الجماليّة البلاغية» التي يُسْتَحْسَنُ توفّرها في الوحدة المعجمية العامة القابلة للانتظام في نصّ أدبـي، ولو أَخَـذَ واضعو المصطلحات بهذه المبادىء ـ وخاصة بالثاني والثالث ـ لتعطلت أعمالهم، ولا نرى شخصيّاً فائدةً كبيرة للاهتمام بالتأليف الصوتي في المصطلح العربـي الخالص، إنما تكون الفائدة كبيرة من الاهتمام به في المصطلح الأعجميّ المقترض.

---

(1) إبراهيم بن مراد: المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، 8 (1992)، (ص ص 5 ـ 16)، ص 7، وقد سبق في هذا الكتاب (ص ص 30 ـ 44)، وتنظر ص 33.

2 ـ البنية الصرفية: اهتمت المجموعات الأربع بمسألتيْن متصلتيْن ببنية المصطلح المولد الصرفية: **الأولى**: هي بساطة البنية. فقد اتفقت كلّها على تفضيل الوحدة المعجمية البسيطة (المتكوّنة من عنصر واحد) على الوحدة ذات البنية المركّبة (المتكونة من عنصرين) والوحدة ذات البنية المعقّدة (المتكوّنة من أكثر من عنصرين). والحجة المقدّمة هي أن الوحدة البسيطة تساعد على تسهيل الاشتقاق والتصريف، ولا يَخْفَى ما في هذا المبدإ من الضعف والوهن لأنه ينفي قاعدةَ التركيب في التوليد ويكاد ينفي قاعدة النحت، ثم إنه ذو خطر على الدلالة أيضاً لأن توليد مصطلح ذي بنية بسيطة لمقابلة مصطلح أعجمي ذي بنية معقدة ومفهوم مركب لا يكون إلا بإسقاط جزء من المفهوم. وتكفي نظرة عجلى في أي معجم عربـي مختصّ لتبين استحالة تطبيق هذا المبدإ تطبيقاً عاماً، فإن المصطلحات المركّبة والمعقّدة في معاجمنا المختصّة كثيرة جداً.

والمسألة الثانية: هي السوابق واللواحق، ولم يَخُصَّ مجمع القاهرة هذه المسألة بمدإ خاص يبرز فيه موقفه من ترجمتها كلها أو جواز ترجمتها وتعريبها. وقد خص بعضاً من السوابق واللواحق بقرارات بيّن فيها كيف تترجم، ويمكن أن نستنتج من هذه القرارات أن المجمع يميل إلى ترجمة هذه الزوائد التي تُعَدُّ مخالفةً لطبيعة البنية في الكلمة العربية. وهذه الدعوة إلى الترجمة توجد في مجموعتي الجزائر وتونس. فالاتجاه العام إذن هو الميل إلى ترجمتها. على أن النظر في معاجمنا المختصة يُبيّنُ الفوضى الغالبة في ترجمتها، ويُظْهِرُ التذبذب بين ترجمتها وتعريبها. وقد أحصينا في بحث سابق سبع عشرة طريقةً في نقل لاحقة واحدة هي «oide»[1]. وإذن فإن هذه المسألة ما زالت في حاجة إلى التدقيق والضبط، وخاصة من حيث صلتها بالنحت وقابليّة البنية الصرفية العربية للخاصيّة السلسلية المقيّدة.

---

(1) إبراهيم بن مراد: **من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلمي ووضعه وتقييسه في اللغة العربية**، مجلة المعجمية، 8 (1992)، (ص ص 45 ـ 68)، ص ص 59 ـ 61، وسيرد نَصّ البحث في هذا الكتاب، ص ص 99 ـ 125 ـ تنظر ص ص 114 ـ 117.

3 ـ **الدلالة**: وقد اهتمت المجموعات الأربع بثلاث مسائل: **أولاها** نسميها «أحادية التسمية»، وذلك بأن يُخَصَّصَ مصطلحٌ واحد للمفهوم الواحد فلا يشترك في المفهوم الواحد اسمان أو أكثر، فيُتَجَنّبَ بذلك الترادفُ. وقد زادت مجموعة ندوة الرباط الأمر تأكيداً بأن نصّت على «وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد» حتى وقعت في الخطإ. ورغم هذا الإلحاح والتأكيد المبدئيين فإن الدعوة إلى تجنب الترادف في العمل المصطلحي العربي ما زالت مطمحاً بعيد المنال[1]. **والمسألة الثانية** هي: «أحادية الدلالة»، أي أن يكون المصطلح المولد ذا دلالة واحدة في الحقل الذي ينتمي إليه، فلا تَتَعدّد بذلك دلالاتُه فيكونَ من المشترك. فالمبادىء الخاصة بهذه المسألة إذن تدعو إلى تجنب الاشتراك الدلالي، وما قلناه عن الترادف يمكن أن يقال عن الاشتراك أيضاً في أعمال المحدثين. لكن الاشتراك أقل ظهوراً فيها من الترادف[2]؛ **وأما ثالثة المسائل** فليس للعلم فيها دخل بل هي تربوية أخلاقية محض، وهي «تجنب النافر والمحظور من الألفاظ». وليس هذا المبدأ محل إجماع بل اكتفت به مجموعتا الجزائر والرباط، فالمصطلحاتُ ذَاتُ الدلالة المستهجَنَةِ مُنْكَرة مستنكرة، ولا ندري ما هي مقاييسُ الاستهجان في الاصطلاح العلمي إذا كان في التسمية العلميّة.

4 ـ **الاقتراض المعجمي**: وجلّ المبادىء في المجموعات الأربع تؤكد أمراً واحداً، هو تفضيل المعرّب على الدخيل، وذلك في مستوى التأليف الصوتي وفي مستوى البنية الصرفية. أما في الأوّل فقد دعي إلى أن يُنطق بالمعرّب كما عربته العرب، وإلى أن يرجح من المقترضات ما يسهل نطقُه. على أن المسألة التي تحتاج إلى ضوابط منهجيّة حقيقيّة في معالجة المقترضات المعجميّة، وهي طريقَةُ تعريب الأصوات الأعجمية التي لا مقابل لها في العربية، لَـمْ يُعْتَـنَ بها العنايةَ

(1) نفسه، ص ص 61 ـ 64. وتنظر في هذا الكتاب ص ص 117ـ 120.
(2) نفسه، ص 64. وتنظر في هذا الكتاب ص 121.

الكافية، فإن مجمع القاهرة قد وضع قرارات في «كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية»[1] وأخرى ـ في الدورة نفسها، أي الرابعة ـ في «كتابة الاعلام اليونانية واللاتينيّة بحروف عربية»[2].

وفي مجموعتي القرارات تناقُض ظاهر لأن الثانية تنْفِي بعضاً مما أقرته الأولى. على أن المجموعتين تخصّان كتابة أسماء الأعلام ولا تهمّ المصطلحات العلمية، ولم تُخَصّ المصطلحاتُ إلا بجزء من قرار واحد في رسم الألفاظ المعرّبة قد نُصّ فيه على أن يرسم حرف (G) اللاتيني في الكلمات التي يعربها المجمع جيماً وغنياً[3]. على أن قضية هذا الحرف عويصة، لأن المجمع يرسمه في معَرّباته جيماً، لكنه يقرأه جيماً مصرية قاهرية.

وأما في مستوى البنية الصرفية فقد دُعِيَ إلى «التغيير في شكل اللفظ الأجنبي حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية»، وذلك بأن يُتَنَاوَل بالحذف أو بالزيادة حتى يلحق ببنية صرفية عربية فيخضع لمقاييس العربية ويصبح معرّباً تامّاً. وإذن فإن التعريب يكون في الأصوات الأعجمية التي لا مقابل لها في العربية بأصوات عربية قريبة منها، ويكون في البنية الصرفية بأن يُلْحَقَ المصطلح المقترَض بنظام البنية في اللغة العربية، لكن هذه الدعوة إلى التعريب لم تَلْقَ التأييد اللازم لأن معاجمنا المختصة مليئة بالدخيل، سواء في التأليف الصوتي ـ وقد بيّنّا ذلك من قبل[4] ـ أو في البنية الصرفية. فأين التعريب الصرفي في المصطلحات التالية مثلا، وهي من مصطلحات مجمع القاهرة[5]: «جلوكوزازون» مقابلا لـ «Glucosazone»، و «جلوكوزامين»

(1) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية، ص ص 95 ـ 100.
(2) نفسه، ص ص 100ـ111.
(3) نفسه، ص 92.
(4) إبراهيم بن مراد: من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلمي ووضعه وتقييسه، ص ص 52 ـ 56. وتنظر في هذا الكتاب ص ص 107 ـ 112.
(5) مجمع اللغة العربية: معجم المصطلحات الطبية، القاهرة، 1985 ـ 1990 (جزآن)، 2/280 ـ 281.

مقابلا لـ «Glucosamine» و «جلوكوسربروسيد» مقابلاً لـ «Glucocerebrocid»، و «جلوكوكورتيكويد» مقابلاً لـ «Glucocorticoid».

ويتبين من هذا القسم الثالث من البحث إذن أن المبادىء التي وضعت لتوجيه العمل في توليد المصطلح العلمي العربي الحديث ـ سواء كانت عامة أو كانت خاصة ـ مبادىءُ «مثاليّة» لم تُستَخْلَصْ في الغالب من واقع اللغة وحقيقة استعمالها، ولم تراعَ فيها طاقاتُ اللغة الحقيقيّةُ على التطور والتجدد.

4 ـ خـــاتمـــة:

قد بين لنا هذا البحث أن المحدثين من العرب قد اعتمدوا في توليد المصطلح قواعد ومبادىء، لكن القواعد لم ترْقَ إلى مستوى القواعد النظرية القائمة على جهاز نظري وجهاز مفهومي قويّين، فلم يُنْتَهَ بها ـ لذلك ـ إلى توليد مصطلح عربـي نَامٍ متطوّر مواكب لتطوّر المفاهيم والأشياء، فهي قواعد منْتَقَاة لم تُرَاعَ في اعتمادها قدرات اللغة الحقيقية على التطور، فكانت قليلة العدد، مضطربة التطبيق. وأما المبادىء فلم تخرج عما فُرِضَ على القواعد من القيود، فكانت في الغالب نتيجة تصور اللغة على ما يُرَادُ لها أن تكون عليه، وليس نتيجة الواقع الذي هي عليه بالفعل، ولذلك لم تؤدّ هي أيضاً إلى اكساب المصطلح المولد الدقة والخصوصية.

ولا شك أن ما يطبّق من القواعد ومن المبادىء في حاجة إلى أن يُوضَعَ في منهجية عامة في التوليد المصطلحي تكون ذات أسُس نظرية وتطبيقية واضحة متكاملة تراعي خصوصيّات تَولّد الوحدة المعجمية المخصّصة، وطاقات اللغة على التطور والتوليد. على أن تلك المنهجيّة لا تكون متينة دقيقة وافية بالغرض منها إلاّ إذا نُظِرَ إلى قضية التوليد المصطلحي ضمن إطار أعمّ هو التوليد المعجمي، وذلك بالربط بين المصطلحيّة وعلم المعجم ـ بجعلها فرعاً منه ومبْحثاً تابعاً له ـ والربط بين التوليد المصطلحي والنظرية العامة في الابداعية المعجمية. على أن للتوليد المصطلحي في اللغة العربية اليوم صلة بمبحث آخر هو نظرية الترجمة، فإن

المصطلح العربي المولد ما زال يعتمد المصطلح الأعجمي مرجعاً أساسياً يحدد خصيصته الدلالية، بل يتحكم في بنيته الصرفية في أحيان كثيرة، ولذلك فإن النظر في التوليد المصطلحي مُخْوِجٌ إلى النظر في نظرية الترجمة أيضاً.

وخلاصة القول إن التحدّيات التي ستواجه «توليد المصطلحات العلمية» في البلاد العربية في القرن الحادي والعشرين ستكون على ما هي عليه اليوم من التعقيد. ولا نرى أنّ مؤتمراتِ التعريب أو مؤتمراتِ توحيد المصطلح أو المجامعَ ـ على ما هي عليه اليوم من ميْلٍ إلى تَقْيِيد اللغة ـ قادرة على تغيير الوضع، بل نرى أنّ الأمر ينبغي أن يُوكَلَ إلى مؤسّسة مختصّة في المعجميّة وعلم المصطلح تُنْشَأُ للغرض نفسه وتحدّد لها غايات وأغراض علميّة محض، ويعيّن فيها أناس ذوو خبرة وتخصص في ما أنشئت من أجله، ونرى أن تلك المؤسسة هي القادرة على تعميق النظر في أسس المعجمية العربية العامة والمختصة، النظرية والتطبيقية، وعلى تصور نظرية عامة في الإبداعية المعجمية تكون نظرية توليد الوحدة المعجمية المخصصة جزءاً منها. وفي إطار تلك النظرية يمكن فهم قواعد التوليد والمبادىء الضابطة له فهماً جيداً، ووضع منهجية عامة فيها وضعاً محكماً.

4 ـ المعاجم العلمية المختصّة
ودوْر الحاسوب[1]

1 ـ قوامُ علم المعجم المفرداتُ، فإنّ نظريّةَ المعجم هي نظريّةُ المفردات، والمفرداتُ هي الوحَداتُ المعجميّةُ أي العناصر الأساسيّة التي يتكوّن منها المعجم: سواءٌ عنيْنَا به الرّصيد العامّ الذي يكوّن لغةَ جماعة مّا من الجماعات اللغويّة أو المعجم المدوّن، أي الكتاب المشتمل على جُزْءٍ ـ كبير أو صغير ـ من الرّصيد العام الذي يكوّن اللغة.

والوحدات المعجميّة ـ في كلّ اللغات الطبيعيّة ـ قابلة للتّصنيف بحسب خاصّيّتَيْ التعميم والتخصيص. فإنّ الوحدة المعجميّة تكون عامة، وتكون مخصّصة. والوحدة العامّة هي اللفظ اللغوي العامّ القابلُ لتأدية الوظيفة الأدبيّة، فيكون مفردةً من المفردات المكوّنة لنصّ أدبـيّ مّا. ومن أهمّ خصائص اللفظ اللغويّ العامّ ـ ذي الوظيفة الأدبية ـ الاشتراك أو التعدّد الدلالي، والدلالة الإيحائيّة، والارتباط بالسياقات المختلفة التي يخوّل لَهُ الاستعمالُ الانتظام فيها. والوحدة المعجميّة المخصّصة هي المصطلح. والمصطلح ـ سواء كان علميّاً أو كان فنياً ـ ذو خصائص تميّزه عن اللفظ اللغويّ العامّ وتجعل العلاقات بينهما علاقات اختلافيّة: فإنّ التعميمَ في اللفظ تقابلُهُ الخصوصيّةُ في المصطلح، والإيحائيّة تقابلها ذاتيّة الدلالة، والاشتراك أو التعدّد الدلالي تقابله الأحاديّة

(1) قدّم هذا البحث على منبر مجمع اللغة العربية الأردني بعمان يوم 1996/5/11 في نطاق «الموسم الثقافي الرابع عشر» الذي نظمه المجمع.

الدلاليّة، وهذه الخصائص في المصطلح تجعلُه غيرَ صالح للوظيفة الأدبيّة، فهو ذو وظيفة اصطلاحيّة، والوظيفة الاصطلاحيّة تقتضي ـ إضافةً إلى الخصائص التي ذكرنا ـ الانتماءَ إلى حقل مفهوميّ قابل للضبْط والتحديد الدقيقين، والتعبير عن ماهية قابلة للتجريد الذهني، وقابليّة التعريف المنطقي.

والصنفان من الوحدات المعجميّة هما قوامُ علم المعجم، ولذلك فإن علم المعجم يتكوّن من فرعيْن كبيريْن: يقوم أوّلهما على ألفاظ اللغة العامّة، أي الوحدات المعجميّة العامّة، ونسميه «المعجميّة العامة»، ويقوم الثاني على الوحدات المعجميّة المخصّصة، أي على المصطلحات، ونسمّيه «المعجميّة المختصّة»، والمعجميّة العامّة تتفرّع بدورها إلى (1) معجميّة عامّة نظريّة تبحث في الوحدات المعجميّة العامّة من حيث هي كياناتٌ مجرّدة معقّدة، لها مكوّناتها وأصولُها واشتقاقاتها ودلالاتها وخصائصها التمييزية، و (2) معجميّة عامة تطبيقية، تبحث في الوحدات المعجمية العامة من حيث هي مكوّنات للمعجم المدوّن: أي من حيْثُ هي مداخل في معجم مدوّن، مجمّعةٌ من مصادر معيّنة ومنتميةٌ إلى مستويات لغوية محدّدة، وموضوعةٌ في الكتاب بحسب منهج قد اختير في ترتيبها وفي تعريفها.

وكما تتفرّع المعجميّة العامّة إلى نظريّة وتطبيقيّة، تتفرّع المعجميّة المختصّة إلى (1) معجميّة مختصّة نظريّة، وهي «المصطلحيّة النظريّة»، وهي تبحث في المصطلحات من حيث هي كيانات مجرّدة معقّدة، لها مكوّناتها ومفاهيمها ومناهجُ توليدها وخصائصُها التمييزية؛ و (2) معجميّة مختصّة تطبيقيّة، وهي «المصطلحيّة التطبيقية»، وهي تبحث في المصطلحات من حيْثُ مناهجُ تقييسها، ومناهجُ تكنيزِها، جمعاً ووضعاً. والتكنيز المصطلحيّ هو وضْعُ المكانز (thésaurus) المصطلحيّة، سواء بتأليفِ المعاجم العلميّة والفنيّة المختصّة، أو بالتخزين في الحواسيب.

وإذن فإنّ المعجم المختصّ ـ من حيث هو معجم مدوّن مشتمل على جُزْءٍ قلّ

أو كثر من مصطلحات عِلْمٍ من العلوم أو فنّ من الفنون، أو مصطلحات جملة من العلوم أو الفنون ـ ينتمي إلى المعجميّة المختصّة التطبيقيّة[1]. وهذه تنتمي إلى المعجميّة المختصّة، التي تكوّن مع المعجميّة العامّة عِلْمَ المعجم. ونريد أن ننظر في الصفحات التالية من هذا البحث في جُمْلَةٍ من القضايا التي تثيرها صلة المعجم المختص ـ حسب المفهوم الذي قدّمناه له، والإطار النظريّ الذي نزّلناه فيه ـ بالحاسوب، أو ما يمكن تسميتُه «الحَوْسَبَةُ اللسانيّة» (Linguistic computerization)[2]. على أنّ هذا المبْحَث ـ أي صلةُ المعجم المختصّ بالحوْسبة اللسانيّة ـ يندرج في مبحث آخر أعمّ منه هو «صلة اللسانيّات بالتقنيات الصناعيّة». فإنّ اللسانيّات باعتبارها عِلْماً ذاتُ صلةٍ وثيقة بالتقنياتِ الصناعيّة. وهذه الصلة لا تقلّ في الحقيقة أهميّة عن صلة العلوم الفيزيائيّة أو العلوم الكيميائيّة بالتقنيات الصناعيّة.

فليس علم اللغة إذن علماً نظريّاً محضاً ليس بذي تطبيقات صناعيّة. ويُعدّ علم المعجم أوثَق علوم اللسان صلةً بتلك التطبيقات، أي بالتقنيات الصناعيّة. وأهمّ ما يُبرز تلك الصّلة من مباحث علم المعجم المعجميّةُ العامّةُ التطبيقيّة والمعجميّةُ المختصة التطبيقية. أمّا صلة المعجميّة العامّة بالتطبيق الصناعيّ

(1) لا بدّ من التنبيه إلى بعض الخلط بيْنَ المعجم اللغويّ العامّ والمعجم المختصّ. فإنّ المعجم المختصّ هو الذي اختصّ بمصطلحات علم من العلوم أو فنّ من الفنون فجُمِعَتْ فيه، فهو إذن المعجم المشتمل على مصطلحات علم مّا أو فنّ مّا، ومن أشهر أمثلته القديمة معاجمُ الأدوية المفردة (ينظر إبراهيم بن مراد: المعجم العلميّ العربيّ المختصّ حتّى أواسط القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993). وقد نَسَبَ بعض المحدثين إلى هذا الصنف ـ أي المعجم المختصّ ـ بعض المعاجم اللغويّة المخصَّصَة، أي المبوّبة بحسب المواضيع، مثل الغريب المصنّف لأبي عبيد، والمخصّص لابن سيده، وفقه اللغة لأبي منصور الثعالبي. وهذه في الحقيقة معَاجم لُغويّة عامة لأنّها مشتملة على ألفاظ لغويّة عامّة وليست مشتملةً على المصطلحات. وحتّى ما يمكن أن يُعَدَّ فيها من المصطلحات إنّما دُوِّنَ فيها باعتباره من ألفاظ اللغة العامة.

(2) لم نجد لهذا المصطلح الإنغليزي مقابلاً بالفرنسيّة.

فقديمة، وخاصة في التراث المعجمي العربي. لكنّ هذه الصّلة قد امتدّت وتوسّعت في العصر الحديث وخاصّة نتيجة المعالجة الآليّة للغة، أو ما سمّيْنَاه بالحوْسبَة اللسانيّة. والمعاجم المدوَّنة العامّة الكبرى الناجحة اليوم إنّما كبرت ونجحت وحققت الانتشار نتيجة عوامل علميّة وعمليّة من أهمّها الحوْسبَة اللسانيّة. فإن الحوْسبَة اللسانيّة هي التي تمكّن مؤلِّفَ المعجَم ـ أو مؤلِّفيه، فإن المعاجِمَ الناجحةَ اليومَ ليست مشاريعَ فرديّة، بل هي مشاريعُ جماعيّة يُسيّرها علماءُ معجميّون يَعْرِفُون المعجميّة بشقّيْها النظريّ والتطبيقيّ معرفة جيّدة ـ من التمييز بين المتواتر وغيْرِ المتواتر في الاستعمال من ألفاظ اللغة العامّة، واستخراج مختلِف السياقات التي يَرِدُ فيها اللفظُ المدخلُ في النصوص، والأمثلة والشواهد النّصيّة التي تُوضِّحُ مختلِفَ المعاني التي تكونُ له، وتحديد العلاقات التي توجَدُ بين مداخل المعجم الواحد، سواءٌ كانت علاقاتٍ شكليّةً، مثل علاقات الاشتقاق، والجناس، أو كانت علاقاتٍ دلاليّة، مثل علاقات الترادف، والاشتراك، والتضادّ. وهذا كله قابل للتّحقيق في وقْتٍ وجيز بفضْل الحوْسبة اللسانيّة.

على أنّ الحوْسبة اللسانيّة لا تكفي وحدها لتأليفِ معْجَم جيّد، ذلك أنّ المعجم المدوَّن ينتمي إلى المعجميّة التطبيقيّة، وهذه لا يمكن لها أن تنفَصِلَ عن المعجميّة النظريّة[1]، فإنّ من الخطإ الفادح الاعتقاد بأنّ «الصناعَةَ المعجميّة» منفصلةٌ عن النّظريّة المعجمية. وهذا الارتباطُ بيْن النظريّة والتطبيق في تأليف المعجم ضروريّ لإنتاج المعجم الجيّد؛ وهو الموجِّه أيضاً للحوْسبة اللسانيّة المعجميّة، إذ بدون الاعتماد على أسسٍ نظريّة في علم المعجم واضحة تصبح الحوْسبَةُ عملاً شكليّاً قائماً على النّقل والتقليد[2].

---

(1) إلاّ إذا تطفّل على المعجميّة التطبيقية ـ بتأليف المعاجم ـ الهُوَاةُ وتجرّأ عليها المبتدِئُون والطّارِئُون على التأليف المعجميّ لغاياتٍ تجاريّة محض، وهؤلاء ليسوا قليلين في البلاد العربيّة مثلاً.

(2) نخصّ بالذّكر من المعاجم الجيّدة التي ارتبطت فيها النظريّة بالتّطبيق واعتُمِدَتْ فيها الحوسبةُ اللسانيّة المعجميّة حسب منطلقاتٍ نظريّة واضحة، معجمَيْن: الأوّل فرنسيّ، هو « Le Petit=

وأما صلة المعجميّة المختصّة بالتطبيق الصناعيّ فحديثة. فإنّ ظهور المصطلحات قديمٌ في الثقافات الإنسانيّة، وخاصّة في الثقافتيْن اليونانيّة والعربيّة، ولكنّ علم المصطلح ـ أو المصطلحيّة، وهي المعجميّة المختصّة ـ تال في الظهور للمادّة التي يبحث فيها، وقد عُنِيَ المحَدثون بالمعجميّة المختصّة عنايةً فائقة وبحثوا في أسسها النظريّة والتطبيقية[1] وفي علاقاتها بغيرها من العلوم والمباحث، وفي المباحث النظرّية والتطبيقيّة التي تتكوّن منها، ومنها تأليفُ المعاجم المختصّة، ذو العلاقة المتينة بالتكنيز المصطلحيّ، أي وضع المكانز، والتكنيز عمليّة حاسوبية في جوهرها.

2 ـ فالحوْسبة إذن مشتَرَكَةٌ بين المعجميّة العامّة والمعجميّة المختصّة. لكنّ مجالاتِ تطبيقها في المعجميّة المختصّة أوسعُ من مجالات تطبيقها في المعجميّة العامّة، ونخصّ بالذكر، في ما يلي، من مجالات تطبيق الحوْسبة في المعجميّة المختصّة، ثلاثة مجالات مهمّة:

2 ـ 1: المجال الأوّل هو «التوليد المصطلحي»: (Néologie terminologique)، وهذا من مباحث المعجميّة المختصّة النظرية وليس من مباحثها التطبيقيّة؛ ورغم ذلك فإنّ للحوْسبة فيه دوراً مهمّاً لا نجد له مثيلاً في المعجميّة

= «Robert» الذي تصدره مؤسّسة النشر الفرنسيّة «Les Dictionnaires Robert» ويُشرف على هيئة تحريره عالمان معجميّان فرنسيّان هما ألن ري (Alain Rey) وزوجته جوزيت ري دبوف (Josette Rey-Debove)؛ والمعجم الثاني هو «Collins Cobuild English Language Dictionary» وهذا ناتج عن تعاون بين الخبرة الجامعيّة ممثّلة في مجموعة من المعجميين من قسم اللغة الإنغليزية في جامعة برمنغهام بإنغلترا، والخبرة الصناعيّة ممثّلة في دار كلّينز للنّشر، ويشرف على المشروع كلّه المعجميّ الإنغليزي جون سنكلار (John Sinclair) ـ ينظر حول هذا المعجم وطريقة تأليفه واعتماد الحوسبة فيه: John Sinclair (ed); Looking Up: An account of the COBUILD Project in Lexical Computing, Collins ELT, London 1988 (182 p.).

(1) من أهمّ المؤلّفات الحديثة في علم المصطلح كتاب هلموت فلبر: Helmut Felber: Terminology Manual, Unesco-Infoterm, Paris, 1984 (Bibliography; pp. 403-426).

العامّة. ذلك أنّ المادّة المعجميّة التي تُعالج في المعجميّة العامّة ـ وهي ألفاظ اللغة العامّة ـ مادّة موجودةٌ في اللغة قبل تناول المعجميّ لها واهتمامه بها، فهي منتمية إلى الرّصيد العامّ المشترك الذي تستعمله الجماعة اللغوية وقد انتهى إليها بعد أن تناقَلَتْهُ الأجيال وأخذه اللاحق عن السّابق، واستُعْمِلَ في مقالات الخطاب، الشفويّة والمكتوبَة، ودوّنته المعاجم اللغويّة العامّة. ولا شكّ أنّ هذا الرّصيد العامّ قابل للتّطوّر، لأنّ من أهمّ خاصّيّات المعجم في كل اللغات النّموّ والتطوّر، وهو في ذلك يختلف عن بقيّة نظم اللغة، أي أصوات اللغة ونحْوِها وصرْفها. فإنّ هذه تقوُم على عناصرَ لغويّة محْضٍ تربطها شبكات من العلاقات داخل نظام اللغة ذاته، ولذلك فإنّ أهمّ ما تتّصف به الاستقرار، أو التحوّل البطيء. وأمّا المعجم فقوامُه المفردات، وهذه «أدلّة» (Signes) لغويّة إلى موجودات من خارج اللغة. وهذه الأدلّة «مُوَاضَعَاتٌ» يستعملها أفراد الجماعة اللغويّة ـ أي المتكلّمون ـ في التعبير فيما بينهم عن أغْرَاضِهم. وهذه الخاصيّة الاجتماعيّة المرتبطة بالمعجم هي التي تُكسبُه خاصّيّة التطوّر، ذلك أنّ ارتباطَ المعْجَم بتجربة المتكلّم الاجتماعيّة مؤدٍّ إلى عدم استقرار العناصر اللغويّة التي تكوّنه، أي المفردات. فإنّ من خاصّيّات التجربة الاجتماعيّة التطوّر، وتطوّرها يُؤَدّي إلى إسقاط أنماطٍ من الموجودات والمفاهيم من واقع الجماعَة اللغويّة، وإلى توليد أنماطٍ جديدة منها فيه. وما يسقط من الموجودَاتِ والمفاهيم تسقط تسمياتُه من الاستعمال، وما يولّد منها تولّد له تسمياتٌ جديدة تحلّ في المعجم محلّ ما أسقطه الاستعمال. على أنّ هذا النّوع من توليد الوحَدَاتِ المعجميّة الجديدة توليد عفْوِيّ، غيرُ مقصود لذاته، لأنّه من إحداث أفرَادِ الجماعة اللغويّة في ألفاظ اللغة العامّة. وهو إذن ليْسَ من إحداث الحواسيب، وليس ناتجاً عن عمليّات الحوْسبة اللسانيّة المعجميّة لأنّ المُحَوْسِبَ اللسانيّ يكتفي بوصْفِ المستعمل من اللّغة ومعالجَةِ الموجود من ألفاظ اللّغة العامّة، شأنُه في ذلك شأن المعجميّ.

أمّا توليد الوحدات المعجميّة المخصّصة ـ أي المصطلحات ـ فليس عفويّاً، بل هو توليد مقصود، نُسمّيه «توليداً اصطناعيّاً». وقد يحدث هذا النوعَ من التوليد

الأفرادُ ـ هم المصطلحيّون ـ ولكنّه غالباً ما يكون من عمل المجموعَات والمؤسّسات، مثل المجامع اللغويّة والجامعات. وهذا النّوْع الاصطناعيّ من التوليد منظّم بقواعد ومُخضَع لمنهجيّة قائمة على قواعدَ في الوضْع المصطلحي دقيقةٍ. وقد بيّنا في بحث لنا سابق[1] أن القواعدَ المتاحة في العربيّة للتّوليد المعجميّ تبلغُ خمس عشْرَة قاعدة على الأقلّ، وهي قواعدُ طبيعيّة تشارك فيها العربيّةُ غيرَها من اللّغات. وهذه القواعدُ تنتمي إلى خمسة أنواع أساسيّة من التوليد، هي (1) التوليد الصوتيّ ويشتمل على خمس قواعدَ على الأقلّ، هي الإبدالُ، والقلْبُ، والتّماثُل، والتبايُن، والإقْحَام؛ (2) التوليد الصّرفي ويشتمل على أربع قواعدَ هي الاشتقاق، والنّحت، والتركيب، والمعْجَمة؛ (3) التوليد الدلالي ويشتمل على قاعدتيْن هما المجازُ، والتّرجمة الحرفيّة؛ (4) التوليد بالارتجال، ويشتمل على قاعدتين هما الارتجال الحقيقي، والاتباع؛ (5) التوليد بالاقْتراض، ويشتمل على قاعدتيْن، هما المعرّب، والدّخيل.

وأكثر القواعد الخمس عشرة استعمالاً في التوليد المُصْطَلَحِيّ في العربيّة عند المحدَثين اثنتان فقط، هما الاشتقاق والمجاز، أي قاعدة واحدة من التوليد *الصرّفي، وقاعدة من التوليد الدّلالي. على أن أطوعَ القاعدتيْن للحوسبة الكسانيّة* قاعدة الاشْتقاق، فإن التوليد بالمجاز يكون عادةً بتحويل دوال عن مدلولاتها الأصليّة إلى مدلولاتٍ جديدة مستحدثة في اللّغة؛ وهذا التحويلُ يمكن وصْفُه إذا حدث، لكن لا يمكن للحواسيب إحداثه لأن التحويل الذي تقدر عليه تتحكم فيه قواعد شكليّة. وإذ أنّ الاشتقاق من بيْن القواعد الخمس عشرة التي ذكرنا ألصَقُ بالشكْلَنة اللغويّة وأوفَقُ لها، فإنّه أطوَعُ للحوسبة «التّوليديّة». ذلك أن للحاسُوبِ القدرةَ على استخراج الإمكانات الاشتقاقيّة المختلفة من الأصل اللغويّ الواحد. ومن تلك الإمكانات ما هو مستَعملٌ بالفعل، إمّا في المعْجَم اللغويّ العامّ وإمّا في

(1) ينظر: بحثنا «توليد المصطلح العلمي العربي الحديث» ضمن هذا الكتاب، ص ص45 ـ 77، وتنظر خاصّة ص ص 47 ـ 50؛ وينظر في هذا الكتاب أيضاً بحث «المصطلحية وعلم المعجم»، ص ص30 ـ 44، وخاصة ص ص40 ـ 43.

المعْجَم المختصّ، ومنها ما هو مُغفَل لكنّه ذو قابلية للاستعمال فهو من الإمكانات النظريّة التي تُتيحها اللغة لمستعمليها. والأصولُ التي تُتّخذ منطلقاتٍ للتّوليد الاشتقاقيّ ثلاثة أصناف متفاوتة الأهميّة بالنّسبة إلى الاستغلال الحاسوبـيّ: (1) الأصولُ الجذريّة، وهي أصولٌ مفترضة أو نظريّة متكونّة من صوامت، والاشتقاقُ منها يكون بزيادة الصّوائت لتوليد الجذوع، وخاصّة الجذوعَ الفعليّة والجذوعَ الاسميّة؛ (2) الأصولُ الجذعيّة، وهي الجذوع أو الوحدات المعجميّة التامّة التي تصلح لأن تكون مداخلَ معجميّة مستقلّة وتصلح لأن تُشْتَقّ منها وحدات معجميّة جديدةٌ بإضافة الزوائد إليها، أي السّوابق والدّواخل واللّواحق؛ (3) الأصولُ الأجنبية، وهي الأصوُل المقترَضة، فهي إذن أصول منتمية إلى لغات مصادر هي اللغاتُ المقرِضة، فإنّ المقترَضاتِ المعجميّة ـ وخاصّة الاسميّة ـ إذا دخلت العربيّة أمكن الاشتقاقُ منها كما يشتقّ من الأصول الجذعيّة العربية.

وأهمّ هذه الأصناف الثلاثة بالنّسبة إلى الحاسوب هو الصنف الثاني، أي صنف الأصول الجـذعيّة. وهو مشتمل على خمسة أنـواع من الأصول: أربعةٌ منها تمثّلها المقولات المعجميّة التامة، وهي الأسماءُ والأفعالُ، والصّفات، والظّروف، والصنّف الخامس تمثّله الوحدات المعجمية غير التّامة، وهي تنتمي إلى مقولة «الأدَاة» وهي تشمل الحروفَ بمختلف أنواعها، والضمائر، وأسماءَ الإشارة، وأسماءَ الموصول، والأفعالَ الناقصة. وهذه الأدواتُ كما يلاحظ هي وحدات صرفيّة نحويّة لأنّها ذات وظائف نحويّة في اللغة أهمّ من وظائفها الدّلالية العامّة.

وهذه المقولاَتُ المعجميّة الخمْسُ أصول جذعيّة قابلة لأن يُشتقّ منها، أي لأن تُوَلّد منها وحدات معجميّة جديدة. وإذن فإنّ أنواعَ الأصول الجذعية خمسة: هي (1) الأصول الفعليّة؛ (2) الأصول الاسميّة؛ (3) الأصول الوصفيّة؛ (4) الأصول الظرفية؛ (5) الأصول الأدَوِيّة، نسبة إلى الأداة. وهذه الأصُول الجذعيّة ـ أو المقوليّة ـ يتولّد بعْضُها من بعض بالاشتقاق. وأهمّ ضروب التولّد الاشتقاقي منها ثلاثة عشر، منها أربعةٌ لا تظهر في الوحدات المعجميّة المخصّصة ـ أي

المصطلحات ـ لأنّها مشتقّات فعلية والأفعَالُ لا تصلح للاصطلاح، فإنّ الغلبة في الوحدات المعجميّة المخصّصة للأسماء، أمّا الأفعال فيَغلب استعمالُها في الوحدات المجعمية العامّة. والضّروب الأربعة المشارُ إليها هي (1) اشتقاق فعل من فعل؛ (2) اشتقاق فعل من اسم؛ (3) اشتقاق فعل من صفة (مثل حَوْسَبَ من حَاسُوب)؛ (4) اشتقاق فعل من أداة (مثل سَوَّفَ من سَوْفَ).

والضروب الباقية الصّالحة للاستغلال الحوْسبي لتوليد الوحدات المعجميّة المخصّصة تسعة، وهي:

1 ـ اشتقاق اسم من فعل: والأسماءُ المشتقّة من الأفعال هي المسمّاة أسماء المعاني، أي الأسماء المجرّدة التي تُولّد بالاشتقاق وليست الأسماء المعيّنَة أو أسماء الأعيان. والأسماءُ المشتقة هي المصادر ـ عدا المصدَر الصناعيّ الذي يشتقّ من الاسم ـ واسم الزّمان، واسم المكان، واسم الآلة، واسم المرّة، واسم الهيئة، واسم المهنة. ولهذه المشتقات صيغٌ قياسيّة في العربيّة تُحدّدها، عدا مصادرَ الفعل الثلاثي المجرّد فإنّها ما زالت سماعيّة.

2 ـ اشتقاق صفة من فعل: ومن الصفات في العربيّة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعلُ التفضيل، وصِيَغُ المبالغة. واشتقاق هذه الصفات قياسيّ كلّه في العربية، على أنّ الصّفات في العربيّة معدودة من الأسماء إذ لا يوجد في نحوها قسم من أقسام الكلام خاصّ بالصّفة، لكنّ التّمييز بين مقولتيْ الاسم والصّفة ممكن بالنّظر إلى دلالة الصّفة على اتصاف الاسم بها، أو بالنّظر إلى تبعية النّعت للمنعوت نحويّاً.

3 ـ اشتقاق اسم من اسم: مثل اشتقاق المصادر الصناعيّة وأسماء المكان وأسماء المهن من أسماء الأعيان:

إنسان ← إنسانيّة؛
قِثاء ← مَقْثَأة؛
حرير ← حِرَارة.

4 ـ اشتقاق صفة من اسم: مثل اشتقاق اسم المفعول والنّسبة من أسماء الأعيان وأسماء المعاني:

عَقْل ← عَقْلاَنِيّ؛
ذَرّة ← ذَرِّيّ؛
حَرّ ← مَحْرُور؛
طِحَالٌ ← مطحول.

5 ـ اشتقاق صفة من صفة: مثل اشتقاق النسبة من اسم الفاعل والصّفة المشبّهة وصيغة المبالغة:

هاشم ← هاشميّ؛
مُحِيطٌ ← محيطيّ؛
رئيس ← رئيسيّ؛
ربيع ← ربيعيّ.

6 ـ اشتقاق اسم من صفة: مثل اشتقاق المصدر الصناعيّ من اسم الفاعل واسم المفعول:

قابِل ← قابِليّة؛
عَالِم ← عالِميّة؛
موضُوع ← موْضُوعيّة؛
محْسُوب ← محسوبيّة.

7 ـ اشتقاق صفة من ظرف: مثل اشتقاق النسبة من ظرف الزّمان وظرف المكان:

قَبْلَ ← قَبْلِيّ؛
تَحْتَ ← تَحْتَانِيّ.

8 ـ اشتقاق اسم من أداة: مثل اشتقاق المصْدَر الصناعي من الضمير واسم

الموصول وأداة الاستفهام:

هُو ← هُوِيّة؛

مَا ← مائيّة (وماهيّة)؛

كَمْ ← كَمّيَة؛

لَوْ ← لوٌّ.

9 ـ **اشتقاق صفة من أداة:** ومنها:

لاَم ← لاميٌّ (صفة للغُضْرُوف)؛

مَعَ ← إمَّعٌ.

والنّماذج التي قدّمنا هي الإمكاناتُ المتاحَةُ بالاستعمال. وهذه الإمكانَاتُ كما ذكرنا هي الضروب الاشتقاقيّة الأساسيّة التي تنتجها المقولاَتُ المعجميّة وتُولّد بها وحداتٌ معجميّة مخصّصة جديدة. وإذا أضفنا هذه الضروبَ التسعة إلى الضّروب الأربعةِ التي أهمْلناها لأنها تنْتِجُ أفعالاً والأفعالُ خارجةٌ عن الاصطلاح ـ إلاّ إذا كانت أصولاً منتجة، وقد ذكرناها ـ استنتجنا أنّ الضّروب الاشْتقاقيّة الأساسيّة في المعجميّة العامّة والمعجميّة المختصّة ثلاثة عشر. وإذا علمنا أنّ الأصول المقوليّة خمسة على عدد المقولاتِ الخمّس وأن ضُروبَ الاشتقاقِ النظريّةَ من كلّ أصلٍ خمْسةٌ كان عددُ الضروبِ النظريّةِ الجمليُّ خمسةً وعشرين. وإذا طرحْنَا الثلاثة عشَر الممكنةَ من الخمسَةِ والعشرين النظريّة حصلنا على اثنيْ عشرَ ضرْباً غيرَ منتج، وهي التالية:

1 ـ فعْلٌ ← ظَرْف (أي ظرف من فعل)؛

2 ـ فعل ← أداة (أي أداة من فعل)؛

3 ـ اسم ← ظرْف؛

4 ـ اسم ← أداة؛

5 ـ صفة ← أداة؛

6 ـ صفة ← ظرف؛

7 ـ ظرف ← فعل؛

8 ـ ظرف ← اسم؛

9 ـ ظرف ← ظرف؛

10 ـ ظرف ← أداة؛

11 ـ أداة ← ظرف؛

12 ـ أداة ← أداة.

ويَتَبَيَّنُ من هذه القائمة البيانيّة:

1 ـ أنّ الظرْفَ والأداة لا تنتجهما الأصولُ الفعليّة والاسميّة والوصفيّة.

2 ـ أنّ الفعلَ والاسمَ والظرفَ والأداةَ لا تنتجُها الأصولُ الظرفيّة.

3 ـ أنّ الأصولَ الأدويّة لا تنتج الظرفَ والأداة.

وإذن فإنّ أقوى الأصولِ إنتاجاً في التوليد بالاشتقاق هي الأصولُ الفعليّة والأصولُ الاسميّة والأصولُ الوصفيّة والأصول الأدويّة. وهذه الأصناف الأربعَةُ من الأصول ـ كما ذكرنا من قبل ـ هي أصنافٌ مقوليّة، أي إنّ كلّ صنْفٍ منها يمثّل مقولةً تشتمل على عناصر هي المكوّنة لأجزائِها. فلو نظرْنَا في مقولَةِ الفعل مثلاً لوجدنا لها أجزاءً هي الصيغُ الفعليّة على اختلافها، سواءٌ وُلِّدَتْ من الأصول الجذريّة (مثل صيغ الثلاثي المجرّد والرّباعي المجرّد) أو وُلِّدَتْ من الأصول الجذعيّة (مثل صيغ الثلاثي المزيد والرّباعي المزيد والشّبيه بالرّباعي، ومختلف الصيغ الفعليّة المجرّدة والمزيدة المشتقّة من الجذوع الاسميّة والوصفيّة والأدويّة). وأهمّ الأجزاء المكوّنة لمقولة الفعل في العربيّة هي العشرُون التالية:

1 ـ فَعَلَ (حَسَبَ)؛

2 ـ فَعِلَ (حَسِبَ)؛

3 ـ فَعُلَ (حَسُبَ)؛

4 ـ فَعَّلَ (علَّم)؛

5 ـ فَاعَل (كَاتَب)؛

6 ـ أَفْعَل (أَقْبَل)؛

7 ـ تَفَعَّل (تَقَطَّع)؛

8 ـ تَفَاعَل (تَعَامل)؛

9 ـ انْفعَل (انبَعَث)؛

10 ـ افتَعَل (اقتَرَب)؛

11 ـ افْعَلَّ (اخْضَرَّ)؛

12 ـ اسْتَفْعل (اسْتَرْسَل)؛

13 ـ افْعَالَّ (احْمَارَّ)؛

14 ـ افعَوْعَلَ (اعشَوْشَبَ)؛

15 ـ افْعَوَّل (اجْلَوَّذَ)؛

16 ـ فَعْلَلَ (دَحْرَجَ)؛

17 ـ تَفْعَلَلَ (تدَحْرَجَ)؛

18 ـ افْعَلَلَّ (ادْلَهَمّ)؛

19 ـ فعْلَنَ (عَقْلَنَ من عَقْلانيّة)؛

20 ـ تمفعل (تَمَسْكَنَ، من مِسْكِين)[1].

وكلُّ جُزْءٍ من هذه الأجزاء مشتمل على عناصرَ هي الأفعالُ الجارية في

(1) الوزنان «فَعْلَنَ» و «تَمَفْعَل» لم يدخلا بعدُ كتب الصرف العربيّة، وهما في نظرنا مستقلّان عن «فعْلَل» و «تَفَعْلَلَ» لأنّ النّون في «فعْلَن» والتاء والميم في «تمفعل» زائدة كلّها. وقد ذكر ابن منظور في لسان العرب (مادة «سكن») «تَمَفْعَلَ» وزْناً لتَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ: «تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ على تَمَفْعَلَ (...) والتّمَسْكُنُ تَمفعُلٌ من السُّكُون».

الاستعمال، ولكلّ عنصر قابليّة نظريّة لأن تشتقّ منه العناصرُ الاسميّة والوصفيّة المكوّنة للأجزاءِ التي تشتمل عليها مقولتَا الاسْمِ والصفة.

وتلك القابليّة الاشتقاقيّة يمكن أن تنْجَز حَوْسبيّاً اعتماداً على برْمَجَةٍ مسبقة. وما يسهّل إنجازَها في العربية ـ باعتبارها لغةً ساميةً ـ هو اطّراد الظواهِر القياسيّة في الاشتقاق فيها، إذْ تكاد مصادرُ الثلاثيّ المجرّد فيها تنفرِدُ بالسّماعيّة في الاشتقاق، ولذلك فإنّ أيّ عنصرٍ من أيّ جُزْءٍ من أجزاءِ مقُولَةِ الفعل العشرين التي ذكرنا مثلاً ذو قابليّة نظريّة لأن تشتقّ منه حَاسُوبيّا الأجزاء الممكنةُ من مقولتيْ الاسم والصّفة. والمشتقّات الاسميّة والوصفيّة التي تُولّد حاسُوبيّا نوعَان: أوّلهما هو نوعُ المشتقّات المستعمَلة، أي التي تملأ أمَاكِنَها في مُعْجَمِ اللغة المستعمَل، سواء كان مُعْجماً عامّاً أو كان معجماً مختصاً؛ والثاني هو نوعُ «المشتقات النظريّة» التي لم تُستعمَلْ بعد، لكنّها قابلة للاستعمال في المعْجَميّة المختصّة لسدّ خانات فارغة مي مجالات مصطلحيّة مختلفة. وهذا النّوع الثاني من المشتقات قد أُخْضِعَ في الحقيقة لما يُسمّى «وضْعَ المولّدات آليًّا» (Génération automatique des néologismes). وهذا «الوضْعُ الآليّ» عمليّة تطبّق اليوم في المعجميّة المختصّة في اللغات الأوروبيّة، وهي لغاتٌ هنديّة أوروبية يُعدّ الاشتقاق فيها غَيْر قياسيّ[1]، خلافاً لما نجده في اللّغات السّامية، ومنها العربية[2].

فهذه إذن عمليّة حَوْسبيّة أولَى تُنجَزُ في المعجميّة المختصّة في مجال أوّل هو «التوليد المصطلحي». على أنّ هذه العَمَلِيّة ذاتُ صِلَةٍ وثيقة بعمليّة حوسبيّة ثانية ضروريّة لتأليف المعجم المختصّ، هـي عمليّة التكنيز. وهذه العمليّة ذات صلة بركنيْن مهمّين أساسيّين من أركان المعجميّة المختصّة التطبيقية، هما ركْن الجمع،

(1) ينظر حول «وضع المولّدات آلياً» في بعض اللغات الأوروبية: Schaetzen (C.de): L'Ordinateur peut - il fabriquer des Dictionnaires? in: La Banque des Mots, 40 (1990). pp. 29-30). (pp. 21-34).

(2) يطبق «الوضع الآلي للمولّدات» اليوم على اللغة العبرية أيضاً وهي لغة سامية مثل العربية، ويبدو أنّ ما يحدث في التطبيق عليها دالّ على جرأة كبيرة ـ ينظر المرجع السّابق، ص 29.

وركن الوصع، وهما المجالاَن الثاني والثالث من مجالاَتِ تطبيق الحوْسَبَة في المعجميّة المختصّة.

2 ـ 2: المجال الثاني إذن من مجالات التطبيق الحوسبيّ في المعجميّة المختصّة هو ما نسمّيه **بالجمع**، والجمْعُ ركنٌ تطبيقيّ أساسيّ يُبْدَأُ به التأليف المعجميّ عامّة، سواء كان المعجم لغويّاً عاما أو كان مختصّا. والجمْعُ هو تكوينُ المدوّنة التي يشتمل عليْها المعجمُ المؤلّف. وهو يقوم على أسّين:

2 ـ 2 ـ 1: **المصادرُ**: وهي المظَانُّ التي يرجع إليها المؤلّف المعجميّ لجمْع مصطلحات المجال العلميّ الذي يريد تخصيصَ معْجَمِه له. على أنّ للمصادر في المعجميّة المختصّة أهمّيتين: الأولى بالنسبة إلى المؤلّف المعجميّ إذا كان جَمَّاعَةً ناقلا مقتصراً على تدوين المصطلحَاتِ التي وَضَعَها غيْرُه، والثانيَة بالنّسبة إلى المؤلّف المعجميّ إذا كان مصطلحيّا يُعنَى بمجَالٍ أو أكثر من مجالات العلم[1]. فإنّ الرجوع إلى المصادر يمكّنه من وجُود الرّصيد المصطلحيّ الذي يُكوّن به مادّة مُعْجَمه، والرّصيد الذي يُعينه على التّرجَمَة، ووضع المصطلحاتِ الجديدة التي يدوّنها هي أيضاً في المعجم المختصّ الذي يؤلّف.

والمصادرُ التي تُعتمد إذن في المعجميّة المختصة التطبيقية صنفان: الأول تمثّله مصادرُ العِلْم التراثية. فإنّ فيها رصيداً مهمّا جدّا من المصطلحعاتِ العلميّة التي لا تزال غُفْلاً لم تُسْتَغَلّ بعد، والاقتباسُ منها في وضْعِ المعْجَمِ العلميّ المختصّ الحديث لا يُعدّ إحياءً غيْرَ ذي قيمة لمقالاتِ القُدَامى ومناهِج تفكيرِهم، بل هو دالٌّ على إيمان بأنّ العلم الحديثَ ليس إلاّ مرحلةً في حياة الإنسان الفكرية، مرتبطة ارتباطاً متيناً بالمراحل السّابقة من تفكيره. والثاني تمثّله المصادرُ الحديثة

(1) لعلّ أحسن مثال يستحقّ الذّكر في هذا المقام هو مثال الأمير مصطفى الشهابي الذي ألّف المعجم العلمي المختصّ في المصطلحات التي كان يضع أكثرها بنفسه، وقد كان ذا معرفة معمّقة بالتراث وبالعلم الحديث، وبلغة العلم في القديم وفي الحديث. ينظر له خاصة كتاب «معجم الألفاظ الزراعية»، ط. 3، بيروت، 1982.

التي بدأت تظهر إلى الوجود منذ النصف الأوّل من القرن الميلادي الماضي، أي أثناء حركة الإحياء العلميّ في عصْرِ محمد علي. فإنّ الجهودَ العربيّة التي بُذلت إلى حدّ الآن في وضع المصطلحَاتِ العلميّة جهود كبيرة، لكنّ جلّها فيما يبدو مَنْسِيّ، لأنّ المعنيّين عندنا بالتوْليد المصطلحيّ كثيراً ما يكونُون على جهْلٍ بأعمال السّابقين، وإنْ عرفوا منها شيئاً فإنّما يعرفون منها القليل.

وإذن فإنّ جمْعَ المدوّنة من المصادر مرحلة ضروريّة، لكنّ هذا الجمْعَ صعْبٌ لصعوبة الوصُـول إلى المصادر القديمَة وصعوبة الاعتماد عليها. فإنّ جلّها لا يزال مخطوطاً. وحتّى ما نُشِرَ منها فإنّ جلّه قد ظهر في طبعات رديئة غيْرِ محقّقة بحسب ما يقتضيه التّحقيق العلميّ من المنهج الدقيق الصّارم. ولا شكّ أنّ النظر اليومَ في تلك النّصوص ـ وهي على الحالة التي وصَفْنا ـ يتطلّب من الباحث أن يكون له من الخبرة بالعلم الحديث وبعلم القدماء وبلغتِهم العلميّةِ ما يمكّنهُ من النقد الصائب ويُؤَهِّلُه للتّفريق بين الخطإ والصواب أثناءَ النظر فيها.

على أن العالم مهما يكُنْ علمُه قويّاً ومهما تكُنْ معرفتُه بما كَتَبَ القدماء والمحدثون واسعةً، لا يستطيع بمفردِه أن يُحِيطَ بها ـ في مجال اختصاصه ـ عِلْماً. ولذلك فإنّ للحوسَبةِ في جمْعِ المدوّنة المصطلحيّة دوراً حاسماً. فإنّ التراث العلميّ يقتضي الجمْعَ في مُدَوّنة تراثيّة شامِلَةٍ يشرف عليْهَا علمَاءُ مختصّون ومعجميّون مصطلحيّون، وتُستعمل في معَالَجتِها الآلاتُ الحاسوبيّة القادِرَةُ على استنساخ النّصوص المطوّلة ومعالجتِها في الوقْتِ ذاته. فإذا استُقرئت النّصوصُ واستُخْرِجَـتْ مصطلحاتُها دُوِّنَتْ بالتّخزين في بنوك المصطلحات، وعندئذ يمكِنُ وضْعُ المكنز المصطلحيّ التراثيّ الذي يمكن الرّجوع إليه بيُسْر، إمّا للاقتباس منْه في وضع المصطلحات الحديثة، وإمّا لتأليف المعَاجِم المختصّة. أمّا المصادرُ الحديثة فإنّ أَمْرَها أهون، لكنّ الوصول إليها ليس باليسير اليُسْرَ كلّه، فإنّ منها ـ وخاصّة المؤلَّف في الفرن التاسعَ عشر أو في النّصف الأوّل من هذا القرن ـ ما لا

يزال مجْهُولا، لأنّه إمّا لم يُنْشَرْ بعد[1] وإمّا نُشِرَ لكنّه لم يُجمَعْ بين دفّتي كتاب. وهذا الصّنفُ من المصادرِ أيضاً لا تذلّل صعوبةَ الجمْعِ منه إلاّ الحوْسبة.

2 ـ 2 ـ 2: **المستويات اللغوية**: وهذا الأسّ بالمعجميّة العامّة ألصَق. فإنّ المعجميّ إذا أراد أن يؤلّف معجماً لغويّاً عامّا اعترضَتْهُ قضيّة أصنافِ المفردَاتِ اللغوية التي تجتَمِعُ له في مدوّنته، وتلك الأصنافُ هي الممثّلة لما نُسَمّيه المستوياتِ اللغويّة. والمفرداتُ تُصنّف إمّا بحسب التخصيصِ والتعميم، لأنّ منْهَا الوحدات المعجميّة العامّة التي يشتمل عليها المعجَمُ اللغويّ العامّ، ومنها الوحداتُ المعجميّة المخصّصة التي يشتمِلُ عليها المعجمُ المختصّ؛ وإمّا بحسب درَجَاتها من الفصاحَة، وهي حسب هذا التصنيف الثاني أربعَة مستويات، هي (1) الفصيحُ؛ (2) المولّد؛ (3) الأعجميّ؛ (4) العاميّ. والمستويان الأوّل والثالث تكاد تختصّ بهما المعاجمُ اللغويّة العامّة، على أن الأعجميَّ الذي يُدَوَّنُ فيها هو الأعجميُّ الأدبـيّ الذي شاع بيْنَ ألفاظ اللغة العامّة. وأمّا المستويان الثاني والرّابع فتكاد تختصّ بهما المعاجمُ العلميّة المختصة. على أنّ فيها من الأعجميّ غيرَ قليل أيضاً، لكنّه أعجميٌّ غير أدبـيّ لأنّهُ ممّا اختصّت به في القديم وفي الحديث النّصوصُ العلميّة.

وإذن فإنّ المصطلحات التي يشتمل عليها المعجَمُ المختصّ تكون إمّا من المولّد، وإمّا من الأعجميّ، وإمّا من العاميّ الذي فُصِّح. ولا شكّ أنّ عمليّة التّفريق بين هذه المستويات ليست بالمهمّة في المعجم المختصّ أهمّيتها في المعْجَم العام، لأنّ ما يهمّ المعجميّ فيه هو الاصطلاحُ الدّقيقُ على تسمِيَةِ المفاهيمِ، بينما المعجميُّ الذي يؤلّف معجماً لغويّا عامّا تعْنيه درجَةُ الوحَدَاتِ المعجميّة التي يدوّن، من الفَصَاحة. لكنّها لا تخْلُو في المعْجَم المختصّ من الأهمية أيضاً، لأنها

(1) من أشهر الأمثلة في هذا الباب كتاب «الشّذور الذهبية في الألفاظ الطبية» للشيخ محمد بن عمر التونسي، وهو معجم كبير في 600 ورقة، لا يزال مخطوطاً ـ على أهمّيته ـ ولم يُفد منه أيّ مؤلف في المعجميّة المختصّة من المحدثين.

تُعين على دِرَاسَةِ المفاهيم التي تحملها المصطلحات، والبحث في أصولها، وتطوّرها، كما أنّها تعين الباحثَ الذي يريد أن يصِفَ لغة العلم في مجال مّا، على معْرِفَة ما يُسْهِمُ به كلّ مستوًى من المستويات المعتَمَدة، في تكوين لغة العلم، ولذلك فائدة لسانيّة كبيرة. لكنّ عمليّة التّمييز بين المستويات اللغويّة ليست سهلة، لأنّها مُخْوِجَة إلى ثقافة معجميّة معمقَة لا تحصل إلاّ للمعجميّ ذي الاختصاص، لكنّ توفّرَها للعالم كما ذكرنا مهمّ. لذلك ينبغي للمعجميّ أن يُنجز هذه العمليّة، وأن تُوسَمَ المصطلحاتُ المجمَّعَةُ في المدوّنة بسماتٍ دالّة على انتماءَاتِها إلى المستوياتِ اللغويّة، وأن يُخزَّنَ ذلك في المكْنَزِ المصطلحيّ حتّى يجد كلٌّ من المصطلحيّ المِعْنِيِّ بوضْعِ المصطلحَاتِ، والمعجميّ المعنيّ بتأليفِ المعجم المختصّ، والباحثِ المعنيّ بدراسَةِ الرّصيدِ المصطلحي ووصْفِه، الضالّةَ التي ينشد بيُسْرٍ. وقد يكون في ذلك العوْنُ الكبيرُ أيضاً على المعالجَة الحاسوبيّة للرّكن الثاني الذي يمثّل المجالَ الثالث من مجالات التطبيق الحوْسبيّ في المعجميّة المختصّة، وهو ركن الوضع.

2 ـ 3: الركن الثاني من ركنيْ التّأليف المعجميّ إذن هو ركن **الوضع**. والوضْعُ هو إنجازُ المعْجَم المدوَّن أو تأليفُه، فتُصْبِحَ الوحداتُ المعجمية المخَصَّصَة التي جُمّعت، مداخلَ معجميّة لها وظائفُها في كتابٍ مدوّن بعْدَ أن كانت مُخَزَّنة في مكنز مّا. والوضع ـ مثل الجمع ـ يقوم على أسّين:

2 ـ 3 ـ 1: **التّرتيب**: وهو المنهج الذي يتّبعه مُؤلّف المعْجَم المختصّ في تبويب مداخل معجمه وتصنيفها، وقد اشتهَر من التّرتيب ـ منذ القديم ـ صنفان: الأوّل هو التّرتيب على حُرُوف الهجاء، والثاني هو التّرتيب بحسب المواضيع. أي بحسب الحقول المفهوميّة التي تنتمي إليها المصطلحاتُ المدوّنة. ولا شكّ أنّ للحاسُوب في التّرتيب دوراً لأنّه يُنْجِزُ في دَقَائِقَ ما يُنْجَزُ باليدِ في أيّام. على أنّ الترتيب في المعْجَم العلميّ العربيّ المختصّ الحديث ما زال يثير مشكِلةً منهجيّة، هي اعتماد حرُوفِ الهجَاءِ الأعجميّة ـ الإنغليزية أو الفرنسيّة ـ في الترتيب لاعتماد المصطلحات الأعجميّة مداخلَ رئيسيّة واعتماد المصطلحات العربيّة مُقَابِلاَتٍ.

وهذا تنزيلٌ للعربية منزلةً دنيا لأنّها باقية معتمدةً على غيْرها غيرَ قادرةٍ على أن تستقلّ مصطلحيّا بذاتها في المعاجم العلميّة العربيّة المختصّة الحديثة. وإذن فإنّ استغلالَ الحاسُوب في التأليف المعجميّ المختصّ ما زال ـ في أسّ الترتيب ـ غير كاف.

2 ـ 3 ـ 2: التّعريف: وللتّعريف في المعجم عامّة صنفان كبيرَان: (1) التعريفُ اللغويّ أو اللفظي؛ (2) التعريف المنطقيّ أو الموسوعيّ، على أنّ الصنف الأوّل يختصّ به المعجمُ العامّ لأنّه أوفَقُ لتعريفِ ألفاظِ اللغَة العامّة، والثاني يختصّ به المعَجَم العلميّ المختصّ لأنّه أوفَقُ لتعريفِ المصطلحَاتِ العلميّة. والتعريف ـ في كلتا الحالتين ـ عمليّة تمييزيّة، أي إنّه ذو وظيفة أساسيّة هي ذكرُ السِّمَاتِ المميِّزَةِ لمَرْجِعٍ ـ بالنسبة إلى المعْجَم اللغويّ ـ أو لمفهومٍ ـ بالنسبة إلى المعجم العلميّ المختصّ ـ عمّا عداهما. وقوام التعريف المنطقيّ في المعجَم المختصّ هو الإخبارُ عن خصائص الشيْء أو الموْجُودِ الذّهني المسمَّى في المعْجَم من نواحٍ عِدّة، منها الجنْسُ أو النوع أو ما له صلة بالهرميّة المقولية التي ينتمي إليها، والشّكل والأبعاد والحجم والمقدار والزّمان والمكان اللذان يوجد فيهما...

لكن هذا الإخبار التّمييزيّ الذي يقوم عليه التّعريفُ المنطقيّ يكاد ينعدِمُ من معاجمنا المختصّة، سواءٌ كانت علميّة أو كانت فنية. فإنّ التعريف الغالبَ فيها تعريف لغويّ تقابليّ، أي بذكْرِ المصطلح العربيّ مقابِلاً للمصطلح الأعجميّ، الإنغليزي أو الفرنسي، وليس هذا النّوعُ من التعريف تعريفاً حقيقيّا لأنّه لا يصلُح إلاّ للمعاجِم الثنائيّة اللغة أو المتعدِّدة اللغات. لكنّ مؤلّفي هذه المعاجِم في أوروبّا مثلاً لا يكتفون بالتقابُلِ بين المصطلحات لتعريفِ المداخِل الرّئيسيّة، بل إنّ المقابلةَ مرحَلَةٌ أولى تسبق التعريف المنطقيّ الذي يجتهدُونَ في إكسابه الدّقة. ولا شكّ أنّ الأوروبيّين استطاعُوا التّوفيقَ بين المقَابَلةِ والإخبارِ التّمييزيّ الذي يقومُ عليْهِ التعريفُ باستغلال الحاسُوب استغلالاً كبيراً في إعداد التعريفاتِ المنطقيّة قبل

بلوغهم مرحلةَ الوضع في التأليف، أي إنّ التعريفاتِ تُعَدُّ وتُخْتَزَنُ مع جمْع المادة وتدوينها في المكنز. وهذا يتمّ باعتماد التجْذيذ، أي يوضْع ما يُسَمَّى «الجذاذة المصطلحيّة»، وهذه الجذاذة تشتمل على أركانٍ متعدّدة قد تبلغُ الأربعِينَ ركناً[1]. وتُملأ الأركانُ كلّها بمعلومات حول المصطلح: منها التوثيقيّ الصرفُ ومنها اللغويّ المصطلحيّ الصرف. ومن الأركان اللغوية المصطلحية ركن التّعريف الذي يعرّف فيه المصطلح المدخل تعريفاً منطقياً. وهذه المعلوماتُ التي دُوِّنت على الجذاذة تُعدّ بمثابة «بطاقة الهُويّة» للمصطلح، والمصطلحيّ وأعوانُه هم الذين يحرّرونَها ويخزّنونها في الحاسُوب، وهي التي يستغلّها المؤلّفُ الذي يضَعُ معجماً علميّا مختصّاً وخاصة في باب التعريف.

3 ـ قد رأينا فيما تقدّم أن للحاسوب دوراً في المعجميّة المختصّة النظرية وفي المعجميّة المختصّة التطبيقية. ومن أهمّ المجالات التي يُستعمل فيها الحاسوبُ في المعجميّة المختصّة النظريّة مجال التوليد، فإنّ الطاقات التوليديّة في اللغة ـ باعتماد مختلف الوسائل فيها، وخاصّة الاشتقاق ـ لا يستوعبُها الذّهْنُ المجرّدُ ولا يستطيع العمل اليدويّ تتبعَها وحصْرَها، بينما الحاسوب يستطيع استيعابَها في ظرف وجيز ويستطيع تتبعَها وحصْرَها، وإذن فإنّ الحاسوبَ يقدِّم للمصطلحيّ مختلِفَ الإمكانَاتِ التوليديّة في اللغة، وبما أنّ العملَ المصطلحيّ يقوم على توليدِ التّسميات الجديدة للدّلاَلَةِ على المَفَاهِيم الجديدة فَإن الحوْسبة المصْطلحية التي ذكرناها تعد أساسيّة لإعانة المصطلحيّ على أن يجد بيُسْر الأدلّة اللغويّة المخصّصة ـ أو الوحدات المعجميّة المخصّصة ـ التي تسدّ الخانَاتِ الفارغَةَ في لغة العلم الذي يبحث فيه. وأمّا المعجميّة المختصّة التطبيقية فأوثَق صلةً بالتطبيق الصناعيّ في اللغة، ولذلك فإنّ دوْر الحاسُوبِ فيها أظهَرُ. وللحاسوبِ

(1) أوّل من عني بالتّجذيذ المصطلحي فيما يبدو الكنديون في الكِباك (Quebec). ينظر حول منهجية ديوان اللغة الفرنسية في العمل المصطلحي ـ ومن عناصرِه التّجذيذ ـ كتاب Guide de travail en terminologie, Cahiers de l'Office de La Langue Française. n° 20, 1973، وقد أعدّت هذه المنهجيةَ لجنةٌ من العلماء والخبراء.

مجالاتُ استعمالٍ كثيرة، من أهمّها التكنيزُ المصطلحيّ الذي يؤدّي إلى تأليف المعاجم العلميّة المختصّة التي يُعتمد في جمعها ووضْعها هي أيضاً على الحاسوب.

وقد رأينا أيضاً أنّ الحوْسَبَة ليست مقصورةً على المعجميّة المختصّة، بل إنّ المعجميّة العامة قد عرفتها أيضاً. لكنّها قد عرفَتْها في المجتمعات التي صَنَّعَت اللغَةَ بعد أن عمّقت البحْثَ فيها وطوَّرَتْ النظَر إليها واستنبَطَتْ فيها النظرياتِ الجديدة، ومن هذه النظريالتِ ما يهمّ الحوْسَبَة اللسانية. وما طُبّق على المعجميّة ـ سواء كانت نظريّة أو كانت تطبيقيّة ـ من حَوْسبة لسانيّة في اللسانيات الغربية قد أفاد منه العلماءُ والباحثُون والمتعلّمون، بل المجتمعُ كلّه. وحري بنا بعد هذا أن ننظر في ما حقّقناه للغة العربية عامّة، وللمعجميّة العربيّة خاصة، وخاصّة للمعاجم المختصّة. ولا شكّ أنّ الحال التي عليْها المعجميّة المختصّة التطبيقيّة العربيّة اليومَ خيرُ شاهد على أنّ تطبيقَنَا الصناعيّ للغة في مجالِ المعجميّة المختصّة لا يزال ضعيفاً جدّاً.

5 ـ من قضايا المَنْهَج في نقل المصطلح العِلْميّ ووَضْعِه وتقييسه في اللّغة العربية[1]

1 ـ المصطلح العربي بين الإنشاء والإحياء:

بدأ العرب يُعْنَوْنَ في العصر الحديث بقضايا المصطلح العلميّ في بدايات القرن الثالثَ عشر الهجريّ (بداية القرن التاسعَ عشر الميلادي)، أثناء «حركة الإحياء» العلمي العربية، التي انبَعثت في مصر بتشجيع من محمد علي باشا (1183هـ/ 1769م ـ 1266هـ/ 1849م). وقد كانت تلك الحركة الاحيائية شبيهة في جوهرها بـ حركة الإنشاء» التي عاشتها الثقافة العلمية العربية بداية من أواخر القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي). فقد اعتمدت كلتاهما على «الترجمة» من اللغات الأعجمية، فأقبل علماء «بيت الحكمة» البغدادي ـ ومن تلاهم من تلاميذهم ـ على نقل الآثار اليونانية إلى العربية بتشجيع من السلطة العباسية وبعض العائلات الثرية[2]، كما أقبل «طلاب البعثات» المصريون الذين وجههم محمد علي من مصر إلى أوروبا لتعلم لغاتها على نقل الآثار العلمية الأوروبية إلى العربية، مستعينين في ذلك ببعض من علماء

(1) قدم هذا البحث في ندوة الثقافة بوصفها تعبيراً، التي نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتّحاد كتاب الإمارات بالشارقة من 28 إلى 30 أفريل 1991.

(2) ينظر حول حركة الترجمة في العصر العباسي:

Steinschneider (Moritz): Die Arabischen Ubersetzungen aus dem Grieschen, Graz, 1960; Badawi (Abdurrahman): La Transmission de la philosophie grecque au monde arabe, Paris, 1968.

الأزهر[1]. ثمّ إنّ الحركتين تتشابهان في نزعتهما إلى التأسيس. ذلك أن رواد الحركة الأولى كانوا ينشؤون ثقافة علمية عربية لم يكن للعرب بها سابق علم، فكانوا المؤسسين لثقافة جديدة مستحدثة تختلف في كثير من مفاهيمها ومصطلحاتها عمّا عرفته الثقافة العربية في الجاهلية ثم في القرنين الهجريين الأول والثاني من مفاهيم ومصطلحات[2]. ولم يكن روادُ «حركة الاحياء» أقلَّ تأسيساً من الأقدمين لأنهم هم أيضاً كانوا يقدّمون إلى الناس ثقافة علمية جديدة مستحدثة، هي بدون شك ثقافة ذات أصول قديمة يونانية وعربية، لكن غلبة التّنْظِير والتجريب والتطبيق عليها وميلها إلى تفريع الكليات إلى جزئيات وتقسيم العلوم إلى مباحث واختصاصات مختلفة قد جعلا العلماء المحدثين يُوَلِّدُون من المفاهيم والمصطلحات المعبرة عنها ما لم يكن للقدماء به سابق علم ولم يكن عندهم له سابق تصور[3].

على أن الحركتين تختلفتان في أمرين مهمين أيضاً:

أولهما هو اختلاف أثر العامل الزمني في مصدريْهما المعتمَدَيْن في الاستحداث والتأسيس. ذلك أن الحركة الأولى قد اعتمدت مادة علمية منتهيةً في الزمن، قد اتخذت حيِّزها في التاريخ وتحددت ملامح إسهامها في النشاط الفكري البشري وعُرِفَتْ مصادرُها وموارِدُها ونعني بها المادة العلمية الهلينية، بمصادرها اليونانية الأصول وروافدها البيزنطية، والجُنْدَيْسَابُوريّة الفارسيّة، والسُّريَانيّة الشامية، والإسكندرانية المصرية (من القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن السابع

(1) ينظر حول حركة الترجمة في عصر محمد علي: جمال الدين الشيال: تاريخُ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1951.

(2) قد ظلت العلوم التي تنتمي إلى هذه الثقافة المستحدثة تسمّى «علوم العجم» حتى أواخر القرن الرابع الهجري على الأقل ـ ينظر مثلاً: مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوارزمي الكاتب، ط. 2، القاهرة، 1981، ص 79.

(3) ينظر (حول الاختلاف الهائل بيْنَ القدماء والمحدَثين): مصطفى الشهَابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط. 3، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1988، ص ص 29 ـ 32.

بعده). أما الحركة الثانية فقد اعتمدت مادة كانت لا تزال في بدايات مدّها وعطائها، متفتحة على المستقبل، مقبلة على مراحل من التطور الهائل. وهذا منبىء بأن المشاكل المنهجيةَ والقضايَا المعرفيةَ التي اعترضت المحدَثين لا تقلّ حدّة واستعصاءً عما اعترض منها القدماء.

وثاني أمري الاختلاف ـ وهو فيما يبدو ذو صلة بالأول ـ هو التفاوتُ في تأثير كلّ من الحركتيْن في الواقع العلمي والثقافي العربـي. ذلك أن الحركةَ الأولى سرعان ما أجْنَتْ ثمارها فبدأ التأليف العلمي العربـي المبتكر باللغة العربية في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ولما تنْتَهِ حركةُ الترجمة بعد. وقد عرفت الثقافة العربية بين النصف الثاني من القرن الثالث والنصف الأول من القرن الخامس للهجرة (النصف الثاني من القرن التاسع والنصف الأول من القرن الحادي عشر للميلاد) أزهى مراحلها ـ وهي التي سميت بالعصر الذهبـي ـ ووُضعَ أهمُّ مصادرها وظَهَرَ أبرَزُ أعلامها من أمثال إسحاق بن عمران وأبـي بكر الرَازي وأحمد ابن الجزار وأبـي القاسم الزهراوي وأبـي علي ابن سينا والحسن بن الهيثم وأبـي الريحان البيروني؛ وقد ظهرت في هذه المرحلة نظريّات علميةٌ عربية مبتكرَةَ ورُوجعَت النظرياتُ اليونانيّة وصُحّحَتْ، وهُيّئَتِ العربيةُ لتصبح لغة العَالَمِ العلميةَ الأولى لقرون متتاليَات.

أما حركة الإحياء الحديثةُ فقد انطلقت من الاعتماد على الاقتراض الثقافي القائم على الترجمة، وهي لا تزال إلى يوم الناس هذا متواصلةً، لم تنْتَهِ بَعْدُ ولم تُؤت ثمَارَها. وقد سبق لنا أن بيّنا في بحث سابق[1] أن «الترجَمة ما انفكّتْ ـ على امتداد القرْن والنصف ـ الوسيلةَ الأساسيةَ المُعْتَمدة في الاستحداث العلمي العربـي»، وقد استدللْنا على ذلك بالمَعَاجم العلميّة العربيّة الصادرة خلال ما انقضى من هذا القرن. فإنها ـ إلاّ ما نَدَرَ ـ معاجمُ ثنائيّةُ اللغة أو متعدِّدَةُ اللغات «قد

(1) ينظر: إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربـيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 295.

رُتّبَتْ مداخلُها المعجميَّةُ على حروف المعجم الأعجمية، حَسب نتابع المصطلحات الأعجمية التي اتُّخذَتْ فيها مداخلَ رئيسيَّةً مرجعيَّةً بينما نُزّلَت المصطلحاتُ العربية فيها منزلةً ثانوية. فاللغة العربية (. . .) كما تقدّمَها هذه المعاجمُ لا تزال ـ رغم انقضاء قرْن ونصف القرن على انطلاقة «حركة الإحياء» العلمية الحديثة ـ عاجزَةً عن الاعتماد على نفسها، والمصطلحُ العلمي العربي لا يزال بدوره عاجزاً عن اكتساب حيزٍ دلالي دقيق مضبوط ما لم يَعْتَمِدْ على مصطلح أعجميّ مَرْجِعٍ يَدْعَمُه»[1].

ولهذا التفاوت بين الحركتين في التأثير أسباب، من أهمّها الثلاثةُ التاليَةُ:

الأول قد سبقت الإشارة إليه وقد سميناه أثَرَ العَامل الزمني، ذلك أنّ القدماءَ قد انطلقُوا من مادّة علميّة قد وَضُحَتْ معالمُهَا واستقرت واتخذت حَيِّزَها في التاريخ، وكان على العرب أن ينقلوها إلى لغتهم ثم أن يستوعبوها استيعاباً، ثم أن ينقدوها، ويضيفُوا إليها. ولم يكن ذلك في الحقيقة بالأمر الهيّن، فإن من الآثار العلمية اليونانيّة ما تواصلَ «تعريبه» ـ بعد نقْله الأول إلى العربية ـ أكثر من ثلاثة قرون[2]. ومهما يكن أمر الصعوبات التي وجدت في ترجمات الآثار اليونانيّة فإنها لم تُثْن العلماءَ العربَ عن تبيّن أوجه النقص في التراث اليوناني ونقدها والاستدراك عليها.

أما المحدَثون فقد انطلقُوا من مادَّة علميَّة في بدايات نموّها وتطوّرها. هي مادَّة ذاتُ ماضٍ قريب وامتدادٍ في المستقبل بعيد، وهي معبّرة عن رؤية للعالَم والكَوْن جديدة متجدّدة. ولذلك فإن الأوائلَ من رُوّاد النّهضة الحديثة قد عُنُوا بترجمة البعْض ممَّا استقرَّ في الماضي القريب من تلك المادَّة العلمية الجديدة.

---

(1) نفسه، ص ص 296 ـ 297.

(2) أهم مثال لذلك كتاب «المقالات الخمس» لديوسقريديس الذي تواصلت شروحه ومراجعاته لرَفْع قنَاع العُجْمَة عنه حوالي أربعة قرون ـ ينظر في ذلك ابن مراد: دراسات في المعجم العربي، ص ص 227 ـ 270.

وبما أنَّ العلْم الحديثَ يتطوَّر بسرعة هائلة جدّا فإن أولئكَ الروادَ ـ ومَنْ تلاهُم من المحاولين ـ كانُوا، بما لديهم من وسائلَ متواضِعَة، كَمَنْ يُلاَحِقُ سَرَاباً.

والسبب الثاني سياسي: فإن الحركتينْ جميعاً كانتا من عمل الدولة، إذ الدولة هي التي كانت تشجّع الاستحداث وتحُثُّ عليْه وتُنفقُ من أجله المالَ الكثير. ولكنَّ الفَرْقَ بَيْن الدولة في القرنيْن الثاني والثالث الهجريَّيْن والدولة في القرن الثالث عشر كان كَبيراً، فقد كانت الدولةُ العباسيَّةُ عربيَّةً مركزيةً لها من القوة والغَلَبَة ما جعلها دوْلَة العالَم العُظمى، وجعلَ ما يصدُر في بغداد ـ عاصمة العالم الإسلامي ـ من إنتاج فكري واسع الانتشار سَرِيعَةً في الأمصار المعربَّة[1]. أمَّا دولةُ القرن الثالثَ عشَر الهجري فقد كانت دُوَيْلَةً بين العربية والأعجمية، تابعةً لدولة مركزيَّة أعجمية، فإن محمد علي كان في مصر والياً على ولاية تابعَة للخلافة العثمانية التركيَّة. فهو إذَنْ لم يكن صاحبَ دولة مركزية عربيَّة المَنْزع والعصبيّة. وقد كانت الدولةُ في مصر آنئذ ـ بولائها لغيرها وضُعْف العَصبيَّة العربية فيها ـ صُورةً لبقيَّةِ الدول القائمة في بقية البلاد العربية. ولا شك أن إطاراً سياسيّاً مثل هذا ما كان يُيَسّر للغة العربية أن تصبح لغة علمية قويّة قادرةً على التعبير الفعلي عن مستَحدثات العلم، النظريَّة والتطبيقية.

والسبب الثالثُ حضاري، لغوي. ذلك أن اللغة العربيَّة مُدَّة حركة الإنشاء وما تلاها من «عصْر ذهبي» كانت لغة الغالب، فكانت لغةَ التدريس في البلاد العربية، ولغةَ العلْم والحضارة بالنسبة إلى البلاد المتاخمة لها، فكانت تدرَّسُ في جامعَاتهَا، وقد ارتبط بتدريسها ظهورُ حَركة الاستشراق في أوروبا، وقد بدَأت بوادُرها في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، ثمّ إنها كانت لغةَ العلْم المرجعيَّة. وقد أصبحت بالنسبة إلى الأوروبيين بين القرن العاشر والقرَن السادس عشر للميلاد ما كانتْه اللغةُ اليونانيةُ بالنسبة إلى العرب أثناء حركة الإنشاء. أما في

(1) من دلائل ذلك مثلاً أنَّ ابن الجزار القيرواني عندما تُوُفِّي سنة 369هـ/ 979م «وُجِدَ لَه (...) خمسةٌ وعشرون قنطاراً من كتب طبية وغيرها» (ينظر: أبو داود سليمان بن حسان بن جلجَل: طبقات الأطباء والحكماء، تحقيق فؤاد سيّد، القاهرة 1955، ص 90).

القرن التاسع عشر وما انقضى من هذا القرْن العشرين فإن العربيّة كانت ولا تزال لغة المغْلُوبِ، ولقد حاولت العربيَّةُ في النصف الأول من القرن التاسع عشر ـ أيام محمّد علي باشا ـ أن تستعيد بعضا مما كان لها في القديم من مكانة، فكانت لغة العلْم والتدريس في المعاهد المصرية العُلْيَا، مثل معاهد الطب والصيدلة والزرَاعة والهندسة، والمعاهد الصناعية والحربية والبحرية، ومدرسة الألسن[1]. ثم بَدَأَ شأنُ العربية في التضاؤل بعد محمد علي، بدايةً من ولاية عباس حلمي الأول (1266هـ / 1849م ـ 1271هـ / 1854م) الذي ألغى سنة 1266هـ / 1849م أهمّ مؤسّسة كان لها التأثير الواسع في نقل العلوم الأعجمية وترسيخ لغة العلم بالعربية، وهي مدرسة الألسن. ثم إنّ التركيَّةَ قد عادت إلى مزاحمة العربية، ثم صار أمرُ العربية في معاهد التعليم العالي إلى التلاشي إثر احتلال الإنغليز لمصر في أواخر القرن التاسع عشر، فقد أُحلَّت الإنغليزية محلَّها في تدريس العلوم.

وَلم تَكن اللغة العربيَّةُ في النصف الأول من هذا القرْن الميلادي بأحسَن مما كانت عليه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد ظلت لغة المغلُوب، بل هي لغةُ المغلوب المولَع بتقليد الغالب، فازدادَتْ مزاحمةُ العُجْمَة لها في ديارها بهيْمَنَة لغات العصبيات الأوروبية الاستعمارية الغالبة، وخاصةَ اللغتين الإنغليزية والفرنسية. وقد أسست من أجل ترقيتها والدفاع عن سلامتها مجامعُ وجمعياتٌ لغوية وعلمية، لكنَّها ـ رغم محمود الجُهْد الذي بذلته في سبيلها ـ لم تمنعها من «التهميش» في مجالات الإدارة والتعليم وَالعلوم في معظم الأقطار العربية. ولقد ظلّت سوريا، حتى نهاية العقد السابع من هذا القرن، القطرَ العربيَّ الوحيد الذي انتفت فيه مشكلة التعريب، وقد أعان على ذلك العونَ كلَّهُ تعريبُ التعليم العالي في الجامعة السورية مُنْذُ وقت مبكّر من هذا القرن. ولئن تحسَّنَ وضعُ التعريب في الإدارة وفي مراحل التعليم الابتدائية والاعدادية والثانوية في بعض الأقطار العربيَّة بعد العقد السابع فإن مشاكلَ التعريب لا تزالُ قائمة في جُلِّهَا في مجال تدريس

(1) يُنظَرُ حول هذه المعاهدة ومنزلة العربيّة فيها: جمال الدين الشيال: حركة الترجمة، ص ص 16 ـ 32 و 38 ـ 44.

العلوم في مرحلة التعليم العالي.

ومسألةُ تعريب العُلُوم في الجامعات العربية تطْرَحُ جملة من القضايا يتلخَّصُ أهمّها في محوَرَيْن كبيرين: أولهما هو محور المصطلح العلمي، وثانيهما هو محور التقييس المصطلحي.

2 ـ قضايا المصطلح العلمي:

ليست العناية بالمصطلح والمصطلحيّة في البلاد العربية ـ تنظيراً وتطبيقاً ـ حديثة؛ بل هي قديمة تعود ـ بَعْدَ حركة الإحياء في النصف الأول من القرن الماضي ـ إلى أوائل هذا القرن، وقد كان للمجامع العلمية واللغوية وبعض الجامعات العربية ـ وخاصة الجامعة السورية ـ والجمعيات المختصة وبعض الأفراد من العلماء والباحثين جهد كبير في معالجة قضايا المصطلح النظرية والتطبيقية. وقد كان من نتائج ذلك الجهد ظهورُ معاجم مختصة كثيرة في المصطلحات العلمية، ومن أشهرها «معجم العلوم الطبية والطبيعية» لمحمد شرف، الصادر في القاهرة سنة 1926، و «معجم أسماء النبات» لأحمد عيسى، الصادر في القاهرة سنة 1930، و «معجم الحيوان» لامين المعلوف، وقد صدر في القاهرة سنة 1932، و «معجم الألفاظ الزراعية» للأمير مصطفى الشهابي، وقد صدر في دمشق سنة 1943، و «معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات» الذي أصدره في دمشق سنة 1956 ثلاثة من أساتذة الطب في الجامعة السورية بدمشق، وهو ترجمة لمعجم فرنسي إنغليزي ألماني لاتيني وضعه الطبيب الفرنسي ألكس كليرفيل (Alex Clairville) بعنوان: «Dictionnaire polyglotte des termes médicaux»، و «مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة» التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد صدر منها ستة أجزاء بين 1957 و 1964، ثمّ تواصل صدورها بعد ذلك حتى بلغت سنة 1982 ثلاثة وعشرين جزءاً، و «الموسوعة في علوم الطبيعة» لأدوار غالب، وقد صدرت في ثلاثة أجزاء في بيروت خلال سنتي 1965 و 1966، ثم «المعجم الطبي الموحد» الصادر في بغداد سنة 1973 عن اتحاد

الأطباء العرب، ثم «المعجم الموحَّد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام» الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ ممثلة في مكتب تنسيق التعريب بالرباط ـ في بغداد ودمشق بين 1976 و 1978 في ستة أجزاء موزعة على ستة علوم هي الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحيوان والنبات والجيولوجيا.

والمعاجمُ المذكورة كلّها ـ عدا «الموسوعة في علوم الطبيعة» لأدوار غالب ـ مرتبةٌ بحسب حروف الهجاء الأعجمية، فهي إما ثنائيّة اللغة وإما متعددة اللغات، وقد نزلت العربية فيها منزلة دُنْيَا لأن اللغات الأعجمية فيها هي اللغات المرجعيّة ومصطلحاتها هي المصطلحات المراجعُ، ولذلك فإن قضية «وضع» المصطلح العلمي العربي فيها مرتبطة وثيقَ الارتباط بقضية نقْله من لغة أعجمية مصدر إلى اللغة العربية. فالعربية إذَنْ تابعة لغيْرها من اللغات، والمصطلح العربي مُخْضَعٌ في الغالب في دلالته ومفهومه لدلالة المصطلح الأعجمي ومفهومه.

ووضع المصطلح العربي ـ المرتبط أساساً كما ذكرنا بنقله من لغة مصدر إلى العربية ـ يثير جملة من قضايا المنْهج في النقل والوضع. وقد سبق لنا أن خصَصْنَا تلك القضايا بالبحث والنظر اعتماداً على «معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات» المترجم عن معجم كليرفيل الفرنسي[1] وعلى الجزء الخامس من «المعجم الموحَّد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام» الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهو «معجم مصطلحات علم النبات»[2]

(1) يُنظر بحثنا حول هذا المعجم في كتابنا «المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربية»، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن)، 1/271 ـ 306، وكذلك بحثنا «مشاكلُ المنْهَج في العمل المصطلحي العربي الحديث: تطبيق على ترجمة معجم كلرفيل» المنشور في وقائع الندوة التي نظمها المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية، تونس، 1986.

(2) يُنظَرُ حولَه بحثُنا: «المشاكل المنهجية في نقل المصطلح العلي الأعجمي إلى العربية: تطبيق على معجم مصطلحات علم النبات»، ضمن كتابنا دراسات في المعجم العربي، ص ص 295 ـ 314.

وقد نشر بدمشق سنة 1978، وليست القضايا المثارة في هذين المعجمين بخاصة بهما، بل هي نماذجُ لما هو موجود في بقية الأعمال المصطلحية العربية الحديثة، ما ذكر منها في هذا البحث وما لم يذكر. وإذا استثنينا قضيتي الترتيب» و «التعريف» لصلتهما الوثيقة بالعمل المعجمي الصّرْف وخروجهما عن منهجية وضع المصطلح وَجَدْنَا جملة من قضايا المنهج دالّة ـ إجمالا ـ على ما يمكن اعتباره «تسيّباً» منهجياً. ونكتفي من تلك القضايا بأربع، نوردها فيما يلي.

أولاها هي قضية تعريب الأصوات الأعجمية التي يطيب اليوم لبعضهم أن يسميها بقضية «النقْحَرة»، أي «نقل الحروف الأعجمية»[1]، وهذه من المسائل اللغوية التي كان العرَبُ قد تفطنوا إلى أهميتها منذ القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) على الأقل إذ خصَّها ابن خلدون في المقدّمة بمقدّمة نظريّة ذات أهمية كبرى[2]. وقد عني بها المحدثُون عنايةً فائقة منذ أوائل هذا القَرن فخصَّها أمين المعلوف سنة 1911 ببحْث مستقلّ[3] ثم خصَّها أحمد عيسى في كتابه «التهذيب في أصول التعريب» الصادر سنة 1923 ببحث مهم[4]، ثم قدَّم لها محمد شرف في «معجم العلوم الطبية والطبيعية» الصادر سنة 1926 بقواعد نظرية مهمة[5] هي التي طبقها في معجمه، وقد كان لعمليْ أحمد عيسى ومحمد شرف أثر فيما خصّ به مجمع اللغة بالقاهرة المسألة من قرارات وقواعد[6]، وقد أخذ بقرارات

---

(1) هو اصطلاح قد شاعَ في السنوات الأخيرة، لكنّه لم يَلْقَ رواجاً.

(2) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1961، ص ص 54 ـ 56، ويُنْظَرُ أيضاً ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 1/74 ـ 75 (التعليق 211).

(3) أمين المعلوف: «تعريب الأصوات الأعجمية» المقتطف، 38 (1911)، ص ص 561 ـ 565، 39 (1911)، ص ص 56 ـ 59؛ وكذلك: إبراهيم بن مراد: المُعَرَّب الصوتي عند العلماء المغاربة، الدار العربية للكتاب، تونس 1978، ص ص 24 ـ 28 وص 215.

(4) أحمد عيسى: التهذيب في أصول التعريب، القاهرة، 1923، ص ص 131 ـ 142.

(5) محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية، ط. 2 بيروت ـ بغداد (د.ت) ص ص 26 ـ 30.

(6) يُنْظَرُ مثلاً: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية، القاهرة، 1963، =

مجمع القاهرة الأمير مصطفى الشهابي فيما اقترح من قواعد لكتابة «الحروف اليونانية واللاطينية بحروف عربية»، وقد نشرها في كتابه «المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث»[1]. وقد كان لنا شخصياً عناية خاصة بها إذ عنينا بالبحث في طرق العلماء القدماء في نقل الأصوات الأعجمية إلى العربية في كتابنا «المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة»، ثمّ في الطريقة التي اقترحناها من بعد، وسنعود إليها في الفصل الثالث من هذا البحث.

ورغم ما حظيت به المسألةُ من العناية فإن معالجتها أثناء التطبيق لم تسْلَمْ من الاضطرابات والفوْضى. ونريد أن نمثّل لذلك الاضطراب بالطرق التي نُقلَتْ بها ثلاثة حروف أعجمية لا وجود لها في العربية ـ هي «G» و «P» و «V» ـ في كتاب واحد صادر في أجزاء متعددة هو «المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام» الذي أعَدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ولنبدأ بحرف «G»، وهو ذو أصل لاتيني وبطابقه في اللغة اليونانية حرف «غمّا» ويطابقه في العربية حرف قديم الاستعمال في العربية المنطوقة، هو «الكاف التي بين الجيم والكاف»[2]، وقد عدَّه سيبَوَيْه واحدًا من «حروف غيْر مستحسنة ولا كثيرة في لُغَة مَنْ تُرتَضى عربيتُه ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر»[3].

= ص ص 92 ـ 116؛ وكذلك: محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مناهجُ ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص ص 549 ـ 555؛ إبراهيم بن مراد: المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة، ص ص 37 ـ 41 و 218 ـ 220.

(1) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلميّةُ في اللغة العربية، ص ص 117 ـ 127.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة 1966 ـ 1977 (أربعة أجزاء وجزء للفهارس)، 4/432؛ وينظر أيضاً: أبو علي ابن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسن الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق 1983، ص ص 74 ـ 75 و ص 127، وقد سمّاها «الكاف الخفيفة التي يستعملها العَرَبُ في عصْرِنَا هذا بدَلَ القاف».

(3) سيبويه: الكتاب، 4/432.

وقد عرّب القدماءُ من نَقَلَةِ العلوم والعلماء العرب هذا الحرف غينا وجيماً، إلا أنّ الغيْن كان في تعريبَه أغلب. وأما المحدَثُون فقد ذهبُوا في تعريبه مذاهبَ شتَّى. وقد وجدْنَا له في «المعجم الموحّد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام» أربعَ طرق مختلفة قد عُرّبَ بها، أولاها هي «الجيم» ومثالها تعريب مصطلح «Agar-agar» بـ «أجار ـ أجار»[1]، ومصطلح «Begonia» بـ «بيجونية»[2]، وثانيتهما هي «الغين» ومثالها تعريب مصطلح «Bigarreau» بـ «بيغارو»[3]، ومصطلح «Spergula» بـ «اسبرغولة»[4]، وثالثة الطرق هي «الكاف» ومثالها نقل مصطلح «Galanthe» بـ «كالانتين»[5]، ورابعة الطرق يمثلها حرف مستحدث في العربية المكتوبة ـ وإن كانَ نطقه قديماً كما ذكرنا أعلاه، هو كاف فوقها مطة ـ «كَـ» ـ اقتباساً من اللغة الفارسية، ومثال هذه الطريقة تعريب مصطلح «Galactose» بـ «كَالكتوز»[6] ومصطلح «Gamète» بـ «كَميت»[7]. والغريب في هذا الكتاب «الموحّد» أنَّ الحرف الواحد في المصطلح الواحد يعرب بثلاث طرق مختلفة، ومثال ذلك تعريب مصطلح «Gauss» بـ «جاوس» و «غاوس» و «كَاوس»[8]، ومصطلح «Goniomètre» بـ «كَونيمتر» و «غونيمتر» و «جونيمتر»[9]، كذا بالجيم والغين والكَاف الفارسية، مع المصطلح الواحد، في المدخل الواحد!

---

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم الموحّد للمصطلحات العلميّة في مراحل التعليم العام، بغداد ـ دمشق، 1976 ـ 1978 (6 أجزاء، وسنرْمُز إليه فيما يلي باسم «المُعْجَم الموحّد للمصطلحات العلمية»)، 5/4.

(2) نفسه، 5/21.

(3) نفسه، 5/22.

(4) نفسه، 5/163.

(5) نفسه، 5/184.

(6) نفسه، 4/61.

(7) نفسه، 4/62.

(8) نفسه، 2/32.

(9) نفسه، 2/33.

فإذا انتقلنا إلى حرْف «P» وجدْنا الأمر أقلَّ اضطرابا. وهذا الحرف ـ وقد سمّاه سيبويهْ «البَاء التي كالفاء»[1] ـ قديم في العربية المنطوقة إلا أنه لم يتخذ له رمز في الكتابة، وهو أيضاً معدود من الحروف غيْر المستحسنة[2]. وقد عرّب القدماء هذا الحرف بَاءً وفاءً، إلا أن تعريبَه بالباء كَانَ أغلب. وقد ذهب المحدَثون في تعريبه ثلاثة مذاهب، أولها هو تعريبُه بالباء ـ وهو الغالب ـ ومثاله قولهم «بَبَّايَا» في تعريب «Papaya»[3]، و «بنتا» في تعريب «Pinta»[4] و «بلازما» في تعريب «Plasma»[5]، وثاني المذاهب هو تعريبه بالفَاء ـ وقد دعا إلى هذا أحمد عيسى في كتاب «التهذيب»[6] ـ لكن العمل به كان قليلاً، ومن أمثلته قولهم «فرفرية» في تعريب «Purpura»[7] و «فرفري» في تعريب «Purpurique»[8]، والمذهب الثالث ـ وهو غالب أيضاً ـ هو نقله بحرف مستحدَث هو باء مثلثة تحتيّة (پ)، وهي مساوية لنطقه المستهْجَنِ القديم. ومن أمثلة هذا المذهب قولهم «پيون» في نقل

(1) سيبويه: الكتاب، 4/432؛ وابن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، ص 92 و 131، وقد سماه «الباء المشدّدة التي في لغة الفرس».

(2) سيبويه: الكتاب، 4/432.

(3) ألكس كليرفيل: معجم المصطلحات الطبيّة الكثير اللغات، نقله إلى العربية مرشد خاطر وأحمد حمدي الخياط ومحمد صلاح الدين الكواكبي، دمشق، 1956، (وسنرمز إليه فيما يلي باسم «معجم المصطلحات الطبية»)، المادة 2163.

(4) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة المصطلحات العلمية والفنّية التي أقرّها المجمع، القاهرة، 1957 ـ 1964 (6 أجزاء، وسنرمز إليه فيما يلي باسم «مجموعة المصطلحات العلمية») 1/313؛ اتحاد الأطباء العرب: المعجم الطبّي الموحّد، ط. 3، ميدليفانت، سويسرا، 1983، (وسنرمز إليه فيما يلي باسم «المعجم الطبي الموحد»)، ص 493.

(5) مجموعة المصطلحات العلميّة، 1/348؛ المعجم الموحد للمصطلحات العلمية، 4/160.

(6) أحمد عيسى: التهذيب في أصول التعريب، ص ص 139 ـ 140.

(7) مجموعة المصطلحات العلميّة، 1/349؛ معجم المصطلحات الطبيّة، رقم 11175؛ المعجم الطبي الموحد، ص 528.

(8) معجم المصطلحات الطبيّة، رقم 11177.

«Pion»[1] و «پَاپايين» في نقل «Papaine»[2] وپِبْسين «في نقل «Pepsin»[3]... الخ.

والحرف الثالث هو حرف «V»، وقد كان فيما يبدو إعجميًّا صرفاً. وقد أشار إليه ابن سينا في «رسالة أسباب حدوث الحروف»[4] وسمّاه «فاء تكاد تشبه الباء، وتقع في لغة الفرس». وقد ذهب القدماء ـ من الأندلسيين خاصة ـ إلى تعريبه بحرف الباء، متأثّرين في ذلك بنطق حرف «V» بين الإسبان المسيحيين ـ إذ الحرف مستعمَلٌ في اللغة اللاتينية واللغة الإسبانيّة[5] ـ. أما المحدَثُون فقد ذهبوا في تعريبه مذاهبَ شتّى، وقد أحصينا أربعَ طرق مختلفة في تعريبه. أولاها ـ وهي أقلها ظهوراً ـ هي تعريبه بالباء، ومثالها تعريبهم مصطلح «Vesce» ـ من اللاتينية «Vicia» بـ «بقة» و «بيقية»[6]. على أن هذين المصطلحين من المعرّبات القديمة، ثم تعريبهم مصطلح «Verruca» بـ «بَرُّوقة»[7]، والطريقة الثانية ـ وهي كثيرة الانتشار ـ هي تعريبه بالفاء. ومن أمثلتها قولهم في تعريب «Valeryl» «فلريل»[8]، وقولهم «فناديوم»[9] ـ و «فناديم» و «فاناد»[10] ـ في تعريب مصطلح «Vanadium»، وثالثة الطرق هي تعريب حرف «V» بالواو، ومن أمثلتها تعريبهم

---

(1) مجموعة المصطلحات العلميّة، 4/80.

(2) معجم المصطلحات الطبيّة، رقم 9729.

(3) المعجم الموحّد للمصطلحات العلميّة، 4/97.

(4) ابن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ص 91 ـ 92، وص 131.

(5) إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربي، ص 327.

(6) المعجم الموحّد للمصطلحات العلميّة، 5/195؛ مصطفى الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، ط 3، مكتبة لبنان، بيروت 1982، ص 674؛ معجم المصطلحات الطبيّة، رقم 14269.

(7) المعجم الطبي الموحّد، ص 738.

(8) مجموعة المصطلحات العلميّة، 2/24.

(9) معجم المصطلحات الطبيّة، رقم 14090.

(10) مجموعة المصطلحات العلميّة، 2/24، وقد عُرِّب في «المعجم الطبي الموحد» بـ «فاناديوم» أيضاً (ص 737).

مصطلح «Vernier» بـ «وَرْنِيَّة»[1]، ومصطلح «Valeriane» بـ «ولَرْيَانَه»[2]، ورابعة الطرق هي نقله بحرف مستحدَث هو الفاء المثلثة النقط الفوقية (ڤ)، وهو مُقَابله في اللغَة الفارسيَّة، الذي أشار إليه ابن سينا. ومن أمثلة هذه الطريقة قولُهم في نقل «Virus» «ڤيروس»[3]، و «ڤيتامين» في نقل [4]«Vitamine»، وقولهم «كسَّاڤا» في نقل [5]«Cassava»، و «سلڤيا» في نقل [6]«Salvia»... الخ.

وثانية القضايا هي قضية ترجمة السوابق واللواحق. وهذه أيضاً من القضايا التي أعْنَت المحدثين أيما عنَاء لاختصاص اللغات الهندية الأوروبية بها لأنها لغاتٌ ذاتَ «بنيَةٍ سَلْسَلِيّة» تُبْنَى الكلمُ فيها من أصول ـ هي «أسس ثابتة» ـ تزادُ عليها سوابقُ تصدّر بها ولواحقُ تنتهي بها. وقد عالجْنا هذه الظاهرةَ من قبْلُ في كتابَيْ «معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات»[7] و «المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام» في جزئه الخامس الخاص بمصطلحات علم النبات[8]، وقد بحثنا عند النظر في الكتابيْن في اللاحقة «Oide» ـ أو «Oid»، بالإنغليزية ـ وبينا غلبَةَ الاضطراب المنهجي في ترجمتها. وتريد أن نعمّق النظر في هذا البحْث في نقل اللاحقة «Oide» نفسها، اعتماداً على المَرجعين المذكورين، وعلى مراجع حديثة أخرى.

ونبدأ بالإشارة إلى أنّ هذه اللاحقةَ ذاتُ أصل يوناني هو «eidos» ومعناه «الشكل» و «الهيئة»، ثمّ إن ترجمةَ هذه اللاحقة ليست حديثة في الكتب

---

(1) ينظر: مجموعة المصطلحات العلميّة، 63/2؛ المعجم الموحّد للمصطلحات العلمية، 88/2؛ المعجم الطبيّ الموحّد، ص 738.
(2) ينظر: المعجم الموحد للمصطلحات العلمية، 202/5.
(3) ينظر: مجموعة المصطلحات العلمية، 323/1.
(4) نفسه، 324/1.
(5) المعجم الموحد للمصطلحات العلمية، 34/5.
(6) نفسه، 174/5.
(7) ينظر: إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية، 287/1 ـ 289.
(8) ينظر: إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربي ص ص 300 ـ 302.

المصطلحية العربيّة بل هي قديمة قد عني بترجمتها النَّقَلَةُ العربُ القدامى من اليونانيّة إلى العربية. ومن الكتب التي وردت فيها «كتابُ الحيَوان» لارسطوطاليس بترجمة يوحنا بن البطريق، و «كتاب المقالات الخمس» «لديوسقريديس العين زربى بترجمة اصطفن بن بسيل وحنين بن اسحَاق. وقد نظرنا في المقالات الخمس الأخيرة (15 ـ 19) من «كتاب الحيوان» فوجدنا اللاحقَةَ المذكورة مترجمةً بـ «الشبيه» في مصطلح «الشبيه بالبيض» ترجمةً للمصطلح اليوناني [1]«Ôoeidês»، وفي مصطلح «شبيه بكرة» ترجمةً للمصطلح اليوناني [2]«Sphairoeidês»، وترجمت بـ «مُشَابِه» و «متشابه» في مصطلحي «مشابه بالصورة» و «متشابه بالصورة» ترجمةً لمصطلح [3]«Homoeidês»، وترجمت بالفعل «يشبه» في «يشبه المشيمة» ترجمة لمصطلح [4]«Khorioeidês». أما في كتاب المقالات الخمس» فقد وردت في مواضع كثيرة قد عرّبت في أكثرها وترجمت في القليل منها. ومن المواضع التي عربت فيها مصطلح «ذفنويداس»[5] الذي عُرّب به مصطلح «Daphnoeidès» اليوناني[6]، و «مرسينويداس»[7] الذي عُرّب به مصطلح «Mursinoeidés» اليوناني[8]، ومصطلح «فولوغونويداس»[9] الذي عرب به

(1) ارسطوطاليس: كتاب في كون الحيَوَان (المقالات 15 ـ 19 من كتاب الحيوان)، ترجمة يحيى بن البطريق، تحقيق يان بروخمان (Y.Brugman) ويوان دروسارت لولوفس (H.J. Drossaart Lulofs)، بريل، ليدن، 1971، ص 54 (سطر 19)، وص 211.

(2) نفسه، ص 119 (سطر 20)، وص 268.

(3) نفسه، ص 130 (سطر 20) وص 33 (سطر 21) وص 240.

(4) نفسه، ص 108 (سطر 7)، وص 275.

(5) بدانيوس دياسقوريدس: المقالات الخمس، ترجمة اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق، تحقيق قيصر دبلار (C.Dubler) والياس تراس (E.Teres)، تطوان ـ برشلونة، 1957، ص 557 (ملحق).

(6) Pedani Dioscuridis Anazarbei: De Materia Medica, Libri quinque, ed. Max Wellmann, Berolini, 1907-1914 (3 vol.), 2]228 (IV, 146).

(7) المقالات الخمس، ص 312 (المادة 7 من المقالة الرابعة: 4/7).

(8) De Materia Medica, 2]173 (IV,7).

(9) المقالات الخمس، ص 312 (4/7).

مصطلح «Polugonoeidés»، اليوناني[1]، ومصطلح «اوقيموايداس»[2] الذي عُرِّب به مصطلح «Ôkimoeidés»[3]. أما المصطلحات التي ترجمت فيها اللاحقة فمصطلح «Molubdoeidês»[4] الذي ترجم بـ «الشبيه في لونه بالرصاص»[5] ـ والمشَبَّهُ حَجَر ـ ومصطلح «Porphuroeidês»[6] المترجم بـ «شبيه بلون الفرفير»[7]، ومصطلح «Skorpioeidés»[8] المترجم بـ «الشبيه بالعقرب»[9]. وقد تناول المصطلحات التي لم يترجمها اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق بعض من جاء بعدهما فترجمها وراجع ترجمة «المقالات الخمس» العربية، ومن أولئك المراجعين أبو محمد عبد الله ابن البيطار المالقي، وقد ترجم ابن البيطار مصطلح «ذفنويداس» بـ «الشبيه بالغار»[10]، ومصطلح «مرسينويداس» بـ «الشبيه بالآس»[11]، ومصطلح «فولوغونويداس» بـ «الشبيه بعصا الراعي»[12]، ومصطلح «أوقيمويداس» بـ «الشبيه بالباذروج»[13].

وما يستنتج مما سبق هو أن القدماءَ كانوا ميّالين إلى ترجمة اللاحقة اليونانية «eidos» بـ «الشبيه»، وهي ترجمة واضحة دقيقة. وليس هذا الوضوح وهذه الدقة بموجودَيْن عند المحدَثين. وقد أحصينا الطرق التي ترجمت بها اللاحقة «Oide»

---

(1) De Materia Medica, 2/173 (IV, 7).
(2) المقالات الخمس، ص 320 (4/26).
(3) De Materia Madica, 2/191 (IV, 28).
(4) Ibid, 3/55 (V,83).
(5) المقالات الخمس، ص 410 (5/65).
(6) De Materia Medica, 2/183 (IV, 18).
(7) المقالات الخمس، ص 316 (4/18).
(8) De Materia Medica, 2/339 (IV, 192).
(9) المقالات الخمس، ص 571 (ملحق).
(10) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، بولاق، 1291هـ/ 1874م (4 أجزاء في مجلدين)، 2/133.
(11) نفسه، 4/23.
(12) نفسه، 4/23.
(13) نفسه، 1/68.

في بعض مؤلفات المحدثين فوجدنا سبعَ عشْرة طريقة مختلفة! أولاها هي تعريبها، ومثالها تعريبهم مصطلح «Antherozoid» بـ «انتيروزويد»[1]، و «Alcaloide» بـ «قلويد»[2]؛ والثانية ترجمتها بياء النسبة، ومثالها ترجمة مصطلح «Ovoid» بـ «بيضي»[3] ومصطلح «Clinoid» بـ «سريري»[4]؛ والطريقة الثالثة ترجمتُها بياء النسبة و «شكل»، ومثالها ترجمة مصطلح «Ankyroid» بـ «خطافي الشكل»[5] ومصطلح «Asteroid» بـ «نجمي الشكل»[6]؛ والطريقة الرابعة ترجمتُها بياء النسبة و «هيئة»، ومثالها ترجمة «Adenoid» بـ «غُدَدِيُّ الهيئة»[7]؛ وخامسة الطرق ترجمتُها بـ «آئي»، ومثالها ترجمةُ مصطلح «Erythroid» بـ «حمرائي»[8]؛ وسادستها ترجمتُها بـ «آني» ومثالها ترجمة «Adenoid» بـ «غداني»[9] و «Acanthoid» بـ «شَوْكَاني»[10]؛ وسابعتها ترجمتُها بـ «آني الشكل»، ومثالها ترجمةُ «Cephaloid» بـ «رَأْسَانيّ الشكل»[11]؛ وثامنة الطرق ترجمتُها بـ «آوي»، ومثالها ترجمةُ مصطلح «Discoid» بـ «قُرْصَاوي»[12] و «Keratoid» بـ «قرناوي» ـ نسبة إلى القرنيّة ـ[13]؛ وتاسعة الطرق تَرجمتها بـ «واني»[14]، ومثالها ترجمة

---

(1) مجموعة المصطلحات العلميّة، 1/564.
(2) معجم المصطلحات الطبيّة، رقم 468.
(3) المعجم الموحّد للمصطلحات العلمية، 4/95.
(4) المعجم الطبي الموحّد، ص 172.
(5) محمد شرف: معجم العلوم الطبيّة والطبيعيّة، ص 66.
(6) نفسه، ص 96.
(7) نفسه، ص 23.
(8) المعجم الطبي الموحّد، ص 259.
(9) المعجم الموحّد للمصطلحات العلميّة، 4/7.
(10) المعجم الطبي الموحّد، ص 5.
(11) المعجم الموحّد للمصطلحات العلمية، 5/37.
(12) المعجم الطبي الموحّد، ص 232.
(13) نفسه، ص 352.
(14) ولا ضرورة لوجود الوَاو في «وَانِي».

«Globoid» بـ «كُرَوَانِي»[1]؛ وعاشرتها ترجمتها بالفعل المضارع «يُشْبه» ومثالها ترجمة مصطلح «Acalephoid» بـ «يشبه الاكاف»[2]، و «Anthrord» بـ «يشبه الزهرة»[3]؛ والحادية عشرة ترجمتها بـ «شبيه»، ومثالها ترجمة «Amygdoloid» بـ «شبيه باللوزة»[4] و «Neuroid» بـ «شبيه العَصَب»[5]؛ والثانية عشرة ترجمتها بـ «شبْه»، ومثالها ترجمة «Anthropoid» بـ «شبه الإنسان»[6]، و «Choroides» بـ «شبه المشيمة»[7]؛ والثالثة عشرة ترجمتها بـ «شبه» مع ياء النسبة ولكن بالنحت بين جزئي المصطلح، ومثالها ترجمة «Cristalloide» بـ «شبلوري»، وأصله «شبه بلّوري»[8]، و «Colloides» بـ «شبغريات»، وأصله «شبه غَرَوِيَّات»[9]؛ والطريقة الرابعة عشرةَ هي ترجمتها بـ «نظير» ومثالها ترجمة «Dermatoide»، بـ «نظير الأدَمَة»[10]، و «Dermoide» بـ «نظير الجِلْد»[11]، والطريقة الخامسةَ عشرةَ هي ترجمتها بـ «مثل»، ومثالها ترجمة «Acalephoid» بـ «مثل قُرَيْص البَحْر»[12]، و «Actinoid» بـ «مثل السمك النجمي»[13]؛ والطريقة السادسة عشرة هي ترجمتها بـ «متعلّق بـ»، ومثالها ترجمة «Astragaloid» بـ «متعلّق بعظم الكعب»[14]،

---

(1) المعجم الموحّد للمصطلحَات العلميّة، 5/94.
(2) شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية، ص 8.
(3) نفسه، ص 72.
(4) نفسه، ص 52.
(5) المعجم الطبي الموحّد، ص 427.
(6) مجموعة المصطلحات العلمية، 1/565.
(7) معجم المصطلحات الطبية، رقم 2605.
(8) نفسه، رقم 3530.
(9) نفسه، رقم 2866.
(10) نفسه، رقم 4068.
(11) نفسه، رقم 4068.
(12) شرف: معجم العلوم الطبيّة والطبيعيّة، ص 8.
(13) نفسه، ص 21.
(14) نفسه، ص 96.

و «Thyroid» بـ «متعلّق بالدَّرَقَة»[1]؛ وأما الطريقة الأخيرة فهي حذف اللاحقة من المصطلح، ومثالها ترجمة «Thyroide» بـ «دَرَق»[2] و «Cheloide» بـ «جدرة»[3]، و «Athetoid» بـ «غير ثابت»[4].

تلك إذن سبْعَ عشْرةَ طريقةً ـ والعدد غير نهائي ـ لترجمة لاحقة أعجمية واحدة. وقد كان التخلّص من هذه الفوضى ممكناً لو اتبع المحدثون مذهب القدماء في ترجمة اللاحقة اليونانية «eidos» وقد رأينا أن الميْل عندهم كان إلى ترجمتها بـ «شِبِيه». وقد كان مجمع القاهرة قد أخذ بهذا المذهب فوضع قراراً يدعو إلى تَرجمة «oid» بـ «شبه»، وقد جاء فيه «تترجم الكاسعة «oid» بكلمة «شبه» فيقال «شبه غرائي» و «شبه مخاطي» و «شبه ظهاري» مُقَابَلاً بها «Colloid» و «Mucoid» و [5]«Epithelioid». لكن المجمع عَدَلَ بعد وقت عن هذا القرار وأبدله بقرار آخر جاء فيه «كلّ كلمة أجنبيّة فيها الكاسعة (oid) التي تدل على التشبيه والتنظير تُتَرْجَمُ في الاصطلاحات العلمية بالنسب مع الألف والنون، مثل غرواني، وسمساني فيما يشبه الغراء والسمسم»[6]، لكن المجمع نفسه لم يتقيَّدْ بما جاء في قراريْه، فقد وجدنا له مصطلحات كثيرةً منتهيةً باللاحقة «oid» قد ترجمت ترجمات ليس فيها «شبه» ولا «نسبٌ مع الألف والنون»[7].

والقضيّة الثالثة هي قضية الترادُف. والترادُف في اللغة هو إطلاق أكثرَ من اسم على مسمّى واحد، كأن يطلق على نبات واحد مثلا أكثرُ من مصطلح واحد بسبب تعدد الأسماء في اللغة الواحدة خاصة. وهذا يمكن اعتبارُه «ترادفاً لغويًا»

---

(1) نفسه، ص 895.
(2) معجم المصطلحات الطبية، رقم 13385.
(3) نفسه، رقم 2469.
(4) شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية، ص 98.
(5) مجمع القاهرة: مجموعة القرارات العلميّة، ص 77.
(6) نفسه، ص 78.
(7) ينظر: إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي، 1/288.

لأنه سابق للعمل المصطلحي أو خارج عنه، وقد يكون هذا الصنف من الترادُف ـ في اللغة العامة ـ مظهراً من مظاهر ثرائها، أما في مجال المصطلحات فإنَّ الترادف من أخطر الطواهر، لأنه مؤد إلى إفْقَاد المصطلح العلمي أهمَّ ما ينبغي أن يتصف به: الدقة والخصوصية. لذلك فإنَ عُلماءَ المصطلحات كانوا وما زالوا يدعون إلى تخصيص مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد ذي مضمون واحد في مجال واحد. وقد تفطن مُجمَعُ اللغة العربية بالقاهرة منذ وقت مبكر إلى هذا الأمر فوضع في دورته الثّانية سنة 1934 قراراً نصّ فيه على أن «الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى»[1]. لكن الأعمال المصطلحية العربية الحديثة دالة في جملتها على أن المحدثين لا يريدون ـ أو هم لا يستطيعون ـ التقيُّدَ بأحَاديَّة الاسم الخاص لكل معنى. وقد عبّر مصطفى الشهابي عن بعض الاحتراز من قرار مجمع القاهرة، فقد قال عنه: «. . . فواضع المصطلحات يكون مضطراً أحياناً إلى إثبات مصطلحيْن أو أكثر أمام الكلمة الأعجمية الواحدة لأنه لا يملك حقّ تفضيل مصطلح عربي على آخر ولا سيّما عندما يكون كلاهما سائغاً في نظره»[2].

وليس احتجاجُ الشهابي عندنا بمقبول. فإنَّ للمصطلحي في نظرنا ـ بما أوتي من ثقافة وما اكتسب من معرفة بمجاله الاصطلاحي ـ الحق في أن يفضل مصطلحاً عربياً على أخر، وخاصة إذا توفرت شروط للتنميط أو التقييس يتفق عليها علماء المصطلحات. ثم إن المصطلحيْن اللذيْن يكونُ «كلاهما سائغاً» غالباً ما يكون أحدهما أسْوغَ من غيره فيكون أحقَّ بالإثبات والتدوين منه. ومهما يكن من أمر الترادف بمصطلحيْ اثنين فإنه أهون وأقلّ خطراً من المرادفة بثلاثة مصطلحات أو أكثر. فهذا مؤدّ إلى «تمييع» المفهوم الأصلي للمصطلح ومؤذن بخروج ما يوضع له من مصطلحات عربية من مجال اللغة الاصطلاحية إلى مجال اللغة العامة. وليْست هذه الظاهرة بنادرة أو قليلة في الأعمال المصطلحية العربية

(1) مجمع القاهرة: مجموعة القرارات العلميّة، ص 141.

(2) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 76.

الحديثة، بل هي من السمات الظاهرة فيها. ومن أمثلة المُرَادَفَة بثلاثة مصطلحات ترجمةُ مجمع القاهرة ـ صاحب القرار الداعي إلى «الأحَاديّة» ـ مصطلح «Flask» بـ «قبابة» و «قنينة» و «قارورة»[1]، وترجمته مصطلح «Lauric acid» بـ «حمض الغار» و «حمض الريحان» و «حمض اللوريك»[2]؛ وترجمة ناقلي «معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات» مصطلح «Albinos» بـ «أَحْسَب» و «أبهق» و «بهق»[3]، ومصطلح «Bobine» بـ «شيعة» و «مكَبّ» و بكْرَة»[4]؛ وترجمة مؤلفي «المعجم الموحد للمصطلحات العلمية» مصطلح «Agression» بـ «هُجُوم» و «تهَجُّم» و «اعتداء»[5]، ومصطلح «Sécateur» بـ «مقصّ الشجر» و «مقص البستاني» و «مقص التقليم»[6]؛ وترجمة واضعي «المعجم الطبي الموحد» مصطلح «Ablation» بـ «انفصال» و «اجتثاث» و «اقتطاع»[7]، ومصطلح «Dépression» بـ «اكتئاب» و «انخساف» و «خمود»[8]. وأما ترجمة المصطلح الأعجمي بأربعة مصطلحات عربية مُتَرَادفة فمن أمثلتها ترجمة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصطلح «Adapation» بـ «تكيّف» و «تكييف» و «تهايؤ» و «تهيئة»[9]؛ وترجمة مؤلفي «المعجم الموحّد» مصطلح «Elmination» بـ «حذف و «إزالة» و «استبعاد» و «إقصاء»[10]، ومصطلح «Emergent» بـ «خارج» و «منبثق» و «نافذ» و طالع»[11]، ومصطلح «Hard» بـ «قاس» و «صَعْب» و «صَلْد»

(1) مجموعة المصطلحات العلميّة، 1/174.
(2) نفسه، 1/179.
(3) معجم المصطلحات الطبية، رقم 454.
(4) نفسه، رقم 1717.
(5) المعجم الموحّد للمصطلحات العلميّة، 5/5.
(6) نفسه، 5/165.
(7) المعجم الطبي الموحّد، ص 2.
(8) نفسه، ص 223.
(9) مجموعة المصطلحات العلميّة، 1/527.
(10) المعجم الموحّد للمصطلحات العلميّة، 2/27.
(11) نفسه، 2/27.

و «مُقَاوم»[1]؛ وترجمة واضعي «المعجم الطبي الموحد» مصطلح «Emission» بـ «بثّ» و «قَذْف» و «إصدار» و «خروج»[2]، ومصطلح «Frequency» بـ «تواتر» و «تكرار» و «تردد» و «شيوع»[3]. وليس من الغريب أن نجد الخمسة والستة والسبعة من المترادفات أيضاً. وهذا موجود بكثرة في «معجم العلوم الطبية والطبيعية» لمحمد شرف[4].

والقضية الرابعة هي قضية الاشتراك. والاشتراك ليس الترادُفَ كما قد يظن بعض الناس، بل هو نقيض الترادُف لأنه يقوم على اشتراك مفهوميّن أو أكثر في مصطلح واحد للدلالة عليهما. وهو يعني في الترجمة أن يُنْقَلَ مصطلحان أعجميان أو أكثر بمصطلح عربي واحد. وهذا المظهر ـ بخلاف الترادُف ـ دالّ على فقْرِ اللغة المنقول إليها وعجز الجماعة المستعملة لها عن سدّ الخَانَات المعجميَّة الفارغة التي فيها، أو هو دالّ ـ بعبارة أخرى ـ على فَقْر اللغة المورِد بالقياس إلى اللّغة المصدَر. على أنه لا يكون كذلك إلا إذا خَصَّ الأمر مجالاً علميًّا واحدًا. أما إذا استعمل المصطلح الواحدُ في أكثر من مجال واحد فإنه معبّر بالضرورة عن مفاهيمَ مختلفة بحسب اختلاف المجالات العلميَّة التي تنتمي إليها. وهذا أمر معروف قد أقره القدماءُ، وقَد أشار إليه أبو عبد الله الخوارزمي في مقدمة «مفاتيح العلوم» بقوله: «ومثال هذه المواضعات لفظة الرَّجْعَة، فإنها عند أصحاب اللغة المرَّةُ الواحدَةُ من الرجوع، لا يكادون يعرفون غَيْرَها؛ وهي عنْدَ الفُقَهَاء الرجوعُ في الطلاق الذي ليس ببائن؛ وعند المتكلّمين ما يزْعَمه بَعْضُ الشيعة من رجوع الإمام

---

(1) نفسه، 2/34.

(2) المعجم الطبي الموحّد، ص 248.

(3) نفسه، ص 280.

(4) ينظر مثلاً ترجمة «Acute» (ص 22) بخمسة مصطلحات هي «حادّ» و «مدبدب» و «ناخس» و «شديد» و «ذرب»؛ وترجمة مصطلح «Affection» (ص 30) بستة مصطلحات هي «حالة مرضية» و «علّة» و «عاهة» و «تأثير مرض» و «مرض» و «آفة»؛ وترجمة مصطلح «Adjacent» (ص 26) بسبعة مصطلحات هي «مُؤاصر» و «مُمَاسّ» و «مُتَاخِم» و «مُجَاور» و «وليّ» و «مايلي» و «محاد».

بعد موته أو غيبته؛ وعند الكُتَّابَ حِسَابٌ يرفعه المعطي في العسكر لطمع واحد؛ وعند المنجِّمين سيْرُ الكواكب من الخمسة المتحيرة على خلاف نضد البروج»[1].

فالاشتراك على المنْحى المذكور إذن جائز. أما في المجال العلمي الواحد فإنه مؤدّ هو أيضاً إلى إفقاد المصطلح الدقة والخصوصية. وهو ـ لذلك ـ أحوَجُ إلى الاجتهاد فيه من الترّادف. على أن ظاهرة الاشتراك في الأعمال المصطلحية العربية الحديثة أقَلّ ظهوراً وانتشَاراً من ظاهرة الترادفُ. ونذكر من أمثلة الاشتراك عند المحدثين إشراكَ الشهابي مصطلح «برميل» في ترجمة المصطلحات الفرنسية [2]«Barrique» و [3]«Fût» و [4]«Tonneau»، وإشراكَه مصطلحَ «إلقاح» في ترجمة مصطلحات [5]«Inoculation» و [6]«Pollinisation» و[7]«Vaccination»؛ وإشراك واضعي «المعجم الموحد للمصطلحات العلميّة» مصطلح «نوْرَة محدودة» في ترجمة مصطلحات [8]«Cyme» و «Inflorescence en Cyme»[8] و [9]«Inflorescence définie»؛ وإشراك واضعي «المعجم الطبيّ الموحّد» مصطلح «انشطار» في ترجمة مصطلحات [10]«Amitosis» و [11]«Fission» و [12]«Splitting»، وإشرَاكَهم مصطلح «قَنَاة» في ترجمة [13]«Canal»

(1) أبو عبد الله الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص 3.
(2) مصطفى الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، ص 77.
(3) نفسه، ص 293.
(4) نفسه، ص 645.
(5) نفسه، ص 357.
(6) نفسه، ص 526.
(7) نفسه، ص 664.
(8) المعجم الموحّد للمصطلحات العلميّة، 5/55.
(9) نفسه، 5/57.
(10) المعجم الطبي الموحّد، ص 30.
(11) نفسه، ص 274.
(12) نفسه، ص 607.
(13) نفسه، ص 130.

و «Duct»[1] و «Ductus»[2].

تلك إذَنْ أربعُ قضايَا من قضايا المصطلح العلميّ العربـي الحديث، وهي تنتمي ـ كما يلاحظ ـ إلى ثلاثة نُظُم لسانية، هي نظام الأصوات ونظام الأبنية ونظام المعْجم. وقد بقيت قضايا أخرى يضيق المجالُ عن ذكرها في هذا البحْث، على أهميتها، ومن أهمها قضية «الاقتراض» من اللغات الأعجمية، وقد اشتهرت عند المحدَثين باسم «التعريب»، وهي قضية ذاتُ فروع لأنها حائَةٌ البعْضَ على «الصّفَويّة اللغوية» لإحياء السليقة العربيّة القديمة ومحاربة «الدخيل» ولو بإحياء الميت المندثر من ألفاظ اللغة العامة، ثمّ هي دافعَةٌ بالبعْض الآخر إلى إعلان القطيعَة مع القدماء ـ وحتّى المحدَثينَ أحياناً ـ مبالغةً في الإيمان بدور الاقتراض في التوليد المعجميّ ومغالاةً في اجتناب القديم. وقد كُنَّا عرضنا لكثير من جوانب هذه القضية ـ عند القدماء والحدَثين ـ في أبحاث لنا سابقة[3].

3 ـ في التقْيِيس المصطلحي:

التقْييس في المجال المصطلحي هو إخضاعُ التوليد المصطلحيّ لمُواصفات ومقاييس منهجية دقيقة يُتَقَيَّدُ بها عند الوضع كما يَتَقَيَّدُ الصناعي بمواصفات معينة في إنجاز صناعته، والتَّقَيُّدُ بمواصفات ومقاييسَ مُؤَدّ إلى ما يُسمّى بالتوحيد المصطلحي الذي كان غايةَ كثيرين من واضعي المصطلحات المحدثين ـ وعناوين بعض المعاجم دالة على ذلك ـ فيما أنجزوا من أعمال. لكنّ الاضطراب المنهجيّ في معالجة القضايا الأربع التي قدّمناها كان كبيراً. ولذلك الاضطراب أسباب خارجة عن اللغة أحياناً مثل التّعصب للمذهَب أو للغة الأعجمية المصدر أو للثقافة أو للقُطْر. ولم تَخْلُ أعمالُ المحدَثين في الغالب من وجْه من وجوه ذلك

---

(1) نفسه، ص 138.

(2) نفسه، ص 238.

(3) ينظر خاصة الجزء الأول من كتابنا المصطلح الأعجمي، وبعض البحوث في كتابِنَا دراسات في المعجم العربي، ص ص 25 ـ 153 و ص ص 284 ـ 292، و ص ص 300 ـ 309، وص ص 315 ـ 348.

التعصّب. ولا شك أن العملَ المصطلحي في الأقطار العربية ـ بمجامعها وجامعَاتها ومؤسسات المصطلحات فيها ـ سيَبْقَى على ما هو عَلَيْه من اضطراب منهجيّ و «فُرْقَة» اصطلاحية ما لم تُوضَعْ مناهجُ دقيقة واضحَةٌ يُتّفَقُ عليها ويُتَقَيَّدُ بها مواصفاتٍ قياسيةً في العمل المصطلحي. ولا شك أن للقرارات العلميّة التي وضعها مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة أهميةً خاصة في مجال التقييس، فإن المجمعَ هيئةٌ علميّةٌ عتيدة ذاتُ شأن في الواقع اللغوي العربـي الحديث. لكن المجمعَ في الحقيقة لم يضَعْ بقراراته مواصفات قياسية شاملة بل هو قد أصدر قرارات مُتَفَرّقةً، لا تكوّنُ مَنْهَجيّةً مُسْتوْفيةً للمبَادىء والقَوَاعِدِ الضرُوريّة للتوليد المصطلحيّ. يضاف إلى ذلك أن المجْمَع نفسه لم يتقيد بقراراته في أحيان كثيرة. . .

وقد صدرت بعْدُ هنا وهناك في الأقطار العربية محاولاتٌ في التقييس المصطلحي، قد عُنيَتْ بوضْعَهَا مؤسّسات التقييس الصناعي خاصّة، بموافقة أو بِدَعْمٍ من المنظمة العربية للتقييس. ونريد أن نذكر من تلك المحاولات اثنتينْ: أولاهما كانت من إنْجازنَا، وهي «**منهجية في تعريب الأصوات الأعجمية**»[1]، قد وضعْنَاها بطلب من «المعهد القَومي للمواصفات والملكية الصناعية» بتونس سنة 1984، وقد ناقشت اللجنةُ المختصَّة بالمعهد المذكور تلك المنهجيَّةَ وأقرّها المعهد مواصَفَةً تونسيةً سنة 1984. وقد عُنينَا في المواصَفَة المذكورة بتعريب الأصوات الصوامت، وقد وضعنا لها مبادىءَ عامةً من أهمها الأول والثالث والخامس، وينص الأول على أن «يُحَافَظَ في تعريب الصوت الأعجمي على خصوصيّة النظام الصوتي العربـي فلا تُضَافَ إليْه أصوات جديدة ليست منه تقيُّداً في ذلك بالشّفْرَة العربيّة المـوحدة موضوع المواصفة العربية رقم 449»[2]، وينُصُّ المبدأ الثالث على أن «يتخذَ لكلّ صوت أعجمي صوْتٌ عربـي واحد فلا يشتركَ صوْتَان عربيَّان أو أكثر في تعريب الصوت الأعجمي الواحد»[3]، وأما المبدأ

(1) ابن مراد: دراسات في المعجم العربـي، ص ص 315 ـ 348.
(2) نفسه، ص ص 318 ـ 319.
(3) نفسه، ص 319.

الخامس فينَص على إجازَة أن «يشترك الصوتُ العربيّ الواحد في تعريب صوتيْن أعجمين للتقيّد بما جاء في المبدإ الأول، على أنه لا يجُوزُ اشتراكُه في تعريب صوتيْ لهما في العربية حرفَان أصليان يُؤَدّيَانهما»[1]. ثم اقترحنا بعد ذلك عشرين قاعدَةً في تعريب الصوامت المفردة ثَم خَمسَ قواعدَ في تعريب الصوامت المركّبة، وقد اعتمدْنَا في القواعد النتائجَ التي انتهينا إليها من استقراء مُوسَّع كُنَّا قد قمنا به في مؤلفات القدماء والمحدَثين. وقد انتهى بنا الاستقراءُ ـ بالنسبة إلى الحروف التي لا مقابل لها في العربية ـ إلى غلبة حرْف «الغين» في تعريب «G»، وحرف «الباء» في تعريف «P»، وحرف «الواو» في تعريب «V»، ولذلك فقد وضعناها لها.

وأما **المحاولة الثانية**: فهي «المنهجيّةُ العامَّةُ لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها» للأستاذ محمد رشاد الحمزاوي[2]. وهي منهجيّة طريفة جريئة كان المؤلف قد أنجزها وطبّقها عند إشرافه في الرباط من سنة 1982 إلى سنة 1985 على مشروع «راب» الذي أنشىء لترجمة مصطلحات الاتصالات. وتقوم هذه المنهجية على شرطين أساسيين وأربَعة مبادىءَ كيفيّة وأربعة مقاييس كَميّة[3]. أما الشرطان فأولهما اعتمادُ التوثيق بالاتفاق اتفاقاً واضحاً على مصادرَ ومراجعَ مضبوطة تُعْتَمَدُ في الاستقراء. وثاني الشرطيْن هو اعتماد عناصرَ كيفيّة تحدّد قواعدَ الاختيار وعناصرَ كَميّة تضبط العناصرَ الكيفيّةَ بالأرقام. وأما المبادىءُ الكيفية فأربعة وهي اطّرادُ المصطلح وشيوعُه، ويُسْرُ تداوُله، وملاءمةُ المصطلح المترْجَم للمصطلح الأعجمي، ثم حوافزُ اختيار المصطلحات مثل بساطة صيغته وإمكان الاشتقاق منه ووضوح بنائه الصرفي. وأما مقاييسُ الكمّ فهيَ تطبيقُ مبادىء الكيف باعتماد الإحصاء والتواتُر، فيكون الإطّرادُ بحسب شيوع المصطلحَ أكثر من غيره

(1) نفسه، ص 319.

(2) محمد رشاد الحمزاوي: المنهجيّة العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 (130 ص).

(3) نفسه، ص ص 63 ـ 66.

في المصادر المعتمدة، ويكون يُسْرُ التّداوُل على أساس عدد الحروف الأصول التي يتركب منها المصطلح، وتكون الملاءمة بضبط الميادين التي يستعمل فيها المصطلحُ، فكلّما قَلَّتْ مجالاتُه كان أصلحَ للاختيار. وأما الحوافزُ فتضبط بحسب إمكانات الاشتقاق من المصطلح الموضوع.

على أنَّ هذه المَنهجية، والمنهجيّةَ السابقة، لا يكُون لهما صدًى وأثر طيب إلا إذَا اعتُمدَتَا، ولا يكون اعتمادُهما مفيداً إلا إذَا نالتَا موافقَة عربيّة واسعة، لكن ذلك لَيْس من اليسير الآن لأنّ مسائل التقييس والتوحيد ـ عامة ـ ما زالت لم تَنَلْ حظّها من العناية والاهتمام بين العرب، إذ يبدو أن الحاجة إليْها ما زالت لم تَمَسَّهُم المساس كلّه، ومسّ تلك الحاجة مرتبط في الحقيقة ارتباطاً كبيراً بتعريب التعليم العالي في الجامعات العربية.

6 ـ أسس المعجم العلمي المختص في «الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية»

للشيخ محمد بن عمر التونسي[1]

1 ـ بعض التصويبات في ترجمة التونسيّ:

ليس الشيخ محمد بن عمر التونسيّ بالنكرة بين المحدثين. فقد خُصّ بأكثر من ترجمة في المؤلفات العربيّة والاستِشْرَاقيّة الحديثة[2]، وخاصّة في المؤلّفات المصريّة. وفي جُلّ الترجمات التي خصّ بها أمْرَان يقتضيان التّصحيح. أوّلهما هو التأريخ لميلاده حسب التقويم الميلادي، والثاني هو المكان الذي وُلدَ فيه. فقد

(1) قدم هذا البحث في الندوة العلمية الدولية التي نظمتها جمعية المعجميّة العربية بتونس حول «المعجم العربي المختص» أيام 17 ـ 19 أفريل 1993 بتونس.

(2) ترجمته في: Streck (M.): EI[1], 4/888-891 (Art Tûnsî)؛ الشيال (جمال الدين): تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1951، ص ص 179 ـ 181؛ عساكر (خليل محمود) ومسعد (مصطفى محمد): مقدمة تحقيقهما لـ «تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسّودان» للتونسيّ، المؤسّسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965، ص ص 11 ـ 15؛ وللتونسيّ ترجمة ذاتيّة في مقدّمة «تشحيذ الأذهان»، وخاصّة بين ص ص 30 ـ 40.

ولد التونسي في منتصف شهر ذي القعدة من سنة 1204 للهجرة، وقد تأوّلَ مترجمُوه هذا التأريخ فقابلوه بيوم 27 جويلية من سنة 1789 للميلاد[1]، وذلك خطأ محض لأن سنة 1204هـ تبدأ حسب التقويم الميلاديّ يوم 21 سبتمبر من سنة 1789. وإذ أنّ ذا القعدة هو الشهر الحادي عشر من السنة الهجريّة وأن سنة 1204 بدأت في شهر سبتمبر من سنة 1789 فإنه لا يمكن البتّة أنْ يوافق شهر ذي القعدة المذكور شهر جويلية من سنة 1789، وهو في الحقيقة موافق لشهر جويلية من سنة 1790، وإذَنْ فإن الشيخ التونسيّ قد ولد يوم 27 جويلية من سنة 1790.

وأمّا المكان الذي وُلِدَ فيه فقد سُكِت عَنْهُ، وقد يُفْهَم ممّا كتب عنه أنه ولد بمصر. فقد ذكر جمال الدين الشيّال أن التونسيّ «ولد... ثم نشأ نشأتَهُ الأولى في مصر»[2]، وورد في مقدمة محقّقي «تشحيذ الأذهان»، «وواصل عمر [والدُ المؤلّف] دراستَهُ في الأزْهَر، وتزوّج من فتاة مصريّة أنجب منها ابنه محمّداً»[3]. والحَقّ أن التونسيّ قد ولد في مدينة تونس وعَاش فيها ثلاث سنين وهو طفل. وقد قيّد هو ذلك بنفسه وفصَّلَهُ في ترجمته الذاتيّة التي صدّر بها كتابه «تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسّودَان»، فقد قال: «ثم إن وَالدي توجّه إلى تونس، وأخَذ أمّي وأمّها معَهُ، وكنت إذ ذاك حملاً، فلما وصل إلى تونس، نزل بدار أخيه المرحوم السيّد محمّد، وكان من مشاهير المعلمين بسُوق الشواشيّة، أي الطرابيشيّة، فوُلِدْت بعد ذلك بخمسة أشهُر، في السّاعة الثالثة من يوم الجمعة منتصف ذَا (كذا) القعدة سنة 1204. ومكث بعد ذلك نحو ثلاث سنين. ثم حصَلت بيْنه وبيْن أخَوَيْه وحشة، فقفل بنا إلى القاهرة سنة 1207»[4].

على أنّ التونسي قد قَضّى جُلّ حَيَاتِه بمصر، وبها كانت وفاته سنة

---

(1) ينظر الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية، ص 179؛ ومقدمة المحققين لتشحيذ الأذهان، ص 11، والتعليق (4) على ص 36 من متن الكتاب.

(2) الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية، ص 11.

(3) مقدمة المحققين لتشحيذ الأذهان، ص 11.

(4) التونسيّ: تشحيذ الأذهان، ص 35 ـ 36.

1274هـ/ 1857 ـ 1858م[1]، وكان من أهم مَا عُنِي به فيها تصحيح الكتب الطبيّة المترجمة إلى العربيّة في مدرسة أبـي زعبل، وقد نبه إلى ذلك في مقدمة «تشحيذ الأذهان» بقوله: «ثم اسْتُخْدِمْت في مدرسة أبـي زعْبل لتصحيح الكتب الطبيّة، وخصِصْت منها بتصحيح الكُتُب الأجْزاجيّة»[2]، وقد كان «نابغة المصَحّحِين والمحرّرين وزَعِيمَهُمْ جميعاً في ذلك العَصْر»[3]. وقد هَيّأ له عمله ذلك أن يلتقي بالمستشرق العالم الدكتور برّون (Dr. Perron) الفرنسيّ (ت. 1876)[4] الذي كان أستاذاً في مدرسة أبـي زعبل ثم مديراً لها، وقد تصاحب الرجلان وتوطدت بينهما الصلات العلميّة، وكان من نتائج تلك الصلات كتاب «الشذور الذهبيّة».

2 ـ معجم «الشُّذُور الذّهبيّة»:

عُنْوان الكتاب هو «الشذور الذهبيّة في الألْفَاظ الطبيّة»[5]، وقد ضبط المؤلّف العنوان في مقدمة الكتاب بقوله: «فجاء بيُمْنِه كتاباً يبهج العقول، وتتأيّد بما فيه النقول، وسميتُه الشذور الذهبيّة في الألفاظ الطبيّة»[6]. وليس الكتاب تأليفاً صِرْفاً من وضع التونسيّ، بل هو في الأصْل ترجمة لمعْجم طبّـيّ فرنسيّ كبير عنوانه Dictionnaire des Dictionnaires de Médecine، لمؤلف اسمه فابر (Fabre)[7].

---

(1) ينظر الشيال: تاريخ الترجمة...، ص 101؛ ومقدمة المحققين لتشحيذ الأذهان، ص 115.

(2) التونسيّ: تشحيذ الأذهان، ص 4. والأجزاجيّة تعْني الصيدليّة. فإن «الأجْزَاجي» حسب المؤلّف في «الشذور الذهبيّة» (ص 10 ظ) «لفظ تركيّ عندهم، اسمُ فاعلٍ يطلق على الصيدلاني المعروف الآن بالأقرباذيني أو قراباذيني، وهو الذي يركّب الأدوية لبيعها أو يحفظها لتفرّق في مارستان».

(3) الشيال: تاريخ الترجمة، ص 179.

(4) تنظر ترجمته في الشيال: تاريخ الترجمة، ص 60 ـ 66.

(5) ليس «الشذور الذهبيّة في المصطلحات الطبيّة» كما سماه الشيال في أكثر من موضع في تاريخ الترجمة، تنظر مثلاً: ص 193، وص 50 في الملاحق.

(6) الشذور الذهبيّة، ص 2 ظ.

(7) الشيال: تاريخ الترجمة، ص 192.

ويذكر التونسيّ في مقدمة الشذور أن ناظر مدرسة الطبّ ـ وهو الدكتور برّون ـ قد فرّق «على مَهَرَة معلّميها»[1] أجزاء الكتاب، «فترجم كلّ منهم الجزءَ الذي أعْطِيه، واجتهد في توقيع لفظه على المعْنى حتى شكرت مَسَاعِيه»[2]، ثم إن الدكتور برّون أرَادَ أن يُسْتَقْرَأَ القاموسُ المحيط للفيروزابادي، فيُستخْرَجَ منْه «كلّ لفظ دَلّ على مرض أو عرَض، وكلّ اسم نباتٍ أو مَعْدِنٍ أو حيوان في خلاله قد عرَض»[3]، فوزّع الكتاب على مترجمي أجْزاء المعجم الفرنسيّ وعلى جماعة من المصَحّحين، وكان التونسيّ أحدَهم، لكنّ برّون خَصّ التونسيّ بالنظر في مصادر أخرى قد ذكرها في قوله: «ثمّ خصّني الناظر المذكور باستخراج ما في القانون [لابن سينا] من التعاريف، ومَا في تذكرة داود [الأنطاكي] من كل معْنًى لطيف»[4]. وقد أضاف التونسيّ إلى ذلك كلّه ما عثر عليْه من ألفاظ صالحة لأن تكون مصطلحاتٍ في فقه اللغة لأبـي منصور الثعالبـي، وفي مختصر الصّحاح لمؤلّف لم يذكره[5]، وفي كتاب لم يذكرْ عنوانَه لمؤلّف سمّاه الهروي[6]، إضافة إلى مَا استخرجه من «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، وقد اعتُمد هذا المعجمُ مصدراً أسَاسيّاً. وضمّ التونسيّ إلى ذلك أيضاً أسْمَاءَ الأطبّاء المشهورين ـ وخاصة القدماء ـ من العرب والعجم، وأسْماء أدْوية كان قد وقف عليْها بنفسه في بلاد السّودَان. فكان المعجم بذلك «مَوْسوعَة» في الطبّ قد اشتملت على مصطلحاته وأعلامه ومصطلحات العلوم المتصلة به، وقد كان في أصْله ترجمة جماعيّة لمعجم فرنسيّ كبير قد أُوكل

(1) نفسه، ص 92.

(2) نفسه، ص 92.

(3) نفسه، ص 92.

(4) نفسه، ص 92.

(5) أشهر مختصرات كتاب الصحاح للجوهري هو «مختار الصحاح» لأبـي عبد الله محمد بن أبـي بكر الرازي (ت. بعد 660/1262م).

(6) هو حسب الشواهد المنسوبة إليه في الشذُور الذهبيّة أحد المؤلفين في المصطلحات الطبية، فلعلّه إذن أبو منصور موفق بن علي الهروي مؤلّف «الأدوية عن حقائق الأدويّة»، أو محمد بن يوسف الهروي مؤلف «بحر الجواهر في تحقيق المصطلحات الطبيّة».

إلى الشيخ التونسيّ أمْر التوسّع فيها والإضافة إليْها اعتماداً على مَا عُدّ في وقته مصادر أسَاسيّة في الطبّ العربـيّ الإسلامي وفي المعجم اللغويّ العامّ.

والمعجم نفسُه كبير الحجم. فإنه يوجد مخطوطاً في نسْخَة أصْليّة في المكتبة الوطنيّة بباريس، حاملة لرقم 4641 في الرصيد العربـي، وهي مشتملة على 599 ورقة (1200 صفحة تقريباً)، وقد كتبت بخط شخص اسمُه عمر بن خطّاب، وكان الفراغ من كتابتها يوم 10 شعبان من سنة 1265هـ (2 جويلية 1848م)، أي قبل وفاة التونسيّ بحوالي عشر سنوات. على أنّ نسخة الكتاب لم تكتب كلها بخط واحدٍ. فقد توسّطها قسم مُهِمّ ـ من وجه الورقة 290 في أواخر حرف السين إلى ظهر الورقة 495، في آخر حرْف اللاّم ـ كتب بخطّ مغايرٍ لما كُتِبَ به باقي الكتاب. ثم إن هذه النسخة مراجَعة. فإن فيها تشطيباً كثيراً وهوامش عديدة. وسبب هذه المراجعة الأصليّ هو الخطأ في ترتيب المواد في أصل وضع الكتاب، فإن مداخل كثيرة لم توضع في مواضعها الصحيحة فشطب عليّها ثم أعيدت كتابتها على حواشي الكتاب قريباً من المواضع التي ينبغي أن تكون فيها[1]، ولا ندري هل كانت هذه المراجعة من عمل التونسي نفسه، أم هي من عَمل غيره.

و «الشذور الذهبيّة» إذن لا يزال مَخْطُوطاً. وقد حاوَل أحمد عيسى البدْءَ في تحْقيقِه فأنجز منه بعضاً من موادّ حرْف الألِف نشره سنة 1914، ثم توقف عمله. ويبْدو أنّ الكتابَ كان ـ ولا يزال ـ ضعيف التأثير في العمل المصطّلحيّ العربـي الحديث. فإننا لم نجد له ذِكراً ضمن المصادر التي اعتمدها مؤلفو المعاجم العلميّة العربيّة المختصّة الحديثة مثل محمد شرف في «معجم العلوم الطبيّة والطبيعيّة»، وأحمد عيسى في «معجم أسماء النبات» ـ رغم معرفته بالكتاب ونشْرِهِ بعْضاً منه ـ، والأمير مصطفى الشهابـي في «معجم الألفاظ الزراعيّة»، ومجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في مجموعاته من «المصطلحات العلميّة والفنية»، وادوار غالب في

(1) تنظر في «الشذور الذهبيّة» مثلاً 3 ظ، 4 و، 4 ظ، 9 ظ، 10 و، 11 ظ، 12 ظ، 13 و، 16 و، 16 ظ... إلخ.

«الموسوعة في علوم الطبيعة»، وغير هؤلاء من المؤلّفين

3 ـ الأسُس المعجمية في الكتاب:

قد سبق لنا في بحث مُوَسَّع[1] درْسُ الأسُس التي يقوم عليْها المعجم العربي عامّة والمعجم المختصّ منه خاصّة. وقد حدّدناها اعتماداً على ثمانية عشر معجماً عربيّاً مختصّاً قد ألفت بيْن القرن الرابع والقرن الحادي عشر الهجريّيْن. وقد بيّن لنا البحث أن الأسُس العامّة التي يقوم عليْها المعْجم العربيّ العامّ منذ وَضَعَ الخليل بن أحمد تصوّره النظري وتطبيقَاتِه المنهجيّة في القرن الثاني الهجريّ، هي نفسها التي يقوم عليْها المعْجم العربي المختصّ كما تظهره المعاجمُ العلمية الثمانية عشر المدروسة.

وأهم تلك الأسُس اثنان: أولهما هو مَا نصطلح عليه بالجمْع، ونعني به تكوين المدوّنة التي يشتمل عليْها المعْجم، وثانيهما هو مَا نصطلح عليه بالوَضْع، وهو إخراج المعْجم الكتاب أو إنجازُه أو تأليفه فتصبح الوحدات المعجميّة المجمعَة مداخَلَ معجميّةً ذات وظائف في كتاب مُدوّن بعد أن كانت مفرداتٍ مشتّتة موزّعة على جذاذاتٍ مستقلّة تحملُها دون تصنيفٍ مقصود. وتتفرّع عن الجمع مسْألتَان هما اللتان توجّهان عمل جامع المدَونة وتحدّدَانِه، أولاهما نسميها مسألة المصادر، وقد كانت المصادرُ في المعاجم اللغوية العامّة القديمة ـ حتى نهاية القرن الرابع الهجري ـ خمسَة، هي الشعر وخَاصّة منه الجاهليّ والإسلاميّ حتى أوائل عصر بني العبّاس، ثم القرآن الكريم، ثم الحديث النبويّ، ثم الرواية عن الأعراب أو عمّن روَى عنهم من العلماء، ثم المأثور من كلام العرب ويشتمل خاصّة على أمثالهم وأقوالهم التي أُثرت عنهم؛ وثانية المسألتيْن هي مسألة المستويات اللغويّة. وهي تصنّف إما بحسب التعميم والتخصيص في الوحدات المعجمية، وإمّا بحسب درجة هذه الوحدات من الفصاحة. وإذا صنفناها هذا

(1) ينظر كتابنا «المعجم العلمي العربي المختصّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري»، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

التصنيف وجدنا أن عدد أصنافها في المعجم اللغويّ العامّ القديم أربعة متفاوتة المنزلات، ولبعض الأصناف أنواعٌ وضروب، ونكتفي هنا بذكر الأصناف، وهي الفصيح، ويشتمل خاصّة على الجاهليّ القديم والإسلاميّ المحدَث؛ ثم المولَّدُ، وهو مَا أحْدِث في العربيّة بعد عصر الاحتجاج اللغويّ في الحواضِر، أي بعد القرن الثاني الهجري؛ ثم العاميّ، وأهم ما يمثله لهجات الأمْصار في العراق وبلاد الشام خاصّة؛ والصنف الرابعُ هو الأعجميّ المقترض. ويتنزّل الفصيحُ في المعاجم اللغويّة العامّة القديمة المنزلة الرفيعة، ويتْلُوهُ الأعْجميّ، إلا أنّ الأعجميّ لم يُدَوَّنْ منه إلا ما جرى استعماله على ألسنة الفصحاء من العرب أو في النصوص الفصيحة التي رُوِيَتْ عَنْهُم، فهو إذن أعجميّ أدَبـي، قد صار ممّا لا يُعْتَد بعجمته؛ أمّا المولّد والعاميّ فنادِران في المعاجم العَامّة. وأمّا المعاجم المختصّة فيغلب فيها المولّدُ والعاميّ والأعجميّ على الفصيح، وهذا راجع إلى أن مصادرَ المعاجم المختصّة الأسَاسيّة في الثقافة العربيّة العلميّة القديمة مصادرُ أعْجميّة قد نقلت إلى العربيّة بالاعتماد على التوليد ـ باستحداث دوَالّ أو مَدْلولاتٍ جديدة في نظام العربيّة نفسها ـ وعلى الاقتراض المعْجميّ. وقد أخذ مؤلّفو المعاجم العلميّة المختصّة القدامى الكثير من اللهجات العربيّة التي عاصَرُوها، فكانت للعاميّ في معاجمهم منزلة مهمّة أيضاً.

وتتفرّع عن الأسّ الثاني ـ أي الوضع ـ مسّألتان أيضاً: هما الترتيب، أي المنهَجُ الـذي يتبعُه مؤلف المعْجم في تبويب مداخل معجمه وتصْنيفها، وللترتيب صنفان كبيران مشهُوران لكل منهما أنْوَاعٌ، وقد توجد للأنواع ضروب، وأوّل الصنفيّن هو الترتيب على الحروف، وثانيهما هو الترتيب بحسب المواضيع؛ وثانية المسْألتين هي مسألة التعريف. وللتعريف أيضاً صنفان كبيران قد خصّ بكلٍّ منهما صنفٌ من صنفي المعْجم: فالمعجم اللغويّ العامّ يختص به التعريف اللغوي أو اللفظي، والمعجم المختص يغلب فيه التعريف المنطقي أو الموسُوعي، وسننظر فيما يلي كيف عولجت المسَائل الأربَعُ التي ذكرْنا في كتاب الشذور الذهبيّة في الألفاظ الطبيّة.

3 ـ 1 ـ مسألتا الجمْع:

1 ـ مسألة المصَادر:

كتاب الشذور الذهبيّة ذو أصْل أعْجميّ إذْ كان مصدرَهُ الأوّل معْجمٌ فرنسيٌّ هو «معجم المعاجم الطبيّة» (Dictionnaire des Dictionnaires de Médecine) لفابر الفرنسيّ. فالمادّة المعجميّة المصطلحيّة الأصْليّة التي اشتمل عليْها مادّة مترجمة، فهي إذْن مقترضة معبّرة أسَاساً عن مفاهيم قد تُصوّرَت بلغة أعْجمية حديثة هي الفرنسيّة. على أنّ المشرف على ترجمة المعْجم الفرنسيّ قد تصوّر خُطة للترجمة تضيف إلى الأصْل الفرنسيّ مصطلحاتٍ من مصادر عربيّة إسْلاميّة. وهذه المصادر صنفان: أوّلهما علميّ طبّـيّ وصيدليّ قد ذكر منه التونسيّ ـ في المقدمة ـ الشيخ داود الأنطاكي صاحب «تذكرة أولى الألباب»، وابن سينا صاحب «القانون». لكن مصادر «الشذور» العلمية العربيّة الإسلامية تتجاوز المصدريْن المذكوريْن لأننا نجد فيه مصادر أخرى مُصَرّحاً بها في متن الكتاب ولم تذكر في المقدّمة، مثل «حياة الحيوان الكبرى» للدميري[1] وكتاب «المنهج» الذي لم يذكر مؤلّفَهُ[2]، وقد يكون كتاب «منهاج البيان فيما يستعملُه الإنسان» لابن جزلة البغدادي، لشهرة الكتاب بين القدماء؛ وثاني الصنفين لغَويّ، وقد نبّه المؤلّف في المقدّمة إلى الاعتماد على الفيروزآبادي في القامُوسِ المحيط وأبـي منصور الثعالبـي في فقه اللغة وعلى مختصر الصّحاح. على أنّه قد اعتمد غير هؤلاء مثل ابن سيده المرسي[3] ومجد الدين ابن الأثير صاحب كتاب «النهاية في غريب الحديث»[4]، وهذه المصادر العربيـة الإسلاميّة ـ بنوعيهـا ـ كما يلاحظ قديمـة، وهذا الاعتماد على التراث مهـمّ بدون شك لأنه دالّ على التواصُل بيّن القديم والحـديث، وعلى أنّ من

(1) الشذور الذهبية ـ ينظر مثلاً 7 و (أبو سيراس)؛ 6 و (ابل).
(2) ينظر مثلاً: 2 ظ (أأبد)؛ 14 و (أدا)؛ 20 و (أريطوس).
(3) نفسه، 3 و.
(4) نفسه، 116 ظ.

القديم ما لا تزال الحاجة إليه قائمة، لكن هذا القديم لم يُسْتَقْرَأ استقراءً منهجيّاً شاملاً.

2 ـ المتسويات اللغويّة:

تُصنَّف المستويَاتُ اللغويّةُ حسب تصنيفيْن كبيريْن: الأوّل بحسب التعميم والتخصيص في الوحدة المعجميّة، والثاني بحسب درجة الوحدة المعجمية من الفصاحة. ونبدأ بالحديث عن الصنف الثاني لأنه ـ إلى حد كبير ـ مشترك بين المعجم العامّ والمعجم المختصّ.

تصنيف الوحدات المعجميّة بحسب درجتها من الفصاحة يُظْهر أرْبعة مستوياتٍ لغويّة في الشذور الذهبيّة. الأوّل هو مستوى الفصيح، وجلّ هذا مأخوذ من المعاجم اللغوية العامّة، وخاصّة ما دَلّ على أسماء المواليد من حيوان ونباتٍ ومعادِن، قد صحّت نسبتها إلى العربيّة الفصْحَى بتدوينها في المعاجم اللغوية العامّة. ومن هذا الصنف مثلاً «الأبُّ» وهو «الكلأ والمرعَى أو مَا أنبتت الأرْض»[1]، و «الأتَان» وهي «الأنثى من الحُمُر»[2]، و «الآنَفُ» وهو «الذي يشتكي من أنفه»[3]، و «الحُنْفُل» وهو «وَضَرُ الرّحِم»[4].

وثاني المستويَات هو المولّد، وهو نَوْعَان: قديم وحديث. فأمّا القديمُ فهو مَا نُقل من المصادر الطبيّة والصيدلية العربية الإسلاميّة مثل كتاب القانون لابن سينا وتذكرة أولى الألباب للشيخ داود الأنطاكي. فإن المصطلحات الطبية القديمة التي نقلتها إلينا كتب الأدوية المفردة أو الموسوعات الطبية مثل كتاب الحاوي للرازي أو كتاب القانون لابن سينا، يعَدّ جُلها من المَولد الذي لا يُعْتَرَفُ له بالفصاحة ولا يَحْظى لذلك بحقّ التدوين في المعجم اللغويّ العامّ. على أن معرفة هذا المولد

---

(1) نفسه، 3 و.
(2) نفسه، 8 ظ.
(3) نفسه، 11 ظ.
(4) نفسه، 3 و.

القديم لا تخلو من صعوبة لأن التونسيّ لا يذكر في أغلب الأحيان مصادرَه. وأمّا المولد الحديث فكثير جدّاً، وهو ممثل في الحقيقة لاجتهادات ناقلي «مُعْجم المعاجم الطبيّة» الفرنسيّ في وَضْع المصطلح العلميّ العربيّ لمقابلة المصطلح الأعجميّ الفرنسيّ. ومن أمثلة هذا المولّد مصطلحُ «إبرة التلقيح» وهي «إبرة من فولاذ رفيعة ضيّقة العرض منتهية بسنّ رفيع مفرطح قليلاً، وعلى أحد سطحيها قناة كالميزاب صغيرة تجعل فيها مادّة التلقيح»[1]، ومنها أيضاً مصطلح «أجْرِبَة» وهو «مصطلح أطلقه المشرّحُون على الجيوب الغشائية الشبكية والحوَيْصِليّة التي توجد في سُمك الجلد والأغشية المخاطيّة»[2].

وثالث المستويات هو العاميّ. وهو من العربيّ ما ليْس بفصيح وليْس بمولّد قد وضعَهُ العلماءُ، بل هو ممّا يستعملهُ العامّة من العرب في لهَجاتهم استعمالاً سَاذجاً عَفْوياً. وقد أشار المؤلف في مقدمة الكتاب إلى اعتماده على مَا انتهى إليْه من أسْماء العقاقير في بلاد السّودَان، ونضيف إلى العاميّ السودَانيّ تسميّاتٍ عربية أخرى قد ذكرها التونسيّ، وخاصة من أسّماء الطيور[3]. على أنه قد يذكر استعمالاً عاميّاً صرّفاً هو إلى اللفظ العامْ أقربُ منه إلى المصطلح، مثل «حريف» وهو «اسم تطلقه العامّة على جملة نباتات كلها مضادّة لداء الحمّى وهي كالحرْف والخردَل والفجل والكَبر»[4].

والمستوى اللّغويّ الرابع في «الشذور الذهبيّة» هو الأعجميّ. والأعجميّ في المعاجم القديمة نوعان: هما المعرّب ـ وهو مَا أخضع لأقيسة العربيّة وأوْزانها فألحق بأبنيتها ـ والدخيل وهو مَا استعْصَى على الإلحاقِ فبقي حاملاً لقليل أو لكثير من عناصر عُجْمته، ولا نريد أن نصنّف الأعجَمي في الشذور الذهبيّة حسب هذا

(1) نفسه، 3 ظ.
(2) نفسه، 10 ظ.
(3) تنظر مثلاً مداخل «أبو جرادة» (6 ظ)، و «أبو رياح» (7 و)؛ و «أبو زريق» (7 و)؛ و «أبو العيزار» (7 ظ).
(4) نفسه، 151 ظ.

المقياس بل نريد تصنيفه بحسب الجدّة والقدم. فإنّ منه قديماً قد اعتمد فيه التونسيّ على المصادر الطبية والصيدليّة العربيّة الإسلامية التي استقرأها، ومنه جديد قد أدْخِلَ العربيّة في عصر المؤلف، إبّان حركة الترجمة في القرن التاسع عشر. وقد نبّهَ هو نفسُه في مقدمة الكتاب إلى اقتراضه مُصطلحاتٍ أعْجميّة قديمة وحديثة، من ثلاث لغات هي اللاتينيّة والفرنسيّة والفارسية، فقال: «ولم أقتصر فيه على الأسْماء العربيّة، بل توجد فيه أسْماء لاتينيّة وأخرى فرنساويّة، وأخرى فارسيّة، سواء استعملتها العرب، أو كانت محدثة ودخلت في الألفاظ الطبيّة لأدنى سبب»[1]. على أن اللغة التي يكثر من ذكرها داخل الكتاب هي اليونانيّة، وجُل مَا هو فرنسيّ أو لاتيني من المصطلحات يسمّيه يُونَانيّاً؛ ومن أمثلة المقترضَات القديمة مصطلحات «أرسطولوخيا»[2]، وهو يُوناني أصله «Aristolokhia» يطلق على الزرَاوَند[3]، و «بدليُون»[4] وهو يُونَانيّ أيْضاً أصله «Bdellion» وهو «المقْل»، و «أطريلال» وقد فسّره بأنه «لفظ بربريّ معنَاه رجْل الطيْر»[5]. وهذه المقترضات القديمة ـ كما ذكرْنا ـ منقولة كلها من المصادر القدمية. وقد تنقل أحْياناً محرّفة بعيدة عن أصلها الأعجميّ الصحيح. ومن أمْثلة المقترضات المحرّفة مصطلح «ابْرُوزُون» للدلالة على «حيّ العالم»[6] وصوابُه «أيزوون»، وهومصطلح يوناني أصْله «Aeizôon»، ومصطلح «أبسوفس» بالباء وهو «الزوفا اليابسَة»[7]، وصوابُه «إيسّوفس» بالياء، وهو يوناني أصْله «Hussôpon»، ومصطلح «أبو قَابُوس»، وهو «الأشنان» بالعربيّة[8]، وصوابُه «أبوفَايس» بالفاءِ

(1) نفسه، 2 و.
(2) نفسه، 2 ظ.
(3) وهذا نفسه فارسيّ.
(4) الشذور الذهبيّة، 68 و، على أنّه لم يشر إلى عجمته.
(5) نفسه، 3 و.
(6) نفسه، 4 ظ.
(7) نفسه، 5 ظ.
(8) نفسه، 7 ظ.

والياءِ، وهو يوناني أصْله «Hippophaes».

وأمّا المقترضات الحديثة فجلّها دَالّ على أسْماء أمْرَاض، وعلى أسْماء عناصر ومستحضرات كيمائيّة، أو على أسْماء آلات تستعمل في الطبّ، وأسْماء نباتات طبيّة لم تدوّن في كتب الأدوية المفردة العربيّة القديمة، ومن أمثلة أسْماءالأمْرَاض مصطلح «أبو بلقيا» ومعناه «السّكتة أو النقطة أو ضربة الدّم»[1]، والمصطلح فرنسيّ أصْله «Apoplexie»، ومصطلح «ايبرتروفيا» ـ بباءٍ مثلثة تحتيّة ـ وهو عنده لفظ يوناني معناه «ضخامة حجم العُضو»[2]، وهو فرنسي أصْله «Hypertrophie»؛ ومن أسْماء الآلات نذكر مصطلح «أرْيُوميتر»، وهو «اسم لمقياس يعرف به كثافَة السّوائل»[3]، وهو من الفرنسيّة «Aréomètre»؛ ومن أسماء النبات نذكر مصطلح «أبيكَاكُوَانا»، وهو «لفظ أمريكي يطلق على جذر نباتٍ يسمّى عرق الذهب المقيء أو المطرّش»[4]، وقد ذكر منه أنْواعاً، والمصطلح فرنسيّ أصْله «Epi alcackiana»، والجزء الثاني منه فيما يبدو لاتينيّ حديث؛ وأمّا المصطلحات الكيمائية المقترضة فكثيرة جدّاً، نكتفي منها بالإشارة إلى مجموعات الـ «أكاسيد»[5](Les Oxydes) والـ «بـي أوكْسيد»[6](Bioxyde) والـ «بـي فوسْفَات» «Biphosphate»[7] والـ «بـي كَرْبُونَات»[8] «Bicarbonate».

وأمّا تصنيف المستويات اللغوية بحسب التعميم والتخصيص فإنه يمكننا من تصنيف الوحدات المعجمية بحسب خاصّيَّتَيْ التعميم والتخصيص فيها. فإن

(1) نفسه، 6 ظ.
(2) نفسه، 8 ظ.
(3) نفسه، 20 و.
(4) نفسه، 50 و.
(5) نفسه، 37 ظ.
(6) نفسه، 89 و ـ 89 ظ.
(7) نفسه، 89 ظ ـ 90 و.
(8) نفسه، 90 و.

الوحدات المعجمية المستعملة في أيّ لغة من اللغات الطبيعيّة تكون إمّا عَامّة وإمّا مُخصّصَة. فإذا كانت الوحْدَة عامّة كانت لفظاً لغويّاً عَامّاً (Mot) مُكتسباً لجملة من الخصائص تمكنه من القيام بـ «الوظيفة الأدبيّة» في الخطاب، وإذا كانت مخصّصة كانت مُصْطلحاً (Terme). وإذن فإن الوحدات المعجمية تكون إمّا ألفاظاً عَامّة، فهي مفردات اللغة العامّة، وإمّا وحداتٍ مخصّصَة، فهي المصطلحات المتصفة بالدقّة والخُصُوصيّة. والوحدات العامّة تُستفاد منها دلالاتٌ لغوية عَامّة يمكن لها التحوُّل بيُسر من الحقيقة إلى المجاز، وأمّا الوحدات المخصّصَة ـ أي المصطلحات ـ فتستفاد منها مفاهيمُ دقيقة تُتَصوَّر بالذهن وتدرك بيُسْر.

ووحدات النصف الأوّل هي المكوّنة لمدوّنة المعجم اللّغوي العَامّ. فإن طبيعة مصادره تفرض ذلك لأنها في معظمها مصادر «أدَبِيّة» مُظْهِرَة لمدى محافظة الجماعة اللغَويّة في تأليف المعجم العَامّ، ومن أهم الدلائل على تلك المحافظة في المعجم العربي مواقف المؤلفين من المستويات اللغوية حسب تصنيفها السّابق، فقد ذكرْنا أنَّ أفضلها منزلة الفصيح، يتلوه الأعجميّ «الأدبيّ»، ثم يتنزّل المولّد والعاميّ منزلة دُنْيا. على أن لهذا الموقف المحافظ في الحقيقة مَا يبرّره. فإن الوحدة المعجمية تكون عامّة إذا عبَّرت تعبيراً عفويّاً عن تجربة المتكلم في الكوْن وكانت شائعة الاستعمال متواترة بين أفراد الجماعة اللغوية عَامّة، لأنها من الرصيد المشترك بينهم، قد انتهت إليهم بتناقل الأجيال لها، جيلاً عن جيل. وهذه هي صفة الوحدة المعجمية «الفصيحة»، في أيّ «لغة مِعْيَار». وليْس كذلك المولّد والأعْجميّ والعاميّ. فإنها جميعاً «نِتَاج خَاصّ». أمّا المولّد (Néologisme) فيكون من استحداث فرْدٍ أوْ جماعةٍ للتعبير عن المستحدَث من المفاهيم والأشياء في واقع الجماعة اللغويّ. والأعجمي كذلك يكونُ من اقتراض فرد أو مجموعة لسَدّ خانات فارغة في واقع الجماعة اللغويّ، وخاصّة في تسمية الوافِد من المفاهيم والأشياء التي لم تُوَلّدْ لَهَا الجماعة تسمياتٍ تحيلُ إليْها في نظامها اللغويّ. وأمّا العاميّ فهو من استعمال مجموعاتٍ داخل جَمَاعَاتٍ. على أنّ المولد والأعجميّ ـ بخلاف العَاميّ ـ كثيراً مَا ينتقلان من الاستعمال الخاصّ إلى الاستعمال العامّ لما يتحقق

لهما من قِدَم وتَناقُلٍ بين الأجيال، فيُصْبِحان هما أيضاً جُزْءاً من «اللغة المعيار»، ويَسْتجقّان بذلك حَقّ التدوين في المعْجم اللغويّ العامّ. لكن هذا يصحّ في أيّ لغة حيّة إذا لم يُقَيّد التدوين المعجميّ بمعايير فَصَاحيّةٍ متشدّدة تشترط في معْيَارية الوحدة المعجمية تقييداً في الزمَان وفي المكان، مثلما هو شَأْنُ التدوين المعجمي في اللغة العربية، إلى وقت غير بعيد.

وإذن فإن الوحدات المعجمية العامّة من اختصاص المعجم اللغويّ العامّ، وأمّا الوحدات المعجميّة المخصّصة فهي المكوّنة لمدوّنة المعْجم المختصّ. ولذلك فإن المعاجم المختصَة معاجمُ مصطلحيّة، لأنها مشتملة على مصطلحات العلوم أو مصطلحات الفنون، وهذه هي خاصيّة «الشذور الذهبيّة» للشيخ التونسيّ. ومن أهمّ ما يبْرز هذه الخاصيّة في «الشذور» ـ في هذا السياق من التحليل ـ انتماءُ وَحَدَاته المعجميّة المقوليُّ. فَإنّ الوحدات المعجميّة عامّة ـ عدَا الوحدَات «الأدِويّة» ـ تنتمي إلى أربع مقولات معجمية (Catégories lexicales) أسَاسيّة هي الاسم والفِعْل والصّفة والظرف. والأفْعال والصفات والظروف تغلُب في الوحدات المعجمية العامّة، والأسْماء تغلب في الوحدات المعجمية المخصّصة. ولذلك فإن الأفعال والصفات والظروف ألصق بالمعجم اللغوي العامّ، والأسْماء ألصق بالمعجم المختص؛ على أن الأفعال والظروف تكاد تكون من اختصاص المعجم العامّ، أمّا الأسْماء والصفات فمشتركة بين الصنفين من المعاجـم. فالكلام العامّ ـ إذن ـ يشتمل على كل أنواع المقولات المعجميّة، بينما الاصطلاح يقوم على المقـوُلَـةِ الاسميّة خاصّة، وذلك لأن الاصطلاح يكون بالإحالة إلى مفاهيم، والأسْماءُ من بيْـن المقولات المعجميّة أقدر على اكتساب المفاهيم. على أن الصفات قد تحمّل أيضاً أثناء عملية التوليد وظائفَ الأسْماء فتُسْتَعْمل استعمالَها بإسقاط الموْصُوف واستعمال الصفة لأنها قد تُغْنِي عن ذكرِه.

ولم يشذّ معجم «الشذور الذهبيّة» عن غيره من المعاجم المختصة في اشتماله

على الوحدات المعجمية المخصّصَة الاسميّة والوَصْفيّة. فإن أكثر مداخله أسْماءٌ وصِفَاتٌ. لكنه قد اشتمل على بعْضِ الأفعال أيْضاً[1]. وذلك ـ فيما يبدو ـ لأن التونسيّ والجماعة التي اشتركت معه في جمع مادّة المعجم كانوا لا يفرّقون كثيراً بيْن صنفي الوحدات المعجمية، العامّة والمخَصّصَة، أي بيْن ألفاظ اللغة العامّة والمصطلحات، فقد سمّيت الوحداتُ المدوّنة في المعجم «ألفاظاً» كما يظهَرُ من عنوانه، بل إن فيه ألفاظاً عامّة كثيرة. فإن ما جُمِع من المصادر اللغوية العامّة مثل القاموس المحيط للفيروزأبادي وفقه اللغة للثعالبي لم يُدوّن في متون اللغة باعتباره مصطلحاتٍ بل باعتباره ألفاظاً عامّة من الفصيح المشترك، ومن هذا الرصيد اللغويّ العامّ المجمَّع من المصادر اللغويّة الأفعالُ التي أُثبتَتْ في المعْجم. على أن وجود هذه الأفعال فيه لا يُنقص من خاصيّته «الاسميّة». ولا يُخْرج جُلّ الوحدات التي اشتمل عليها من دائرة التخصيص.

ومن أهمّ سمات «لاسميّة» في وحدات المعْجم أبنيتُها الصّرْفيّة، فإن الوحدات المعجمية ـ عامّة ـ تكون إمّا بسيطة، وهي المتكَوّنة من عنصر واحدٍ؛ وإمّا مركّبة، وهي المتكوّنَة من عُنصُرَين إمّا بتركيب إضافي وإمّا بتركيب إسناديّ وإمّا بتركيب مزجيّ؛ وإمّا مُعَقدة، وهي المتكوّنة من ثلاثة عنَاصر فأكثر. والوحدات البسيطة مفرداتٌ، والوحدَاتُ المركبة والمعقّدة مُرَكّبات اسْميَّة أو مُرَكّبَات وَصْفيّة لها وظيفة المركّبات الاسميّة. والوحدات البسيطة في المعجم العامّ أغلب لأن جُلّ مداخله ـ سواءٌ كانت رئيسيّة أو فرْعيّة ـ أفعالٌ وصفاتٌ وظروف وأسْماءٌ مفردة، وتقِلّ فيه إذَن المداخلُ المركّبة والمداخل المعقّدة. أمّا المعجم المختصّ فيشْتمل على الوحدات الاسمية والوصفيّة البَسيطة والمركّبة والمعقدة على السّواء.

ومن الوحدات الاسميّة والوصفية البسيطة في «الشذور» ما يكونُ مفرداً،

(1) ومثالها «أحم» (12 ظ) و «ادرغش» و «ادرهم» و «أدفل» و «أدل» (14 ظ)؛ و «ثبرت» و «ثجل» (114 ظ) و «ثرمل» و «ثعثع» (115 و)... إلخ.

ومثاله «إبْرَةٌ»[1] و «أُثْرَةٌ»[2] و «إجْلٌ»[3]و «ارتجاجٌ»[4] و «ارتعاش»[5]؛ ومنها ما يكون مثنّى، ومثاله «الأخْدَعَان»[6] و «الأسْدَرانِ»[7] و «الأسْهَرَان»[8]؛ ومنها ما يكون جمعاً، ومثاله «أبْخرة» ـ جمع «بُخَار»[9]، و «أجْربَة» جمع «جراب»[10]، و «أرْبطة» جمع «رباط»[11]. ومن الوحدات المركّبة مَا يكون مركّباً إضافيّاً، ومثالُه المصطلحاتُ المركبة بالإضافة إلى «إبْرة» وهي «إبْرَة التلقيح» و «إبْرَة الخزام» و «إبرة الذراع» و «إبرة الربط» و «إبرة العقرب» و «إبرة العُلْمَة» و «إبرَة الغرْز» و «إبرة القدْح» و «إبرة المغناطيس» و «إبرة الناصُور»[12]، ومنها ما يكون مركّباً إسْنادياً، ومنْ أمثلته «استسقاءٌ دمَاغِي» و «استسقاءٌ رَحِمِيّ» و«استسقاءٌ رَمَدِيّ»[13]. على أنّ المركّب الإسناديّ قد يشتمل على صَفَتيْن تقومان مقام الموصُوف، ومن أمثلته «إبْري حَلَمِي» ـ صفةٌ للشريان ـ و «إبْري فكّي» ـ صفة للرّباط ـ و «إبْريّة بُلعُوميّة» و «إبريّة لاَميّة» و «إبريّة لسانِيّة»، وثلاثتها صِفات للعَضَلة[14]. فإذا كانت الوَحَدات مُعَقّدة اشترك في تركيبها الاسميّ الإسْناد والإضافة. ومن أمثلة المصطلحات الثلاثيّة العنَاصر «استسقاءٌ هوائي

---

(1) الشذور الذهبيّة، 3 ظ.
(2) نفسه، 9 ظ.
(3) نفسه، 11 و.
(4) نفسه، 16 ظ.
(5) نفسه، 17 و.
(6) نفسه، 13 ظ [أخدع]، وهما الودجان الظاهران.
(7) نفسه، 24 ظ [أسدر]، وهما المنكبان.
(8) نفسه، 28 ظ [أسهر]، وهما القناتانِ الناقلتان للمنيّ.
(9) نفسه، 3 ظ.
(10) نفسه، 10 ظ.
(11) نفسه، 10 و.
(12) نفسه، 3 ظ ـ 4 و.
(13) نفسه، 22 ظ.
(14) نفسه، 4 ظ ـ 5 و.

طبليّ»[1] و «التّهَيّج الإفرازي الدّون»[2] و «الشريانات تحت التّرقوة»[3] ـ ويلاحَظ هنا ظهور الظرف «تحت» مكوّناً من مكوّنات الاسْم ـ، ومن أمثلة المصطلحات الرباعيّة العناصر «استسْقاء مُخي باطنيٌّ مُزْمِن»[4] و«العَصَبُ الوَحْشي المحرّك للمُقْلة»[5]، ومن أمثلة المصطلحات الخماسيّة العناصر «تحت إيدروكْلُورات الأوكسيد الأوّل للأنتيمون»[6]، و «تحت كبريتات ثاني أوكسيد الزيبَق»[7]، وهذان المصطلحان كما يُلاحظ مكوّنان من عناصر عربيّة وعناصر أعْجميّة، فهي ممّا نسمّيه «مُرَكّباتِ اسْميّة هجينة»، وهي كثيرة في الشذور الذهبيّة، وفي المعجم العلمي العربي المختص الحديث عَامّة، لأنّها معاجمُ قائمة على الاقتراض الثقافي أسَاساً. ومن أمثلة المصطلحات السداسيّة العناصر «العَضَلَةُ القابضة المشتركة الطويلة لأصَابع الرِّجْل»[8]، و «العَضَلة القابضة المشتركة القصيرة لأصَابع الرِّجل»[9]، والفرق بين العَضلتيْن في الطول والقصر، وقد أوجب التمييزَ بينَهما في التسمية.

وقد توجَد مركبات اسميّة مكوّنة للوحدات المعجميّة المعقدة أطول مما ذكرْنا، لكننا أردنا الاكتفاء بالنماذج التي أوردنا، فإنها كافية لإظهار مَا بين الوحدات المعجمية العامّة المكوّنة للمعجم العامّ، والوحدات المعجميّة المخصّصَة، المكوّنة للمعجم المختص، من فرْق، سَوَاء في انتمائها المقولي أو في أبنيتها الصّرفية. ولهذا الفرق صلة ببعض القضايا الأخرى، وخاصة بركن الوضع في المعْجم.

---

(1) نفسه، 23 ظ.
(2) نفسه، 14 ظ.
(3) نفسه، 311 و.
(4) نفسه، 23 ظ.
(5) نفسه، 374 ظ.
(6) نفسه، 93 ظ.
(7) نفسه، 94 و.
(8) نفسه، 376 ظ.
(9) نفسه، 376 ظ.

3 ـ 2 ـ مسألتَا الوَضْع:

1 ـ مسألة الترتيب:

نبّه المؤلّف في مُقدمة الكتاب إلى الطريقة المتّبعة في ترتيب مداخل معجمه بقوله: «ورتبت جميع ذلك على حروف المعجم ليكون أسْهل للمراجعة وأقوم، وسلكْت في ذلك مسْلك صاحب المصْبَاح [المنير] لسهولتِه عنْ مسْلك القامُوس والصحاح، واعتبرُ الأفعال المزيدة كالمجرّدة والواويّ كاليائي خلافاً لمن أفردَه لأنـي لا أعتبرُ إلاّ أوائل الكلمات، واعتبار أوَاخِرها فـي هذا الكتاب من المتْرُوكات»[1]. فقد اتّبع المؤلّف إذن طريقة الترتيب الألفبائيّ العاديّ مراعياً أوائل حروف المداخل دون اعتبار للجذور أو تجريد المداخل من حروف الزيادة فيها أو ما يُعدّ حروف زيادة. ثم إن المؤلِّف ـ زيادة في التسهيل والدقّة ـ قسّم الكتاب إلى أبواب وفُصول، فجعل الحرف الأوّل باباً والحرف الثاني فصْلاً. من ذلك بابُ الهمزة، وفيه فصْل الألف، وهو مشتمل على المداخل المبدُوءة بألفَيْن[2]، ثم فصل الباء، وفيه ما بُدِيء بهمزة وباءٍ[3]، ثم فَصْل التاء[4]، ثم فصل الثّاء[5]... الخ.

وقد أحكم المؤلّف ترتيب المداخل المكوَّنَة من وحَدات معجميّة بسيطة، ولم يُرَاعَ فيها الحرفَان الأوّلُ والثاني فقط بل رُتبت بحسب تتابُع كلّ حروفها، وقد كان هذا التقيّد الدقيق بالترتيب الألفبائي سبباً لكثرة الهوامش والحواشي وكثرة التشطيب في مادّة الكتاب الأصلية لتحويل موادَّ لمْ تُوضَعْ في أصل التأليف في مواضعها الصحيحة. وليْس هذا تالياً للتأليف بل كان يتمُّ فيما يبدو في مرحلة التأليف نفسها لأن من المداخل مَا شُطِبَ ثم أعيدت كتابته في المتن في موضعه

---

(1) نفسه، 2 و.
(2) نفسه، 2 ظ ـ 3 و.
(3) نفسه، 3 و ـ 8 ظ.
(4) نفسه، 8 ظ ـ 9 ظ.
(5) نفسه، 9 ظ ـ 10 و.

الصحيح وليْس في الحواشي[1]. وقد حاول المؤلف إحكام ترتيب المدَاخل المكوّنة من وحدت مركّبة ووحدات معَقّدة. لكنّ من قضايا الترتيب ما لم يكن واضحاً للمؤلف فلم يسلم ـ بِسَببها ـ من الخلْط المنهجيّ، ونخصُّ بالذكر من هذا الخَلْط مَظْهريْن:

الأوّل هو الجمع بين «المتشاكلين»، والمتشاكلان هما المدخلان اللذان يشتركان في الصوامت ويختلفان في الصوائت، ومنها «المثلثات» في العربيّة مثلاً، وهذا من باب التجانس (Homonymie) غير التامّ. وقد يكون المتشاكلان من مقولتيّن معجميتيْن مختلفين، فلا يكون لهما الانتماء المقولي نفسُه. فقد يكون أحَدُهما فعْلاً، والآخر اسماً. وقد يكون الاثنان اسمَيْن لكن أحدهما اسم عَيْن والآخر اسم مَعْنى، أو يكون أحدهما اسماً مفرداً والثاني اسم جمْع... الخ. ومن أمثلة هذا الخلط جَعْل المؤلف «ثَرْمَلَ» ـ وهو فِعْل ـ و «ثُرْمُلٌ» ـ وهو اسم ـ في مدخل واحدٍ: «ثَرْمَلَ: سَلَحَ، وأكَلَ اللحم ولم ينضجْه؛ وكقُنْفُذ: النُّقْرَة في ظاهر الشّفة»[2]؛ وجَعْله «الثّوْلَ» ـ وهو اسم جمْع لمُعَيَّن ـ و «الثوَلَ» ـ وهو مصدر من «ثَوِلَ» ـ في مدْخل واحدٍ: «الثّوْلُ بفتح الثاءِ وإسْكان الواو: ذكر النَّحْل، وقيل جماعة النحل، وشجر الحِمض، والثَّوَلُ بالتحريك: جُنُون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مَرْتَعِها»[3]، والغالب في إطلاق «الثوْل» هو دلالته على جماعة النحل. على أن المؤلف قد يفصل بيْن المتَشاكليْن[4]، وهذا مُطرد في المعجم أيضاً.

والمظهر الثّاني هو ترتيبُ المدخل المركب أو المدخل المعقّد تحت عنصره الثاني، وهذه ظاهرة مطّردة في الكتاب. ومن أمثلتها فيه إدْراجُ مصطلحَيْ «شرايين ثاقبة» و «عضلات ثاقبة» في باب الثاء تحت مدخل «ثاقب»[5]، ولا وجود للشريان

(1) تنظر مثلاً موادّ فصل الشين في باب الشين: 311 ظ.
(2) نفسه، 115 و.
(3) نفسه، 117 و.
(4) ينظر مثلاً مدخل «ثوْر» (وهو الذكر من البقر): 117 و.
(5) نفسه، 115 و.

الثاقب في باب الشين، وللعَضلة الثاقبة في باب العين؛ وإدراجُه «الشريان الاسْتحيَائِيّ» و «العَصَب الاستحيائي» و «الأعضاء الاستحيائيّة» تحت مدْخَل «استحيائي»[1]، ولا وجود لها في مواضعها من الترتيب في الكتاب؛ وإدْرَاجُه «شِرْيَان إبْرِي حَلَمِيّ» و «ثقب إبْري حَلَميّ» تحت «إبْري حَلَمِيّ»[2] ولا وجود للأوّل في باب الشين وللثاني في باب الثاء؛ وقد يقتصِر من المركب الوصْفيّ على العنصر الأوّل منه فيُورده مدْخلاً رئيسيّاً ويدرج تحته ما تركب معه من مُصطلحات معقّدة، ومثال ذلك إيراده تحت «جَناحيّة» مصطلحات «العَضَلة الجناحية الإنسيّة» و «العضَلة الجناحيّة الفكية الكُبْرى» و «العضلة الجناحية الفكيّة الصّغْرَى الوَحْشِيّة»[3]، فهذه مصطلحات معقدة ذات بُنًى مركّبِيّة إسْنَاديّة قد عُوملت في الترتيب معاملة المركّبات الوَصْفيّة وعُدّ العنصر الأوّل من المركّب الوَصفيّ ـ وهو العنصر الثاني من المركّب الإسْنَاديّ ـ وحدة معجمية «محتوية» (Hyperonyme)، بيْنما الوحدة المحتوية في الحقيقة هي العنصر الأوّل المحذوف أو المثبت قبْل وصْفه الأوّل، وهذا العنصر الأوّل هو الاسم، أي «الشريان» أو «العضو» أو «العضلة» أو العَصب» أو غيرها . على أنّ المؤلّف قد يورد في أحيان كثيرة المداخل المركّبة أو المعقّدة تحت عنصرها الاسميّ الأصلي الأوّل، ومن أمثلة ذلك إيرادُه «الثرب القولوني» و «الثرب المعدي الطحالي» و «الثرب المعدي القولوني» في باب الثّاء مع «الثرب» في بداية كلّ مصطلح[4]، وإيرادُه مجموعة من «الشرايين» في باب الشين ، مثل «الشريان الشظيّ» و «الشريان العجزيّ» و «الشريان السّباتي الباطن» و «الشريان السّباتي الظاهر»[5]، ومجموعة من «الأعْصاب» في باب العيْن، مثل «العصب الاشتياقي» و «العصب الشوكي»

(1) نفسه، 22 و.
(2) نفسه، 4 ظ.
(3) نفسه، 132 و.
(4) نفسه، 114 ظ ـ 115 و.
(5) نفسه، 310 ظ ـ 311 و.

و «العَصَب الرئويّ المعدي» و «العَصَب اللّساني البلعومي»[1]. وليس بين هذه المصطلحات المرتبة بحسب عنصرها الأوّل الأصلي ـ وهو الاسم المحتوي مثل «الشريان» و «العصب» و «العضلة» ـ وبيْن المصطلحات السّابقة التي رتبت بحسب العنصر الثاني أي العنصر الوصفيّ في المصطلح المركّب مثل «استحيائيّ»، أو في المصطلح المعقّد مثل «جناحيّة»، أو العنصُرين الوصْفيّين الثاني والثالث في المصطلح المعقّد مثل «إبريّ حلميّ»، فرْقٌ ظاهر يُوجب ترتيبَ هذه تحت العنصر الوصْفيّ فيها وترتيب تلك تحت العنصر الاسْميّ. ولا شك أنّ الموصُوف يكون له من الشهرة ما يُغني وصْفُه عن ذكره إذ تقوم الصفة بوظيفة الاسْم، وعنْدئذ يجوز حَذْف الموصُوف في الترتيب واعتمادُ الصّفة. لكنْ ليس هناك ما يدُلّ على أن الشرايين والأعْصاب والعَضلات التي حُذفت وقامت مَقامها في الترتيب صفاتُها أشْهَرُ من مثيلاتها التي ذكرت سابقَة لصفاتها في مواضعها من الترتيب في الكتاب.

2 ـ مسألة التعريف:

التعريف عمليّة تمييزيّة. فإن وظيفته الأسَاسيّة هي ذكر السّمات المميّزة لمرْجع أو لمفهوم مّا عما عَدَاهُما من المراجع والمفاهيم. ووظيفة التعريف اللسانية إذَنْ هي تحقيق ما بيْن الأدلّة من فُروقٍ تمييزيّة في الدلالة. فإن قيمة الدليل في النظام اللغويّ عامّة وفي المعجم خاصّة فيما يختلف به عن غيره من الأدِلّة. فالدليل وَحدة معجميّة، ولكل وحدة معجميّة خصائصُها التمييزيّة التي تحقق لها التفرّد في المعجم، وهي انتماؤها المقوليّ وتأليفها الصّوتي وبنيتها الصرفيّة ـ وبينهما في العربيّة فرْق ـ ودَلالتها، ولا يمكن أن توجد في اللغة الواحدة وحدتان معجميّتان متفقتان في الخصائص الأرْبع، ولا بدّ أن تتفرّد كلّ وَحْدة معجميّة بخصيصة أوْ أكثر من الخصائص الأرْبع حتّى تكون فرْداً معجميّاً (Individu lexical)، ويمكن لها أن تكون مَدْخلاً معجميّاً مستقلاً أو عنصراً تامّاً مفيداً من عناصِر التركيب النحويّ.

---

(1) نفسه، 374 و ـ 374 ظ.

والتعريف إذن هو عملية التمييز بين الأدلّة في خصيصتها الرابعة، أي في الدلالة. لكنّ عملية التمييز تختلف بحسب نوع العلاقة التي تربط الوحدات المعجميّة بالموجُودَات. فإن الوحدات المعجمية دَوالّ من اللغة إلى موْجُودات من خارج اللغة. والرابط بين ما هو من اللغة وما هو من خارج اللغة إحْدى علاقتيْن: الأولى نُسمّيها مرجعيّة دلاليّة لأنّ الوحدات المعجميّة أدِلَّةٌ ذَاتُ مدَاليل تحيلُ إلى مراجعَ (Référents) من خارج اللغة؛ والعلاقة الثانية نسميها علاقة مفهوميّة لأن الوحدات المجعمية لا تُرجِعُ إلى الموجُودَات في الواقع بل ترجع إلى مفاهيم. وهذه المفاهيم نفسها هي «أمْثلَات» (Idéalisations) لموجودَاتٍ معقولة في الذهن أو لأشياء ذات أشخاص وأعْيَان. وعملية التمييز بحسب العلاقة الأولى تقعُ على الوحدات المعجميّة العامّة، أيْ على ألفاظ اللغة العامّة، فهي إذن «تعريف لغويّ»، ومجاله المعجم اللغويّ العامّ؛ وعملية التمييز بحسب العلاقة الثانية تقع على الوحدات المعجميّة المخصّصة، أيْ على المصطلحات، وهي «تعريف منطقيّ»، مجالُه المعْجم العلمي أو الفنيّ المختصّ. والتعريف الأوّل ـ أي اللغويّ ـ يُقْتَصَرُ فيه على تَبيَان خصوصيّة اللفظ اللغويّ وسماته المميّزة (Distinctifs) والمُتَميّزة (Pértinents) بالنّسبة إلى غيره من الألفاظ. والتعريف الثاني ـ المنطقي ـ قوامُه الإخبار عنْ خصائص الشيء أو الموجود الذهنيّ المسمّى في المعْجم من نواح عدّة: كالجنس أو النوع أو ما له صلة بالهرميّة المقولية التي ينتمي إليها، والشكل والأبعاد والحجم والمقدار والزمان والمكان اللذين يوجد فيهما، والوظيفة. وهذه الخصائص ليْست كلها تمييزيّة بل إن منها النمطيّ الأسَاسيّ مثل الوظيفة. ولهذا فإن التعريف المنطقيّ غالباً مَا يتجاوز وَصْف خصائص المعرَّف التمييزيّة إلى ذكر خصائص نمطيّة أسَاسيّة يصبح التعريف بها مَوْسُوعيّاً.

مجال التعريف اللغويّ إذن المعْجمُ اللغويُّ العامّ، ومجال التعريف المنطقي أو الموسوعيّ المعجمُ العلميُّ أو الفنيّ المختصّ؛ وهذا يعني أنّ التعريف في «الشذور الذهبية في الألفاظ الطبيّة»، باعتباره مُعجماً علميّاً مختصّاً، من الصنف

الثاني، أي التعريف المنطقيّ. لكن الأمْرَ فيه في الحقيقة ليْس هَيِّناً سَهْلاً. فقد رأينا عند حديثنا عن مصادر المعجم وعن المستويات اللغوية فيه أنّ المدوّنة اللغوية مكوّنة من صنفيْن من المداخل: صنف ذي أصُول أعجمية لأنّه ترجمة للمداخل الأصُول في «معْجم المعاجم الطبيّة» الفرنسيّ، وليس للتونسيّ أو رفَاقه فضلٌ في وضع مادّته لأنه من وضع المؤلف الفرنسيّ، وصنفٍ ثانٍ عربـيّ قد زيد على متن المعجم الأصليّ بعد جمعه من مظانّه، وقد رأينا أنها مظانّ لغويّةٌ عامّة يتنَزّل «القاموس المحيط» للفيروزابادي بينها منزلةً متميزة، ومَظانّ علمية تتنزل بينها «تذكرة أولى الألباب» للشيخ داود الأنطاكي منزلة خاصّة. وإذن فإن مادة «الشذور الذهبيّة» المعجميّة مزيج من الوحدات المعجمية العامّة ـ أي الألفاظ ـ التي اسْتُخرجت من المصادر اللغوية العامّة، والوحدات المعجمية المخصّصة ـ أي المصطلحات ـ التي وُجدَت في متن المعجم الفرنسيّ فترجمت أو استخرجت من المصادر العلمية العربية القديمة وأُحْيِيَتْ، ويمكن أن نقول إن التونسيّ ليس له في تعريف المادّة المعجمية التي اشتمل عليها المعجم فضل لأنّ تعريف المداخل الأصول التي تُرجمت من المعجم الفرنسي قد وضَعَهُ المؤلّف الفرنسي، وأمّا المادّة العربية المضافة فقد عرّفها بما وفرته له المصادر العربية التي اعتمد. ففي التعريف في «الشذور» إذَن مزيجٌ: تعريفٌ لغَوي مسند إلى ألفاظ اللغة العامّة التي أخذت من ألمظَانّ اللغوية، وتعريف منطقي أو موْسُوعيّ قد نُقِل من الفرنسيّة أو نقل من المصادر العلمية العربية القديمة. على أنّ هذه المصادر العلمية العربية لم تخل من التعريف اللغويّ أيضاً[1]، وقد نقل منها الشيخ التونسي كثيراً من التعريفات التي نعتبرها لغويّة.

وإذا أسْقطْنا الألفاظ اللغوية العامّة ـ وخَاصّة الأفعال كلّها، وبعْض الأسْماء والصفات ـ المأخوذة من المصادر اللغوية بتعريفاتها، ونظرْنَا في المادّة المصطلحيّة المتبقية، وجدنا في تعريفاتها الصنفيْن من التعريف غالبَيْن: اللغويّ والمنطقي.

---

(1) ينظر حول التعريف اللغويّ في المعاجم العلميّة العربية المختصّة القديمة كتابنا «المعجم العلميّ العربـيّ المختصّ»، ص ص 136 ـ 144.

والتعريف اللغوي في الكتاب أنواعٌ توحّد بين جُلّها خاصيّتان، الأولى هي غلبَة الاختصار عليها، والثانية قيامها على إظهار العلاقة بين التعريف والمعرَّف، ولذلك فإن التعريف اللغويّ في «الشذور الذهبية» يمكن تسميتُه «تعريفاً علاقيّاً» (Définition relationnelle)، وهو يُعرّف المسمَّى ـ أي المدخل المعجميّ ـ بوَحدة معجميّة اسميّة أو بنصّ تفسيري قصير يقوم مقام المرادف لها وللمسمّى، من خلال جُملة من العلاقات بيْن المُعرِّف ـ وهو النّصّ المسْنَدُ إلى المدخل ـ والمعرَّف وهو المسمَّى. ونخص بالذكر من هذا الصنف من التعريف الأنواع الخمسة التالية:

(1) ـ تعريف بحسب علاقة الجزء بالكُلّ: وفيه يكون المسمّى اسماً محتوياً (Hyperonyme) تدرج تحته مسمّيات جزئيّة صالحة لتكون هي أيضاً مداخل مستقلة في المعجم. وقد تعرَّفُ هذه المسمّيات الجزئيةُ من خلال صلتها بالاسم المحتوِي أي المسمّى المدخل، وقد يُكتفى بذكرها أو بذكر بعْضٍ منها دون تعريف. وتكوّنُ جملةُ التعريفات الجزئية أو المسمّيات الجزئية التي لم تعرّف نصَّ هذا النوع من التعريف العَلاقي.

ومن أمثلة مَا عرفت فيه الجزئيات مدْخلُ «ثاقب»؛ فقد عُرِّف بأنّه «وصْفٌ لما يثْقُبُ؛ واسمٌ لبعض أجزاءٍ من البدن، فيقال شرايينُ ثاقبةٌ لبعض فُروع من القوس الراحي، وثلاثةِ فروع شِرْيانيّة في الفخذ ومثلها في القدم؛ وعضلات ثاقبة للعضلات القابضة للأصابع الغائرة بسبب أنّ أوتَارَها تتوزّع في أوتار العضلات السطحيّة»[1]؛ ومدخل «إبريّ حلميّ» الذي عرّف بأنه «اسْمٌ لما بَيْن النتو الحلميّ والنتو الإبْريّ، فيقال شريان إبْري حَلمي وهو فرع من الشريان الأذنيّ الخلفي، ومن الشريان القمحدويّ، وينفذ للأذن الباطنة من قناة فلوب؛ ويقال ثقب إبْري حَلمي لما هو نهاية قناة فلوب وكائن في قاعدة الصخرة، ومنه يمدّ العصب الوَجْهِي»[2].

ومن أمثلة ما لم تعرّف فيه المسمّيات الجزئية مدْخَلُ «عَضُديّ»، فهو «نسبة

(1) الشذور الذهبية، 114 و.

(2) نفسه، 4 ظ.

إلى العَضد، أطلق على مَا يتعلّق بالعَضُد فيقال شريان عضديّ ووريد عضدي وضفيرَة عضديّة وغير ذلك»[1]؛ ومدْخل «معدي»، وهو «بياء النسبة، ما له نسبة أو مجاورة للمعدة، فيقال تخمة معديّة وأعْصَابٌ معديّة وشريان معديّ والتهاب مَعِديّ ونحو ذلك»[2].

(2) ـ تعريف بحسب علاقة الانتماء: وفيه يُعرّف المسمّى المدْخَلُ بحسب انتمائه التّصنيفي، أي بحسب صلته بالهرميّة المقوليّة التي ينتمي إليْها. والعلاقة هنا بيْن المسمّى المدْخـل والمعرّف تكون إمّا بين اسم مُنضو (Hyponyme) واسم مُحتوٍ (Hyperonyme)، وإمّا بيْن اسم مُنْضوٍ واسم جنس كلّـي (Superordonné). ومن أمثلة العلاقة الأولى تعريف «الشرّالية»[3] بأنها «نوْعٌ من الهندباء»[4]، و «الشمّام» بأنه «نوع من البطيخ»[5]، و «مسك الجن» بأنه «ضرب من الجعْدَة»[6]؛ ومن أمثلة العلاقة الثانية تعريف «بلسامن» بأنّه «نبت من الفصيلة المركبة»[7]، وتعريف «شيخ البحر» بأنّه «نوعٌ من السّمك»[8]، و «الشيْم» بأنه «ضرْب من السّمك»[9].

(3) ـ تعريف بحسب علاقة الشبه: وفيه يُعَرَّف المسمَّى المدْخَل بحسب مَا بينه وبيْن المعـرّف من الشبه. ومثاله تعريف «بلّـوري» بأنه «نسْبة إلى البلور، وهـو مَا يشبه البلوْر في المنظر»[10]، وتعريف «البُوت» بأنه «بالضمّ، شجر

(1) نفسه، 376 و.
(2) نفسه، 536 و.
(3) في الأصل «شوالية» بالواو، وهو تحريف.
(4) الشذور الذهبيّة، 319 ظ.
(5) نفسه، 317 ظ.
(6) نفسه، 522 ظ.
(7) نفسه، 78 ظ.
(8) نفسه، 324 و.
(9) نفسه، 325 ظ.
(10) نفسه، 80 و.

كالزعرور»[1]، وتعريف «اللوتيوم» بأنّه «جسم يشبه الصوديوم شبهاً قويّاً»[2].

(4) ـ تعريف بحسب العلاقة اللغوية التّرادفيّة: فيعرّف المسَمّى بحسب مَا بينه وبيْن المعرِّف من تطابق في التسمية، أيْ بحسب مَا بيْنهما من ترادف تامّ. وهذا النوع هو أغلب أنواع التعريف اللغويّ في الكتاب. ومن هذا التعريف ضروبٌ أهمّها ثلاثة:

الأوّل: تكون فيه العلاقة بيْن مسمّى خاصّ ومعرِّفٍ عامّ، وفي هذه الحالة كثيراً مَا يكون المعرّف أشهرَ من المسمّى، وتلك الشهرة هي التي تجعله «عَامّاً» ويحال إليْه في تعريف المسمّى. ومن أمثلة هذا الضرب تعريف «اللذيذ» بأنه «الخمر»[3]، وتعريف «الشوْع» بأنّه «الضفدع»[4]، و «العفعف» بأنّه «ثمرُ الأرَاك»[5]، و «البجم» بأنّه «ثمر الأثل»[6].

والضرب الثاني: تكون فيه العلاقة بيْن مُسمًّى عامّ ومُعَرِّفٍ خاصٍّ ومن أمثلة هذا الضرب تعريف «ثمر الحِنّاء» بأنه «الفاغية»[7]، و «ثمر السّدْر» بأنّه «النبق»[8]، و «ثمر العَرْعَر» بأنه «الأبْهل»[9].

والضرب الثالث: تكون فيه العلاقة بيْن المُسمّى والمعرِّف علاقة تكَافُؤ، ومن أمْثلته تعريف «الشمار» بأنه «الرازيانج»[10]، و «الليْرون» بأنه «الكندس»[11]،

---

(1) نفسه، 83 ظ.
(2) نفسه، 494 و.
(3) نفسه، 486 و.
(4) نفسه، 320 ظ.
(5) نفسه، 380 ظ.
(6) نفسه، 67 و.
(7) نفسه، 116 و.
(8) نفسه، 116 ظ.
(9) نفسه، 116 ظ.
(10) نفسه، 317 ظ.
(11) نفسه، 483 ظ.

و «اللوقيون» بأنه «الحُضض»[1]، فإن الشمار والليرون واللوقيون مصطلحات قديمة مشهورة في كُتب الأدوية المفردة العربيّة، لا تقلّ شهرة عن الكندس والرّازيانج والحضض.

(5) ـ تعريف بحسب العلاقة الوظيفيّة: أي إن المسمّى يُعرّف بحسب وظيفته في الاستعمال، وخاصّة إذا كان آلة أو دوَاءً أو ما شابهَهُمَا ممّا يُؤدِّي وظيفة مَا معْلُومة. ومن أمثلته تعريف «مضادِّ الإسْهال» بأنه «الدواءُ الذي إذا تُنُوول قَطَعَ الإسهال»[2]، وتعريف «مفتّحة» بـ «الأدوية التي مِن خواصّها أن تفتّح السّدد في الأحشاء»[3]، و «مقياس الانحدار» بأنّه «آلة يُعْرَف بها درجة انحدارِ الحوْض ونسْبة محوَرِه لمحور الجسْم»[4].

تلك إذن أنواعٌ أسَاسية من التعريف اللّغوي في الشذور الذهبيّة، لكنها ليْسَت كلّ مَا في المعْجم من أنواع، ثم إنّنا اقتصرْنا في الأمثلة على «التعريفات المفردة» أو «البسيطة» وأهملنا ذكر التعريفات اللغوية التي قد يجتَمع فيها نوْعَان أو أكثر من الأنواع التي ذكرْنا. على أن الأنواع إذا تعدّدت في التعريف الواحد قد تُخْرِجُه من التعريف اللغويّ إلى الصنف الثاني، أي التعريف المنْطقيّ.

والتعريف المنطقيّ في جوْهرِه تحديد لماهية المسمَّى، ولذلك يمكن تسميته «التعريف الماهَوِيّ» (Définition substantielle)، وهو في الشذور الذهبيّة نوْعانِ أسَاسيّان. الأوّل نسمّيه التعريف المنطقيّ البسيط، وهو ـ من حيث الطول والقصر ـ ضروب لأنّ مكوّناته تختلف باختلاف خصائص المسمّى التمييزيّة التي ينبغي ذكرُها، وهذه الخصائص تختلف من حيْث القلة والكثرة واختلاف أنواع المسمّيات وضُروبها، وفي الشذور الذهبيّة منها أنواع وضروبٌ مختلفة تنتمي إلى العلوم

(1) نفسه، 493 ظ.
(2) نفسه، 527 ظ.
(3) نفسه، 539 ظ.
(4) نفسه، 543 ظ.

والمباحث الطبية والصيدلية والطبيعيّة المتصلة بالطبّ والصيدلة.

ومن أمثلة هذا النوع البسيط من التعريف المنطقي نذكر المثالَيْن التاليَيْن: الأوّل هو تعريف «إبْرة». فهي «قطعة من سِلْك، سواءٌ كانَت من فولاذ أو ذَهب أو فضّة أو بلاتين، وسواء كانت مفرطحة أو مستديرة أو مثلثة مستقيمة أو منحَنية، ولها ذبابة حَادة تنفذ في الأنسجة، وفيها ثقب قد يكون بقرب الذبابة وقد يكون في العقب، وذلك الثقب مُعَدّ لأن يدخل فيه خيط أو شريط أو رفادة رفيعة أو فتيلة لكي تنفذ في اللحم والجلد، وهي في الطبّ على أنواع»[1]؛ والمثال الثاني هو تعريف «ماء مُكسْجن»: «هو سائل شفاف لا رائحة له مُزيل لزرقة عباد الشمس وصفرة الكركم لكنه يزيلها شيئاً فشيئاً ويبَيّض البشرة ويفسدها ويؤثر في اللسّان تأثيراً عظيماً، وكثافته 1,453 أعني واحداً صحيحاً وثلاثة وخمسين وأربعمائة كسور من وَاحدٍ. ومثل هذا الماء يحتوي على مثل جرمه من الأوكسچين 167 مرّة، وهذا نهاية مَا يمكن أن يحتوي عليْه، وهذا القدر من الأوكسچين نهاية ما يمكن احتواءُ الماء عليْه لأنه قدْرُ مَا يوجَد في الماءِ الطبيعيّ مرّتيْن، ولذلك يسمّى هذا الماء بثاني أوكسيد الإيدرُوچين لأن أصْل الماءِ هو أوّل أوكسيد الإيدروچين»[2].

والنوع الثاني من التعريف المنطقي أو التعريف الماهويّ في الشذور الذهبيّة نسميّه «تعريفاً منطقياً مُعَقّداً»، وهو معقد لأنه يقوم على الجمع بين ركنيْن يبْدُوَان متناقضين لما بينهما من الفروق، وخاصّة «الفرق التاريخيّ». فإن أحد الركنين قديم والآخر حديث. أمّا القديم فعربـيّ مستمدّ من المصادر العلمية العربية القديمة، وأمّا الحديث فمستمدّ من الثقافة الأوروبيّة الحديثة، وقد يكُون نصّه هو نصّ التعريف الأصْليّ في متن المعجم الفرنسيّ الذي كان منطلق التأليف في الشذور الذهبيّة. فهذا النوع من التعريف إذن مصنّفٌ بحسب نظرة تاريخيّة تأليفيّة تصل القديم بالحديث. ونصّهُ مُنبنٍ على «الركن العربـيّ» الذي يشتمل على نقل وَاحِدٍ أوْ نقليْن

(1) نفسه، 3 ظ، وقد ذكر منها بعد هذا المدخل العامّ تسعة أنواع، وعرّف كل نوع تعريفاً منطقيًّا خاصًّا به.

(2) نفسه، 497 ظ ـ 498 و.

أو نقُول من العلماء العرب الذين تحدّثوا في المسمّى المعرّف، وخاصّة من ابن سينا وداود الأنطاكي والهروي، و «الركْن الأوروبـيّ» الذي يَبْدَأهُ الشيخ التونسيّ بعبارة «وقال الأوروبيّون»، دون أن يذكر في الغالب اسم عالم أوروبـيّ بعيْنه. ونذكر من هذا النوع المثالين التاليين:

الأوّل هو تعريف «لسان الكَلْب»: وهو «يُطْلَقُ على لسَان الحمل وعلى الحمّاض الصغير، وهو نبت صيْفيّ يقرب من وصْف لسَان الأسَد، وبزْرُه دقيق أصْهَب وله أصْل أبيَضُ شعَبِـيٌّ، شُعَبُهُ مشتبِكة، اهـ داوود[1]؛ وقال الأوروبيون: هو نبات حشيشيّ خماسيّ أعْضاء التذكير أحَاديّ عُضْو التأنيث، وهو من الفصيلة البورقية، وهذا النبات كثير الوجود في فرنسا والمستعمل منه في الطبّ أوراقُه لأنها مسكنة، وتدخل في حبوب تكون قاعدة لها»[2]؛ والمثال الثاني هو «اللوف»: وهو «نبات بصَلُه كالعنصل ويسمّى الصراخة. قال داوود: منه سبط ومنه جعْدٌ والجعد أصغر من الذي يقال له الحيّة ومن السّبْط أرْضِية كثيرة، فلذلك يقل جلاؤُه عن جلاء الجعد وإن كان كلّ منهما جالياً. وقال الأوروبيّون: اللوف الأرقط هو المسمّى بالجعْديّ وبجذر البنفسج وهو نبت خالد ينبُت في ألورچينيا من الأمريكا الشمالية، والمستعمل منه في الطبّ الجذور، وهي جذورٌ متسلّقة مركّبة من جُذَيْرات سنجابيّة أو مصفرَّة طويلة رقيقة رائحتها قويّة كافوريّة وطعْمُها مرّ كافوريّ أيْضاً لكن ينبغي أن تنظف قبْل استعمالها من أجزاء الساق التي تعلوها تنظيفاً جيّداً، وهذا النبات من الفصيلة الزراوندية اللاتُوَيْجِيّة»[3].

على أن هذا الجمع بيْن القديم والحديث في التعريف أيضاً ـ وقد رأيناه مكثفاً في ركن الجمع ـ دليل آخر على أهميّة الأسُس العربية الإسلامية القديمة في تأليف الشذور الذهبيّة. فهو إذن مُعْجم حديث التأليف، وهو ينحو نحواً حديثاً أيضاً باعتماد مصدر أعجمي فرنسيّ أساساً في تأليفه، وبتدوين المصطلحات

(1) أي انتهى النقل من داود الأنطاكي.
(2) الشذور الذهبية، 487 ظ.
(3) نفسه، 493 ظ.

العلمية الحديثة التي ظهرت في عصر الشيخ التونسيّ والجماعة التي أعانته. لكنه منغمس في القديم أيضاً بِمَا اتُّبِـعَ فيه من مناهج القدماءِ وما اعتُمدَ فيه من مادّة علمية لم يَبْقَ لكثير منها إلا قيمة تاريخيّة.

4 ـ خـاتمـة:

الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية هو أوّل مُعْجم عربـيّ مختصّ يُؤلف في العصر الحديث. فهو إذن في منزلة وُسْطى بيْن المعاجم العربيّة القديمة والمعاجم الحديثة. وهو بما فيه من تمازُج بيْن اللغتين العربيّة والفرنسيّة ومن اعتماد على معجم فرنسيّ أصْلاً في تأليفه، مُظهِرٌ لحقيقة مهمة، وهي أن حركة الإحياء العربيّة الحديثة قد قامت على الاقتراض الثقافي الذي واكبه اقتراض مُعْجميّ مكثف للتعبير عن المفاهيم والأشياء المستحدثة. لكن هذا الاقتراض بوجهَيْه قد مازجَه عَمْداً في «الشذور» رصيد لغويّ مصطلحي عربـيّ أصيل قد استُخْرِجَ من مصادر علمية ولغوية. وهذا المزْجُ مهمّ لأنه يظهر صلات القربَى بيْن القديم والحديث. وقد يكون الدكتور برّون الذي كلّف الشيخ التونسيّ ورفاقه بالبحث في المصادر العربيّة عن المادّة اللغويّة المتصلة بالطبّ على يقين من أنّ العلم البشري حَلْقات متواصلة مترابطة يتلو بعْضها بَعْضاً. لكنّ هذا المقصد النبيل لم يُخْلِ المعْجم من نقائص كثيرة، لعلّ أهمّها الخلط بيْن المادّة اللغوية العامّة والمادّة العلمية المصطلحية. فليس «الشذور الذهبية» إذن بالمعْجم العلمي المختصّ بالمعنى التامّ ولا هو بالمعْجم الذي يغلب فيه الحديث على القديم، بل هو مزيجٌ من ثقافتين هما العربية والفرنسيّة الأوروبيّة، ومن صنفيّن من المعاجم هما العام والمتختصّ، ومن صنفيْن من المصادر، هما المصادر القديمة والمصادر الحديثة. لكن الشذور الذهبية ـ مهما يكن أمر النقص فيه ـ يفضل جُلّ معاجمنا العلمية المختصّة العربية الحديثة لأنه معْجم عربـي عربـيّ، بخلاف معاجمنا العربية الحديثة، فهي أوروبية عربيّة لأنّ المادّة المصطلحية فيها مبوّبة بحسب المداخل الأعجميّة التي تتخذ مراجع، ثم لأنه مشتمل على ركن التعريف، وهو الركن الذي لا يكون المعجمُ بدونه معجماً، وهو كالمنعدم في معاجمنا العلميّة العربية الحديثة.

7 ـ في تحقيق المعاجم العلميّة العربيّة المختصّة:

نظرات في معجم
حديقة الأزهار في ماهية العُشب والعقار
لأبـي القاسم بن محمد الغسّاني[1]

كتابُ «حَديقَة الأزْهار في مَاهية العُشب والعَقَّار» ـ لأبـي القاسم بن مُحمد بن إبْراهيم الغسَّاني ـ مُعْجَم في الأدْوِيَة المفْرَدَة. ولمعاجِم الأدْوِيَةِ المفْرَدَة أهميَّةٌ خاصَّةٌ في تاريخ المعجم العَربـيّ، فهْي ممثّلة أحْسَنَ تمثيلٍ تَجرِبَةَ العرب في تأليف المعَاجم العلميّة المختصّة، وهي تجْرِبَةٌ مُتَمَيِّزَة في تاريخ المعْجَم العربـيّ سَوَاءٌ في مُسْتَوى الجمْع أو في مُسْتَوى الوَضْع، تنْفَرِدُ عن المعاجم اللّغويّة العَامّة بمزايَا مَنْهجيّة وعلْمِيّة كثيرة. ثم هي مُحْتوِيَة على رصيد «العَربيّة الحيّة» المعْجميّ، في مَجَالٍ عِلْمِيّ مَخصُوص. فهي مُدَوَّنَاتٌ تتضمّن أسَاساً ألْفاظَ المواليد ـ النبات والحيوان والمعادن ـ ومُصْطلحاتِها، وتلك الألفاظُ والمصطلحاتُ من مستوياتٍ مختلفة، أهمُّها العربـيّ الأعْرابـيّ الفَصِيحُ الذي ظَهَرَ في جَزِيرَة العَرب ودَوّنَتْهُ المعَاجمُ القديمةُ، والعربـيّ الحضريُّ المولّدُ الذي ظهر في الأمْصَار، والعَامّيّ المحَلّيّ الذي اختَصّ به مِصر دون آخر، والأعجميّ المقْتَرَضُ ـ مُعَرَّباً كان أو دَخيلا ـ مِمّا

(1) تحقيق محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (427 ص).

دخَلَ اللغة العربيّة أثناء حركة التّرجمة، أَوْ عن طريق الاتّصال باللّغاتِ الأعجميّة في الأمْصَار المعرّبة، مثل الفارسيّة واللاّتِينيّة والبربريّة، ومستوى المقترضاتِ هذا أهم منزلةً في هذا الصّنف من المعاجم، وأغْلبُ ظهُوراً وأكثرُ تَوَاتُراً من المستوياتِ الأخرى. وقد أكْسَبَتْ المستوياتُ الثّلاثَةُ الأخيرة هذه المعَاجمَ ميزاتٍ فَضَلَتْ بها عَلى مَعَاجم اللغَة العامّة. فهي أَقَلّ مُحَافظةً وأكثرُ تجديداً، وأَصْدَقُ تعبيراً عن حَرَكيّة اللغة وتطوّرها، وأَوْسَعُ تَفتّحاً على البِيئة ـ أو البيئَاتِ ـ العربيّة وما طَرأ فيها من مُوَلّدَاتٍ ومُسْتَحْدَثاتٍ لغويّة مُعْجَميّة.

إلا أنّ هذه المعاجم ـ رَغم أهمّيتِها الكبيرة ـ لا تزال مَغْبُونَةً. فمُعْظَمهَا لا يزال مَخْطُوطاً، والقليلُ الذي نشر منها كان إمّا في طبعاتٍ رَدِيئة غيْر محقّقة ـ وأَبْرَزُ مثال لذلك كتابُ «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» لأبي محمد عبد الله ابن البيطار ـ وَإمّا من تحقيق مُسْتَشرقين لم تكُن درايتُهم بالعربيّة في الغَالب كافِيةً لإخْراج نَصّ علميّ ذِي خُصوصياتٍ تميّزُهُ إخْرَاجاً علميًّا دَقيقاً. ثم إنّ هذه المعاجم ـ رغم ثرائها اللّغويّ والاصْطلاحيّ ـ لا يَزَالُ الأخْذُ بما فيها من رصيد ومناهِجَ ضعِيفاً. فَالمحْدثُون ما زَالُوا في تأليف المعاجم اللغويّة العامّة يقتفُون ـ في الغالب ـ آثارَ المعْجَميّين القُدَمَاء في فهمْ الفصَاحَة والاحْتجاج لهَا، وهُمْ ما انفَكُّوا ـ باسْتثناء البَعْض منهم ـ في تأليفِ مَعَاجِمِهم العِلْميّة المخْتَصَّةِ ذاتِ الصّلة بالطبّ وعُلُوم الطّبيعَة، راغبين عن تجشيم أنفسهم عَنَاءَ البحْث والتّنقيب في مَعَاجم الأدْوية المفردة، إمّا لِظَنٍّ سَيءٍ بها أو لِضَنٍّ بالجهْد. ولقد أَفَادَت الأَقَلّيّة التي عَادَت إلى هذه المعاجم ـ وإنْ لم تكُنْ عوْدَةً مكثّفةً ـ إفادَةً جمّةً، ونخُصُّ بالذّكْرِ محمد شرَف في معجمه «مُعْجم العُلُوم الطّبيّة والطّبيعِيّة»، وأحمد عيسى في «مُعْجَم أَسْمَاء النّبات»، وأمين المعْلُوف في «مُعْجَم الحيوَان»، ومُصْطفى الشّهابي في «مُعْجمِ الألفاظ الزّراعيّة»، وادوار غَالب في «الموسُوعَة في عُلُوم الطّبيعَة». وقد أثبَتَ هؤلاء باعْتمادهم على هذه المعاجم وإفادَتِهم منْهَا أنّها تمثّلُ رَصِيداً مُعْجَمِيّاً لُغَوِيًا واصطلاحيًّا أصيلاً ينْبَغِي رَفْعُ الغَبْنِ عَنْهُ، بتحْقِيق نصوصه تحْقِيقاً عِلْميّاً مَنْهَجِيّاً دقيقاً، ودراسته وتحليله بعْدَ فَهْرَسَته وتَبويبه حَتّى تَيْسِرَ الإفَادَةُ مِنْهُ، وذلك ـ بدُون

شكّ ـ عملٌ جَليل يُثْرِي الدِّراساتِ المعْجَمِيّة العربيّة في مُسْتَوَيَي التّنظِير والتطبيق. وفي إطار ذلك العمل نُرِيدُ أن نُنَزِّلَ هذا العمل الذِي أنْجَزَهُ الأستاذ محمد العربي الخطابي في تحقيقه لِمُعْجمِ «حديقَة الأزْهار» لأبي القاسم الغَسّاني.

يَتَضَمَّنُ الكِتَابُ «مقدمة التحقيق» (ص ص أ ـ ص) ومَتْنَ حديقة الأزهار (ص 5 ـ 351) وثلاثاً وعشرين لَوْحَة مُلَوَّنَةً لنباتاتٍ قد وَصفَها الغسّاني في كتابه (ص ص 353 ـ 375) ومجموعة من الفهارس هي فهْرَسُ آياتِ القُرآنِ الكَريم (ص 379) وفهرس الأحاديث (ص 379) وفَهْرَسُ الشّعْر والموشحات والزّجل (ص ص 379 ـ 380) وفَهْرَسُ أَسْمَاءِ الأعْلام (ص ص 381 ـ 382) وفهرس أسْماءِ الأقطار والبُلْدَان والأماكِن والشعُوب (ص ص 383 ـ 386) وقائمة بأجناس النّبات طِبْقاً للتصنيف الذي اتّبعه المؤلّفُ (ص ص 387 ـ 392) وفهرس مفْرَدَات النّبات مُرَتَّبَة على حُرُوفِ المعْجم (ص ص 393 ـ 401) وفهرس مُفْرَدَات الموادّ الحيوانية والمعدنيّة (ص 402) وفهرس المصطلحات اللاّتينيّة (ص ص 403 ـ 411) وتفسير بعض المصطلحات النّبَاتيّة الواردة في الكتاب حسب مدلولها عند الأقْدمين (ص ص 412 ـ 414) وتفسير المصطلحات الطّبيّة والصيْدليّة الواردة في الكتاب (ص ص 415 ـ 420) وقائمة بالأوزان الطبيّة المشهُورة (ص 421)، وخُتِمت هذه الفهارسُ بقائمة مراجع التّحقيق الرئيسية (ص ص 422 ـ 425) وفهرس أبْواب الكتاب (ص ص 426 ـ 427).

ويَتَبَيَّنُ مِنْ هذَا العَرْض لمادّة الكتاب الجهْدُ الذي بَذلهُ المحقّق في إخراج النصّ وتحْقيقِه. ويبْرز هذا الجهْدُ واضحاً بداية من مقدّمة التحقيق التي ترْجَم فيها لُلمؤلّف تَرْجَمَة لا تخلو من توسع وعرف فيها بإيجاز بنُسَخ الكتاب وبمنْهَج التّحقيق. والمؤلّف مغْربيّ ـ مِنْ مدينة فاس ـ قد عاش في القَرْن العاشر وبدَاية القرن الحادي عشر الهجريّيْن، فقد وُلد سنة 955هـ/ 1548م وتُوُفِّيَ حَوَالَيْ سنة 1019 هـ/ 1611م، ويُعْتَبَرُ الغسّاني ـ بالقياس إلى العصْرِ الذي عاش فيه ـ شخصيّةً علميّة ذَاتَ حَظٍّ وافرٍ من الطّرافة والتميّز. فهو لم يُعنَ ـ فيما يَبْدُو ـ بغَيْر الطبّ والصّيْدلة فلم يُؤلّفْ في غيرهما، وهذا الاختصاصُ العلميُّ الضيّقُ نادِرٌ في

عَصْرِه الذي كانت المَلَكَةُ العَرَبيّة فيه قد ركَنَتْ إلى التّقليد وغلَب عليها الانصِرَافُ إلى عُلُوم الدّين، ونَزَعَت ـ في مجالات العُلوم ـ إلى الاختصارات والشّروح والحواشي على مُؤلَّفاتٍ أصيلة سَابقَةٍ، فَقَلَّ ـ لذلك ـ الابتكارُ. وجَوَانِبُ الطّرافة ظاهِرَةٌ في «حديقة الأزْهار». فهو مُعْجَمٌ نبَاتيّ قد تضمّن 385 مَدْخلاً ـ مُعْظَمُهَا رئِيسيّ وبَعْضُهَا تفسيريٌّ ـ قد رُتِّبت ترتيباً أبجديّا (بحسب أ، ب، ج، د. . .) على الطّريقة المغْربيّة، والغالبُ على الموادّ الإيجازُ، وهي تَنْقَسم في الغالب إلى قسْمين: لُغَوِي علميّ يُبْدَأ فيه بتصْنيف النبات بتحديد جِنْسه ونَوْعِه، ثم يُوصَفُ وصْفاً عِلْمِيّاً مُوجَزاً، ثم يُذكَر بَعْضُ تسمياته المحليّة (وخاصَّةً في مدينة فاس)، ثم تُذْكَر مواضعُ إنْباتِه؛ وثاني القسْمين طبّيٌّ علاَجِيّ تُخْتَصَرُ فيه منافِعُ النّبَات العلاجيّةُ التي تختم غالباً بذكْر بَدَل الدواء أو أَبْدَالِه إذا انعَدَم. والحقيقةُ أنّ الطريقة التي نحاها الغسّاني في قِسْمي تَعْرِيفِه بِمدَاخِلِه المعْجميّة تعتبَرُ شديدة الاخْتِصَار إذَا قِيسَت بما عند غيره من مُؤلِّفي الأدْوِية المفْردة، مثل الذي نجده عند مُعَاصِره الشيخ داود الأنطاكي (ت. 1008هـ/ 1599م) الذي حَدَّدَ في كتابه «تذكرة أولى الأَلْبَاب» اثنيْ عشر رُكْناً في التّعرِيف بالأدوية المفْردة اعتبرَ العشرة الأولى منها «قوانينَ» قارة[1].

عَلَى أنّ الذي شدّ اهتمام الدّارسين في كتاب الغسّاني طَرِيقَتُه في التّصْنيف النّبَاتيّ[2]، فقد صَنّف النّباتاتِ بحسَبِ أجْنَاسِهَا وأَنْوَاعِها وضُرُوبِهَا. وقد نَوَّه بهذه الطّريقَة المستشرق الفرنسي هـ. ب. رنو (H.P.J. Renaud) منذ سنة 1928[3] واعتبر الغسّاني فاتح بابٍ جديد في البَحث النّبَاتيّ عند العرب، وأشاد بها المستشرق الإيطالي ألْدو ميلي (Aldo Mieli) واعتبرَ تصنيف الغسّاني «فريداً مِنْ

(1) داود الأنطاكي: تذكرة أولى الألباب والجامع للعَجَب العُجَاب، (ط. القاهرة، 1349هـ/ 1930م، جزآن)، 1/18.

(2) هو ما يُسمّى بالفرنسية (La Classification Botanique)، وقد ترْجمهُ محقّق «حديثة الأزْهَار» بـ (La Systématique)، والأوّل هُو الأشهر في علم النّبات.

(3) H.P.J. Renaud: Un essai de classification botanique dans l'œuvre d'un médecin marocain du XVIè siècle, in Memorial H. Basset. Paris, 1928, pp. 197-206.

نَوْعِهِ» في الإنْتَاج العلميّ العربـيّ[1]، وأثْنَى عليْها الخطّابـي في مقدّمة تحقيقه بقوله: «أمّا الميزَةُ التي انفردَ بهَا الكتَابُ فتتجَلّى في اصطناع المؤلّف منْهجاً لتصنيف النّباتِ تصْنِيفاً علميًّا»[2] إلاّ أنّ المحقّق قد شعُر ـ فيما يبْدو ـ بما في هذه الجمْلة من مُبَالغة فاستدْرَكَ عليْها في أكثر من موْضع من مقدّمته مثل قوله «وهكذا نجِدُ الغَسّاني يَقْتَدِي ببَعْضِ من سبقه من عُلماء النّبات العرب الذين اهتدوا إلى ابتكار أسماءٍ علميّة لبَعْض الفصَائل والأجناس (النباتيّة)»[3]، وقوله «إن الغسّاني لم يَكُن هو السّابق إلى محاولة تصْنيف النّبَات مِنْ بيْن العلماء العرب، فهو إنّما عُنيَ باقتفاء منْهج سَار عليه غيْرُه، وأستاذه في ذلك هو ابْن عَبْدُون»[4].

ولقد أَحْسَن المحقّق الصّنْعَ بهذا الاسْتِدْرَاك. ذلك أنّ قيمة الغسّاني ـ جُمْلةً ـ يجب ألاّ يبَالغ فيها. فلقد كان بالفعْلِ مُقَلِّداً لغَيرِه فيما نحاهُ من تَصْنيف. ولم يكُن أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدون الإشبيلي (من القرنين الخامس والسّادس الهجريّيْن) صاحبَ كتاب «عُمْدة الطّبيب» أستاذَه الوحيدَ في ذلك، فلقد سبق ابن عبدون عالمٌ آخر لاَ تَزَالُ تجربتُه في التّصنِيف مغمورَة هو أبو حنيفة الدّينـوري (ت. 282هـ / 895م) الذي كان أوّل من عُني بـ «تجْنيس» النبات ـ والمصطلح لَهُ ـ تجنيساً عِلْميّا في موْسُوعَته الضّخمة «كتابَ النّبَات»[5]. ثم إنّ تَصْنِيفَ الغسّاني لا يخلو في أحْيَانٍ كثيرة من خَلْطٍ. ذلك أن التّصنيفَ عندَه قائم أسَاساً على ذِكْر جِنْس النّبَات ونَوْعِه. إلاّ أنّه يَخْلِطُ في أَحْيَان كثيرة بين الجنس والنّوع فإذا بالجنس يصبحُ نَوْعاً وإذا

(1) A. Mieli: La Science Arabe et son rôle dans l'évolution scientifique mondiale, Leiden (Brill) 1966, p. 214.

(2) مقدّمة تحقيق «حديقة الأزهار»، ص (9).

(3) نفسه، ص (ز).

(4) نفسه، ص (ك).

(5) ينظر كتابنا «المعجم العلميّ العربيّ المختصّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجريّ»، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993 (178 ص)، ص 28.

بالنّوْع يُصبح جِنساً. مِنْ ذلك ـ مثلاً ـ أنّ «الجَنْبَةَ» جِنْسٌ للمازَرْيون[1] وَنَوْعٌ للبنج[2]، و «الكُفُوفَ» جِنْسٌ لِلّوبيا[3] ونَوْعٌ للبنطافلون[4]، و «اللبْلاب» جِنْسٌ للأسارُون[5] ونَوْعٌ لِلّوبيا[6]، و «التّمْنُس» جِنْسٌ للأفْسَنْتِين[7] ونَوْعٌ للدّراشيشعان[8]، و «الصّعَاتِرَ» جِنْسٌ لِلأفِيثمُون[9] ونَوْعٌ للضّومَرَان[10] وضَرْبٌ للأسْطوخُودُوس[11]، و «الهدَبَاتِ» جِنْسٌ للبابُونَج[12] ونَوْعٌ للأسْطُوخُودُوس[13]... الخ.

يُضافُ إلى ذلك أنّ الكتاب يمثّل ـ إلى حدّ كبير ـ عَصْرَ مؤلّفه، وهْو عَصْر قد ضَعُفَت فيه المَلَكَةُ العلميّة العربيّة، ولعَل أهمّ ما يبرز تمثيل الكتابِ لعَصْر المؤلّف مَظْهرَان: أوّلهُما نُزُوعُ المؤلّف في بعْض مَوَادّ كتابه إلى الاستطراد الذي لا صِلة له بالعِلْم، بل إنه يكون أحْياناً من باب الإغْرَاب والخرافَة. ومن أمثلة الاستطرادِ عندَهُ إيرَادُه جُمْلة من أبْيَات الشّعر والزّجَل والتّوشيح[14]، وقد يتوسع في ذلك فيُعَلّق على بَعْض الشّعر تعليقاً بَلاَغِيّا[15]. ومن الاستِطْرَاد مَا هُوَ أدَبِيّ قَصَصِيّ مثل

(1) الغسّاني: حديقة الأزهار، ص 170 (ف 186).
(2) نفسه، ص 78 (ف 55).
(3) نفسه، ص 162 (ف 175).
(4) نفسه، ص 60 (ف 57).
(5) نفسه، ص 28 (ف 22).
(6) نفسه، ص 162 (ف 175).
(7) نفسه، ص 11 (ف 5).
(8) نفسه، ص 87 (ف 89).
(9) نفسه، ص 27 (ف 21).
(10) نفسه، ص 229 (ف 248).
(11) نفسه، ص 14 (ف 8).
(12) نفسه، ص 48 (ف 42).
(13) نفسه، 14 (ف 8).
(14) انظر في آخر الكتاب فهرس الشعر والموشحات والزّجل.
(15) انظر مثلاً: ص 13 (ف 6) وص 318 (ف 350).

حديث المؤلّف عن سَبَبِ تسْمية «الشّقائق» بشقائق النّعْمَان[1]، ومنه ما هو دينيّ ـ لا يَخلُو من تأثّر بالإسرائيليات ـ مثلَ قَوْلِ المؤلّف عن النّسرين: «وفي هذه الشجرة آنس النّبيّ مُوسَى ـ عليْه السَّلاَم ـ النارَ إذْ كلّمه ربّه ـ جَلّ وتعالى ـ بكلامه القديم الذي ليس بحرفٍ ولا صَوْتٍ»[2]، وقولِه في سبب تسْمية الخَرُّوب بشجرة سليمان: «حُكِيَ أنّ سليمان ـ عَلَيْه السّلامُ ـ كان يُنْبِتُ اللَّهُ له في محرابه كلّ يوْم شَجَرة، فإذا رآها قال لها: ما اسمُكِ ومِمّ تَضُرُّ وَتَنْفَعُ، فكانت تلك الشجرة تكلّمُه بقُدْرَة الله تعالى، وكان سليمان عليْه السّلامُ يكتب مَا يَسْمَعُ منها، فلمّا أنْبَت الله له شجَرة الخروب سألها، فقالت: أنا الخرّوبَة، فقال عليْه السّلام: الخرُّوب خَرَابٌ، فَأيْقَن أنّ مُلْكَهُ سَيُخَرَّبُ، فما لبث إلاّ يسيراً حتّى خُرِّب مُلكُه، فَسُمِّيَتْ لذلك شجَرة سُلَيْمان»[3]، وقوله عن سَبَب تَسمية البَقْلة الحمْقَاء بالرِّجْلة: «وتسمّى رِجْلة لِحكاية وقعت: خرج رَسول الله ﷺ في إحْدَى غَزَوَاته، وكان بها رَجّالَة كثيرة فأحرَقَت الأَرْض أقدامَهُم مِنْ شدّة الحرّ، فشكَوْا إلى رسُول الله ﷺ فدعا الله فنبتَت الرّجْلَةُ فوَطِئُوهَا بأَقْدَامِهم فبرّدَت عَنْهُم مَا كانوا يجدونَهُ من ألَم الحرّ. وذكر عبد الملك بن حبيب في كتابه المسمّى بطبّ العرب أنّ رَسولَ الله ﷺ قال: «الرّجْلة شفاءٌ من تِسْعين دَاءً أَدْنَاهَا الصُّدَاعُ»، وأنّ رَجُلاً شكى إلى النّبيّ ﷺ وَجَعاً بِرِجْلِه فأَمَرَهُ أن يُعَالِجَ بِهَا فَصَحّ وَبَرىء، فَقَالَ رَسُول الله ﷺ: «اللَّهُمّ بَارِكْ فيها، انْبُتِي حَيْث شِئْتِ»[4]. وهذا كُلّه ـ كما يلاحَظُ ـ من بَاب الأساطِير، ولا يَصْدُر عن عَالم

---

(1) نفسُه، ص ص 318 ـ 319 (ف 350).

(2) نفسه، ص 179 (ف 195).

(3) نفسه، ص 310 (ف 341).

(4) نفسه، ص 46 (ف 39). والملاحظُ أنّ الرّجْلَة تُسمّى «البقلة الحمْقاء»، وكان يضرب بها المثل في الحُمْق فيقال «أحمقُ من رِجْلةٍ»، وهو من أمثال العرب ـ انظر: أبُو حنيفة الدينوري: كتاب النبات (القسم الألفبائي من الكتاب، الحروف أ ـ ز)، تحقيق برنار لوين (Bernhard Lewin) (الجزء الأول)، أبسالا، 1953، ص 186 (ف 423). وليْس لما ذكرهُ المؤلف عن الرجلة هنا وجودٌ في كتاب الطّبّ النبويّ لابن قيّم الجوْزِيّة الذي عُنِي بجمع الأحَاديث الصّحاح في الطب النّبويّ.

ذِي مَلَكَةٍ عِلْمِيّة نَقْدِيّة صَحِيحَة؛ أمّا المظهر الثاني الذي يُبْرزُ تمثيلَ الكتَاب لعَصْر مؤلّفه فهو الأخْطَاءُ التي وقع فيها المؤلّف في تعريفه بالمادّة النّبَاتيّة، وَنُرْجِيءُ الحديث عن هذا المظهر إلى حِين.

اعتمد الخطّابـي في تحقيق الكتَاب على أرْبع نُسَخ: ثلاث منها من رصيد المكتبة الملكيّة (الحَسَنِيّة) بالرّباط، وَوَاحدَةٌ من رصيد الخزانة العامّة بالرّباط. والنّسَخُ الأرْبَعُ مَنْقُوصَةٌ إلاّ أنّها متَفاوِتة النّقْص. وقد اكْتَفَى المحقّق بالاعْتماد على هذه النّسَخ الأربع رغم نقْصها، بل إنّه اكْتَفَى بذكرها ووصْفِهَا دون أيّ إشارة إلى غيْرها. ومن المعْلوم أن للكتاب أربع نُسَخ مخطوطة أخرى ـ على الأقلّ ـ توجدُ ثلاث منها في الخزانة العامّة بالرّباط[1] وَوَاحِدةٌ في دار لكُتب الوطنيّة بتونس[2]. وقد كان يَنْبَغِي على الأقلّ ذكرُ هذه النُّسَخ وتعليلُ الأسْبَاب المُوجِبَة لإهمالِهَا.

على أنّ ذلك لا يُنقص في الحقيقة من قيمة العمل الذي أنجزه المحقّق، رغـم اعترافِه في آخر «مقدّمة التّحقيق» بأنه ليْس من أهل المعرفة المتخصّصة في عِلْم النبات[3]. فقد بـذل في تحقيق نصّ «الحديقة» جهْداً ظاهِراً فوُفِّقَ إلى حَدّ كبير في إخراج هـذا النصّ العلمـيّ الصّعب إخْرَاجـاً فيه الكثير من الدّقـة والضّبط. ومظاهر الجهْدِ كثيرة، وأَبْرَزُهَا خمْسَةٌ: أَوّلُهَا مُرَاقَبَةُ المحقّق النَّصَّ مُرَاقَبَـةً دقيقةً في الجمْلة، مكّنَته من تذْليل الكثير من صُعُوبَاته المصطلحيّة، فضبَط

---

(1) أرقامُهَا 1985 و 1986 و 760، وقد ذكرها المحقّق نفسه في المجلّد الثاني من «فهارس الخزانة الملكية» بالرباط، من وضعه، الرباط، 1982، ص 95.

(2) رقم 18395 ضمن رصيد حسن حسني عبد الوهاب، وهي أيضاً نسْخةٌ غير تامّة لأنها مختصر للكتاب يتضمّن 233 مادّة من 385 مادّة أصْليّة يتضمّنُها الكتاب. وقد رُتّبتْ مَدَاخِلُ المخْتَصر ترتيباً ألْفبَائيًّا عاديًّا (وليس ترتيباً أبْجَدِيًّا). وقد قامت السيّدة عَزِيزَة حَكيمي بتحقيق هذا النصّ تحت إشراف الأستاذ محمد سويسي في عمل قدمته إلى قسم اللّغة العربية في كلية الآداب بتونس سنة 1978 لنيْل شهادة الكفاءة في البحث. والعمل مرقون في مكتبة الكلية لم يُنْشَرْ. على أنّ دوْر السّيّدة حَكيمي في عملها هذا كاد يقتصر على نسخ النّصّ الأصليّ بأخطائه.

(3) حديقة الأزهار: ص (ص) من مقدّمة التّحقيق.

المصطلحاتِ وخاصّة الأعْجمِيّة وهي كثيرة جدّاً، والمحلّيّةَ ـ وخاصة البربريّة ـ ضَبْطاً دَالاً على دِرَاية بمصطلحات المادّة النّبَاتيّة العربيّة؛ وثانيها شرْحُه لكثير ممّا صَعُب من ألْفَاظ اللّغة؛ وثالثها تشخيصه النّبَاتَات التي تَضمنَها الكتابُ بذكر تسْمياتِها العِلْميّة اللاّتينيّة الحديثة ومقابلاتِها الفرَنْسِيّة والإنغليزية وتحديد الفَصَائل النّبَاتيّة التي تنتمي إلَيْهَا؛ ورابعُها تَذْييلُه الكتاب ـ ضمن الفهارس ـ بمَسْرَدَيْن مُصطلحيَّين مهمَّين في «تَفْسِير بَعض المصطلحات النباتيّة الواردة في الكتاب حسب مدلولها عند الأقْدَمين» (ص ص 412 ـ 414) و «تفسير المصطلحات الطبيّة والصّيْدَلِيّة الواردة في الكتاب» (ص ص 415 ـ 420)؛ وخامسُها تحليتُه أرْبَعةً وعشرين نباتاً برُسُومٍ مُلَوّنَة.

إلاّ أنّ هذا العمل ـ رغم الجهْد الكبير الذي بُذِلَ فيه ـ لم يخْلُ من الهنَات والنّقَائص. ومن النّقائص ما هو مَنْهَجيّ محْضٌ كانَ يمكن تفاديه بيُسْرٍ، ومنها مَا هو عِلْمي ناتج عن طبيعة صِنْفِ النّصُوص الذي يَنتمي إلَيْه كتَابُ الغسّاني، أي الأدْويةُ المفردة. ونوردُ فيما يلي بعْضَ الملاحَظَاتِ والتّعالِيق على هذيْن الصِّنْفيْن من النّقَائص، إسْهَاماً مِنّا مَعَ المحقّق في تذْلِيل صعوباتِ هذا النّصّ العِلْمِيّ المغْربيّ الطّريف، على أنّنَا سَنَكْتَفِي في ذَكْرِ النّقائص المنْهَجيّة بالإشارة والتّنبيه، وسَنَقِفُ عنْدَ النّقَائص العلميّة بعْض الوقوف.

(أ) النّقائص المنْهَجيّة:

1 ـ إهمال المحقّق بعْض مقتضيات التّحْقيق العِلْميّ للنّصُوص، مثل: تخريج النّصُوص والشواهد التي نقلها المؤلّف من مصادر بعيْنها بتعيين مظَانّها فيها، وخاصّة منها مَا صَرّح المؤلّف بنقْله، مثل الشواهِدِ المنقولة من أبـي حنيفة الدينوري وابنِ سِينا وابنِ عبْدُون، ونصُوصُ هَؤُلاءِ منْشُورَةٌ مُتَدَاولَةٌ؛ والتّعْريف بالأعْلام والمواضع ـ ولو بإيجَازٍ ـ وخاصّة بالمَجْهُول والمغْمُور منها؛ وشرْح الألْفَاظ والعبارات اللّغَويّة الموَلّدَة التي أَهْملتْ ذِكْرَهَا المعاجِمُ القدِيمَة أو ذُكِرَتْ فيهَا بِغيْر المعَانِي التي أعْطِيَتْ لَهَا في كتب الأدْوية المفْرَدَة، ومن أَمْثِلَتِهَا

«التّشْرِيفُ»[1] و «المشَرَّفُ»[2] و «الشُّرَّافَاتُ»[3] وكُلّها تَعْني التّحزِيز في أطرافِ الوَرَقِ[4]، و «التّعْرِيق»[5]و «المعَرَّقة»[6] و «المعْرُوقَةَ»[7] في وصْفِ الأغصَانِ خاصّـةً، وكلَّها تَعْني الامْتِـدَادَ والتّشَعُّبَ[8]، و «أصْحَابُ الخوَاصِّ»[9] وهـم مُؤَلِّفو كُتُب الخَوَاص وهي كتب إلى السّحْرِ أقْربُ منْها إلى العِلْم، و «قَصَبُ

(1) نفسه، ص 36 (ف 30).

(2) نفسه، ص 60 (ف 57) وص 136 (ف 145) وص 180 (ف 196).

(3) نفسه، ص 18 (ف 12) وص 180 (ف 196).

(4) ويرادف «التشريف» في كتب اللغة «التفريض» فقد ورد في لسان العرب لابن منظور (ط. خيّاط، بيروت، د.ت، 3 أجزاء) في وصف الأقحوان: «من نبات الربيع، مفرّض الورق» (26/3، قحا). على أن استعمال مشتقات «شرّف» بمعنى «حزّز» أو «فرّض» قديم. فقد وردت المصطلحات المشتقّة منه في ترجمة كتاب ديوسقريديس «المقالات الخمس» التي قام بها اصطفن بن بسيل وحُنَيْن بن إسحاق في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، ومن ذلك ما ورد في وصف «الجنطيانا»: «والذي يلي الوسط والطرف من الورق مشرّف تشريفاً يسيراً» (المقالات الخمس، تحقيق قيصر دبلار وإلياس تراس، برشلونة ـ تطوان، 1957، ص 239، المقالة الثالثة، الفقرة الثالثة)، وما ورد في وصف «الأقنثوس»: «وله ورق (. . .) مشرّف مثل تشريف الجرجير» (نفسه، ص 246، 17/3)، وما ورد في وصف «الجاوشير»: «ولها ورق (. . .) مستديرة مشرّفة ذات خمس شُرَف» (نفسه، ص 261، 45/3).

(5) حديقة الأزهار، ص 84 (ف 87).

(6) نفسُه، ص 202 (ف 218).

(7) نفسُه، ص 79 (ف 81).

(8) والتّعْرِيق مقتبسٌ من اصطلاحات الخَطّ والكِتَابة، وهو قدِيم الاستعمال، فقد ذَكَرَه أبو محمد عبد الله بن جعفر ابن درستويه (ت 347هـ/ 958م) في «كتاب الكُتّاب» (تحقيق إبراهيم السّامرّائي وعبد الحسن الفتلي، الكويت، 1977) وذلك في مثل قَوْله «كلّ يَاءٍ وَقَعَتْ بعدَ الحرُوف المُعَرَّقَة لا يجُوزُ فيها إلاّ التّعْرِيقُ دُونَ الرَّدِّ» (ص 122)، وقوْله: «واعلَمْ أنّ الحروفَ المُعَرَّقَة مِنْهَا سَبْعَةٌ كِبَار تعْرِيقَاتُها مُتَسَاوِيَةٌ عَلَى مِقْدَار وَاحِدٍ وهي السّينَاتُ والصّادَاتُ والقَافُ والنّونُ واليَاءُ. . .» (ص 125). فالتّعريق إذَنْ صفَةُ بعض حُرُوفِ الهِجَاء التِي تُكتَبُ مُفْرَدَة أو في آخِر الكلمة بنهايَاتٍ مَمْدُودَة تَحْتَ مستَوَى السّطْر.

(9) حديقة الأزهار، ص 36 (ف 30).

الزّمْرِ»[1]. . . الخ، وهذا إضافة إلى بعْض المصْطلحاتِ العلميّة الطبيّة والصّيدليّة التي لم تفسّر في المسْرَدِ الذي خُصّت به في آخر الكاتب، مثل «القيروطي»[2] و «الآثار البَنَفْسَجِيّة»[3] و «داء الحيّة»[4] و «الدُّوشنْطَاريا»[5] و «الشيافات»[6] و «النّواصير»[7].

2 ـ النّقْصُ في الفهارسِ، وهو على ضرُوبٍ: أوّلُها إهمالُ المحقّقِ في فهْرَسي الأعلام وأسماء الأقْطار والبلْدَان والأماكن والشعوب أسْماءً كثيرة لَمْ يُدوِّنْهَا، نذكر منها من أسماء الأعلام ابن البيطار (وقد ورد في الفقرتين 68 و 244)، وأبَا فتوح الجُرْجَاني (ف 384)، وأبا قحافة (ف 36)، وأبَا يعزَّى (ف 8)، ومن أسْمَاءِ الأماكن باب الجيسة (ف 47 و 275) وبلاد العرب (ف 13) وتونس (ف 1 و 170) وجبال تاغيا (ف 8) والجزائر (ف 139) وسجلمَاسَة (ف 320) وسَقُطْرى (ف 210) وسُوس (ف 216). . . الخ؛ وثانيها عدَمُ استيفاءِ أرْقَام الفَقَرات التي وردَت فيها المَوادّ المفهْرسَة في فهْرَسَى الأعْلام والأقطار، ففي فهرس الأعلام لمْ تُذْكَرْ ـ مثلاً ـ أرْقَامُ الفقَرات 106 و 107 و 133 مع اسم أبـي حنيفة الدينوري، والفقرتيْن 191 و 306 مع اسم ابن سينا، وفي فهرس الأقطار لم تُذْكرْ الفقْرة 301 مع أرْض الروم، و 245 و 269 مع أرْض العرب، و 114 مع الأندلس، و 323 مع البَصْرة، و 239 و 322 مع تلمسان، و 103 و 226 و 300 و 303 مع الهِنْد. . . الخ؛ وثالثها إسْقَاطُ أسْماء كثيرة من أسماء «الشعوب» في فهرس «الأقطار والبُلدان والأماكن والشعوب»، فهذا الفهْرَس لم يتضمّن من الشّعوب» إلاّ أرْبَعة هي «بني تجت» (وقد أسقط رقم الفقرة فيه، وهو 31) و «بني

(1) نفسه، ص 180 (ف 196).
(2) نفسُه، ص 16 (ف 9).
(3) نفسُه، ص 11 (ف 5).
(4) نفسه، ص 66 (ف 65)، وص 31 (ف 25).
(5) نفسه، ص 66 (ف 65)، وص 209 (ف 226).
(6) نفسه، ص 37 (ف 31).
(7) نفسه، ص 18 (ف 12)، وص 231 (ف 250).

بزناسن» و «بني يستري» (ورقمه 31 أيضاً) و «اللاّريّون»، وهؤلاء في الحقيقة يمثّلون بطونا وقبائل ولا يمثّلون شعوباً، أمّا الأَسْماء المسقَطَةُ فَمِنْهَا أَهْلُ الأندلس (ف 232) وأَهْلُ مصر (ف 262)، والبرْبَر (ف 164 و 272) والرّومُ (ف 75 و 237) والعرب ـ أي أهلُ البوادي ـ (ف 1 و 122) والمشارِقَة (ف 37)، على أنّ اسْماءَ الشعوب والقبائل والطوائف والجماعات الواردة في الكتاب جَديرَة بأنْ تُخَصَّ بفَهْرَس مستقلّ، ولعلّه يحْسن أن يدرج ضمن هذا الفهْرَس أَسْمَاءُ الجماعات المهنية والعلميّة التي لها أهمية خاصّة في كتاب علميّ، مثل الشعراء وأئمة اللغة والنّحاة واللّغويّين والفَلاّحين والعَشابين والصّبّاغين والعطّارين والأطبّاء والصّيادلة؛ ورابعُها الاكتفاءُ في فهْرَس أَسْماءِ النّبَات بذكْر المصطلحاتِ المدَاخل التي تضمّنها الكتابُ دُونَ المصطلحات الفرعيّة الوارِدَة ضمن الفقرات، في حين أنّ فهرسة هذه المصْطلحات الفرعيّة ـ وخاصّة المغربيّةَ المحليّة، عربيّة كانت أو أعجميّةً بَرْبَرِيّةً ـ تقدم العَوْنَ الكبير لمن يَرُومُ تحقيق كِتَابٍ في الأدْوية المفردة، إضافة إلى أنّها من أهمّ ما يُمثل الجانب المعْجَمِيّ في الكتاب، وهو كتاب معْجَمِي أَسَاساً، ولذلك فإنّ فهرسَةَ هذه المصطلحات تتقدم في الأهميّة فهرسة الشعر وأسْماء الأعلام وأسماء الأقطار والبُلْدَان؛ وخامِسُها إهْمَالُ فهْرسَة الكُتُب الواردة في النصّ، مثل «طبّ العرب» لعبد الملك بن حَبيب (ف 39) والقانون لابن سينا (ف 154 و 382) وكتاب الأغذية لجالينوس (ف 131)، والكتب المذكورة في مَتْن الكتاب قليلة، إلاّ أَنّ قلّة عَدَدِها ليستْ سَبَباً مُوجباً لإسْقَاطها.

3 ـ النّقْصُ في مَرَاجِع التّحْقِيقِ: اعتمد المحقّق مَجْمُوعَة مُهِمَّة من المرَاجِع العربيّة والأجنبيّة كانت عُمْدَتَهُ في تحقيق النّصّ والتّعْلِيق عليْه، إلاّ أَنّ مُعْظَمَ مراجِعِه عَامٌّ إذْ ليْس بيْنَها إلاّ كتابَان اثنان أَصْليّان في الأَدْوية المفْرَدَة، هما «عمْدة الطبيب» لابن عبدون و «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» لابن البيطار، على أنّ الاعتماد على هذين المرجِعَيْن يُعْتَبر مَنْقُوصاً أيْضاً لأن الأوّل قد اعْتُمِد في نُسْخَة مخطوطة ولم تعتمد «مُدَوّنَة» النصوص المستخرجة منه والصادرة في مدْريد سنة 1943 بتحقيق آسين بلاثيوس (Asin Palacios)، والثّاني اعتُمد في طبعَتِه العربيّة الصّادرة في بولاق

سنة 1291هـ/ 1874م، ومن المعْلوم أنّ هذه الطّبْعَة رديئة جدّاً مليئةٌ بالتّصْحيف والتّحريف وخاصّة في رَسْم المصطلحات الأعجميّة التي يمتلىء بها الكاتب، ولا يمكن إصْلاَحُ ما فيها والانتفاعُ بكتاب ابن البيطار انتفاعاً حقيقيّاً إلا إذا اعتمدت مع الطبْعة العربيّة الترجمةُ الفرنسيّةُ الممتازة التي أنجزها المسْتَشرق الفرنسيّ لسيان لكلرك (Lucien Leclerc) ونشرها بباريس في ثلاثة أجزاء بين 1877 و 1883.

على أنّ تحقيق نصٍّ في الأدوية المفْرَدَة مثل «حديقة الأزْهَار» يقْتَضِي الاعتماد على عَدَدٍ آخر من المراجع المتَخَصِّصَـة في الأدْوِية المفردة، وخاصّة كتب الأدوية المفردة المغربيّة والأنْدَلسيّة، وأهَمّها ـ إضافة إلى كتابـي ابن عَبْدُون وابن البيطار ـ ثلاثة: أوّلُها كتاب «تحفة الأحباب في ماهية النبات والأعشاب» لمؤلف مغْرِبـيّ مجْهول لاَحِقٍ للغسّاني وناقلٍ عَنْهُ، وقد حَقّق نَصّ الكتاب وترجمهُ إلى الفرنسيّة ترجمةً جيّدة هـ. ب. ج. رنو (H.P.J.Renaud) وجورج كُولِن (Georges S. Colin)، ونشراهُ بباريس سنة 1934، وثانيهَا كتابُ «شرْح أسْماء العَقَّار» لأبـي عمران موسى ابن ميمون القُرْطبـي، وهو من علماء القَرْن السّادس، قد عاش في الأندلس ثم في المغرب الأقصى ثم في مِصْر، وقد ضمّن كتابَهُ الكثيرَ من التّسْمِيات المغْربيّة، وقد حقّق نصّ الكتاب وترجمَهُ إلى الفرنسيّة ترجمة جيّدة ماكس مايرهوف (Max Meyerhof)، ونشرهُ بالقاهرة سنة 1940، وثالثُها كتاب «الأدوية المفردة» لأبـي جَعْفر أحمد الغافقي (ت. 560هـ/ 1165م) في نصه الأصْلي ـ ومن جزئه الأول نسخة جيّدة في الخزانة العامّة بالرباط ـ وفي منتخبِه الذي وضعه أبُو الفرج غريغُورْيُوس ابن العبري، وقد نشر منه ماكس مايرهوف وجورج صبْحي أبْواب الحروفِ السِّتَّةِ الأولى محقّقةً ومترجمةً إلى الإنغليزيّة.

واعتمادُ هذه النّصُوص كُلّها في أصولها وفي ترجماتها ـ وخاصَّةً في ترجماتها، فهي ثريّة بالتّعاليق غنيّة بالشرُوح الموسُوعيّة ـ ذُو فوائد جمّة، أَهَمُّهَا اثنتان: أولاهما تتبُّع أوْهَامِ الغَسّاني والتّعقِيبُ عليها، وثانيتُهُمَا تحديدُ أسْمَاء النّبَاتِ العِلْمِيّة اللّاتينيّة تحديداً دقيقاً. فمن المعْلُوم أنّ النباتات تختلف اسماؤُها في البلاد العربيّة وأنّ الاسْمَ الوَاحد قد يطلق على نباتيْن مختلفين أو أكثر، ، ولم يُعْنَ بهذه

الظاهرة من القدماء إلا شيخ النّبَاتيّين ابنُ البيطار في كتبه الأرْبعَة الخاصّة بالأدوية المفردة وهي «الجامع لمفردات الأدوية والأغْذِية» و «المُغْنِي في الأدْوية المفْردة» و «تفسير كتاب دياسقُوريدوس» و «الإبانَةُ والإعلام بما في المِنْهَاج من الخلَلِ والأوهام»، فقد تتبَّع ابنُ لبيطار في هذه الكتب الاختلافات في تسمية النباتات في البلاد العربيّة مُسْتعيناً بِخِبْرَته العميقة بالرّصيد اللّهجيّ النّبَاتِيّ العَربـي بعْدَ رِحْلَةٍ علميّة طويلة زَارَ خِلالهَا كلَّ البلاد العربية ـ إضافةً إلى بلاد اليُونَان وتركية وبلاد فارس ـ التي عَشَّبَ فيها جميعاً واسْتَقْصَى التَّسْميَاتِ المحليّة فيها. أمّا المحدثون فأَجَلُّ عالم بينَهم في المادّة النباتيّة العربيّة القديمة هو المرحوم أحْمد عيسى في كتابه «معجم أسماء النبات»، وعليْه كان مُعَوّلُ الخَطَّابـي في تحديد التّسْمِيات اللاّتينية للنباتات الواردة في «حديقة الأزهار». إلا أَنَّ أحمد عيسى مَشْرِقيّ، فهو بالمادّة النباتيّة العربيّة المشرقيّة أَعْلمُ، ثم إنّ كتابه قد مَضَى عليْه الآن حينٌ من الدهر فأَصْبَح قديماً إذ يعود تأليفه إلى سنة 1926، ثمّ إنّ قائمة مراجعه ينقصُها الكثير من كتب الأدْوية المفردة المغربيّة، وقد كاد يقتصر منها على كتاب «الجامع» لابن البيطار[1]. ومن أجل ذلك كلّه أَصْبحَ أحمد عيسى لا يُغْنِي في تحقيق «حديقة الأزْهار» عن ترجمات الكتب المغربيّة والأنْدَلسيّة التي ظهَرَت بعد كتابه، وأَهَمُّها

(1) نذكر على سبيل المثال ـ من الكُتب المهمّة التي لم يرجع إلَيْهَا المرحوم أحمد عيسى ـ: كتاب «الاعتماد في الأدوية المفْرَدَة» لأبـي جعفر أحمد ابن الجزّار و «الأدْوية المفردة» لأبـي بكر حامد ابن سمْجُون والمقالة التاسعة والعشرين من كتاب «التَّصْريف لمن عجز عن التّأليف» لأبـي القاسم الزّهْراوي و «الأدوية المفردة» لأبـي المطرّف عبد الرحمن بن وافد و «المسْتعيني» ليونس بن بُكْلاَرِيش و «الأدوية المفردة» لأبـي جعفر أحمد الغافقي و «الجامع لصفات أشتات النّبات» للشريف الإدريسي و «عُمْدَة الطبيب» لابن عبدون و «شرْح أسْماء العَقَّار» لأبـي عمران مُوسَى بن ميمون و «المغْني في الأدوية المفردة» لابن البيطار و «الأدْوية المفردة» لأحمد بن عبد السلام الصّقليّ و «حديقة الأزهار» للغسّاني. على أن بعض هَذه الكتب كان مَجْهُولاً سنة 1926، إلاّ أنّهُ قَد عُرف قَبْلَ سَنَة 1946، سنة وفاة المرحوم أحمد عيسى، وقد كان يمكن أن يُسْتَفَادَ منها في طبعة ثانية لمعجم أسْماء النبات، وهو مَا لَمْ يَقعْ.

إطْلاقا بالنسبة إلى كِتاب الغسّانِي كتاب «تحفة الأحْبَاب».

ولو اعتمد المحقّق ترجمةَ «التّحفة» لتبيّنَ أن بَعْض تسْميات النّبات عند الغسّاني لا تدلّ على ما ما تدل عليْه عادَةً في معاجمَ الأَدْويَة المفردة، منها «الأَنجُدَان» (ف 9) الذي لا يُدلّ على Asa Foetida كما ذَكَرَ المحقّق بل عَلَى Thapsia Garganica[1]، فقد عرّفه المؤلّفُ بالدّرْيَاس وزادَ ذلك تأكيداً في مادّة «مخْرُوث» (ف 194)، والدّرْياس ـ ويقال أيضاً «أدْرِيَاس» و «أدْرِيس»، والهَمْزَة أدَاةُ التعْريف في البَرْبَرية دالّة على التّذكير ـ يدُلّ في بُلْدان المغرب كلّها على النبات المسمّى «ثافسِيَا» ـ و «تَافسيا» بالتّاء أيضاً ـ منذ القديم، وقد بيّن ذلك ابنُ البيْطَار في كتاب الجامع في مادّة «أدْريس» التي قال فيها: «أدريس: هو اسم بربريّ (. . .) للنبات المسمّى باليونانيّة ثافسِيَا (. . .)، وعرَبُ المغرب يقولون الدّرياس»[2]، كما بيّن هذا في مادّة «ثافسيا» أيضاً حيْث قال: «ويُسَمّى بالبرْبَريّة أدْرِيَاس، وأخْطَأ من جَعَلَهُ صَمغ السَّذَاب»[3]. والملاحظُ أنّ الغَسّاني في مادّة «تَافسيا» (ف 318) لم يجْعَل من «التّافسيا» اسم نباتٍ بعيْنه بل هي «دَمْعَةُ» نباتٍ قد وصفَهُ ولم يُسَمِّه، ووصْفه لَهُ دَالّ على أنّه الدّرْيَاسُ نَفْسُهُ؛ ومنها «حيّ العالم» الذي لا يَدُلّ على Sempervivum Arborum كما ذكر المحقق (ف 125) بل عَلَى نباتٍ آخَر اسْمُه «قوطوليدُون» ـ ومن أسْمَائه العَرَبيّة «مسافق» و «أذْن القسّيس» و «زَلاَئف الملُوك»[4] ـ وقد سمّاه الغسّاني «صَحِيفة الملُوك» ـ واسمه العِلْميّ Cotyledon Umbilicus[5]؛ ومنها «الطّرْخُون» (ف 139) الذي يَدُلّ عند الغَسّاني ـ وكذا عندَ صاحب «التّحفة» ـ على «المقْدُونس»،

(1) Tuhfat al-Ahbâb: Glossaire de la Matière Médicale Marocaine, trad. par H -P.J. Renaud et Georges S. Colin, Paris, 1934 (XXXV + 218p), pp. 10-11 (n° 14), pp. 113-114 (n° 255).

(2) ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ط. بولاق، 1291هـ/ 1874م (أربعة أجزاء في مجلدين)، 1/ 15.

(3) نفسه، 1/ 148.

(4) نفسه، 4/ 40 (وفي النصّ بعْض التّحْريف).

(5) تحفة الأحْباب، ص 84 (ف 187).

وهو يقابل Apium Graveolens[1] وليس Artemisia Dracunculus كما ذكر المحقق الذي لاحظ خَطأ المؤلّف ونَبّهَ إليْه؛ ومنها «الغافَث» (ف 362) الذي لا يدُلّ عند الغسّاني على «الغَافث الحقيقي» المسمّى Agrimonia eupatoria كما ذكَر المحقّق بَلْ على نباتٍ آخر اسمُه العَربـيّ «طُبَّاق» واسمه البَرْبَرِيّ «تَرْهَلاَ» ـ وقد ذَكَرَهُ الغسّاني ـ و «تَرْهَلاَن»، واسمُه العِلْميّ. Inula Viscosa[2]، وكان ابن البيطار قد نَبّهَ إلى هذا الأمْر في مَادَّتَيْ «تَرْهَلاَن» و «غافث» فقال في الأولى: «تَرْهَلاَن وتَرْهَلاَ أيْضاً: اسمٌ بربريٌّ للنّبات المسمى باليُونَانيّة قُونيزَة وهو الطُّبَّاقُ بالعربيّة»[3]، وقال في الثانيَة: «أطبّاءُ المغرب الأقْصى وإفْريقية يسْتَعْملُون مَكَانَهُ النبَات المسمّى بالبربريّة ترهَلاَن وهو الطّبّاقُ»[4].

ب ـ الأخْطَاءُ العلميّة:

وهي صِنْفَان: تُمَثّلُ أوّلَهُمَا أوْهَامُ المؤلّفِ، وليْس للمُحَقّق في هذه الأوْهَام ضِلْعٌ، إلاّ أنّهُ مسْؤولٌ عن إغْفَالِه التّعقيبَ عليها والتّنْبيه إلى وجُوهِ الخَطإ فيها كَشْفاً للحقيقَةِ العِلْميّة وإعَانَةً للقَارِىء على الإفادَةِ من الكتَابِ، وتُمثّلُ ثَانِي الصّنْفَيْنِ أخْطَاءُ التّحْقِيق، في قِرَاءَةِ النّصّ وفي التّعْلِيق عَلَيْه.

1 ـ **أوْهَام المؤلّف**: ونخصّ منها بالذّكر فيما يلي مَا ليْسَ لَهُ صِلَةٌ بتحْدِيدِ مَاهياتِ النّبَاتِ، لأنّ هذا الصّنْفَ من الأوْهام ليْس خاصّا بالمؤلّف بلْ هُو في الغَالب مُقَلّدٌ فيهِ غَيْرَهُ، وقد أظْهَرَ تِلْكَ الأوْهَامَ على الوَجْه المرْضِيّ مُتَرْجما «تحفة الأحْبَابِ» ومُتَرْجِمُ «شَرْح أسْماء العَقّار» لأبـي عمران موسى ابن ميمون.

(1) ـ ص 41 (ف 36): «أشْفَاقش: (...) وتسمّى بالعجميّة شامْبه وباليُونانيّة شالبية». أمّا «شامبه» فوَهْمٌ محْضٌ مِنَ المؤلّف واللفظ كُله من اختِرَاعِه.

(1) نفسه، ص 90 (ف 200).
(2) نفسه، ص ص 184 ـ 185 (ف 434).
(3) ابن البيطار: الجامع، 1/137.
(4) نفسه، 3/144 ـ 145.

وأمّا «شالبية» فليْس يُونَانيًّا بل هو لاتينيّ أصْلُه [1](Salvia)، والمصطلح معْرُوف مشْهُورٌ قدْ خَصَّهُ ابن البيْطار بمادَّةٍ مُستَقِلّةٍ في كاتب الجامع[2]وذكرهُ في «التّفسير» وقال إنّه «باللسان اللّطينيّ»[3]. والملاحظ أنّ مصطلح «العَجَميّة» في كتُب الأدْوية المفردة الأندَلُسيّة يَعْنِي اللّغة اللّاتينيّة الأصْليّة واللاتينيّة الإسْبَانيّة. أمّا المرادِفُ اليُونانيّ للشالْبية فهو «أشفاقش» المحرَّفُ من «ألاَلِسْفَاقُس» (Elelisphakos). على أن المؤلّف لمْ يقَعْ في هذا الخطَإِ في مادّة «سالمة» (ص 289، ف 318) وهو مُرَادِفٌ عَرَبيّ للشّالبية ـ فقال: «وتسمّى بالعجميّة شالبية، مأخُوذَة ومشتقة من السّلامة، لأنّ العجم تَقُول للسّلاَمَة شَالْب». وشَالْب من اللاتينيّة (Salvus).

(2) ـ ص 78 (ف 79): «جَوْزُ القَيْء: (. . .) ويُسَمَّى بجَوْز قاتِل ـ يعْنِي لمن أكَلَهُ بِقُوَّةٍ ـ ويُسَمَّى بجَوْزِ الدفْع لدفْعِه بالقيْء والإسهَال». أمّا «جَوْزُ الدّفْع» فتَحْريفٌ ظَاهِرٌ وصَوَابُه «جَوْز الرّقْع» بالرّاء المهْمَلَة والقَافِ، وهيَ القِراءَةُ الوارِدَةُ عند الغَافِقي[4] وعند ابن ميمُون[5]. أمّا «جوز قَاتِل» فلا شكّ أنّه تحريف لـ «جَوْز مَاتِل» وَهُوَ غَيْرُ جَوْز القَيْءِ إلاّ أن مِنْ خصائصه أنه «سُمّ مُخَدِّر (. . .) وهو يُشبه

(1) يُنظر: إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجميّ في كتب الطبّ والصيدلة العربيّة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن)، 2/485 (ف 1148).

(2) ابن البيطار: الجامع، 2/50، وفي النصّ تحريف إصلاحه من الترجمة الفرنسية: Traité des Simples par Ibn El-Beïtâr, trad. par Lucien Leclerc, Paris, 1877-1883 (3 vol.) 2/317 (n° 1274).

(3) ابن البيطار: تفسير كتاب دياسقوريدوس، تحقيق إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي بيروت، وبيت الحكمة بتونس، 1990، ص 232.

(4) أبو جَعفر أحْمد الغافقي: الأدوية المفردة، مخطوطة الخزانة العامّة بالرباط، رقم ق 155 (200 ورقة)، ص 244، وينظر أيْضاً: منتخب جامع المفردات (كذا) لأبـي جعفر أحمد الغافقي، وضع أبـي الفرج غريغوريوس بن العبريّ، حقّق الحُروف الستة الأول (أ ـ و) منه وترجمها إلى الإنغليزيّة ماكس مايرهوف وجورج صبحي، القاهرة، 1932 ـ 1940 (4 أجزاء)، 2/99 (ف 216).

(5) أبو عمران موسى ابن ميمون: شرْح أسْماء العَقّار، حقّقه وترجمه إلى الفرنسية ماكس مايرهوف، القاهرة، 1940، ص 12 (ف 82).

جَوْز القَيْءِ»[1] وهو أيضاً «ربّما قَتَلَ، ويُسكِرُ ويُسْدِرُ ويُغْشِي ويُقِيءُ»[2].

(3) ـ ص 91 (ف 95): «دار صيني: (. . .) وَمَعْنَى «دَارْ» ـ حَيْث وقع ـ شَجَرٌ، فمعْنَاه شَجَرُ الصّين لِكثرة نباتِهِ بهَا، وكذلك دار فُلْفُل ودَار شيشعَان بالنون ودار قطيون». و «دار» فارسيّ مَعْنَاهُ «خَشَب»، و «دار» في «دار قطيون» ليْسَت من جِنسِها لأنّ المصطلح ليس فارسيّا وليْس مركّباً من «دار» و «قطيون» مثل «دار فلفل» و «دار شيشعان» و «دار صيني» بل هو مصطلح يُونَانيّ أصله (Drakontion) ومعناه «تِنِّين صَغير».

(4) ـ ص 109 (ف 109): «زيْتُون: (. . .) وتُسَمَّى شجرةُ (الزيتون) البرّيّ الزّبّوج، ويُعْتَصَرُ منها زيْتٌ يُقال لَه الرّكابيّ لكونه مَرْكَباً للأدْهَان والحشائش». والغَسّاني هنا ـ في تفسير «الرّكابي» على مذهب أبي القاسم الزّهْرَاوِي الذِي ضَعَّفَهُ مَنْ أتى بَعْدَه. فقد ذكر الغافقي في أدْوِيتِه: «زَيْت رِكَابيّ: هو الأُنْفَاقُ وهو الزّيْتُ المتّخَذُ مِن الزّيتون الفجِّ، تسمّيه أَهْل العِرَاقِ رِكَابيًّا لأنّه يؤتى به من الشّام على الركَائب وهي الإبِلُ، ويسمّيه أَهْلُ مِصْرَ الزيتَ الفلسطِينيّ. وزَعَم الزّهْراوي أن الزّيْت الركَابيّ هو الزّيتُ الأبيضُ المغْسُولُ، وقال: «سُمِّي رِكَابيا لأنّهُ بمنزلة الرّكاب قابِلٌ لقُوى الأدْوية لأنّهُ ساذَجٌ نقِيٌّ». والمعْرُوفُ مَا ذكرنَاهُ[3]. والتّفسِيرُ الذي أَوْرَده الغافقي هو المعْرُوف فِعْلاً قَبْله وبَعْدَه، فقد أورَدَه أَبُو الرّيْحَان البيروني (ت. 440هـ/ 1048م) من قبله في كتاب الصّيْدَنة[4] وأوْرَدَه مِن بَعْدِه ابنُ مَيْمُون في الشّرج[5]

(1) أبو علي الحسَيْن ابن سينا: القانون في الطب، بولاق، 1294هـ/ 1877م (3 أجزاء)، 1/288.

(2) الغافقي: الأدوية المفردة، ص 245، والمنتخب، 2/99 (ف 218)، وابن البيطار: الجامع، 1/175).

(3) الغافقي: الأدْوية المفردة، ص ص 392 ـ 393.

(4) البيروني: كتاب الصّيدَنة في الطبّ، حقّقه وترجمه إلى الإنغليزية محمد سعيد ورنا إحسان الهي، كراتشي، 1973، ص 212.

(5) ابن ميمون: شرح أسماء العقّار، ص 16 (ف 131).

وابنُ البيطار في كتاب الجامع[1]. أمّا التّأويلُ الذي ذهَبَ إليْه الزّهْرَاوي فقد تبنّاه من بعده يونس بن بُكلاريش في المسْتَعِيني[2]، وهو الذي أَخَذَ به الغسّانِي أيْضاً.

(5) ـ ص 192 (ف 208): «صَنَوْبر: (. . .) ومن أَنْوَاعه بَقَّمُ قُرَيْش، ويسمّى بالشّام قَنْطوَاندس». وفي هذا خَطآن: أوّلهما في «بَقَّم قريش»، والصّواب «قَمّ قُرَيش» و «قَضْمُ قُرَيْش» و «قَمْلُ قُرَيْش»، وكُلّها بدُون باءٍ في أوّلها، وهي مصطلحات مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ متَدَاوَلَةٌ[3]؛ أمّا الخَطَأ الثّاني ففي «قنطواندس» ـ بالقافِ والنّون ـ، وهو تحريف صوابُه «فِيطْوِيدَاس» ـ بفاءٍ ويائيْن ـ أو «بيطْوِيدَاس» بالباءِ، وهو مصطلح يونانيّ أصْلُهُ (Pituidos)، وهو مُرَادفٌ لـ «قضْم قريْش» ويَعْنيَان معاً «حبّ الصّنَوْبر الصّغَار».

(6) ـ ص 219 (ف 237): «فراسيون: (. . .) وإنّما سُمِّيَ بالفراسْيُون لأنّه مَنْسُوبٌ إلى قبيلةٍ من الرُّوم اسمُ بَلَدِهِمْ فرانْسَة». والخَطَأُ هنا في نسْبَة الفراسْيُون إلى «فرانسَة»، فهو مصطلح يُونَانِيّ أَصْله (Prasion) وليْس له أيّ صلة اشتقاق ببلَدٍ أوْ مَكَانٍ.

(7) ـ 277 (ف 301): «سُنْبُل رُومي: (. . .) ويُعْرَف بالناردين، وقيل لا يُقَالُ النّاردين إلاّ في السّنبُلَيْنْ معاً ـ وهما الهنديّ والرّوميّ ـ وأما كلّ واحدٍ منهما على حدَة فيقال فيه ناردٌ، مُفْرَد». وهذا الكلام لا مَعنَى لَهُ، ذلك أنّ «النّاردين» ـ مُطْلَقاً ـ يُعْنَى به عند القدماء السّنْبُلُ الهِنْدِيّ وَحْدَهُ، ثم لأنّ «ناردين» ليْس مثنّى

---

(1) ابن البيطار: الجامع، 2/179. وهو أيضاً التفسير الوارد في لسان العرب «زيت ركابي: أي يُحمَلُ على ظهور الإبل من الشّام» ـ 1/1213 (ركب).

(2) ذكر نصّهُ رَيْنحَارْت دوزي في مُسْتَدْركه على المعاجم العربيّة: Dozy (Reinhart): Supplément aux Dictionnaires Arabes, 2ème éd., Leyde-Paris, 1967 (3 vol.) 1/553.

(3) يُنْظَرُ مثلاً: البيروني: الصيْدنة، ص 249؛ ابن ميمون: الشّرْح، ص 34 (ف 317)؛ ابن البيطار: التّفسير، ص 127، والجامع، 4/24 و 4/33 (وفيه هنا «قمر قريش»، والصواب في الترجمة الفرنسية، 3/110، ف 1835)؛ دوزي: المستدرك على المعاجم العربية، 2/361 و 2/407.

«نارد» كما توهّم المؤلّفُ بل هو لفظ يوناني مُفْرَدٌ أَصْله (Nardon) و (Nardos)، وقد ضبط ابنُ البيطار في الجامع طريقَةَ ضَبْطِه ومختلفَ استِعْمَالاتِه بقوْله: «إذَا قِيل مُطْلقاً يُرَادُ به السّنبُل الهِنْدِيّ، ويقال بكَسْر الدّال المهْمَلة وإسْكَانِ اليَاءِ المنْقُوطَة باثْنتيْن مِن تَحْتِها (نَارْدِيْن)، ويُخْطِيءُ من يَفْتَحُ الدَّالَ ويُحرِّك اليَاءَ على التّثْنِيَة. وإذَا قِيل نَارْدِيْن قليطيقي يُرَادُ به السُّنبُل الإقْلِيطي وهو الرّومي، ونَارْدِيْن أورِي وهو السّنبل الجبَلِيّ، ونارديْن أغْرِيَا مَعْنَاهُ سُنبل برّي»[1].

(8) ـ ص 285 (ف 309): «سِبْت: شَجَرٌ تُدْبَغُ به النّعَال، وإليْه تُنْسَب النِّعالُ السِّبْتِيّة. قيل إنّهُ الينبُوتُ، وقيل القَرَظُ، وهو الصّحيح»، ومثْلهُ مَا سَبَق في مادّة أَقاقيا (ص 26، ف 20): «والقرظ شجرة عظيمة شَوكَة تنبُتُ بمصرَ، ومن عصارَتها يُصْنَع الرُّبّ، (. . .) وسمّى بالأقاقيا وهي لغة يونانية، وبالعربيّة الفصيحة السّبْت وإلْيها تُنْسَبُ النِّعَال السّبتيّة لأنّهَا تدبَغ بها»، ومثله أيضاً مَا ورد في مادّة قَرَظ (ص 248، ف 271): «وهي الأقاقيا (. . .) وتعْرفُ بالعربيّة الفصيحة بالسبْت، تُدْبَغُ بها الجلُودُ، وإليْه تنْسَبُ النِّعَال السّبتيّة».

وفي هذه الفَقَرَات الثّلاثِ خلْطٌ كبيرٌ بيْن مُصْطلحيْن، هُمَا «السِّبْت» و «السَّنْطُ». فالسِّبْتُ الذي تُنْسَبُ إليه «النّعال السّبْتِيّة» ليْس نَبَاتاً ولا هو من المادّة النّبَاتيّة، بل هو «الجلْدُ» عَيْنُه، وهو كُلّ جِلْدٍ مَدْبوغ وخاصّة المدْبُوغَ بالقرظ، وقد خَصَّ به البَعْضُ جِلْدَ البقرِ، ومنْه تُحْذَى النّعَال السِّبْتِيّة[2]. فالسِّبْتُ إذن لَيْسَ اسْمَ النّبَاتِ الذِي يُدْبَغُ بِهِ بَل هو اسم الجلْدِ المدبُوغ. وقد خَلط الغَسَّانِي في الفقرات الثّلَاثِ بيْن «السّبْت» وهو «الجلْدُ المدْبُوغ بالقَرظ» و «السّنْط» وهو اسم القرَظِ نفسه في مِصْرَ[3]. ويبْدُو أنّ سَبَب الخَلْطِ الطَّارىء على المؤلّفِ هو كَوْن القَرَظِ يسْتَعْمل

(1) ابن البيطار: الجامع، 4/ 175.

(2) ابن منظور: لسان العرب، 2/ 79 (سبت).

(3) يُنْظَر حول «السَّنْط»: أبو حنيفة الدينوري: كتاب النبات، الجزء الثاني، جمع مادّته وحقّقها محمد حميد الله، القاهرة، 1973 (447 ص + 57 ص)، ص 50 (ف 545) وص ص 202 ـ 203 (ف 862)؛ البيروني: الصّيدنة، ص 306؛ ابن ميمون: الشرح، =

في الدّبَاغة أيضاً، إلاّ أن الجلْدَ المدْبُوغَ بالقَرَظِ يقال لهُ «قَرَظِيّ» و «مَقْرُوظٌ»[1].

(9) ـ ص 292 (ف 318): «تَافسيا: (. . .) يُقال تَافْسِيا وتفسيا وتَاسَفْت، وكُلّها لغة بَرْبَرِيّة مشْهُورَة» وليس مُصْطلَحاً «تَافْسِيَا» و «تَفْسِيَا» بَرْبَرِيّيْن بل هما مصطلحان يُونانِيّان خالصانِ أَصْلُهُمَا (Thapsia)، والمصطلحُ اليونَاني مشتقّ من اسْم جزيرة في صقليّة اسْمُها القديمُ (Thapsos)[2]، وقد كان العالمُ اليوناني ديوسقريديس قد أشار إلى مثل هذا منذ القرن الأوّل الميلادي في كتابه «المقالات الخمس»، ونَصّ قوله: «ثابْسِيَا: استخرَاج هذا الدّوَاءِ من ثَابْسِيس الجزيرةِ لأنّه يُظَنّ أنّ أولَ مَا وُجِدَ بها»[3]، و «ثَابْسِيا» في نصّ «المقالات الخمس» العربيّ هو نفسه «ثَافْسِيا» في كتب الأدوية المفردة العربيّة. فالمصطلح يكتب بالثّاءِ المثلّثة وبالتّاء المثنّاة، بل إنه يكتب بالطّاء ـ طافسيا ـ أيضاً[4]، على أنّ رسْمَه بالثّاء المثلثة أشهرُ. ويبْدو أنّ الوَهْم قد طَرَأ على الغسّاني لوجود التّاء والألف ـ تا ـ في بداية المصطلح، وهما يسْبِقَان الأسماء البربريّة للتعريف في حالة التّأنيث، مثل «تاسَمُّمْت» و «تاغْندسْت»، وليْس الأمْرُ كما ظَنّ. أمّا «تَاسَفْت» فيَبْدُو أنّهُ بَرْبَرِيّ، ولكن يبْدُو لَنَا أنّه لا صِلَةَ بَيْنَه وبيْن «ثافسيا»، خاصّة وأنّ التّسْمِيَةَ البرْبرِيّةَ التي تُطْلَقُ على الثّافْسِيَا هي الدّرْيَاس، وقد رَأَيْنَا من قبْل اطلاق الغسّاني هذا المصطلحَ خَطَأً على نبات آخر هو الأُنجُدان. .

= ص 5 (ف 12)؛ ابن البيطار: الجامع، 4/4 (قاقيا) و 14/4 (قرظ)؛ ابن منظور: اللسان، 218/2 (سنط).

(1) ابن منظور: اللسان، 63/3 (قرظ).

(2) واسمُها الحاليّ (Isola degli magnisi) ـ ينظر: Dictionnaire Grec-français de A. Bailly, 26ème éd., Paris 1963, p. 919 (وليس «ثابسيس» ـ أو ثافسيس ـ اسم «مدينة في افريقية» كما ذكرنا في كتابنا المصطلح الأعْجمي، 291/2 اعتماداً على مَرْجع آخر).

(3) ديوسقريديس: المقالات الخمس، ص 559، وينظر أيضاً: ابن البيطار: الجامع، 148/1.

(4) ينظر: عبد الرّزاق ابن حمّادوش الجزائري: كشف الرموز في بيان الأعْشاب، ط. 2، الجزائر، 1335هـ/ 1916م (200 ص)، ص 114.

2 ـ **أَخْطَاءُ التَّحْقيق**: وهي في الحقيقة قليلة إذا قيسَت بما يتضمّنه كتابُ حديقة الأزْهار من المشاكل، وهي مشاكل ناتجة أساساً عن طبيعة النصّ المحقّق نفسه ـ فهو معجم علميّ مُخْتَصّ يُقدِّمُ مَادّةً علميّةً اصطلاحيّةً خاصّةً ـ ثم عن منزلة المؤلّف بيْن علماء الأدْوية المفردة. فهو من علماء القَرْن العَاشِر، ينتمي ـ من حيْث المعرِفة بالمجال ـ إلى طبقة ثالثة أوْ رَابِعَةٍ إذا قُورِنَ بأعْلاَم العُلَماءِ في الأدوية المفردة مثل أبـي جعفر أحمد ابن الجزّار وأبـي بكـر حامد ابن سَمْجُون وأبـي جعْفر أحمد الغَافقي وأبـي العباس أحمد ابن الرُّوميّة النّبَاتيّ وأبـي محمد عبد الله ابن البيطار. ولقد تَصَدَّى المحقّق لتلك المشاكل فاستطـاع تذليل الكثير منها، وقدّم بذلك نصًّا مُحَقّقاً تحقيقاً مَرْضِيًّا. والأخْطَاءُ المتبقّيَة التي ظَهَرَتْ لنا هي التّالية:

(1) ـ ص 11 (ف 5): «هو من جنس التِّمنس...»، كَذَا بكَسْر التّاء، وكذا أيْضاً في صفحات 14 (ف 8) و 16 (ف 10) و 289 (ف 314)، إلاّ أنّها وردَت بالفَتـح ـ تَمنس ـ فـي ص 332 (ف 372)، وَوَرَدَتْ مضْبُوطَـةً ضَبْطاً كَامِلاً في ص 41 (ف 36) ورُسِمَتْ «تَمَنْس»، وقد عَلَّق المحقّقُ على هَذَا المصْطلَح في ص 11 بقوْله: «عنْدَ ابن البيطار: تمنس وتمنوس كلّ شجر له أكثـر مـن سـاق (الجـامـع لمفـردات الأدويـة والأغـذيـة، 1 : 9)». وأورد المصطلح في مَسْرَد المصطلحات النباتيّة (ص 412) ورَسَمه «تِمْنُس» ـ بكسر فسُكون فضَمٍّ ـ وفَسَّرَهُ بقوْله: «لَفْظٌ يُونَانِيّ مَعْنَاهُ المتوسِّط من النّبَات بيْن الشجَر والبَقل كالجوْلق والأفْسَنْتين، وأصْلُ اللفظ اللاتيني Thyminus ـ أي صعْتر ـ مأخُوذ من اليُونَانية». ومَا أوردْناهُ يقتَضِي أرْبَعَ مُلاَحَظَاتٍ: أولاَهَا هي أنّ ما نَسَبَهُ المحقّق إلى ابن البيطار ليْس لَهُ بل هو هامشٌ ـ خَارِجَ النصّ ـ لمصحّح الكتاب، أمّا قوْلُ ابن البيطار فموْجُودٌ في باب حَرْف الثّاء حيْث خصّ «ثمنش» بمادّة مُسْتَقلّة وَرَدَ فيها: «أوّلُهُ ثَاءٌ مَضمُومَة ثمّ ميمٌ سَاكنَةٌ بعْدَهَا نُونٌ مَضْمُومَةٌ ثمّ شِينٌ مُعْجَمةٌ، وهو اسمٌ يُونَانيّ لما كانَ من النباتِ بيْن الشجَر

والحَشيش»[1]، والفَرْقُ بيْن قَوْل ابن البيْطار وبَيْن مَا نُسِبَ إليْه كَبِيرٌ؛ وثانِيَتُهَا أنّ المحقِّق لم يتَقيَّدْ بقراءة وَاحِدة للمصْطلح، وقد كان يُمكِنُه تَفَادي هَذا الاضْطراب بالنظر في الضّبْط الدَّقيق الذي وَضَعَهُ ابن البيْطار وهو «ثُمْنُش»، وهو بدُون شكّ الضَّبْطُ المتعَارَفُ الذي كَانَ مُسْتَعْملاً بيْن أهْل العِلْم؛ وثالثتُها هي أنّ المصطلح يُونَاني أصْله (Thamnos)[2]وليْس بيْنه وبينْ thyminus ولا بيْنَه وبيْن الصعْتَرُ صِلَةٌ، فالصَّعْتَر اسمُ نباتٍ بعينِهِ والثّمْنُشُ مِن ألفاظ اللّغَة العَامّة؛ ورابعَتُها أن الصَّعْتَر لا يُسَمَّى باللاتينيّة Thyminus بل Origanum، أمّا Thyminus فصفةٌ مَنْسُوبَة إلى Thymus، وهذه من اليُونانيّة Thumos التي أَصْبحت في العَربيّة «ثُومُش» وتُرْجِمَتْ بـ «حَاشا»[3]، وهي Thymus Capitatus.

(2) ـ ص 29 (ف 23): «ومن أنْواع الإذْخِر البردي وآماد اللبان، يصنَعُون منها الأسْفَاط». ومكان «اللّبان» في إحدى النّسخ «الذان»، فاقْتَرح المحقّق في الهَامش مكانها «اللاّذن»، وكلها قِرَاءة خاطئة، وصَوَابُ الجُمْلَة: «ومن أنْوَاع الإذخِر الحرَمِيّ والآجاميّ اللّذَان يصْنَعُون منهُمَا الأسْفَاط». أمّا «الحرميّ» فقد ذكرَهُ المؤلّف نفسُه في مادّة «سَنَا» (ص 273، ف 297) في قوله: «يقال سَنَا حرميّ وسنامَكّي مَنْسُوبَانِ إلى مكّة والحَرم حسبما تقَدَّمَ في الإذْخِر»، كَمَا ذَكَرَهُ ابـنْ البيْطَار في فَقْرَة مَنْوسُوبَة إلى إسْحَاق بن عمران[4]، أمّا «الآجَامِيّ» فقد ذَكَرَهُ ابنُ سِينَا[5] وابن البيطار أيْضاً، إلاّ أَنّ ابنَ البيْطَارِ قد ذَكَرَهُ لينتَقِد الذين قَالُوا بوُجُودِه مثل أبـي بكر الرّازي وابنِ سِينَا مُلاَحِظاً أَنهُمْ قد تقوّلُوا فيه على جَالِينوسَ مَا لَمْ يَقُلْهُ.

(3) ـ ص 81 (ف 83): «(. . .) ثمّ تُطْبَخُ بعْدَ ذَلِكَ في سُكّر طبرز». وعَلَّق

(1) ابن البيطار: الجامع، 1/151.
(2) ابن مراد: المصطلح الأعجميّ، 2/293 (ف 697).
(3) ديوسقريديس: المقالات الخمس، ص 256، وابن البيطار: الجامع، 1/153 و 2/2.
(4) ابن البيطار: الجامع، 1/15.
(5) ابن سينا: القانون، 1/247.

المحَقّق على «طبرز» بقوله: «في ب: طبرد، وفي ج: طبزد، ولم نهتد إلى المعْنى المقصود بهذا اللفظ الدّخيل». و «طبرز» خطأ صَوَابُه «طَبَرْزد» بالزّاي وَالدَّال ـ أو الذّال أيضاً ـ في آخِره، وهو مصطلح فارسِيّ أَصْلُه «تَبَرْزَد»[1] ومَعْنَاهُ «صُلْبٌ لَيْسَ برَخْوٍ ولا لَيِّن»[2]، والسّكّر الطّبَرْزَدُ حسب ابن سينا[3] هو أَبْرَدُ أَنْوَاعِ السُّكَّرِ وَأَلْطَفُها، ويُطْلَقُ الطّبَرْزَدُ على نَوْع من المِلْح أَيْضاً.

(4) ـ ص 148 (ف 159): «كمافيطوس: (. . .) وهو ثلاثة أنواع، ويسمّى غالة قرشية، معناه (أي كمافيطوس) قلنسُوّة الدّيك لأنّ ورقَهُ كعُرْفِ الدّيك». وفي هذا التّعْرِيف خَطَآنِ: أوّلُهُمَا في «غالة قرشية» بياء بعْدَ الشّين في «قرشية» والصَّوَابُ في رسْم المصطَلح كُلّه هو «غَالُّهْ قرَشْتَهْ» بتَشْدِيدِ اللاّم المضْمُومَة في «غالّه» وبتَاءٍ مثناة بعد الشّين في «قرَشْتَه»، وثانيهما في إضافة (كمافيطوس) إلى التّفسير، فَقَوْلَ المؤلّفُ بذَلك مَا لَمْ يقصدْهُ والصّوابُ أن «قلنسوّة الدّيك» هو مَعْنَى «غالّه قرشته» وليْس معْنَى «كَمَافِيطُوس». ذلك أنّ «غالُّهْ قرشته» مُصْطَلَحٌ لاَتِينِيّ إسْبَاني أَصْلُه (Gallo Cresta) مُرَكَّبٌ من (Gallo) ومَعْنَاهُ «الدّيك» و (Cresta) ومَعْنَاهُ «عُرْف» أيْ عُرْف الدّيك. وقد ذكَر هذا المصطلحَ أَبُو دَاوُد سليْمان بن حسّان ابْنُ جلجل في تفسيره لمقالات ديوسقريديس[4] وابنُ ميْمُون في الشّرْح[5] وابنُ البيْطار في التّفْسِير[6]. إلاّ أَنَّ هذِه المراجعَ على رأيَيْن مختلفَيْن: أوّلهما ـ وهو رَأيُ ابن جُلْجُل وابن البيْطار ـ قد جَعَل «غالّة قرشته» مُرادِفاً للنّبات المسمَّى باليُونانيّة «سِيدَريطِس» (Stachys Recta)، والثّاني ـ وهو رأيُ ابن مَيْمُون، والغسّاني على

(1) ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 2/529 (ف 1255).
(2) ابن البيطار: الجامع، 3/92، وفيه أيضاً: «والتّبر الفأس بالفارسيّة، يُريدون أنّه نُحتَ من نَواحِيه بالفأس» ـ وينْظَر أيضاً: لسان العرب، 2/267 (طبرزذ).
(3) ابن سينا: القانون، 1/389.
(4) ابن جلجل: تفسير أسماء الأدْوية المفْردة من كتاب ديسقوريدوس، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بمدريد، رقم 4981 (11 ورقة)، ص 6 أ.
(5) ابن ميمون: الشرْح، ص 22 (ف 190).
(6) ابن البيطار: التّفْسير، ص 280 وجه.

هذا الرأي أيضاً ـ قد جعَل مِنْهُ مُرَادِفاً لِلكَمَافِيطُوس[1].

(5) ـ ص 163 (ف 176): «لاَذَن: رُطُوبَةٌ تَتَعَلَّقُ بشعر المعز إذَا رَعَتْ هَذَا الشّجَرَ المعْرُوفَ بالأسَل الذِي تُصْنَعُ مِنْهُ السِّهَامُ والنّشَّابُ»، ومكان «الأسَل» في أصُول الكتاب المخطوطة «اسب» و «استب»، فخطَّأَ المحقّقُ مَا في الأصول وأبدَلَهُ بالأسَل. ومَا أثبَتَهُ المحقّقُ خَطَأٌ والصّوَابُ هو «الأسْتُب» بالتّاء المثنّاة والبَاء بعد السّين. و «الأستب» مصطلح أنْدَلُسِيّ قديمٌ يُطلَقُ على نَوْع من أنْوَاع النّبَات المعْرُوفَ بالقِسْتُوس يُسْتَخرَجُ مِنْهُ اللاّذَن، وهذه الفَقَرة لابن البيْطار تُبَيِّنُ ذلك: «والثّالثُ مِنْ أنْوَاعِ القِسْتُوس يُؤخَذُ منه اللاّذَنُ، وهَذَا النّوْعُ خَاصَّةً تُسمِّيهِ عَامّةُ أهْلِ الأنْدَلُسِ الأسْتُبَ، وهو حَطَبُ الفَتْح، وهو شجَرُ اللاّذَن»[2]. والاسْتُبُ مصْطَلحٌ لاتِينيّ إسْبَانيٌّ أصله (Estepa) من اللاّتِينِيّة[3] (Stipa).

(6) ـ ص 206 (ف 222، التّعْليق 1): وهذا التّعليق على مُصْطلح «أزادَرخْت»، ونصّه: «ذكرَهُ ابنُ البيطار في مفرداته، وقد رُسِم اللفظ في الطبعة المصْريّة هكذا: أزاذدْرَخت ومعناه ـ حسب ابن البيطار ـ السّحر، بالفارسيّة؟». والنّص الكَامِلُ لشرح هذا المصْطَلح كما ورد في طبْعَة بولاق ـ وهي الطبّعة المصْريّة ـ من كتاب الجامع هو: «مَعْنَاهُ بالفارسِيّة حرّ السحر»[4]. والسّحر هنا تحريف لكلمة «الشّجَر» وقد رُسِمَت صحيحةً في تَرْجَمة الجامع الفرنسية[5]. و «حُرّ الشّجر» هو المعْنى الحرْفِيّ للمصطلح، وهو فارسيّ بالفعْل مركّب من «آزاد» ومَعْنَاهُ «حُرّ» و «درخْت» ومعْنَاه «شجر».

---

(1) وينظر حول «غاله قرشته» أيضاً: Dozy: Supplément, 2]198-199; Simonet (Francisco Javier): Glosario de Voces Ibericas y Latinas usadas entre los Mozarabes, 2e éd., Amsterdam, 1967 (CCXXXVI + 628 p.), p. 242.

(2) ابن البيطار: التفسير، ص 139.

(3) ينظر: Dozy: Supplément, 1]21, Simonet: Glosario, p. 197.

(4) ابن البيطار: الجامع، 1/22.

(5) ترجمة كتاب الجامع الفرنسية، 1/54 (ف 60).

(7) ـ ص 219 (ف 237) : «فراسيون : (. . . ويُعْرَفُ عند العامّة بفَاس مريوت ومرور». وقد وَجَد المحقّق «مروي» مكان «مرور» في إحْدَى نُسَخِه فلم يَقْبَلْهُ، وهو الصّحيحُ. و «المريُوت» و «المرُّويْ» ـ ويكتب أيْضاً «مَرويُهْ» ـ مصطلحان أندلسيان مغربيان مشْهُوران يُطْلَقَان على الفراسيون[1]، وهما من اللاّتينيّة الإسْبَانِيّة (Marroyo) و (Marrubio) من اللاّتينيّة (Marrubium).

(8) ـ ص 223 (ف 242): «فربيون: (. . . تُعرَفُ عِنْدَنَا بتكّوْت (تكّاوْت)». و «تكّاوْت» من إضَافَةِ المحَقّق وكأنّه قصَد اصْلاحَ مَا وَرَدَ في الأصل. وبَيْن «تكوُّت» و «تكَّاوْت» فرق في الدّلالة، ذلك أنّ التكَاوت» مُصْطَلحٌ بَرْبَريّ يُطْلَقُ على الكَزْمَازَك، وهو حَبُّ الأثل، وقد ذَكَرَهُ المؤلّفُ ـ عَنْ خَطَإٍ ـ مُرَادِفاً للأثل (ص 34، ف 28) وكان عليْه أنْ يَذكره مُرَادِفاً لِكَزْمَازَك، أمّا «التّكُّوت» ـ وَصَوَابُ رَسْمِه «تِكْيُوت» ـ فمصطلَحٌ بَرْبَرِيّ أيْضاً يُطلَقُ على الفربيون[2]. وقد اتّبعَ المحقّقُ في مَا ذَهَبَ إليْه أحمد عيسَى الذِي جَعَلَ التّاكُوت مُرَادِفاً للفُرْبِيُون[3]، وعيسى نفسه قد اعتمد ابنَ البيطار الذي عَرَّفَ التّاكُوت بقوله: «اسم للفُرْبيُون بالبَرْبَرِيّة بالمغرب الأقْصى (. . .)، وَأيْضاً فإن أَهْلَ المغْرب الأوسْط يُوقِعُون هَذَا الاسْمَ على حَبّ الأثل المعْروف بالفارسيّة كَزْمَازَك»[4]. وفي تَعْريف ابْن البيطار إطلاَق لم يُراعِ

(1) يُنْظرُ مثلاً: ابن ميمون: الشّرح، ص 26 (ف 235) وص 33 (ف 306)؛ ابن حمّادوش: كشف الرّموز، ص ص 125 ـ 126؛ وكذلك: Dozy: Supplément, 2]586; Simonet: Glosario, p. 340.

(2) ينظر: ترجمة التجفة، ص 111 (ف 249) وكذلك: Dozy: Supplément, 1/139, 1139.

(3) أحمد عيسى: معجم أسْماء النّبات، القاهرة، 1930 (227 + 64 ص)، ص 80 (ف 6 و 12). وقد سمّى المحقّق الفربيون بـ (Euphorbia Officinarum) و (Euphorbia Pithyusa)، والصّواب (Euphorbia Resinifera) كما في معجم أحمد عيسى، ص 80 (ف 12) وترجمة التّحفة، ف 249.

(4) ابن البيطار: الجامع، 134/1 (وفيه «المغرب الأوسط» عوض «المغرب الأقصى»، والإصلاح من التّرجمة الفرنسية، 302/1، ف 399).

الاخْتِلافَ اللّهَجيّ[1].

(9) ـ ص 236 (ف 257): «قرطمان: (. . .) صِنْفٌ من أصْناف الشعير ومن جِنْس الرّاءى». وقد عَلَّق المحقّق على «الراءَى» بقوله: «كذا في أ، وفي ب: الراء، وفي مفردات ابن البيطار، مادّة خرطال، قوله: في طرف قصبته في رأسه تمر شبيه بالراقي». والرّاءى ـ بالراء المهْمَلَة ـ خَطَأٌ، وكذلك «الراقي» في شاهد ابن البيطار، والصّواب «الزّاءى» بالزاي المعجمة، و «الزّاا» في شَاهِدِ ابن البيطار كما في تَرْجَمة كِتَاب الجامع الفرنسيّة[2]، على أنّ ابنَ البيْطار قد خصّ هذا المصطلح بمادّة مُسْتَقِلَّة في كتابه[3]، ورُسِمَ «زاآء» في النصّ العربـيّ و «زاا» في الترجمة. والمصطلح يُوناني أَصْله (Zéa)[4].

(10) ـ ص 257 (ف 280): «رِجْل الغُراب: (. . .) وعلامةُ البُرْءِ والشَّفَاءِ مِنْهُ أَنْ يَحْمرّ لَوْنُ البَرَصِ من أثر الشمس ويَتَلَفّظ، فإذا تَلفّظ خرجَتْ مِنْه مَائيّة. . .»، كذا باللام ـ في «تَلَفّظ» ـ في الموضعين والصّوابُ بالنّون: «يَتَنَفَّطُ» و «تَنَفّط». والمؤلّفُ يَنْقُل هنا عن ابن البيطار بَتَصَرُّفٍ، فقد ورَدَ عند ابن البيطار في مادّة «آاطريلال» ـ وهو مرادِفٌ لِرِجْل الغُراب ـ: «فإنّ الطبيعة تَدْفَعُ الدّوَاءَ (. . .) إلى سَطْحِ البَدَنِ مِنَ المواضِع البَرِصَة فَيُنَفِّطُهَا ويُقْرِحها ولا يُصيبُ ذلك شَيْئاً مِن المواضع السّليمة من البرصِ أصْلاً. فإذا تَفَقَّأَت تلك النّفاطات وسال مِنْهَا مَاءٌ أبْيَض. . .»[5].

(11) ـ ص 281 (ف 304): «سُمّاق: (. . .) يُنْطَلُ بطبيخه الوَثْءُ فلا يذم». وقد أصْلح المحقّق النصّ في «الوَثْءِ» وفي بعض أصُوله «الوثي»، وأمّا

(1) على أنّ دوزي قد وجد في بعض مخطوطات كتاب الجامع التي نظر فيها «تكّوت» أيضاً: Dozy: Supplément 1/139.

(2) ترجمة كتاب الجامع الفرنسية، 2/23 (ف 775).

(3) ابن البيطار: الجامع، 2/152 في ط. بولاق، و 2/195 (ف 1083) في الترجمة.

(4) ينظر كتابنا المصطلح الأعجميّ، 2/411 (ف 968).

(5) ابن البيطار: الجامع، 1/4 ـ 5.

«يدْم» فأثَارَت حَيْرَتَهُ. وقد وَجَد في بعْض أصُوله «يوم»، ورجّح أن يكون الصّوابُ «يدمى». فأمّا «الوَثْءُ» فإن رسْمَها «الوَثي» بياءٍ مكان الهمزة صحيحٌ مَعْروف عند أصحاب الصّناعة الطبيّة، وأمّا «يدْم» فصوابُها «يَرمُ»، والجملة مذكورة كاملة عند ابن سينا في القانون: «يُنْطلُ بطبيخه الوَثْيُ فلاَ يَرم»[1].

(12) ـ ص 283 (ف 307): «سدروان: (...) ويُعْرفُ بسَوَادِ القطاة». ومكان «القطاة» في إحْدَى النّسخ «القضا» وهي الأقرب إلى الصّواب، فالمصطلحُ المقصُودُ هو «سَوَاد القُضَاة»، وهو معنى «سَدِرْوان»، فهو مُصْطَلحٌ فارسيّ أصْلُه «سِيَاهْ دَاوَرَان»، ومَعْنَاهُ «أَسْوَدُ القُضَاة»، أي لباس القُضَاة الأسْود[2].

(13) ـ ص 293 (ف 319): «تربد: «...) جيّد لِلَّخَام في الوركيْن»، وقد علّق المحقّق على «اللّخام» بقوله: «هكذا في جميع النّسخ، ولعَلّ الكلمة لخام من لَخم الشّيْء قطعَهُ» وصواب العبارة «لِلْخام» أي يَنْفَعُ من الْخَام في الوَرَكيْن، وقد وردت الكلمة من قبلُ صحيحةً في مادّة «حِلتيت» حيث قال المؤلّف: «مُسهِل للبَلغَم الْخَام» (ص 126، ف 134). والعبارة مذكُورة بنصّها عند ابن سينا[3] وابن البيْطار[4]. والخَامُ «هو من البَلْغَم الصّنْفُ الفَجُّ البَعِيدُ من النّضْج»[5].

(14) ـ ص 350 (ف 385): «شجرة لا ولاَ»، ويبدُو من رَسْم المصطلَح أنّ المحقّق قد اعتبرَه مُرَكّباً من أَدَاتَي النّفي «لا» معطوفتيْن بالواو، استيحَاءً من الآية القرآنية «لاَ شَرْقِيّة ولاَ غربيّة»، والصّوابُ أن الاسْم وَاحِدٌ هو «لاَوْلاَ»، وقد وَرَدَ

(1) ابن سينا: القانون، 1/387.

(2) ابن البيطار: الجامع، 3/3، وفيه «سواد العُصارة»، والإصلاح من الترجمة الفرنسيّة، 2/233 ـ 234 (ف 1152)، وينظر أيضاً: Dozy: Supplément, 1/620، وابن مراد: المصطلح الأعجمي، 2/433 ـ 434 (ف 1018).

(3) ابن سينا: القانون، 1/446.

(4) ابن البيطار: الجامع، 1/137.

(5) ينظر Dozy: Supplément 1/419.

الاسْمُ في التّحفة أيْضاً ورُسم «لَوْلاَ»[1]، ولم يذكُرْ مؤلّف التحفة نصّ الآية بل أشار إلى معْنَاهَا، والمصطلح اللاّتينيّ (Olea)، وهو اسم الزيتون فيها[2].

خـاتمـة:

تلك ملاحظات أَوْرَدْنَاهَا على تحقيق معجم الغَسّاني في الأدوية المفردَة، وهي ملاحظاتٌ غير استِقْصَائيّة[3]، لم نقْصِدُ بها الانقاص مِن قيمة العمل الذي أنجزه العربي الخطّابـي في تحقيقه، وإنّما قصدْنا خاصّة إلى إبراز المشاكل التي

---

(1) تحفة الأحباب، ص 62 (ف 250).

(2) توجد هنات أخرى في التحقيق أَحْجَمْنا عن تتبعها لأن من اليسير الانتباه إليْها عند المراجعة، نذكر منها على سبيل المثال: «أورياس» (ص 15، ف 9) عوض «أذْرياس» و «للغليظ» (ص 17، ف 11) عوض «للغلظ» و «سمج» (ص 26، ف 20) عوض «سحج» ـ كما في إحدى النسخ ـ و «للأمْراض السوداء» (ص 27، ف 21) عوض «لأمْراضِ السَّوْدَاء» و «جُلْفة البلّوط» (ص 57، ف 52) عوض «جفت البلّوط» و «جُعْدَة» في مواضع كثيرة عوض «جَعْدَة» و «الجدرات» في أكثر من موضع عوض «الجدارات» أو «الجدران» و «زيْت الإنفاق» «عوض» زيت الأُنْفَاق» (ص 103، ف 109) و «الخولجان» (ص 107، ف 113) عوض «الخولنجان» و «الطَّحّال» في مواضع كثيرة عوض «الطّحال» بالحاء المخفّفة و «السّبختج» (ص 109، ف 114) عوض «الميبختخ» و «الكُلِي» في مواضِعَ عوض «الكُلَى» و «الفُطُر» (ص 144، ف 154) عوض «الفُطر» و «إدراء الطمث» في مواضع عوض «إدرار» و «البُلْغَم» في مواضع كثيرة عوض «البَلْغم» و «قصب الذّرة» (ص 177، ف 191) عِوض قصب الذّريرة» و «الجسّة» في مواضع (مثل ص 191، ف 207) عوض «المجسة» و «الغَيْطل» بالغين ـ (ص 221، ف 239) عوض «الفيطل» بالفاء، و «الأُنْجُدَان» ـ بضمّ النّون وإسكان الجيم ـ عوض «الأنْجُدان»، و «الحِمّصِ» (ص 245، ف 267) عوض «الحِمْضِ» بالميم المخفّفة والضاد المعجمة، و «زرّيعة» (ص 246، ف 268) عـوض «زَرِيعـة» بتخفيـف الـرّاء و «الشعيـر الفـأري» (ص 270، ف 293) عوض «العاري» بالعين المهملة و «مُفَشٌّ للرياح» في بعْض المواضع عوض «مُفِشّ» من أَفَشَّ الريح وليس من «فشّى» و «تجلّب الموادّ» بالجيم (ص 295، ف 321) عوض «تحلّب» بالحاء... إلخ. ولا شكّ أن بعْض هذه الهنات ـ وأخرى غيرها كثيرة ـ من باب الأخطاء الطباعية، فهي كثيرة جداً في الكتاب.

(3)

يتضمّنها هذا الصّنْفُ من المعاجم العلميّة المُخْتَصَّة والتّنبيه إلى ضرُرورَة التّصَدِّي لتلك المشاكل بعُدَّةٍ قويّة ومَعْرفةٍ بالمجال عميقةٍ. ومَا نُشِرَ إلى حَدّ الآن من هذه المعاجم ـ وهو نادِرٌ ـ كان إمّا في طبعاتٍ رديئة غيْر مُحَقّقةٍ ـ مثل مُفْرَدَات ابن البيطار ـ أو في نشرات محقّقة تحقيقاً علميًّا قام به المستشرقون. و «حديقة الأزهار» للغساني هو أوّل مُعْجَم في الأدوية المفردة يحقّق تحقيقاً عربياً صِرْفاً، وهو تحقيق قد أثبت أَنّ الوقت قد حَانَ ليَهْتَمّ العربُ أنفسهم بهذا التراث العلمي اللّغويّ الذي لا يزال ـ رغم أهميّته الكبْرى ـ يشكو الكثير من الغَبْنِ والإهمَال.

8 ـ المصطلحات اليونانية واللاتينية في كتب الأدوية المفردة المغربية والأندلسية من القرن الرابع إلى القرن السابع الهجريين (من ق 10 إلى ق 13م)[1]

تُعدّ كتب الأدوية المفردة العربيّةُ أصدقَ الشواهد على ما كان بين اللغة العربيّة واللغات الأعجميّة من التداخُل في مجالات العلوم. فقد كان المؤلّفُون العربُ في الأدوية المفردة حريصين على أن يذكروا للدواء الواحد أسماء مختلفة بلغات مختلفة. وقد ذكر أبو الريحان البيروني (ت. 440هـ/ 1048م) في مقدّمة كتابه «الصيْدنَة» أن من علماء عصره من كان يتّخذ معاجم متعدّدة اللغات تسمى «لكسيقونات» (Lexicons) وكانت «تشتمل على غرائب اللغات وتفسير المشكل منها»[2]. وقد نوّهَ هو نفسه بهذا المنحى إلى الترادُف أو المقابلة بين المصطلحات المنتمية إلى لغات مختلفة بقوله: «وفي الإحاطة باسم الدواء الواحد بصنوف اللغات فوائد»[3]. وقد كان لهذه الظاهرة في كتب الأدوية المفردة من الرسوخ والتمكّن ما جعل منها قانُوناً من قوانين التأليف وشرطاً من شروطه. وقد نبّه إلى

(1) قدّم هذا البحث في النّدوة الدولية التي نظمتها جامعة مدريد من 9 إلى 15 ديسمبر 1990 بمدريد حول «المداخلة اللغويّة بين العربية واللغات الرومنسية في شبه الجزيرة الإيبيريّة وأمثالها في سائر اللّهجات العربية الثغريّة».

(2) ينظر: أبو الريحان البيروني: كتاب الصيدنة، تحقيق محمد سعيد ورنا إحسان إلهي، كراتشي، 1973، ص 15.

(3) نفسه، ص 15.

ذلك الشيخ داود الأنطاكي (ت 1008هـ/ 1599م) في مقدّمة كتابه تذكرة أولى الألْبَاب بقوله: «اعلَمْ أنْ كلْ واحد من هذه المفردات يفتقر إلى قوانينَ عشرة: الأول ذكرُ أسمائه بالألْسُن المختلفة ليعمّ نفعُه»[1].

وإذَنْ فإنّ التداخُلَ بين اللغات في كتب الأدوية المفردة العربيّة ظاهرة متميّزة. ولذلك فإنّ لهذا الصنف من الكُتُب ـ وهي في جوْهرها معاجمُ علميّة مختصّة في مصطلحات المواليد ـ أهميّة خاصّة لمن أراد البحث في موضوع الاقتراض في اللغة العربيّة في مجال المصطلحات العلميّة. وتلك الأهميّة هي التي أغْرَتْنا باتّخاذ هذه الكتب مصادر في هذا البَحْث. إلاّ أنّ البحْثَ في موضوع اقتراض العربيّة من اللغتينْ اليونانيّة واللاتينيّة في كتب الأدوية المفردة المغربيّة والأندلسيّة يثير بعض القضايا المنهجيّة، ونريد أن نبّدأ بها فنقول فيها قوْلاً، وأهمُّها ثلاثٌ:

أولاها: هي قضيّةُ اختيار المؤلّفات المغربيّة والأندلسيّة مصادرَ. فقد فضّلْنَا هذه المؤلّفات على المؤلّفات المشرقيّة لأسباب، أهمّها اثْنان: أولهما هو غَلَبَةُ الاختصاص على كتُب المغاربة. ذلك أنْ الأدوية المفردة لم يُفْرِدْهَا المشارقةُ في الغالب بكتب مستقلّة بَل كانت تُخَصُّ بباب أو بمقالة ضَمن مُؤَلَّف عامْ في كلّيَات الطبّ. فذلك ما كان ـ مثلاً ـ في كتاب «فرْدَوْس الحكمة» لعليّ بن ربّن الطبري (ت. حوالي 250هـ/ 864م) الذي خصّص البابَ الأولَ من المقالة الثانية من النّوع السّادس للأدوية المفْردة والعقاقير؛ وهو ما كان أيْضاً في «الكتاب الحاوي» لأبـي بكر محمّد بن زكرياء الرازي (ت 313هـ/ 925م) الذي جَعَلَ القسْمَ السابع منه في صيْدَنَة الطبّ؛ وكذلك في كتاب «القانون» لأبـي علي ابن سينا (ت 428هـ/ 1037م) الذي خصّص البابَ الثاني منه للأدوية المفردة... الخ. أمّا المغاربةُ فقد استنّوا سنّة أخرى كانت بينهم أغلبَ منذ القَرن الثالث الهجريّ عندما

(1) الشيخ داود الأنطاكي: تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العُجَاب، القاهرة، 1340هـ/ 1930م، (جوزآن)، 1/18.

ألّف إسحاق بن عمران (ت 279هـ/ 892م) في القيروان كتاباً مفْرداً خَصّ به الأدوية المفردة. وقد اتّبعه في ذلك أبو جعفر أحمد ابن الجزار (ت 369هـ/ 979 ـ 980م) الذي ألّف في الثّلث الأول من القرن الرّابع الهجريّ كتابه «الاعتماد في الأدوية المفردة». وقد ظلّ الفصلُ بين الأدوية المفردة والحديث في كُليَّات الطبّ غالباً في بلاد المغرب حتى وقت متأخّر. وثاني السببين هو كوْن كُتُب المغاربة أغزَرَ مادّة اقتراضيّة لانْفرَادها بالاقتراض من لُغتَيْن أعجميّتَيْن ليس لهما وجود ظاهر في كتب المشَارقَة، وهما اللاتينيّة والبربريّة، فإن المؤلّفينَ المشارقة في الأدوية المفردة قد عُنُوا بالأخذ من اللغات التي اشتهرت في بلاد المشرق صلاتُها بالعربيّة، وأهمّها الفارسيّة واليونانيّة والسريانيّة. أما البربريّة واللاتينيّة فقد اختصّت بهما بلاد المغْرب والأندلس في مجال المصطلحات العلميّة.

والقضية الثانية: هي قضية المصادر المعتَمدة. فإنّ الفترة الزمنيّة التي حدّدناها لهذا البحْث، وهي أربعَة قرون ـ من القرن الرّابع الهجريّ الموافق للقرْن العاشر الميلاديّ إلى القرن السابع الموافق للقرن الثالث عشر ـ كانت عصْر ازدهار التأليف في الأدوية المفردة في بلاد المغرب والأندلس. وقد نَيَفَ عدَدُ الكتب الموضوعة في الأدوية المفردة في تلك الفترة على العشرين كتاباً، وقد اطّلعْنَا منها على أحد عشر بين مخطوط ومطبُوع، وهذه ستكون مصادرَنا في هذا البحْث. وهي صنفان كبيران: أولهما تمثّله كتبٌ عامّة تامّة في الأدوية المفردة، وعددُها خمْسة، وهي «كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة» لابن الجزار القيْرواني[1]؛ و «الكتاب المستعيني في الأدوية المفردة» ليونس بن إسحاق بن بكلاريش (ت. بعد 503هـ/ 1109 ـ 1110م)[2]؛ وكتاب «الأدوية المفردة» لأبـي جعفر أحمد بن محمّد

---

(1) كتاب الاعتماد في الأدوية المفْرَدَة، لأبـي جعفر أحمد بن الجزار القيرواني، تحقيق إبراهيم بن مراد (اعتماداً على خمس مخطوطات، وخاصة مخطوطة آيا صوفيا رقم 3564 ـ والتحقيق تحت الطبع).

(2) الكتاب المستعيني في الأدوية المفردة ليونس بن إسحاق بن بكلاريش، مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم 3575. وقد حقّقَت منه آنالابرطا ـ (Ana Labarta) مقدمته وترْجمَتْها إلى=

الغافقي (ت 560هـ/ 1165م)[1]؛ وكتاب «عُمْدَة الطبيب في معرفة النّبات لكلّ لَبيب» لمحمد بن أحمد بن عبدون الإشبيلي[2]، من علماء القرن السادس الهجري؛ وكتاب «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» لأبـي محمّد عبد الله بن أحمد ابن البيطار (ت 646هـ/ 1248م)[3]. على أنّ كتابَ ابن عبدون في المادّة النباتيّة، ويكاد الوصف النباتيّ المحْضُ يغلُب عليه؛ أمّا كتاب الجامع لابن البيطار فقد أُلّفَ في مصر. والصنف الثاني من الكتب شروحٌ أو تعاليق على كتب أخرى، وعددها ستّة، ثلاثة منها في تفسير مصطلحات «المقَالات الخمْس» لديوسقريديس العين زربـي[4]، وهي «تفسيرُ أسماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدوس» لأبـي داود سليمان بن حسّان بن جلجل (ت بعد 384هـ/ 994م)[5]، و «شرح لكتاب دياسقوريدوس» لمؤلف أندلسي مجْهول، وَضَعَهُ في نهاية القرن السادس

= الإسبانية: Ana Labarta: El Prologo de «Al Kitâb Al Musta'înî» de Ibn Buklâriš (Texto arabe y traduccion anotada) - in «Estudios sobre Historia de la Ciencia Arabe». Barcelona, 1981, pp. 183-316.

(1) كتاب الأدوية المفردة لأبـي جعفرْ أحمد الغافقي، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط، رقم ق 155 (200 ورقة). وقد حقّقْنا مقدّمتَه ونماذجَ من شروح باب الألف ـ ينظر: إبراهيم بن مراد: «أبو جعفر أحمد الغافقي في كتاب الأدوية المفردة، دراسةٌ في الكتاب وتحقيق لمقدّمته ونماذج من شروحه» ـ ضمن كتابنا «بحوث في تاريخ الطبّ والصيدلة عند العرب» دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1991 (641 ص)، ص ص 401 ـ 464.

(2) اعتمدنا منه عمل آسين بلاثيوس: Asin Palacios (Miguel): Glosario de voces romances registradas por un botanico anonymo Hispano-musulman (siglos XI - XII), Madrid, 1943 (LIV + 420 p).

(3) أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن البيطار: كتاب الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، طبعة بولاق، 1291هـ/ 1874م (4 أجزاء).

(4) يُنْظَرُ حول انتقال مقالات ديوسقريديس إلى العربيّة بحثُنا «إنْتقَال مقالات ديوسقريديس إلى الثقافة العربية ترجمةً ومراجعةً وشرحاً» ضمن كتابنا دراسات في المعجم العربـي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987 (399 ص)، ص ص 227 ـ 270.

(5) اعتمدْنَا منه مخطوطة المكتبة الوطنيّة بمدريد رقم 4981 (11 ورقة).

الهجري[1]، ومن المُرجّح أنّه لأبـي العباس أحمد ابن الرومية النباتي (ت 637هـ/ 1239م)[2]؛ وكتاب «تفسير كتاب دياسقوريدوس» لابن البيطار[3]. وأمّا الكتب الثلاثة الباقية فهي كتاب «مُفيد العلوم ومُبيد الهموم» لأبـي جعفر أحمد بن الحَشّاء (ت. حوالي 647هـ/ 1249م)، وهو مُعجم في تفسير المصطلحات الطبيّة الواردة في «الكتاب المنْصوري» لأبـي بكر الرازي[4]؛ ثم كتابُ «الإبانة والإعلام بما في المنهاج من الخلل والأوهام» لابن البيطار، وهو في نَقْد كتاب «منْهاج البيَان فيما يستعمله الإنسان» لأبـي علي يحْيـى ابن جزلة البغدَادي (ت 493هـ/ 1100م)[5]. وأمّا الكتاب الأخير فهو «شرح أسماء العقار» لأبـي عمران موسى بن عبيد الله بن ميمون القرطبـي (ت. 601هـ/ 1204م)[6]. وهو ليس في شرح كتاب بعينه بل في شرح أسماء العقاقير المشْكلَة الواردة في جُملَة من كتب الأندلسيّين في الأدوية المفردة[7]، وخاصّة كتب ابن ٌجلجل وأبـي بكر حامد بن سمجون (ت 392هـ/ 1001م) وأبـي الوليد مروان ابن جناح (ت. حوالي 432هـ/ 1040م) وأبـي

(1) شرح لكتاب دياسقوريدوس في هيُولَى الطبّ، وضعه مؤلف مجهول في القرن السادس الهجريّ، حقّقه ونقله إلى اللغة الألمانيّة وعلّق عليْه ألْبرت ديتريش (Albert Dietrich)، غوتنجن، 1408هـ/ 1988م (قسمان: 216 + 752 ص).

(2) هو رأي الأستاذ ألبرت ديتريش، ينظر خاصة: E12, Supplément, p. 397.

(3) ينظر: تفسير كتاب دياسقوريدوس لأبـي محمّد عبد الله بن أحمد بن البيطار، تحقيق إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت وبيت الحكمة بتونس 1990 (432 + V ص).

(4) مُفيد العلوم ومُفيد الهموم، وهو تفسير الألفاظ الفنّيّة واللغويّة الواقعة في الكتاب المنصوري للرّازي، تحقيق س. كولان (G.S. Colin) و. هـ. ب رنو (H -P.J. Renaud) الرباط 1941 (163 ص).

(5) توجَدُ منه مخطوطة في مكتبة الحَرَم المكّي، رقم 36 (1) طبّ (80 ورقة).

(6) شرح أسماء العقّار لأبـي عمران موسى بن عُبَيْد الله ابن ميمون القرطبـي، حقّق النصّ العربـيّ وترجمه إلى الفرنسيّة وعلّق عليه ماكس مايرهوف (Max Meyerhof) المعهد العلميّ الفرنسيّ للآثار الشرقيّة، القاهرة، 1940 (69 + 258 + LXXVI ص).

(7) نفسه، ص ص 3 ـ 4.

المطرّف عبد الرحمن بن وافد (ت 467هـ/ 1075م) وأبـي جعفر أحمد الغافقي. وهذه الكتب الأحدَ عَشرَ ستكون مصادرنا، إلاّ أنّ بحثنا فيها ليْسَ بالاستقصائي، بل سنعتمد منها عينات ممثلة.

وثالثة القضايا: تخصّ اللغتيْن المدروستيْن، فإن اليونانيّة واللاتينيّة في مصادرنا تحملان أكثر من اسم، وتلك الأسماءُ تتداخل تداخلاً كبيراً دَالاً على التداخل بين اليونانيّة واللاتينيّة نفسهما. وقد استقرَأنا خمسة من مصادرنا ـ هي الاعتماد لابن الجزار، والمستعيني لابن بكلاريش، والأدوية المفردة للغافقي، والشّرح لابن ميمون، والتفسير لابن البيطار ـ فوجدْنا ثماني تسْميات للدلالة على اللغتيْن مجتمعتيْن. وتلك التسميات هي «اليونانيّة»، وقد استُعملَت في المصادر الخمسة، و «الروميّة»، وقد استعملت فيها جميعاً أيضاً، ثم «العَجَميّة»، وقد استعملَها ابنْ الجزّار والغافقي وابن ميمون وابن البيطار، ثم «اللطينيّة»، وقد استعملَها الغافقي وابن ميمون وابن البيطار، ثم «عجمية الأندلس»، وقد استعملَها ابن ميمون وابن البيطار، ثم «العجمية» العامية»، وقد استعملَها ابن بكلاريش، ثم «اللطينيّ العامّي»، وقد استعملها ابن البيطار، ثم «الإفرنجية»، وقد انفرد باستعمالها ابنُ البيْطار أيضاً[1]، فتلك إذن ثماني تسميات ليس منها إلاّ تسمية

(1) وقد سبقه إلى استعمال هذه التّسمية اصطفن بن بسيل وحُنَيْن بن إسحاق في ترجمة كتاب ديوسقريديس «المقالات الخمس». وقد نَقَلَ بها المترجمان مصطلح «Rhômaisti» اليونانيّ ومعْناه «باللّغة الرومانيّة»، أي باللاتينيّة. ومن أمْثلة استعمال «الإفرنجية» في ترجمة «المقَالات» قول المترجمينْ في مادّة «قودنيا [ميلا]» (Kudonia mêla)، وهو السّفرجل: «وأمّا الذي يقال لَهُ أبيروطيقا وهو الذي يقال [له] بالإفرنجية أربيقلطا فإنه جيّد للمعدة» (ينظر: المقالات الخمس، تحقيق قيصر دبلار (C.Dubler) وإلياس تراس (E.Teres)، تطوان ـ برشلونة، 1957، 180 + 626 ص، 112)؛ وقولهما في مادة «برسيقا» (Persika)، وهو الخوخ: «ويقال له بالإفرنجية برافوقيا» (نفسه، ص 113)؛ وقولهما في مادّة «أرمانيقا» (Armenika)، وهو المشمش: «وقد يقال له برسيقا وقذروميل، وبالإفرنجية قيطريا» (نفسه، ص 113). والمصطلحات المسماة إفرنجية هي مصطلحات لاتينية، فإن أصل «أربيقلطا» باللاتينية هو «Orniculatus»، وأصْل «براقوقيا» هو «Praecox» وأصل «قيطرياً» «هو «Citrea».

واحدة واضحَةُ الدلالة هي «اليُونَانيّة» التي استعملت في المصادر الخمسة للدلالة على اللغة اليُونانيّة الكلاسيكية كما عرفها العربُ في كتب ديوسقريديس وجالينوس خاصّة. أمّا بقيّة التسميات فمختلَفٌ في دلالاتها، فالروميّة مثلاً مصطلح قد أكثَرَ ابن الجزار من استعماله مرادفاً لليُونانيّة في أكثر الأحيان ودالاً على اللاتينيّة في أحيان أخرى، أو هُو يطلقه على مصطلحات مشتركة بين اليونانية واللاتينية في بعض الأحيان. ومن أمثلة ما دلّ على اليُونانية قولُه عن الورد إنه يُسمّى بالروميّة «رُودَه»[1]؛ وقوله عن «الحضض» أنه يسمّى بالرومية «لُونُقْتُس»[2]. والرودة من اليونانية «Rhoda واللونقتس من اليونانية «Lonkhitis»؛ ومن أمثلة ما دَلّ على اللاتينية قولُه عن السّنْبُل الرومي إنّه يُسمّى بالروميّة «اسبيقُوه نَارْدَه»[3]، وعن السّاذَج الهندي إن الروم يسمّونه «فلوَاندقه»[4]، ومصطلح «اسبيقوه ناردَه» لاتيني يقابلُه «Spica Nardi»، ومصطلَح «فلواندقه» لاتيني أيضاً يقابله «Folia indica» ومعناه ورَقُ الهند. وأما الروميّة الدالّة على المشترك بين اليونانية واللاتينيّة فمن أمثلتها قولُ ابن الجزار عن الراوند إنّه يُسمّى بالروميّة «أوبَرْبَرَه»[5]، وقوله عن السليخة إنها تسمّى بالروميّة «قَسيّة»[6]، و «الأوبربره» يقابله في اليونانية مصطلح «Rhâbarbaron»، وفي اللاتينية مصطلح «Rheubarbarum» و «القسيّة» يقابله مصطلح «Kassias» باليونانية، ومصطلح «Cassia» باللاتينية.

وهذا الاشتراك في دَلالة الروميّة على اليونانيّة واللاتينيّة نجدهُ عند ابن

(1) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 3 و (الفقرة عدد 1).
(2) نفسه، ص 8 و (ف 19).
(3) نفسه، ص 10 و (ف 27).
(4) نفسه، ص 35 و (ف 121).
(5) نفسه، ص 22 و (ف 75).
(6) نفسه، ص 51 و (ف 172).

بكلاريش[1] وعند الغافقي[2]، أما عند ابن ميمون وابن البيطار فإنّ التسميات الروميّة قليلة ولا تُمكن من اتخاذ فكرة واضحة عن دلالتها. وما يستنتج ممّا سبق هو أنّ الاصطلاح بالروميّة على المصطلحات الأعجميّة في كتب الأدوية المفردة دالّ على إحدى لغتينْ: إمّا اليونانيّة وإما اللاتينيّة. ودلالة الروميّة على اللاتينيّة في الحقيقة ليست بالغريبة، وقد نبّه إليْها القدماء، ومن ذلك ما قاله صاعد الأندلسي في «طبقات الأمم»: «وأمّا الأمّة الخامسة وهي الرّوم (...)، كانت بلادهم مجاورةً لبلاد اليونانيين ولغتهم مُخالفة للغَتهم، فلغَة اليونانيّين الإغريقيةُ، ولغةُ الرّوم اللاّطينية»[3]، ونجدُ ما يقارب هذه الملاحظة عند أبـي الفرج ابن العبري في «تاريخ مختصر الدول»، فقد قال «الرومُ هم الإفرنج، بلادهم مجاورة لبلاد اليـونـانيّيـن ولغتُهـم مخـالفـة للغتهـم، فَلُغَـة اليـونـانيّيـن الأطيقيـة، ولغـة الـروم اللاتينية»[4]. فالروم إذن هم البيزنطيّون. والروميّة كانت تطلق على اليُونانيّة البيزنطية التي خلفت الإغريقية في الامبراطورية البيزنطية، وعلى اللاتينيّة أيضاً، لأن من الروم البيزنطيّين شرقيّين وعاصمتُهم القسطنطينيّة ولغتُهم اليُونانية، وغربيين وعاصمتُهم رومَةُ ولغتُهم اللاتينيّة[5].

وأمّا بقية التسميات، أي العجميّة واللطينيّة وعجميّة الأندلس والعجميّة العاميّة واللطينيّ العاميّ والإفرنجيّة، فتدُلّ كلّها على أحد مستويَيْن من اللغة

---

(1) ينظر: Simonet (F.J.): Glosario de voces ibericas y latinas usadas entre los Mozarabes, 2è éd, Amsterdam. 1967 (CCCXXXVI + 628 p.) - p. CXLVI.

(2) يُنظر كتابنا المصطلح الأعجمي في كتُب الطبّ والصيدلة العربيّة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن)، 1/148 ـ 149، والرومية في هذا الموضع دالّة على اللاتينية فقط.

(3) ينظر: أبو القاسم صاعد بن أحمد بن صاعد الأندلسي: طبقات الأمم، تحقيق لويس شيخو، بيروت 1912 (124 + 10 ص)، 23.

(4) أبو الفرج غريغوريوس ابن العبري الملطي: تاريخ مختصر الدول، نشرة أنطون صالحاني، ط. 2، بيروت، 1958 (٣٤٦ ص)، ص 64.

(5) إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربـيّ، ص 194.

اللاتينية: إمّا على اللغة اللاتينية الكلاسيكيّة وإمّا على اللهجات المتفرّعة عنها مثل اللاتينيّة الإفريقية[1] واللاتينيّة الإسبانية التي اشتهرت في كتُب الأندلسيّين بعجميّة الأندلس[2]. على أنْ مؤلّفينا لم يكونوا مدْركين للفروق بين اللاتينيّة وعامّيّاتها، ولم يكن لتمييزهم في التسمية بينْ العجميّة والعجميّة العاميّة أو بين اللّطينية واللطينيّ العاميّ قيمة لسَانيّة تذْكر. والقضية ما زَالَت بدُون شك في حاجة إلى الدراسة المعمَّقة لتبَيُّن مخْتلف ما لا يزال غامِضاً من جوانبها. ونْنظر بعد هذا في عناصر البَحْثَ الثلاثة التالية:

1 ـ منزلة المصطلحات اليونانية واللاتينية:

قد سبق لنا أن درسْنَا منزلةَ المصطلح الأعجميّ في ثلاثة من كُتب الأدوية المفردة المعتمَدَة في هذا البحث مصادر ـ وهي كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة ـ لابن الجزار[3] وكتاب الأدوية المفردة للغافقي[4] وكتاب الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار[5]. وقد أظهرت لنا الدراسةُ النتيجتينْ التاليتينْ:

الأولى: هي أهمية مَنْزلَة المصطلحات الأعجمية ـ عامّة ـ في المصادر الثلاثة. وقد اعتمدْنا في الإحصاء على المصطلحات المدَاخل ـ أي عناوين الموَادّ ـ

---

(1) ذكر الشريف الإدريسي (ت 560هـ/ 1165م) في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (ط. رومة ـ نابلي، 1970 ـ 1979 (8 أجزاء)، 3/278) عن سكان مدينة قفصة بالجنوب التونسي: «وأكثرُهم يتكلم باللسان اللطينيّ الإفريقي». وينظر حول هذه اللهجة اللاتينية:
Lewicki (T.): Une langue romane oubliée de l'Afrique de Nord», in: Rocznik Orientalistyczny. VIII (1951-1952), pp. 415-480.

(2) قد فصّلْنَا القوْل في «عَجَميّةِ الأندلس» ودلالتها في كتابيْنَا: المُعَرَّب الصوتيّ عنْدَ العلماء المغاربة (الدار العربية للكتاب، تونس 1978. 235 ص)، ص ص 64 ـ 67، والمصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربيّة، 1/142 ـ 147.

(3) ينظر بحثُنا «التداخل اللغويّ والثقافيّ في كتاب الاعتماد لأحمد ابن الجزار القيرواني» ضمن كتابنا دراسات في المعجم العربي، (ص ص 25 ـ 153)، ص ص 42 ـ 55.

(4) ينظر كتابنا المصطلح الأعجمي، 1/151 ـ 158.

(5) نفسه، 1/202 ـ 213.

وليْس على المقابلات الأعجمية المثبتة في التعريفات. وقد وجدنا عند ابن الجزار 176 مصطلح أعجميّ مقترض من جملة 278 مصطلح قد اشتمل عليها الكتاب، فكانت نسبةُ المقْتَرَضات 63,31%، ونسبَةُ المصطلحات العربيّة الخالصة 36,69%؛ ووجدنا عند الغافقي 1153 مصطلح أعجميّ مقترض من جملة 1772 قد اشتملت عليْها أقسام الكتاب الستّة الأولى، من الألف حتى الواو بحسب الترتيب الأبجدي، وكلّ باب من أبواب الكتاب مقسَّمٌ إلى قمسينْ: أولهما في الحديث عن ماهيّات العقاقير وثانيهما في شرْح الأسماء الغريبة والمجهولة التي وردت في الأقسام الأولى من الأبواب على الحَرْف المقدّم. ونسبة المصطلحات الأعجمية من جملة مصطلحات الكتاب المداخل 65,07%؛ ثم وجدْنا عنْد ابن البيطار في كتاب الجامع 1082 مصطلح أعجميّ من جُملة 2353 مصطلح مدْخل قد اشتمل عليها الكتاب، وكانت نسبة الأعجميّ من المصطلحات 45,89%، وكانت نسبَةُ العربيّ الخالص أقوى لأنها بلغت 54,02%، ممثّلة لواحد وسبعين ومائتينْ وألْف مصطلح. وقد كان لتأخّر ابن البيطار في الزّمن عن ابن الجزّار والغافقي أثرٌ في تراجع نسبة الاقتراض وتَناقُص أهميّته.

والنتيجة الثانية: هي أن اللغَات التي أقْرَضَت العربية في مجال الأدوية المفردة كانت ذات منزلات متفاوتة. وقد بلغ عدد اللغات المقرضة عند ابن الجزار تسعاً تتقدمُها اللغتان الفَارسيّة واليُونَانيّة، وعدد مصطلحات الأولى 105، وعدد مصطلحات الثّانية 48، فكانت نسبةُ الفارسيّة 59،65%، ونسبة اليونانيّة 27،27%، ثم توَزَّعَتْ بقيَّةُ النّسب ضئيلة على بقيّة اللغات، ومنها اللاتينية التي كانت نسبتُها 1،14% لأن المقترض منها في مُسْتَوى المدَاخل مصطلحان فقط. على أن نسبة المصطلحات اليونانيّة الرّوميّة والعجميّة اللاتينيّة ضمْن موادّ كتاب الاعتماد مهمّة جداً، فقد أحصيْنا الموادْ العربية والمعرّبة التي رُودفَتْ أو قُوبلَتْ بمصطلحات يونانيّة أو رُومية أو لاتينيّة فوجدْنا اثنينْ وسبْعَين مصطلحاً، وقد يُقَابَلُ المصطلح الواحدُ عنده بمصطلحين اثنينْ يكون أحدُهما يونانيّاً أو روميّا ويكون ثانيهما لاَتينيّاً أو لاتينيّاً عامياً.

أما عند الغافقي فقد بلغَ عدد اللغات المُقْرضَة إحْدى عَشرَةَ لغةً، تتقدّمُها أربعُ لغات هي اليونانيّةُ وعدد مصطلحاتها 744، بنسْبة 64،53%، ثم الفارسيّةُ وعدد مصطلحاتها 218، بنسبة 18،91% ثم الهنديّة وعددُ مصطلحاتها 80، بنسبة 3،99%. فقد تقدّمت اليونانيةُ عند الغافقي اللغةَ الفارسيّة تقدّماً طاهراً، وسبب هذا التقدّم الأساسيُّ غَلَبَةُ المصطلحات المداخل اليونانيّة في الأقسام التفسيريّة من أبْواب «الأدوية المفردة»، إذ المصطلحَات اليونانيّة هي المعدودَةُ من الأعجميّ الشديد العجْمَة، الذي يَقْتَضِي الشرْح والتفسير. وتتنَزَّل اللغة اللاتينية عنده في المرْتَبَة الرابعَة بعد اللغَة الهنْدية، لكنّ المصطلحات اللاتينيّة مبْثُوثَة في ثنايَا التعاريف بكَثْرة لشرْح المصطلحات الفارسيّة والويْنانيّة.

فإذا انتقلْنَا إلى كتاب الجامع لابن البيطار وجدْنا إحدى عشرة لغة مُقْرضَة أيضا، تتقدّمها الفارسيّةُ وعدد مصطلحاتها 454، بنسبة 41،96%، وتتلوها اليونانية وعدد مصطلحاتها 428، بنسبة 39،56%، ثم تأتي اللغة اللاتينيّة في المرتبة الثالثة، وعدد المقترضات منها ستّون مصطلحا، بنسبة 5،55%. على أن للغة اللاتينية عند ابن البيطار أيضاً، في ثنايَا الموادّ، منزلةً مهمة. وقد كان للمصطلحات اللاتينية منزلة ظاهرة في «تفسير كتاب دياسفوريدوس» أيضاً.

ويُسْتَخْلَصُ مما سبَقَ أن اللغات الأعجمية الأكثر تميّزاً والأقوى منزلة في كتب الأدوية المفردة المغربيّة والأندلسيّة ممثّلة بكتاب الاعتماد لابن الجزار وكتاب الأدوية المفردة للغافقي وكتاب الجامع لابن البيطار، هي الفارسية واليونانيّة واللاتينيّة. إلاّ أنّ بين هذه اللغات الثلاث من حيث درجة العجمة تفاضُلاً، ذلك أن اللغتينْ الفارسية واللاتينية أقلّ عُجْمة من اللغة اليونانية. فالفارسية هي لغة قوْم قد تمازجوا بالعرب تمازُجاً قويّاً قبْل الإسلام وبعده، وقد اقترضت منها العربية منذ العصر الجاهلي، ثم اعْتُمدَتْ في عهد الترجمة ـ وخاصة في القرن الثالث الهجري ـ مثل اللغة العربية لرَفع قناع العجمة عن المصطلحات اليونانية، وقد درسنا هذه الظاهرة من قبل بالاعتماد على ترجمة كتاب ديوسقريديس «المقالات

الخمس»[1]. فقد أنجز هذه الترجمة اصطفن بن بسيل وأستاذه حنين بن إسحاق في أيّام الخليفة العباسي جعفر المتوكل (232هـ/ 847م ـ 247هـ/ 861م) وقد «عَرّبَا» في ترجمتهما مصطلحات يونَانيّة كثيرةً بمصطلحات فارسيّة[2]، فقد وُظّفَت المصطلحات الفارسية في ترجمة مقالات ديوسقريديس توظيف المصطلحات العربية الصرف لرفع قناع العجمة عن المصطلحات اليونانية.

أما اللغة اللاتينية فقد كانت في بلاد المغرب والأندلس مشهورة شهرة اللغة الفارسية في بلاد المشرق، وكانت متداولة مستعمَلة سواء بين المُولَّدين من المسلمين أو بين المسيحيّين من سكّان البلاد الأصليّين. وقد أشار ابن البيطار إلى أهميتها وأهمية اللغة البربرية في بلاد الأندلس. فقد قال في مقدمة كتاب الجامع: «وذكرت كثيراً منها (أي الأدوية) بما يُعْرف به في الأماكن التي تُنْسَبُ إليها الأدويَةُ المسطورة كالألفاظ البربريّة واللاطينيّة وهي عجميّة الأندلس، إذ كانتْ مشهورةً عندنا وجاريَةً في معظم كُتُبَنَا»[3]، وقال في مقدّمة كتاب التفْسير: «وربّما ذَكرتُ في بعضْ الأدوية ما يَليقُ به من الأسماء البربريّة واللطينيّة إذ كانت مستعملَة في مصرِنَا معْروفةً بين أهل عصرنا»[4]. وهذه الشّهرة نفسُها هي التي جعلت ابن جلجل في كتابه «تفسير أسماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدوس» يُعَرّبُ المصطلحات اليُونَانيّة المَجْهُولة بمصطلحات لاتينيّة[5]، مُوظّفاً اللاتينيةَ ـ بذلك ـ

---

(1) يراجع التعليق 9.

(2) من أمثلة هذه الظاهرة في المقالات الخمس ترجمة اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق مصطلح «أغنس» (Agnos) اليوناني بالمصطلح الفارسيّ «بنجكست» (ص 98)؛ ومصطلح «قاسطوريون» اليونانيّ (Kestorion) بالمصطلح الفارسيّ «جندبادستر» (ص 155)؛ ومصطلح «أمولن» (Amulon) بـ«نشاشتج» (ص 180)؛ ومصطلح «أوقمن» (Ôkimon) بـ«باذروج» (ص 205)... إلخ. وتُنْظَر أمثلةٌ من هذه الظاهرة في كتابنا دراسات في المعجم العربي، ص ص 234 ـ 235.

(3) ابن البيطار: الجامع، 3/1.

(4) ابن البيطار: تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 109.

(5) من أمثلة هذه الظاهرة عند ابن جلجل في تفسير أسماء الأدوية المفردة من كتاب =

توظيفَ العربيّة لرفْع العُجْمَة عن اليونانيّة، وناحياً مَنْحَى اصطفن وحنين في «تَعْريب» المَصطلحات اليونانيّة بمصطلحات فارسيّة. فالمصطلح اللاتينيّ في بلاد المغْرب والاندلس شأنهُ شأنُ المصطلح الفارسيّ في المشرق، أقَلّ عُجْمة من المصطلح اليوناني. واللّغة اليونانيّة إذَن هي اللغة الأعجميّة بحقّ، أمّا اللغتان الفارسيّة واللاتينيّة فيمكن عَدُّهُما لغتين إسلاميتَيْنْ ـ لاستعمالهما في بلاد الإسلام ـ قريبتين من العربيّة.

2 ـ غايات الاقتراض:

مَبْحَثُ الأدوية المفردة مبْحَث بونانيّ أساساً، ومن اليونانيّة دَخَل العربيّة، وخاصّة بترجمة كتاب «المقالات الخمس في هيُولَى الطبّ» لديوسقريديس الذي عاش في القرن الأول الميلادي، وكتاب الأدوية المفردة لجالينوس الذي عاش في القرن الثاني الميلادي. وقد أشاد العلماءُ العرب بفضل هذيْن الرجلينْ، فقد قال عنهما ابن الجزار في مقدمة كتاب الاعتماد: «إنّ هذيْن الرجلينْ لا نهاية وراءهما ولا غايَةَ بعدَهما فيما عانياه من هذا الفَنّ»[1]، وقال عنهما ابن البيطار في مقدمة كتاب الإبانة «إنهما مَدَدُ هذا العلْم لكلّ من انْتَحلَه وقدْوَةٌ لمن عَلمَه وحُجَّةٌ على من جَهلَهُ»[2]. ولم تكن المَادّة التي اعتمدها هذان العالمان ـ وهي مواليـدُ الطبيعَة الثّلاثة: النبات والحيوان والمعادن ـ بمجهولة في جزيرة العرب أو بمنعدَمة منْها، فقد كانت مَوْجُودَة، لكن لم يَتَيَسَّرْ لها عالمٌ مثل ديوسقريديس يجعل منْها أدْوية

= ديسقوريدوس ترجمتُه مصطلح «سيدريطس» (Sidêritis) اليونانيّ بالمصطلحْ اللاتينيّ الإسباني «غَلّقَرَشْتَه» (Gallocresta)، (ص 6 أ)، وترجمته مصطلح «خاما أقطي» (Khamaiaktê)، (ص 9 ب)، بالمصطلح اللاتينيّ الإسبانيّ «سبُوقُهْ» (Sabuco) من اللاتينيّة (Sambucus)، ومصطلح «ألوبُن» (Alupon) (ص 10 أ)، بالمصطلح اللاتينيّ «شلباشة» (Silvatica)... إلخ. وتنظر أمثلة أخرى في كتابنا دراسات في المعجم العربي، ص 249.

(1) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 2 ظ.

(2) ابن البيطار، الإبانة والإعلام، ص 2 و.

وأشْفيَةً فتُصبحَ مَادّة لعلم جديد. وقد أشار أبو الريحان البيروني في مقَدّمة كتاب الصيْدنة إلى هذا الأمر بقوله: «وكلّ واحد من الأمم موصوفة بالتقدّم في علْم مّا أو عمل. واليونانيون منهم قبلَ النّصرانيّة مَوْسُومُون بفَضْل العناية في المبَاحث وترْقيَة الأشياء إلى أشرف مراتبها وتقريبها من كمالها. ولو كان منهم ديسقوريدس في نواحينا تَصرَّفَ جُهْدَهُ على تَعَرُّف ما في جبَالنا وبَوادينا لكانت تَصيرُ حشائشُنَا كلّها أدْوية، وما يجتني بحسب تَجاربه أشْفيَةً. ولكنّ ناحية المغْرِب فازَتْ به وبأمثاله وأفادَتْنَا بمشكور مساعيهم علماً وعَملاً»[1].

وما يُسْتَنْتَجُ ممّا قدّمنا أن مبْحَث الأدوية المفْردة مَبْحَث دخيلٌ في الثقافة العربيّة. ثم هو مَبْحَث قائم على صفَات الأشياء وخصائصها لأنّ مادّتَه كما ذكرنا منذ حين هي مواليـدُ الطبيعَة، أيَ النبات والحيوان والمعادن. ومن المعْلُوم أنّ المصطلحات الدالّة على أشياءَ تصعبُ ترجمتُها في حال انعدام الشيء المسمَّى في البيئة التي تريد نقل المصطلحات الأجنبية إلى لغتها. وهذا مَا حدث في اللغة العربية مثلاً مع كِتَاب المقالات الخمس لديوسقريديس. فقد استعْصَتْ على مترْجَميْه اصطفن بن بسيل وحُنَيْن بن إسحاق مصطلحات يونانية كثيرة فلم يستَطيعا نقْلَها إلى العربية وأبقَيَاها على حالها اليونانية مُقْتَرَضَة، اتّكَالاً منهما على أن يأتي بعْدَهما من يَجِدُ للمصطلحات اليونانيّة المجهولة من يَرْفع عنها عُجْمتَها، وقد كثرت لذلك مُراجعات الكتاب وشروحه وتفاسيرُه وخاصّة في بلاد المغرب والأندلس، بينْ القرن الرابع والقرْن السّابع الهجريْنْ، وهذا كلّه يعني أن مصطلحات هذا المبْحث الدخيل على درجة كبيرة من الغُرْبة اللغوية لغَلَبَة العُجمة عليْها. وعن هذه الظاهرة ذاتها نشأت غايَاتُ الاقتراض الأساسيَةُ في كتب الأدوية المفردة. ونكتفي من تلك الغايات بذكر ثلاث ظاهرة.

وأولاها هي مَلْءُ الخَانَات الفارغَة في المعجم العلمي العربـيّ المختص. فما دام المبْحَث دخيلا، وما دامت المصطلحات المستعملة فيه أعجميّة فإنّ

(1) البيروني: كتاب الصيدنة، ص ص 10 ـ 11.

الاقتراضَ هو الوسيلة المُجْدية ـ في مرحلة أولى على الأقل ـ لسَدّ الثغرات المصطلحيّة الموجُودة في العربيّة في المبحث المعنيّ، ولذلك فقد كان الاقتراضُ في القرنينْ الثالث والرّابع خاصّة أهمّ وسيلة للتوْليد المصطلحيّ. وقد كانت اللغة اللاتينيّة في بلاد المغرب والاندلس ـ كما ذكرنا من قبل ـ مُوظّفة لرفْع العجمة عن المصطلحات اليونانيّة. وقد استقرّ كثير من المصطلحات اليونانيّة التي لم يُوجَدْ لها في العربيّة أو في اللغات الأعجمية الإسلاميّة ـ وخاصة الفارسيّة والبربريّة ـ مقابلات تدلّ عليْها، فاستُعْملَت في معاجم الأدوية المفردة المغربيّة والأندلسيّة واتّخذَت حَيّزَهَا في المُعْجم العلميّ العربيّ المختصّ، ومن أمثلتها مصطَلحات «الأسطوخودوس»[1] (Stoikàdos) و «الجنطيانا»[2] (Gentianê) و «الفراسيون»[3] (Pràsion) و «الفو»[4] (Phû) و «القنطوريون»[5] (Kentaurion) و «الكمادَرْيُوس»[6] (Khamaidruos) و «الكمافيطوس»[7] (Khmaipitus). على أنّ من المصطلحات اللاتينيّة أيضاً ما دلّ على أشياء قد اختصّت بها البيئةُ المغربيّة وخاصّة الاندلسيّة فلم يكُن لها في اليونانيّة أو في العربيّة ما يقابلها، فاتّخذَتْ هي أيضاً حيّزَهَا في المعجم العلمّي المختصّ شأنُها شأنُ المصطلحات اليونانيّة السابقة الذكر، ومن أمثلتها في كتاب الجامع لابن البيطار مصطلحات «بلخْته»[8] من

---

(1) ينظر: ابن الجزائر: كتاب الاعتماد، ص 14 و (ف 45)؛ وابن البيطار: الجامع، 24/1.

(2) ينظر ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 45 ظ (ف 161)؛ وابن البيطار: الجامع، 170/1.

(3) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 36 و (ف 122)؛ وابن البيطار: الجامع، 159/3.

(4) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 10 و (ف 28)؛ وابن البيطار: الجامع، 168/3 ـ 169.

(5) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 37 ظ ـ 38 و (ف 131)؛ وابن البيطار: الجامع، 33/4 ـ 34).

(6) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 61 ظ (ف 204)؛ وابن البيطار: الجامع، 80/4 ؛ 81.

(7) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 61 ظ (ف 203)؛ وابنْ البيطار: الجامع، 80/4.

(8) ابن البيطار: الجامع، 112/1.

اللاتينيّة (Plecta) و «قُلْلُجَه»[1] من اللاتينيّة الإسبانية (Colleja) من اللاتينيّة (Caulicula)؛ و «منّيرَه»[2] من اللاتينيّة الإسبانيّة (Mannaria)؛ و «مُورقَا»[3] من اللاتينيّة الاسبانيّة (Maurica) و «يَرْبَه شَأنَه»[4] من اللاتينيّة (Herba Sana). . . الخ.

وثانيةُ الغايات هي دَعْمُ المصطلح العربي أو إعمَاده. ذلك أن المصطلح العربيّ يعتبر بالقياس إلى المصطلح اليونانيّ والمصطلح الفارسيّ أيضاً مصطلحاً ناشئاً، وإن كان من ألْفَاظ اللّغة القديمة. ذلك أنّ انتقالَه من مجال اللّفْظ ذي الدلالة اللغويّة العامّة إلى مجال المصطلح ذي المفهوم الاصطلاحي الخاص ـ وخاصة إذا اطْلقَ على مسمّى ذي خصائص علاجية بعيْنها وماهيّة معلومة ـ يقْتَضى خُلُوصَه من التعميم الذي كان له في النصّ اللغوي أو الشعريّ ليكتسب دقّة المصطلح وخصوصيّتَهُ. ولم يكن ذلك ليتوفّر دائماً في بادىء الأمر، وخاصّة في القرنيْن الثالث والرابع الهجريّين. فقد كان المصطلح العربيّ يُعْتَمَدُ في البداية ـ في مرحلة الترجمة ـ لمقابلة ما أمكن ترجمتُه من المصطلحات اليونانيّة، ثم أصبح في مرحلة التأليف يُسْتَعْمَلُ مرادفاً للمصطلح اليونانيّ، فقد كانت اللغة اليونانيّة اللغة المَرْجعيّة وكانت العربيّة لغة معتمدةً عليْها آخذةً، فكانت المصطلحات اليونانيّة مَرَاجعَ للمصطلحات العربيّة، وكان دوْرُ المصطلح اليونانِيّ إذا استُعْملَ في كتاب مّا مع مقابله العربيّ أن يُقَوّيَ المصطلح العربيَّ ويُمكّنَ لَه ويُكْسبَه المَرْجِعِيّةَ. فكان الاقتراضُ من أجْل ذلك ضروريّا وليس من باب البَذَخ.

وثالثةُ الغايات يمكن تسميتُها تعميم الثّقافة أو العلم. وهذه الغايَةُ على قدْر كبير من الأهمية، لأنّ المُسمّيَات التي تُطْلَقُ عليْها المصطلحاتُ كلّها أدوية ذاتُ خصائص علاجيّة وَلها وظيفتَان مُتَنَاقضَتَان: هما نَفْعُ البدن أو الإضرارُ به. ولذلك كانت الدّقة والخصوصيّة في إطلاق الأسماء على هذا الصنف من

(1) نفسه، 4/32.
(2) نفسه، 4/167.
(3) نفسه، 4/169.
(4) نفسه، 4/209.

المسمّيات أوْجَبَ وأوْكَدَ حتّى لا يُخطىء العالمُ ويُوقعَ مَن يأخذ عنه في الخطإ. وقد نبّه ابن البيطار إلى هذا الأمر في كتابَ الجَامع إثر نقْده لحنين بن إسحاق الذي خَلَطَ بين ثلاثة نباتات يُطْلَقُ عليْها في اليونانيّة اسم واحد هو «لوطوس» ـ وهي الحَنْدقُوقَى البرّيّ والحندَقُوقَى البستانيّ والبشنين ـ وأوقع بعْده في الخطإ عدداً كبيراً من المؤلّفين فَنَسَبُوا إلى الحندَقُوقَى البرّيّ خصائصَ البشنين، وقد قال ابن البيطار: «واعلَمْ أنّ العالمَ أوْلَى النّاس بالتثبُّت والاحتياط لنفْسه ولغيْره، وقد قالت الحُكَمَاءُ: لا تُقَالُ زَلّة العَالِم لأنّه يُزِلّ بزلْته العالمَ»[1]. على أن العُلَمـاءَ والمثقّفين الذين يستَعْملون الكتُبَ المؤلّفةَ في الأدوية المفردة ويعمَلُون بما فيها من علْمٍ لا ينْتَمُون إلى جماعة لغويّة واحدة، فهم في الغالب مُسْلمون، وهم في الغَالب يعرفون اللّغة العربيّة، لكنّهم ـ إن كانوا عجَماً ـ كانوا بلغاتهم الأصليّة أعْلَمَ وخاصّة إذا كانُوا يعيشون في أصْقاعهم وأمْصَارهم، وهذا يَعْني أنّ معرفتَهم بأسمَاء المواليد التي في بيئاتهم تكُون أمْتَن وأقْوى. وهذا كَان من أهمّ الأسْبَاب التي جعلت المؤلّفين المغاربَةَ والأندلسيين يُكْثرون من ذكر المصطلحات البربريّة واللاتينيّة ضمْن التعاريف فكانت وظيفَةُ المصطلحات اللاتينيّة المقترَضَة لمرادفَة المصطلحات العربيّة أو اليُونانيّة هي تعْرِيفَ المستعْمِلين للكُتُب ـ من المُولَّدين خاصّة ـ بحَقيقة المسمَّى وماهيَّته.

3 ـ تصنيف المقترضات:

المقْترضَاتُ في اللّغة العربيّة عامّة صنفَان: أولهُما هو ما أخْضعَ لمقاييس العربيّة وأوْزَانها، وهذا يسمّى المُعَرَّب، وثانيهما هو ما استعْصىَ عَلى القيَاس فحافظ على قليل أو كثير من مظاهر عُجْمَته، وهذا يُسمّى الدخيل، والحَقّ أنّ علماءَ الأدوية المفردة العرب بصفَة عامّة لم يُعْنَوْا عنايةً كبيرةً بتعريب المصطلحات الأعجميّة اليونانيّة واللاتينيّة بإخضاع ما غلَبَت على بنْيتَه العُجْمَة للأقيسَة العربيّة وأوزَانها، فهم لم يكونُوا لُغويّين يُعْنَوْنَ ب «صَفَاء» اللّغة بل كانوا علماء يعبّرون

(1) نفسه، 40/2.

عن العلْم بلُغَته ومصطلحاته في مجتمع إسلاميّ عريض واسع. وقد كان لهذا المَنْزَع إلَى المحافظة على البُنَى الأعجمية للمصطلحات أثرُه إذ نجد في معاجم الأدوية المفردة أشكالاً غريبَة حاملة لعناصر عُجْمتها. ومن أمثلة المصطلحات اليونانيّة الدخيلة نذكُر مصطلحات «أونُوبْرُوخيس»[1] (Onobrukhis) و «بَارسْطَاريُون»[2] [3](Peristèreon) و «بنطافلن»[4] (Pentaphullon) و «بُولامُونْيُون» (Polemonion)... الخ. ومن أمثلة المصطلحات اللاتينيّة مصطلحات «أومَهْبُونُه»[5] (Homo-bonus) و «أرِسْتُلُوجْيَة»[6] (Aristolochia) و «أسفَارَاغُش»[7] (Asparagus) و «بشَلْشَكَة»[8] (Basilisca) و «بُبرالَّه»[9] (Bobrella)... الخ.

على أن علماءنا قد حاوَلُوا الإنقاصَ من دَرَجَة العُجْمة في المصطلحات اليونانيّة واللاتينيّة بوسيلتين: أولاَهُمَا هي التعريبُ الصّوْتيّ إذ هم قد عَرّبُوا كلّ الصّوامِتْ التي لا مقابلَ لها في العربيّة وهي «G» و «P» و «V»، فكانت المصطلحات الأعجمية اليونانيّة واللاتينيّة إذن معرّبَة صوتيًّا تعريباً تامًّا؛ وقد غلب حرفُ الغَينْ في تعريب حرْف «G»، وحرفُ البَاء في تعريب حرفي «P» و «V». وأمّا الوسيلَةُ الثانية فدلاليّة إذ أنّ مؤلّفينا ـ وخاصّة ابنَ الجزّار وابن عبدون والغافقيّ وابن البيطار ـ كثيرُو الاعتماد على ترْجمَة معاني المصطلحات الأعجمية ترجمةً حرفية لتقريب مفاهيمها وتسهيل فهْمهَا وإدْراكها. والأمثلةُ على هذا المنْحَى كثيرة

(1) نفسه، 1/67.
(2) نفسه، 1/83.
(3) نفسه، 1/116.
(4) نفسه، 1/124.
(5) ابن الجزار، كتاب الاعتماد، ص 39 ظ (ف 138).
(6) الغافقي: الأدوية المفردة، ص 115.
(7) نفسه، ص 123.
(8) ابن البيطار: الجامع، 1/96.
(9) نفسه، 1/83.

جدّا، نكتفي منها بأمثلة من ابنَ الجزار وابن البيطار. فقد قال ابنْ الجزّار عن مصطلح «سَنْت قَابِده» (Centum Capita) إنّ تأويلَه «مائَةُ رَأس»[1]؛ وقال عن مصطلح «أومهبونُه» (Homo-bonus) إنّ تأويلَه «رَجُلٌ صالح»[2]؛ وقال عن فُلُوَانْدقه» (Folia indica) إنّ تأويلَه «ورَقُ الهنْد»[3]، وقال عن مصطلح «بطْرُولاَين» (Petraelaion) إنّ تأويلَه «دهن الحَجَر»[4]. ومن أمثلة هذه الظاهرةَ عند ابن البيطار قولُه في كتاب «التفسير» إنّ معنى «أوذَرّوبَابَاري» (Hudropéperi) «فُلْفُل المَاء»[5]؛ ومعْنَى «أنبالُفْرَاسُن» (Ampeloprason) «كَراث كرْمي»[6]؛ ومعْنَى «قَالاَمغْرُسْطُس» (Kalamagrôstis) «ثيل قصبـيّ»[7]؛ ومعْنى «ميقن أفروذس» (Mêkôn aphrôdês) «خشْخَاش زَبَدِي»[8]... الخ.

ولقد كان لهذه الوسيلة الثّانية أثر مهمّ في إثراء المعْجم العلميّ العربـيّ المختصّ في القديم لكثْرة الاعتماد عليْها في نَقْل المصطلحات الأعجمية إلى العربية، وخاصّة في معاجم الأدوية المفردة، فإنّ المصطلحات في هذه المعَاجِم دالة في الغالب على أشياءَ ـ هي أعْيَانُ المواليد ـ يصْعُب في حال انعدام أسْمَاءٍ عربيّة صرِف لها تجريدُ مفاهيمَ منها للاصطلاح عليْها بها اصطلاحاً عربياً خالصاً. على أنّ هذه الوسيلة كانت أقـلّ من الاقتراض أثراً لضعف منزلتها. ثمّ إنّ الترجمات الموضوعةَ لمعاني المصطلحات الأعجمية لم تكُن ذَات قيمة مرْجعيّة. فلم تُتّخَذْ ـ إلاّ قليلا ـ مصطلحات ذَات تميّز في الدلالَة يُمْكِّنُ لها في الاستعمال

(1) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 10 و (ف 28).
(2) نفسه، ص 39 ظ (ف 138).
(3) نفسه، ص 35 ظ (ف 121).
(4) نفسه، ص 76 ظ (ف 243).
(5) ابن البيطار: تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 197 (ف 2 ـ 144).
(6) نفسه، ص 194 (ف 2 ـ 134).
(7) نفسه، ص 280 (ف 4 ـ 28).
(8) نفسه، ص 294 (ف 4 ـ 61).

فتُعَوّض المصطلحات الأعجمية وتقومُ مقامها[1].

خـلاصـة:

تلك إذْن جوانب من ظاهرة التّداخُل بين اللّغَة العربيّة واللّغات الأعجمية في مجال علميّ مخْصُوص هو الأدوية المفْردة، وفي إطار مكانيّ محدود هو بلادُ المغْرب والأندلس، وفي فترة زمانية معْلُومَة هي ما بينَ القرْن الرّابع والقرْن السّابع الهجريّيْن (من القرْن العاشر إلى القرْن الثالثَ عشر الميلاديّيْن). ومن أهمّ النتائج التي انتهيْنا إليْها من هذا البحث ثلاث: أولاها هي أهميّة الدور الذي كان للاقتراض المعجميّ في إثراء المعْجَم العلميّ العربـيّ المختصّ؛ وثانيتها هي قُدْرَةُ العربيّة على استيعاب الثقافَات الأعجميّة الوافدة عليْها، مَشْرقاً ومغْرَباً، فتكوّنَتْ بهَا ثَقَافَةٌ علمِيّة بَعْد أنْ كانت لُغَةً يكادُ دوْرُها يَنْحَصرُ في التّعبير عن الثقافة البدَوية التي

(1) يتنزل المصطلح الأعجمي في كتب الأدوية المفردة الصرْف في بلاد المغرب والأندلس، وخاصة في كتاب الأدوية المفردة للغافقي وكتاب الجامع لابن البيطار، إحدَى مَنزلتيْن: فهو إمّا أنْ يكون مَدْخَلاً معجميًّا رئيسيًّا يُورِدُ المؤلّف تحتَه أركانَ التعريف بالدواء وبخصائصه العلاجيّة، وإمّا أنْ يكون مرادفاً تفسيريًّا لمصطلح عَربـيّ يقابله ويُتّخَذُ عوَضَه مدْخَلاً رئيسيًّا. وهذه الحالة الثانية قليلة الحدُوث ما لمْ يكُنْ المصطلح العربـي أصليًّا قديماً. أما إذا كَان ترجمة حرفيّة للمصطلح الأعجمي فإنّ الغالبَ هو إيرادُه مرادفاً تفسيريًّا له. ومن أمثلة الترجمات التي استقرّت في الاستعمال وعوّضَت أصولها الأعجمية واتُّخِذَتْ مداخلَ رئيسيّة عند ابن البيطار نذكرُ مصطلح «رِعْي الحَمَام» الذي تُرْجِمَ به مصطلح «بارسطاريون» (Peristereon) اليونانيّ وَقَامَ مقامَه (الجامع، 1/ 83 و 2/ 144 و 3/ 155)، ومصطلح «لِسَان الثّور» الذي تُرْجِمَ به مصطلح «بوغلصّن» (Bûglôsson) وعوّضه (نفسه، 1/ 127 و 4/ 108). ومن أمثلة الترجمات التي لم تتجَاوَزْ مرتبة المُرادفَات التفسيريّة نذكر مصطلح «خانق الكرسنة» الذي تُرْجِمَ به وفُسّر مصطلح «أوروبنخي» (Orobankhê) اليونانيّ (الجامع، 1/ 68 و ٢/ ٤٥، وقد حُرِّف المصطَلح اليونانيّ فرسم «أورولقجي»)؛ ومصطلح «لسان الفرس»، وهو ترجمةٌ لمصطلح «أوبغلصّن» (Hupoglôsson) اليونانيّ (نفسه، 1/ 67)؛ ومصطلح «مكثر اللبن» وهو ترجمة لمصطلح «بولوغالن» (Polugagon) اليوناني (نفسه، 1/ 124)؛ ومصطلحي «كثير الركب» و «كثير العقد» وقد ترجم بهما مصطلح «بولوغاناطن» (Poluganaton) اليوناني (نفسه، 1/ 124 و 4/ 53)... إلخ.

كانت سَائدَة. فقد أصْبَحَت العربيّة إذَن لُغَة علميّة طيّعَةً تمكّن العلماءَ المستعملينَ لها من الإفْصاح والإبلاغ؛ وثالثةُ النتائج هي أنّ اللّغَة العربيّة لم تصْبحْ مَا أصْبَحَتْهُ من لغة علميّة طيّعَة مُسْتَوْعَبة للثقَافَات الأخرى إلاّ بفضل مَا كان يسُودُ المجتَمَعَ العربي الإسلاميّ من التفتّح والتسامُح الثقافيَّيْنْ والحضاريَّيْنْ، نتيجةَ ما كان عليه من استقلال وقوّة. فبقدْر ما يكون المجتمعُ مُسْتَقلاّ قويّا يكُون متفتّحاً متسَامحاً، وبقدْر ما يكون ضَعيفا يكون تقليديًّا محافظاً. ولكُلّ من الحالتَيْنْ الأثرُ الحاسم في حياة اللّغة.

9 ـ اللّفظ الأعجمي
في معجم العربيّة التاريخي:
ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع[1]

من أشدّ مسائل اللغة العربيّة تعقيداً وغموضاً مسألة «اللّفظ الأعجمي» المعروفة عند القدماء بمسألة «المعرّب والدخيل» وعند المحدثين بمسألة «الاقتراض». ولتعقيدها وغموضها أسباب كثيرة أهمّها ما اتصل منها بالمواقف المذهبيّة العقائديّة من اللغة، وما نتج عن ثقافة اللّغويين العرب، القدماء والمحدثين على السّواء. ذلك أن المسألة قد ارتبطت في أذهان كثيرة ـ منذ القرن الأوّل الهجريّ وإلى يَوْم الناس هذا ـ بما ثار من جدال حول ظاهرة العجمة في النصّ القرآني[2]، وتأثرت بما جدّ من خصومة بين العرب والشعوبيّة حول الظاهرة اللغويّة العربيّة عموماً. ثم إن لثقافة لغويّينا أثراً آخر في هذه المسألة بارزاً. فقد كان معظمهم يجهل اللغات الأعجمية جهلاً يكاد يكون تامّاً. وما يعلمونه منها كان

---

(1) قدم هذا البحث في الندوة العلمية الدولية التي نظمتها جمعية المعجميّة العربية بتونس حول «المعجم العربي التاريخي: قضاياه ووسائل إنجازه»، من 14 إلى 17 نوفمبر 1989، بتونس.

(2) ينظر حول المواقف الذهبيّة من قضية الاقتراض في القرآن الكريم: محمد رشاد الحمزاوي: «اللغة مرآة العقيدة، تخريج اجتماعي لغويّ من خلال نظرة مفسّري القرآن والفقهاء لمسألة الاستعارة اللغويّة» في كتاب العربية والحداثة، ط. 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 (231 ص) ص ص 139 ـ 156، إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربيّة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن)، 1/50 ـ 70.

منحصراً في الغالب في اللغة الفارسيّة بسبب تأثيرها المباشر وقربها من علماء اللغة في العراق، وقد كان عدد كبير منهم من الفرس. أمّا المحدثون فإن العارفين باللغات الأعجميّة منهم يكادون لا يخرجون في معارفهم من دائرة اللغات الأوروبيّة الحديثة، كالفرنسيّة والانغليزيّة. أمّا اللغات الساميّة، أخوات العربيّة، واللغة اليونانية واللغة اللاتينية واللغة التركية واللغة الإسبانية واللغة البربريّة ـ وقد أثرت كلها في العربيّة على مرّ العصور الإسلاميّة ـ فإن المعرفة بها تكاد تعدّ من التّرف والإسراف.

على أن لتعقيد مسألة اللفظ الأعجميّ وغموضها في العربيّة سبباً ثالثاً لا يقلّ خطراً عن السببين السّابقين. ونعني به موقف علماء اللغة القدامى من الفصاحة والفصحاء. فقد حدّوهما مكاناً وزماناً وقيّدوا البحث في المصادر اللغوية بما أسموه «عصر الاحتجاج» الذي لا يخرج عن مُنْتَصف القرن الرّابع الهجري إلا قليلاً، ولا يخرج مكانه عن جزيرة العرب وتخومها إلاّ نَادِراً. بل إن العصر والمصر اللذين حُدَّ بهما الاحتجاج اللغوي وقيدت بهما الفصاحة لم يخلصا من الانتقاء أيضاً. فإن المصادر الفصيحة المستقرأة تكاد تنحصر في الشعر والنص القرآني والحديث النبوي، والنصوص اللغوية المعتمدة بدورها على المصادر المذكورة نفسها، وعلى ما دوّنه اللغويّون عن الاعراب. وقد أقصيت بسبب هذا المفهوم الضيق للفصاحة مصادر كثيرة تنتمي إلى العصر نفسه فلم تستقرأ، وأقصيت لذلك ألفاظ كثيرة فلم تدوّن في المعْجم العربـي، وقد كان كثير من تلك الألفاظ أعجميّاً.

لقد كان للأسباب الثلاثة التي ذكرنا أثر بارز ملموس في المعجم العربـي، في القديم والحديث. فإن أهم سِمَة قد غلبت على معالجة مسألة اللفظ الأعجمي في المعْجم العربـي هي الاضطراب، سواء في مستوى جمع المادّة المعجميّة، أو في مستوى وضعها وتدوينها[1] وهاتان القضيتان هما اللتان تعنياننا في الحديث عن

(1) ينظر في ذلك بحثنا «اللفظ الأعجمي في لسان العرب لابن منظور: منزلته ومنهج معالجته»، في كتابنا «دراسات في المعجم العربـي»، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987 (399 ص)، ص ص 155 ـ 197، وبحثنا «مشاكل الترتيب المنهجيّة في المعجم =

مسألة اللفظ الأعجمي في معجم العربية التاريخيّ.

1 ـ قضيّة الجمع:

لقد انطلق المعجميّون العرب القدامى في جمع مدوّناتهم اللغوية من مفهوم ضيّق للفصاحة قد حصرها في المكان والزمان وقصرها على جماعات بعينها من الناس هم الأعراب ـ وقد كانت المواقف من بعضهم محترزة ـ ومن تشبَّه بهم وقفا آثارهم وتفرّع عنهم من الحضر. فكان الرصيد المعجمي العربي في معظمه ـ لذلك ـ معبّراً عن مظاهر الحياة في البادية وأنماط العيش والتفكير فيها. وقد أخضعت الألفاظ الأعجمية لما أخضعت له بقيّة المستويات اللغوية المدوّنة. فقد عُنيَ المعجميّون بتدوين المعرّب الأدَبّي الذي أصبح لا يعتد بعجمته لخضوعه لمقاييس كلام العرب ولسَيْرُورَتِه على ألْسنتهم ولورُوده في مصادر مشهود لها بالفصاحة. وقد أسقطت نتيجة هذا الاختيار ألفاظ ومصطلحات أعجميّة كثيرة جدّاً قد دخَلت العربية في عصر الاحتجاج نفسه، فلم تدوّن ولم يعترف بها. وأكثرها عدداً تلك التي وردت في كتب المولدين من الأدباء، مثل عبد الله بن المقفّع وأبي عثمان الجاحظ، وفي كتب العلماء، مثل أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي وإسحاق بن عمران، وفي كتب المترجمين الذين نقلوا آثاراً أعجميّة إلى العربيّة وألّفوا أيضاً كتباً علميّة، ومن أهمهم حُنَيْن ابن إسحاق، وقد عاش هؤلاء الذين ذكرنا جميعاً قبل سنة 280هـ، فهم غير خارجين عمّا سمي بعصر الاحتجاج.

وظاهرة الاسقاط هذه تطرح إشكاليّة الجمع في معجم العربيّة التاريخيّ، وقضيّة الجمع فيه هي في الحقيقة قضيّة الجمع في المعجم العربي العامّ عامّة، لأن المعجم التاريخي هو المعجم العامّ الاسْتِيعَابِيّ الذي يُؤَرِّخُ فيه لولادة اللفظ وتطوّره الدلالي بحسب العصور. إلا أنّ الاسْتِيعَابَ لا يتحقق إلا إذا حطّمت القيود المانعة

= العامّ العربي الحديث: تطبيق على المعجم الوسيط»، ضمن هذا الكتاب، (ص ص 222 ـ 255)، ص ص 236 ـ 247.

لمفهوم الفصاحة من الاتساع والتطوّر، ونُظِرَ إلى الفصاحة نفسها على أنها ظاهرة متطورة متغيّرة لا يختص بها عصر دون عصر ولا مصر دون مِصْر. وَأُخِذَ بمبْدَإِ أنّ كلّ ما تولّد في لغة مّا من ألفاظ قد فرضت الحاجة استعمالها في وقت مّا من تاريخها وفي رقعة مّا من الفضاء الذي تستعمل فيه، حَرِيّ بالتدوين. والأخْذ بهذا المبْدَإِ مُؤَدٍ إلى الاعتقاد بأنَّ الألفاظ الأعجميّة المولدة عبر العصور الإسلاميّة في الأصقاع والأمصار المعرّبة، ذات منزلة كبيرة في المعجم العربيّ.

وهذا المنحى إلى توسيع مفهوم الفصاحة أثناء تدوين المادّة المعجمية ذو ارتباط بمصادر الاستقراء أيضاً. والمصادر التي اعتمدها المعجميون العرب في جمع المدوّنة اللغوية ـ حتى نهاية القرن السّابع الهجري مع ابن منظور في لسان العرب ـ خمسة أساسية: أوّلها هو الشعر، وخاصّة الجاهلي والأمويّ، وثانيها هو القرآن الكريم وما ألف في غريبه، وثالثها هو الحديث النبويّ وما ألّف في غريبه، ورابعها هو الرواية عن الاعراب الذين حرص علماء اللغة على تدوين كلامِهِمْ من أفواههم في مَظَانهم ببواديهم، وقد عُدّت مُؤلفات «الرُّوَاة» مصادِرَ أيضاً، مثل كتاب النّبات لأبـي حنيفة الدينوري (ت. 282هـ/ 895م، وكتاب الكامل للمبرّد (ت. 285هـ/ 898م)، وكتاب الفصيح لثعلب (ت. 291هـ/ 904م) وخامس المصادر هو «المأثور من كلام العَرب» أي أمثالهم وَحِكَمُهم ومَا أُثِرَ عَنْهم من أقوال متعلّقَة بِأيّامِهم ومَواسِمهم وأنوائِهم... إلخ. وقد أضيف إلى تلك المصادر الخمسة بعد القرن السّابع مصدر سادس هو كتب الأطباء والحكماء، وقد كان الفضل في هذا الخروج عن المصادر القديمة المتعارفة لمجد الدين الفيروزابادي في معجمه «القاموس المحيط». فقد اعتمد الفيروزابادي (ت. 818هـ/ 1414م) في قاموسه مؤلّفات الطب والفلسفة ودوّن منها مصطلحات كثيرة، فكان ذلك خروجاً ذا شأن عن مفهوم الفصاحة الذي كان سائداً. إلاّ أن نزعة الفيروزابادي إلى الاختصار وتقيّده بالإيجاز في معجمه قد جعلا إفادته من المصدر السّادس محدوداً. ولذلك فإن المصادر الخمسة الأولى قد ظلت في الحقيقة المصادر السائدة في أذهان الناس وفي أعمال المعجميّين عامة، بل إن المصادر الثلاثة الأولى ـ وهي الشعر والقرآن والحديث ـ قد ظلت الأغلب، وما زِلنا نرى لها اليوم شأناً كبيراً، وخاصة في الشواهد.

ولا شكَ أن تلك المصادر الستة تضيق اليوم على معجم العربية التاريخي، ولا بد من إضافة كل ما عداها من المصادر، على اختلاف أصنافها وأنواعها وضروبها، حتى يكون الاستقراء شاملاً ويكون تتبع تطور الألفاظ الدلالي عبر تاريخها دقيقاً، وتلك المصادر المعتمدة جميعاً هي نفسها بالطبع مصادر استقراء الألفاظ الأعجمية. على أن لهذا الصنف من الألفاظ مصادر أخرى خاصة به، وأهمها نوعان:

أولهما تمثله المعاجم اللغوية العامة التي عُني مُؤلّفوها بظاهرة اللفظ الأعجمي بحسب طاقتهم وما انتهت إليه مَعَارفُهم، وأهم تلك المعاجم كتاب العين للخليل بن أحمد، وجمهرة اللغة لابن دريد، ولسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزابادي، وتاج العروس للزبيدي، ومحيط المحيط لبطرس البستاني، والمستدرك على المعاجم العربية لرينهارت دوزي، والمنجد للويس المعلوف في طبعاته المختلفة، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وثاني النوعيْن تمثله الكتب المؤلفة في ظاهرة اللفظ الأعجمي في اللغة العربية، وهذا النوع بدوره ضَرْبان: أولُهما تمثله الكتب المؤلفة باللغة العربية، وأهمها تسعة هي «المعرب من الكلام الأعجمي» لأبي منصور الجواليقي (ت. 540هـ/ 1145م)[1]، و «حاشية على كتاب المعرب» لأبي محمّد عبد الله ابن بـرّي (ت. 582هـ/ 1187م)[2]، و «المهـذّب فيما وقع في القرآن من المعرّب» لجلال الدين السيوطي (ت. 911هـ/ 1505م)[3]، و «شفاء الغليل فيما

(1) المعرّب من الكلام الأعجمي لأبي منصور موهوب الجواليقي، (ت 540هـ/ 1145م)، تحقيق أحمد محمّد شاكر، ط 2، القاهرة، 1969 (303 ص).

(2) حاشية على كتاب «المعرّب» [للجواليقي]، لأبي محمّد عبد الله بن برّي (ت 582هـ/ 1187م)، تحقيق إبراهيم السّامرّائي، بيروت، 1985 (180 ص).

(3) المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ/ 1505م)، تحقيق عبد الله الجبوري، مجلة المورد، 1 و 2 (1971)، ص ص 97 ـ 126.

في كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين الخفاجي (ت. 1069هـ/ 1658م)[1] و «كتاب الألفاظ الفارسية المعربة» لادي شير الكلداني[2]، و «تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربيّة» لطوبيا العنيسي[3] و «الألفاظ السريانية في المعاجم العربية» لمار اغناطيوس أفرام الأول يرصوم[4] و «المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة» لصلاح الدين المنجّد[5]، و «المصطلح الأعجمي في كُتُبِ الطبّ والصيدلة العربية» لصاحب هذا البحث[6].

والضرب الثاني من هذه الكتب تمثله الكتب المؤلفة بلغات أعجمية، وأهمّها أربعة: اثنان منها باللغة الألمانية، وهما كتاب «الألفاظ الآرامية في اللغة العربية» لسيغموند فرنكل[7]، وكتاب «الألفاظ الفارسية في العربية الفصحى» لعبد الستار صديقي[8]، وثالثها باللغة الإسبانية وهو كتاب «الألفاظ الإسبانية واللاتينية في لغة المستعربين» لفرنشسكو سيمونيت[9]، ورابعها باللغة الانغليزية وهو «الألفاظ

---

(1) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين أحمد الخفاجي (ت 1069هـ/ 1958م)، القاهرة، 1282هـ/ 1865م (245 ص).

(2) كتاب الألفاظ الفارسيّة المعـرّبة، للمطران أدي شير الكلداني، بيروت، 1908 (194 ص).

(3) تفسير الألفاظ الداخيلة في اللغة العربيّة، مع ذكر أصلها بحروفه، ط 2، دار العرب، القاهرة، 1964 ـ 1965 (78 ص).

(4) الألفاظ السريانية في المعاجم العربيّة، في مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، في المجلدات 23 (1948)، و 24 (1949)، و 25 (1950) و 26 (1951).

(5) المفصّل في الألفاظ الفارسيّة المعرّبة في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم والحديث النبويّ والشعر الأموي، بيروت، 1978 (287 ص).

(6) المصطلح الأعجمي في كتاب الطبّ والصيدلية العربيّة لإبراهيم بن مراد، وقد سبق ذكره في التعليـق (2) ص 207.

(7) Die Aramäischen Fremdwörter im Arabischen, von Siegmund FRAENKEL, Leiden E.H.Brill, 1886 (327 p.).

(8) Studien über die Persischen Fremdwörter im Klassischen Arabischen. von Abdussarrar SIDDIQI, Göttingen, 1919 (VII + 118 p.).

(9) Glosario de voces ibericas y latinas usadas entre los Mozarabes, de Francisco J. SIMONET, Madrid, 1888 (CCXXXVI + 628 p).

الأعجمية في القرآن (الكريم)» لأرثور جفري[1].

تلك إذن ثلاثة عشر كتاباً قد عنيت جميعاً بأصول الألفاظ الأعجمية في اللغة العربية، ومعظم هذه الكتب كما يلاحظ في اختصاصات بعينها، كالاختصاص بألفاظ لغة ما، كالفارسية والسُّرْيانيّة واللاتينية، والاختصاص بألفاظ كتاب أو كتب بعينها، كألفاظ القرآن الكريم ومصطلحات كتب الطب والصيدلة. وليس من تلك الكتب إلا ثلاثة هي كتب عامة بحقّ، وهي كتاب «المعرّب» للجواليقي وكتاب «شفاء الغليل» للخفاجي وكتاب «تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية» لطوبيا العنيسي، والكتابان الأول والثاني مهمان بدون شك لكن مادتهما المنقوصة والمنهجية الساذجة المتبعة في تأليفهما تجعلان من جدواهما اليوم ضعيفة، وليس بعيداً عنهما في الحقيقة كتاب العنيسي، فإن مجمل الألفاظ المدونة فيه لا يتجاوز الألف، ومن ذلك الألف ألفاظ كثيرة عامية حديثة، والعدد الذي دونه المؤلف ضئيل جدّاً إذا نظرنا إلى ما يوجد في كتب التراث عامة من ألفاظ أعجمية.

وما يستنتج ممّا سبق هو أن العربية ليس لها معجمها الأصولي الاقتراضي الذي يجمع شتات ما دَاخلَها من ألْفاظ أعجمية منذ قديم عصورها، ويعرِّف بتلك الألفاظ تعريفاً منهجيّاً دقيقاً. وانعدام المدوّنة الموحدة الشاملة في الألفاظ الأعجمية المقترضة يطرح في مستوى الجمع في المعجم التاريخي بعض القضايا، وأهمها اثنتان:

أولاهما هي التيقن من عجمة اللفظ، فإن ألفاظاً كثيرة قد استعملت في اللغة العربية تثير شكوكاً حول عجمتها، وهي ثلاثة أصناف:

أولها هو صنف الألفاظ التي دونتها المعاجم ولم تصرح بعجمتها أو صرحت بأنها عربية فاسقطت عنها العجمة، وهذا الصنف كثير العدد في العربية، ونذكر منه فيما يلي مثالين: الأول هو كلمة «دَقَلٌ» وهو التمر، وأرْدَأ أنواع التمر، وما ليس له

(1) The Foreign Vocabulary of the Qur'ān, by Arthur JEFFERY, Baroda, 1938 (CIV + – 311 p).

منه اسم خاص، واحدته دَقَلَةٌ[1]. وقد انتقلت هذه الكلمة إلى العربية التونسية لكن لتدل على أجود أنواع التمر. والكلمة ليست عربية بل هي من اليونانية Daktulos وقد حذف من الكلمة اليونانية مقطع التاء المضمونة، وهذا الحَذْف ظاهرة مطردة في تعريب الألفاظ الأعجمية، ومعنى الكلمة اليونانية هو الاصبع، وكل ما كان على هيئة الاصبع أو طولها، والتمر نفسه. والمثال الثاني هو كلمة «ملوخيا»، وهي تُطْلَق على نبات الخبّاز، وهذه الكلمة مما أهْملَته المعاجم اللغوية العامة وذكره مؤلفو معاجم الأدوية المفردة، ولها ذكر في كتاب «شفاء الغليل» للخفاجي، وقد حاول الخفاجي التأريخ لظهورها فقال إنّ هذه الكلمة «لم تكن معروفة قديماً، وحدثت بعد سنة ثلاثمائة وستّين من الهجرة، وسببها أن المعزّ [لدين الله الفاطمي] باني القاهرة لما دخل مِصْر لم يوافقه هواؤها وأصابه يبس في مزاجه، فدبّر له الأطباء قانوناً من العلاج منه هذا الغذاء فوجد له نفعاً عظيماً في التبريد والترطيب، وعُوفي من مَرَضِه فتبرك بها وأكثر هو واتباعه من أكلها وسموها الملوكية، فعرفتها العامة وقالت ملوخيا»[2]. والخفاجي قد وهم هنا لأن كلمتَيْ «الملوكية» و «الملوخيا» قديمتان كانتا مستعملتين منذ القرن الثالث الهجريّ. فقد جاء في ترجمة «مقالات» ديوسقريديس العربية: «ملوخيا: وهو الذي يسميه أهل الشام الملوكية»[3]. وهذه الترجمة موضوعة في النصف الأول من القرن الثالث، ثم إننا نجد الكلمتين معاً مذكورتين في كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لأبي جعفر أحمد بن الجزار، فقد قال عند الحديث عن «الخطمي»: «ومنه صنف يقال له الملوخيا وهي الملوكية»[4]. والاعتماد مؤلف قبل 334هـ/ 945م، أي قبل خلافة المنصور

(1) ابن منظور الإفريقي (ت 711هـ/ 1511م)، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لسان العرب، بيروت، 1970، (3 أجزاء)، 1/998 (دقل).

(2) الخفاجي: شفاء الغليل، ص ص 222 ـ 233.

(3) المقالات الخمس لبدانيوس ديوسقريدس العين زربي (القرن الأوّل الميلادي)، تحقيق قيصر دبلار والياس تراس، تطوان، 1957 (626 + 180 ص)، ص 192.

(4) كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لأبي جعفر أحمد بن الجزار القيرواني (ت 369هـ/ 980م)، مخطوطة مكتبة الجزائر الوطنية رقم 1746 (من 113 ظ ـ إلى 216 و)، ص 169 وجه.

الفاطمي، والد المعز، على إفريقية. والكلمة بعد هذا من اليونانية Molokhê[1].

والصنف الثاني هو صنف الألفاظ الأعجمية السامية، ذلك أن ألفاظاً كثيرة قد دخلت العربية من اللغات السامية، كما أن ألفاظاً عربية كثيرة قد دخلت اللغات السامية من العربية، ولا شكّ أنّ دراسة حركة التقارض وانتقال الألفاظ بين لغات تنتَمي إلى عائلة واحدة مثل اللغات السّامية، موغلة في القدم، دراسة على قدر كبير من الصعوبة الموقعة في المزالق الكثيرة، والأمر بالطبع ليس صعباً إذا خصّ ألفاظاً ذات أبنية مستعصية على أقيسة كلام العرب، مثل كلمة «قَلْسِيدَنَارْدِين» ـ وهي سريانية معناها «عود السنبل»[2] أو كلمة «فاشِرَاشِين» ـ وهي سريانية أيضاً، ومعناها «الكرمة السّوداء»[3]. فهاتان كلمتان ظاهِرَتا العجمة. أمّا إذا كانت الكلمة المرجحة عجمتها ذات أصل ظاهر في العربية خاضعة لابنية العربية وأقْيسَتِها، فإن البت في انتمائها إلى لغة سَاميّة ما وليس إلى العربية يصبح في أحيان كثيرة صعباً.

والصنف الثالث من الألفاظ التي تثير شكوكاً حول عجمتها هي الألفاظ التي استعملت في العربية ولم تدوّن في المعَاجم البتة، فهي في مظانّها غفل تنتظر نفض الغبار عنها، والرصيد الأعجمي من هذه الألفاظ لا يستهان به، وتدوينها في المعجم التاريخي يقتضي البحث في أصولها، وأمر التيقن من عجمتها هيّن هي أيضاً إذا كانت مستعصية على أبنية العربية وأقيستها، أمّا إذا كانت مشتقات أو مقيسة على بناء بعينه فإن الترجيح يصبح صعباً، ولنا من هذا الصنف مثالان، أولهما هو فعل «تملخن» وأول نص عثرنا عليه فيه لابن الجزار القيرواني، ويبْدُو أنه من كتابه «أخبار الدولة» الذي ألفه في ظهور دولة العبيديين بإفريقية، وقد نقل عنه سليمان بن حسّان بن جلجل هذا النص، في ترجمة إسحاق بن عمران الذي مات مصلوباً بالقيروان سنة 279هـ/ 892م، ونص قوله: «وكان مما قال [إسحاق بن عمران] لزيادة الله في تلك الليلة [ٰلتي صلب فيها]: يا ملخوني! والله

(1) ينظر: المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربية، 1/46 ـ 47.
(2) المرجع نفسه، 2/628 (رقم 1515).
(3) المرجع نفسه، 2/564 ـ 565 (رقما 1341 ـ 1342).

إنك لَتُدْعَى سيد العرب وما انت لها بسيّد. ولقد سقَيْتُك منذ دهر دواء ليفعلن في عقلك. وكان زيادة الله مجنوناً، فتملخن، ومات»[1]. وفعل «تملخن» هنا فعل رباعي مزيد بحرف هو التاء، وليس هو بمشتق من جذر عربي بل إن اشتقاقه من اسم أعْجَميّ هو المَالَنْخوليَا، وهو يوناني أصله Melankholia ومعناه الأصلي «المرة السوداء»، ثم أطلق على مرض بعينه هو المسمى بالوَسْوَاس وبالسوداء أيضاً. ولاسحاق بن عمران فيه كتاب جيّد هو كتاب «الماليخوليا».

والمثال الثاني هو كلمة قَيْفَلَة، التي تكتب فيقلة أيضاً بفاء فقافٍ. وكلتاهما على وزن «فيْعَلَة» مثل «غَيْطلة» وهي البقرة الوحْشِيّة، ومثل «هيْقَعَة» ومعناها وَقْعُ الشيء اليابس على مثله. وأقْدَم نص عثرنا فيه على هذه الكلمة هو كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لابن الجزّار، وقد وردت عنده في صورة «فيقلة» بالفاء في الأول، ومن أمثلة استعماله لها قوله عن النبات المسمى «اسطوخودوس»: «وفي رؤوس قضبانة فيقلة كجمة السَّعْتَر»[2]. وقد استعملها ابن الجزار في صيغة الجمع أيضاً وهي فياقل». والكلمة كما بينا في بحثٍ لنا سابق[3] من اليونانية Képhalê ومعناها الأصلي هو الرأس. وقد استعملها المؤلفون العرب في الأدوية المفردة للتدليل على ما يسمّيه علماء النبات العرب اليوم في الزهرة بالرؤيس، ترجمة لمصطلح Capitule الفرنسي.

تلك إذن هي أصناف الألفاظ التي تثير شكوكاً حول عجمتها. وأما القضية الثانية التي تطرح في مستوى جمع المادّة المقْتَرضة في المعجم العربيّ التاريخيّ فهي التّيقّن من اللغة المُقْرِضَة أو اللغة الأصل التي انتقل منها اللفظ إلى العربية، فإن في العربية ألفاظاً كثيرة قد أُقِرَّت عجمتها لكن انتماءها إلى لغة بعينها قد بقي

---

(1) طبقات الأطباء والحكماء لأبي داود سليمان بن حسان بن جلجل (ت بعد 384هـ/ 994م)، تحقيق فؤاد سيّد، القاهرة، 1955 (138ص)، ص 86.

(2) ابن الجزار: كتاب الاعتماد، ص 129 ظ.

(3) ينظر حول الفيقلة والقيفلة بحثنا «الفيقلة والقيفلة، كلمتان اهملتهما المعاجم» في كتابنا دراسات في المعجم العربي، ص ص 217 ـ 226.

محل خلاف، وهذه الألفاظ الأعجمية صنفان.

أوّلهما هو صنف الألفاظ المختلف في نسبتها، وهي التي ينسبها كل شقّ إلى غير ما ينسبها إليه الشق الآخر، وعدد هذه الألفاظ في العربية كثير، ومن أمثلة هذا الصنف كلمة «الكتّان» وهو في الأصل اسم جنس من النباتات معظمها عشبي زراعي، منها نوع شائع يزرع للحصول على أليافه واستعمالها في النسيج، وقد تطور معنى الكلمة فاطلق «الكتان» على النسيج نفسه. وقد اخْتُلِفَ في أصل الكلمة. فابن دريد في الجمهرة[1] وابن فارس في مجمل اللغة[2] وابن منظور في اللسان[3] قد اتفقوا جميعاً على أن الكلمة عربية وأن الكَتَّان سمي «كَتَّاناً» لأنه يخيَّسُ ويلقى بعضه على بعض حتى يَكْتَنَّ أي يتلصق ويتلزّج. أمّا الجوَاليقي في كتاب المعرب فقد اعتبر الكلمة فارسية[4]. واما فرنكل في كتاب الألفاظ الأرامية في اللغة العربية[5] فقد جعل الكتّان من الأرامية Ketono. وقد ذهب مذهبه مار اغناطيوس برصوم في «الألفاظ السريانية في المعاجم العربية»[6]، وارتأى الرأي نفسه رفائيل نخله اليسوعي في كتابه «غرائب اللغة العربية»[7]. على أن دوزي في المستدرك على المعاجم العربيّة[8] قد أرجع الكلمة إلى أصل يوناني هو «Khitôn»

(1) كتاب جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ/ 933م)، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987 ـ 1988 (3 أجزاء)، 1/409.

(2) مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ/ 1004م)، تحقيق هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، 1985 (4 أجزاء وجزء للفهارس)، 4/214.

(3) ابن منظور: اللسان، 3/222.

(4) الجواليقي: المعرّب، ص 345.

(5) Fraenkel: Die Aramäischen Fremdwörter im Arabischen, p. 42.

(6) الألفاظ السريانية في المعاجم العربيّة لبرصوم، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 24 (1949)، ص 496.

(7) غرائب اللغة العربيّة لرفائيل نخلة اليسوعي، ط 2، بيروت، 1960 (328ص)، ص 203.

(8) Dozy (Reinhart): Supplément aux Dictionnaires Arabes, 3ème éd. Paris-Leyde, 1967 (3 vol.), 2/444.

ومعناه الأصلي «اللباس عامة، ويخص به قميص من صوف يلبسه الرجل، وغلالة طويلة من الكتان تلبسها المرأة». وقد تابعنا بدورنا دوزي في هذا المذهب في كتابنا «المصطلح الأعجمي»[1].

والصنف الثاني من الألفاظ المختلف في لغتها ذو صلة بالأول، وتمثله ألفاظ أعجمية قد انتقلت إلى العربية انتقَالاً غير مباشر، أي عن طريق لغة وسيطة كانت مجرد مَعْبَرٍ بين العربية واللغة المقرضة الأصلية. وهذا الصنف كثير العدد أيضاً، ومن أمثلته كلمة «أفيون» فقد أقرّت مراجع كثيرة[2] أنها من اليونانية «Opion» وأن اليونانية قد أقرضت الفارسية أيضاً فقيل فيها «أپيون»، إلا أنَّ أدي شير الكلْدَاني في الألفاظ الفارسية المعربة[3] قد جعل «أفيون» من الفارسية مباشرة، والفارسية عنده من اليونانية، فالافيون المعربة في نظره إذَنْ يونانية قد انتقلت إلى العربية من الفارسية. والحسم في هذه المسألة في الحقيقة صعب لأن من الكلمات المنتقلة من لغة إلى أخرى ما يمرّ بمراحل يصعب تحديدها، ويحط بمحطات قبل وصوله يعسر تبيُّن معالمها، فيضطرب الأمر على المعْجميّ ويقع في أخطاء منهجية كثيرة.

2 ـ قضيـة الوضـع:

ويعنينا من الوضع ترتيب اللفظ الأعجمي في المعجم التاريخي وتعريفه، والترتيب والتعريف ما زالا مثاراً لمشاكل منهجية كثيرة في المعجم العربـي عامة، ونبدأ بالنظر في مشاكل الترتيب.

ومسألة ترتيب اللفظ الأعجمي ـ عامة ـ ذات صلة بمسألة أخرى هي إمكان اشتقاقه أو عَدَمُه، وقد حسم القدماء هذا الأمر إذ فرقوا بين الأعجمي والعربـي من الألفاظ تفريقاً ظاهراً، وقد قال جلال الدين السيوطي في ذلك «ومحال أن يشتق

(1) ابن مراد: المصطلح الأعجمي 25/660 (ف 1594).
(2) المرجع نفسه 25/101 ـ 102 (ف 228).
(3) أدي شير: الألفاظ الفارسيّة، ص 11.

العجميّ من العربـي أو العربـي منه لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً، وإنما يشتقّ في اللغة الواحدة بعضها من بعض لأن الاشتقاق نتاج وتوليد (. . .). ومن اشتق الأعجمي المعرب من العربـي كان كمن ادّعى أن الطير من الحوت»[1].

إلا أن المعجميين القدامى ـ منذ الخليل بن أحمد في كتاب العين ـ لم يتقيـدوا بهـذا المبـدإ فـأخضعـوا الأعجمـي للعـربـي وربطـوا بينهمـا بصـلات اشتقاقية، وكان من المفروض أن تعتبر حروف اللفظ الأعجمي أصولا كلّها فلا يُجَرَّدَ مما يُتَوَهَّمُ أنها حروف زوائد فيه، وقد أدّى هذا الخلط إلى مظهرين من الاضطراب:

أولهما هو وضع الأعجمي تحت جذور عربية، ومن أمثلته في لسان العرب مثلاً إثبات «استبرق» ـ وهي فارسية ـ تحت «برق»[2]، ووضع «ابليس» ـ وهي يونانية ـ تحت «بلس»[3]. ومن أمثلة هذا المظهر في المعجم الوسيط وضع «الفلغمون» ـ وهي يونانية ـ تحت «فلغ»[4] و «اللوزينج» ـ وهي فارسية ـ تحت «لوز»[5] و «البنكنوت» ـ وهي انغليزية ـ تحت «بنك»[6].

وثانيهما هو اشتقاق جذور وهمية من ألفاظ أعجمية قد وضعت تحتها، ومن أمثلة هذا المظهر في لسان العرب «بختج» الذي جعل جذرا للبختج[7] وهي

---

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها الجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط 2، القاهرة، (د.ت.)، (جزآن)، 2/287.

(2) ابن منظور: اللسان، 1/199.

(3) المرجع نفسه، 1/256.

(4) المعجم الوسيط، وضع لجنة من مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة. ط 3، القاهرة، 1985 (جزآن)، 2/726.

(5) المرجع نفسه، 2/879.

(6) المرجع نفسه، 1/74.

(7) ابن منظور: اللسان، 1/167.

فارسية، و «بذنج» الذي وضع جدراً للباذنجان[1] وهي فارسية أيضاً، و «بهرمج» الذي وضع جذراً للبهرامج[2] وهي فارسية كذلك. ومن أمثلة هذا المظهر في المعْجَم الوسيط وضع «الجاثليق» بين «جثل» و «جثم» بتوهم «جثلق» أصْلا لها[3] ووضع «المنجليق» ـ باللام ـ بين «جلق» و «جلل» بتوهم «جلق» أصْلاً لَها[4].

أما قضية التعريف فإن أمرها أكثر تعقيداً واضطراباً، وخاصة في تعريف الألفاظ الأعجمية، فإن للفظ الأعجمي خصوصيات يدخل بها اللغة العربية، وتلك الخصوصيات تقتضي من المعجمي عند تعريفه في المعجم التاريخي الاهتمام بجملة من المظاهر، إذ استثنينا منها المظهر الواجب الوجود، وهو دلالة اللفظ في العربية، وجدْنا ثمانية:

أوّلها تحديد التاريخ الذي دخل فيه العربية.

وثانيها تحديد نوعه بالنظر إلى درجة عجمته، والعُجمة في اللّفظ درجتان: أولاهما درجة ما اعْتُدَّ بعجمته، وهو اللفظ الدخيل الذي بقي حافظاً على بعض أو كثير من عناصر العجمة، فاستعصى بذلك على أبنية العربية وأقْيسَتِها؛ وثانية الدرجتين هي درجة ما لا يعتد بعجمته وهو اللفظ المعرب الذي قيس على كلام العرب وأخضع لموازينها، فاللفظ الأَعجمي إذن إما أن يكون دخيلاً وإمّا أن يكون مُعَرَّباً.

وثالث المظاهر هو ذكر اللغة المصْدَر التي ينتمي إليها.

ورابعها هو ذكر أصله الأعجمي في اللغة المصْدَر.

وخامسها هو ذكر دلالته في اللغة المصدر، وما طرأ عليها من تطور في اللغة العربية.

---

(1) المرجع نفسه، 2/181.
(2) المرجع نفسه، 2/277.
(3) المعجم الوسيط، 1/111.
(4) المرجع نفسه، 1/136.

وسادسها المظهر الصوتي، بأن يُذكر ما طرأ على أصوات اللفظ الأصلية من تغيير، وخاصّة في الصَوامت.

وسابعها المظهر الصرفي كأنْ يُعْتَنَى بظاهرة النحت أو التركيب فيه إذا كان مركباً من أكثر من جزء في لغته الأصلية، وكان لذلك صلة بدلالته الأصلية والدلالة الجديدة المسْنَدَةِ إليه.

وثامنها المظْهر النحوي، كان يهتم بصِلَته بمقولة الجنس، أو مقولة العدَد.

على أن من هذه المظاهر الثمانية ما هو واجب مع كل لفظ، ومنها ما هو أقل وجوباً، والمظاهر الواجبة هي الخمسة الأولى والأقل وجوباً هي الثلاثة الأواخر إذ ليس للفظ الأعجمي في كل الحالات أهمية في مستويات الأصوات والصرف والنحو، على أن المظهر الأول والمظهرين الرابع والخامس ـ أي التأريخ والأصل الأعجمي والدلالة ـ شديدة الصعوبة على المعجميّ العربـي وخاصة إذا كانت معارفه باللغات الأعجمية محدودة. وتلك الصعوبة كانت ولا تزال مثار المشاكل المنهجية في تعريف اللفظ الأعجمي في المعجم العربـي عامة.

10 ـ مشاكلُ التّرتيب المنهجيّة في المعْجَم العامّ العربيّ الحديث: تطبيق على «المعْجم الوَسِيط»

قد كُتِب الكثيرُ عن المعاجم العَربيّة الحديثة وأظْهر الكَثير من نَقَائِصِها وعُيُوبِها[1]، إلاّ أنّ المُلاحظَ في مُعْظَمِ مَا كُتِبَ غلبةُ الاهتمام بقضيّة التّعْريف في المعجم وضُعْفُ الاهتمام بقضيّة التّرْتيب. ولعلّ السّبب في ذلك هو استِسْهَال قضيّة الترتيب واعتبارُها ثانويّة لا تثير مَشَاكلَ مَنهجيّة حَادَّة كالتي تُثيرُها قضيّة التّعْريف. وليْس الواقع كَما ظُنَّ.

والتّرتيتب في المعْجَم العربـيّ ـ عَامَّةً ـ يتفرَّعُ إلى فرْعَيْن رئيسيّيْنْ: أوّلُهُما ـ وهو أشهَرُهُمَا وَأَكثرُهُمَا اتِّباعاً ـ هو الترتيبُ على حُروف المعْجم؛ وثانيهمَا هو الترتيب بحسب المواضيع.

وأَوّلُ الفَرْعَيْن ينقَسِمُ إلَى ثَلاَثَة أَنْوَاع: أَوَّلُهَا ـ وهو أقدمُهَا ـ هو الترتيبُ المخْرَجي، بحسب مخارج الحُروف الصَّوْتيّة؛ وثانيها هو التّرتيب الأَلِفْبَائِيُّ العاديّ، (بحسب أ، ب، ت، ث...)؛ وثالثها هو الترتيبُ الأبجديّ، أَيْ بحسب تَتَابُع أ، ب، ج، د، هـ... الخ، على طريقة السّرْيَان. والخلطُ ـ في التسْمية ـ

(1) أحْدث ما نُشِر في ذلك كتاب «في المعجمية العربية المعاصرة» الذي نشرته جمعية المعجمية العربيّة بتونس (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، 669 ص) وهو وقائع ندوة علمية حول مائوية أحمد فارس الشّدْياق وبطرس البستاني ورينهارت دوزي.

بيْن النَّوْعيْن الثاني والثالث عند المحدثين كبير[1].

على أنّ النّوْعَيْن الأوّل والثالث لم يكن لهُما من الانتشار مَا كَانَ للثّاني، فالأوّلُ ـ المخْرَجيّ ـ لم يُعَمَّر إلاّ قليلا بعد الخليل بن أحمد (ت. 175/ هـ/ 791م) الذي استنبطه وطبّقَهُ في «كتاب العيْن»[2]، فقد انتهى التأليف بحسب الترتيب المخرجيّ في منتصف القرن الخامس بمعْجم «المُحْكم» لأبـي الحسن علي ابن سيده (ت. 458هـ/ 1066م)؛ ثم إنّ المعاجم المعروفة ذات الترتيب المخرجيّ لا يتجاوز عَدَدُها الخمسة، وهي «كتاب العين» للخليل، و «البارع في اللغة» لأبـي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت. 356هـ/ 967م) و «تهذيب اللّغة» لأبـي مَنْصُور محمد بن أحمد الأزهري (ت. 370هـ/ 980م) و «المحيط» لأبـي القاسم اسماعيل ابن عبّاد (ت. 385هـ/ 995م) و «المُحْكم» لابن سِيدَه.

والنّوعُ الثّالث ـ الأَبجَدِيُّ ـ لم يُعْرَفْ في مَعَاجم اللّغَة العَامّة بل في بَعْض المعاجم العلميّة المختصّة وخاصّة في معاجم الأدْويَة المفردة، وأشْهَرُ منْ طبّقه عَالِمَان متعاصِران من القرن السّادس هما أَبُو جَعْفَر أحمد الغَافِقي (ت. 560هـ/

---

(1) يُلاَحَظ أنّ الخلط بين مصطلحي «الترتيب الألفبائيّ» و «الترتيب الأبجدي» عند المحدثين كبير، فالترتيب الأول يتّبع حروف أ، ب، ت، ث. . . ، أما الأبجدي فيتبع حروف أ، ب، ج، د. . . والأبجدية العربية ليست حروف أ، ب، ت، ث، بل هي مشتقة من «أبجد» وواقعة عليها، وأما أ، ب، ت، ث فهي حروف المعجم أو حروف الهجاء.

(2) قد تشكك بعض الباحثين ـ وخاصة من المستشرقين ـ في استنباط الخليل ترتيبه المخرجي وأعادوه إلى أصول أعجمية قد تأثر بها مؤلف كتاب العيْن، ينظر خاصة:

Haywood (j.A.): Arabic Lexicography (Leiden, 1960), pp. 37-39; Wild (S.): Das Kitâb al-Ain und die arabische Lexikographie (Wiesbaden, 1965), pp. 37-40; Rundgren (F.): La Lexieographie Arabe, in: Studies on Semitic Lexicography. Quaderni di Semitistica, N° 2, (Firenze, 1973, 231 p.), pp. 148-152; Versteegh (C.H.M): Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking (Leiden, 1977), p. 7, 19 ـ وقد ذهب هيوود وولْد وفرسْتِيخ إلى تأثر الخليل بالهنود، أما رندغرن فقد أرجع التأثير إلى اليونان. وكلّ ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون مُجَرّدُ احتمالات ليْس لها أدلّة علمية ثابتة تدْعمُها.

1165م) في كتابه «الأدْوية المفردة»، وأبُو عَبْدِ الله محمد بن عبْد الله الشريف الإدْريسي (ت. 560هـ/ 165م) في كتابه «الجامع لصفات أشتات النّبات».

أما النوع الثاني فقد كان أكثر انتشاراً واستعمالاً، وهو ينقسم إلى ضرُوب كثيرة أهَمّها ثلاثة: أوَّلُهَا ـ وأهَمُّها ـ هو تَرتيبُ المداخل تحت الحرْف الأوّل مُعرَّاةً من الزّوائد، وثانيها هو ترتيبُها تحت الحرْف الأوّل أيضاً لكن دون تَعْريتها مِن الزّوائد، وثالثُها هو تَرْتيبها تَحْتَ الحرْفِ الأخير.

تلك هي أنواعُ الفرْع الأوّل من الترتيب، وهو التّرتيب على حُروف المعجم. أمَّا الفَرْعُ الثّاني وهو الترتيب بحسب المواضيع فلم يَعْرف الأنواعَ والضُّرُوب لأنّه لا يخرج عن نمط وَاحدٍ من وَضع المادّة المعْجميّة في المعْجم هو تجميعُها تحت مواضيع بعيْنها تُصَنَّفُ بحسبها. وأشهَرُ المعاجم اللّغويّة العامّة التي طُبّق فيها هذا الترتيب كتاب «الغريب المصنّف» لأبـي عُبيد القَاسم بن سلام الهرَوي (ت. 223هـ/ 838م) وكتاب «المخصّص» لابن سيدَه. وقد عُرِفَ هَذا الترتيبُ في المَعاجم العلميّة المخْتصَّة كما عُرف في المعَاجم العامّة. فقد اتبعه أبُو جَعْفَر أحمد بن الجزّار (ت. 369هـ/ 980م) في «كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة» المقسّم إلى أربع مقالات بحسب قوى الأدوية ودَرجاتها، وهي أرْبع، فجعل المؤلّف أدْويته تحت الدّرجات الموافِقة لها، واتبعه أبو الصّلت أميّة بن عبد العزيز (ت. 529هـ/ 1134م) في كتابه «الأدوية المفْرَدَة»، وأبو محمد عبد الله بن البيطار (ت. 646هـ/ 1248م) في كتابه «المغنى في الأدوية المفْرَدَة»، وقد اتّبع المؤلفَان في كتابَيْهما تصنيفَ الأدْوية بحسب الأمراض، فجُمِّعَت تحت كلّ باب من أبْواب الأمْراض البدَنِيّة الأدوية الصَّالحة لَهُ.

ويُسْتَنْتَجُ مما سَبَق أنّ الترتيب الأوْسَعَ انتشاراً هو الترتيب على حُرُوف المعْجم بحسب أوائـل الألْفَـاظِ المعَـرّاةِ من زوَائِدِها. وقد اشـتهرت مـن هذا النّـوْع معـاجِـمُ كثيـرةٌ مـن أهمهـا «كتـابُ الجيـم» ـ ويُسمّـى أيضـاً «كتـاب الحـروف» ـ لأبـي عَمْرو الشيباني (ت 206هـ/ 821م) و «جَمْهَرَة اللّغة» لأبـي

بكر ابن دُرَيْد (ت. 321هـ/ 933م)، و «المجْمَل» و «المقاييس» لأبـي الحُسَيْنْ أحمد ابن فارس (ت. 395هـ/ 1005م)، و «المنتهى في اللغة» لأبـي المعالي محمد البَرْمَكِي (ت. 396هـ/ 1006م)، و «الجامع في اللغة» لأبـي عبْد الله مُحمّد بن جَعْفَر القَزّاز القيْرواني (ت. 412هـ/ 1021م)، و «أساس البلاغة» لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمَخْشَري (ت. 538هـ/ 1144م).

وعلى هذا الضّرْب من الترتيب كان إقبال المحدثين، فهو الغالب في المعَاجم العربيّة الحديثة منْذ ظهور «محيط المحيط» لبُطرس البُسْتَاني (ت. 1883م)، سنة 1870م. ومن هذه المعاجم «المَعْجم الوَسيط» لمجْمَع اللّغة العربيّة بالقاهرة، وهو المعجم الذي اخْتَرْنَاهُ في هذا البحث نمُوذَجاً لاسْتخراج قضايا المنْهج في الترتيب في المعجم العربـيّ الحديث.

واختيارنا هذا المعجم نموذجاً نابع من اعتبارنا له مؤهلاً ليكُونَ أحْسنَ ما ألّفَ من معاجم عربية عامّة حديثة إطلاقاً، وذلك:

(1) لأنه تأليف جماعيّ وليْسَ تأليفاً فَرْديّاً، فقد أَعَدَّتْهُ مؤسّسة علميّة عتيدة لها ثقلها في المباحث اللغوية العربيّة الحديثة، هي مجمَعُ اللغة العربيّة بالقاهرة، وهذا مِن شأنه تخليصُ هذا المعْجم من هَفوَات الجُهْد الفرديّ ومساوىء الأهْوَاء الذاتيّة، فقد أُخْضِعت مادّة هذا المعجم في جَلسات متعدّدة في صُلب المجْمع لمناقشات ومراجعات عديدة، كما أُخْضع تصوُّر وضعه لتقييم دقيق.

(2) أنّ مُدّة إنجازه ـ جَمْعاً وَوَضْعاً ـ قد استغرقت حَتّى صُدُورُ طَبْعَةِ المعْجم النّهائية الأولى عشرين سَنَة. ذلك أن الشروع الفعليّ في إنجازِه قد بَدَأَ سنة 1940[1]، وصَدرت طبعَتُه الأولى في جزئيْن بين 1960 و 1961، على أنّ الاستعداد لإنجازه سابق لسنة 1940، فهو يعودُ إلى سنة 1936 عندما «طلبت وزارة المعارف (إلى المجمع)... أن يُسْعف العالم العربـيّ بمعْجم على خيْر نمطٍ حَديث، بحيْث لا يقلّ في نِظامِه عن أَحْدَث المعجمات الأجنبيّة، فيجيء محكم

(1) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط. 3، القاهرة، 1985 (جزآن)، ص 10 (تصدير الطبعة الأولى).

التّرتيب، وَاضحَ الأسْلوب، سَهْل التناوُل، مشتملاً على صُوَرٍ لكل ما يحتاج شرحه إلى تَصْوِير، وعلى مصطلحات العلوم والفنون، وبذا ينتفع به طُلاّبُ العلم، ويَيْسِرُ عليهمْ تحصيل اللغة»[1]. ثم سرْعَان مَا تبنى المجمع هذا المشرُوعَ وأَصْدَر في ذلك قراراً في دَوْرَته الثالثة (سنة 1936) جاء فيه: «نظراً إلى حاجة طُلاّب التعليم الثانويّ ومن في مرتبتهم، وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربيّة، إلى معجم لغوي وسيط، سَهْل التناوُل، مُيَسَّر التّرتيب، مُصَوّر، بحيْث يتناوَلُ من المصطلحات العلمية الصحيحة مَا يتعلّق بالأسباب الدّائرة بيْن الناس، يُقَرِّرُ المجمع الشروع في اتّخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل، وأن يعهد إلى لجنة بالشروع في تحقيقه، مع رَجَاء أعضاء المجمع أن يقدموا اقتراحاتِهم في شأن هذا المَعْجم لرياسة المجمع، ليطْلع عليّها أعضاءُ تلك الجنة، للاستعانة بها في وَضْع مشْرُوعهم على أكْمل وَجهٍ مُمْكِنٍ»[2].

(3) أنّه مُعْجم ذُو مَنْزَع تَرْبَويّ أسَاساً. فالجهةُ الرّسميّة التي حَثَّتْ على إنجازه المجْمَعَ هي وزارة المعارف (وزارة التربية)، والجمْهُورُ الأصْليّ المتَوَجَّهُ به إليه هو جمهور «طُلاّب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم»[3]. وهذا التوجيه البيداغوجيّ المقصُودُ مُهمّ، لأنه يَحُثُّ المجْمَع ومُؤلّفي المعْجَم بالخصوص على مُرَاعَاةِ مقتضياتٍ كثيرة أَخَصُّهَا بالذكْر الدّقة والوضوحُ في مُسْتَوَى الوَضْع، وخاصة في التّرتِيب والتعْريف، تخليصاً للمُعْجَم من الاعتباطية والتعْقيد، وتسْهيلاً على القارىء في الإفادة منه بيُسْرٍ، وقد أَكّدَ المجمعُ نفسه أَنّ تلك المقْتضياتِ قد توفّرَتْ في مُعْجَمِهِ: «أَمّا فنّ المعاجم الحديثُ فَقَدْ طبّقته اللجنة أَحْسَنَ تَطبيقٍ، فأَحْكَمَت الترتيب والتّبْويبَ، وذَلّلَتْ الصعاب الصّرْفيّة والنّحويّة، ويَسّرَت الشّرْحَ، وضبطت التّعْرِيفَ، وصَوّرَتْ مَا يَحْتَاجُ تَوْضِيحُه إلى تَصْوِيرٍ، واكْتَفَتْ من الشّوَاهِدِ بما تَدْعو

(1) نفسه، ص 10 (تصدير الطبعة الأولى).

(2) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلميّة [التي أقرّها المجمع في ثلاثين عاماً]، أخرجها وعلّق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، القاهرة، 1963 (201 ص)، ص 124.

(3) نفسه، ص 124.

إليه الضّرورةُ في غير مَا غُمُوضٍ ولا تَعْقيدٍ. وبوجْهٍ عَامٍّ كُتِبَتْ بلُغَة العَصْرِ ورُوحِه، فَجَاءَ المعْجَم دقيقاً في وُضُوحٍ، غَزِيراً في يُسْرٍ. . .»[1].

(4) لاعتبار المجْمع مَعْجَمَه أَحْسَنَ مُعْجم في العَصْر الحديث. فقد ورد في مقدّمة طبعة المعجم الأولى: «لا سبيل إلى مقارنته بأيّ مُعْجم من معاجم القرْن العشرين العربية، فهو دُون نزاع أوضحُ، وأدَقّ، وأضبَطُ، وأحكم مَنْهجاً، وأَحْدَث طريقة»[2]. وقد أَرَدْنَا أن نأخذَ بهذه الشهادة من المجْمَع نفسه في مُعْجمِهِ ـ وإن دَلّت على إعجاب بالنفس غير قليل ـ لتنزيهنا المجمع عن الدّعاية لنفسه، وإيمانِنَا بأنّهُ يبْتَغِي العَدْل والانصاف في حُكمه ومُفاضلتِه.

والحقّ أنّ المجمع لم يخالف الصّواب. ذلك أَنّ «المعْجَمَ الوسيط» ذُو مَزَايا كثيرة قَدْ فَضَل بها المعاجم العربية الحديثة[3]، إلاّ أَنْ تميّزَهُ لا يعْني خُلُوَّه من النّقائص العلميّة والمنهجيّة، وقد تتبّع نقائص الطَّبْعَة الأولى من المعْجم بعْضُ الدارسين فأظهَرَ الكثير من هفوات الجمع والوضْع على السّواء[4] وقد حَث ذلك المجمَعَ على مراجعة معجمه بالحذْفِ والإضافة والتّعْديل، فصدر في طبْعة ثانية

---

(1) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص 11 (تصدير الطبعة الأولى).

(2) نفسه، ص 11 (تصدير الطبعة الأولى).

(3) قد تحدّث عن كثير من تلك المزايا والفضائل الدكتور عبد العزيز مطر في بحثه «المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد» ضمن كتاب «في المعجميّة العربية المعاصرة» (ينظر التعليق (1)، ص 222)، ص ص 495 ـ 528.

(4) ينظر خاصة: عدنان الخطيب: «نظرات في المعجم الوسيط»، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 38 (1963)، ص ص 169 ـ 172، 267 ـ 277، 481 ـ 496، 651 ـ 659؛ 39 (1964)، ص ص 65 ـ 77، 254 ـ 275، 404 ـ 420، 567 ـ 581؛ 40 (1965)، ص ص 406 ـ 415، 588 ـ 607، 774 ـ 796؛ 41 (1966)، ص ص 40 ـ 57، 259 ـ 274، 433 ـ 447، 600 ـ 609؛ 42 (1967)، ص ص 52 ـ 58، 229 ـ 234، 451 ـ 459، 690 ـ 702؛ عدنان الخطيب: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967 (102 ص)، ص ص 64 ـ 97؛ Hamzaoui (M. Rached): L'Académie de Langue Arabe du Caire, Histoire et Œuvre. Publications de l'Université de Tunis, Tunis, 1975 (661 p.), pp. 545-556.

سنة 1972 ثم في طبْعة ثالثة سنة 1985. إلا أنّ النّقْد الموجّه إلى الكتاب قد اهتمّ بالمادّة المدَوّنة ـ في مُسْتَوَى الجمْع ـ وبظاهرة التّعْريف ـ في مستوى الوَضع ـ وأهمَل ظاهرة التّرتيب، ولذلك تطوّر المعْجَم من الطبعة الأولى إلى الطّبْعة الثالثة تطوّراً كبيراً في المادّة المعجميّة وفي التّعريف ولم يتطوّر في مستوى التّرتيب، فبقيت هنات الترتيب فيه قائمةً. وقد دفعنا ذلك إلى الاهتمام بها لدراستها باعتبارها مُمَثّلةً لمشاكل المنْهج في ترتيب المعْجم العربيّ الحديث.

1 ـ والمشكلة المنهجيّة الأولى ـ وهي من باب الخطإ المحْض ـ هي عَدَمُ التّقيّد بالتّسلسُل الألفبائي للمداخل. وهذا متواتر في المداخل الرئيسيّة وفي المداخل الفرعيّة على السّواء. فمن شروط الترتيب المحكم مُراعاة تتابع الحروف ـ الأوائل ـ فالثواني فالثوالث فما تلاها ـ في الجذور فيوضع كُلّ جذر ـ أو مَدْخل ـ في موضعه بحسب موقعه ممّا قبله وما بعدَه. وهذا مَا سَار عليه الترتيب في «المعجم الوسيط» إلا أنه لم يُطَبّق دائماً. ومن أمثلة الخَلْطِ في إثْباتِ المداخل الرئيسيّة نذكر وَضْعَ «أرْثُوذكس» قبل «أرّث»[1] والحالُ أنّ التضْعيف في الرّاء من باب الزيادة وأن ثلاثيَّ الفِعَل هو «أرث» ومنه «الأَرَاثُ» و «الإرْث» المذكوران تحت هذا المدخل؛ ووضع «التّنضُبُ» قبل «التّنس»[2]، و «الطّرْبيد» ـ بِبَاءٍ فياءٍ ـ قبل «الطربوش»[3] بباءٍ فواوٍ، والكلمتان أعْجَميتَان حسب المعجم نفسه، أي أنهما لا يخضعان لمبدإ الاشتقاق من جذْرَيْ «طَرْبَد» و «طربش» المتوَهَّميْن هنا؛ ووضعَ «اليَعَاقبة» جمع يعقوبـيّ ـ بين «عقب» و«عقبل» في باب العيْن[4] والصواب أن تكون في باب الياء لأن الاسم أعجميّ والياء فيه أصليّة وليست زائدةً[5]؛ ووضعَ

(1) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (ط. 3)، 1/13.
(2) نفسه، 1/93.
(3) نفسه، 2/573.
(4) نفسه، 2/636.
(5) يبدو أن المؤلفين قد اتبعوا في ذلك ابن منظور، فقد وردت «اليعاقبة» في لسان العرب (إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، 1970، 3 أجزاء) تحت «عقب»: 2/835.

«لَعْ» ـ بالعيْن المخفّفة ـ بَيْن «لعط» و «لعع»[1] ومكانها بعد «لظى»[2]؛ ووضع النّيلين» ـ بلام فياءٍ فنون ـ قبل «النيلج»[3] بلام فجيم، والخطأ هنا ظاهر حتى في صورة تَوَهّم جذريْن لهذين اللفظين المقْتَرَضَيْن، هما «نلن» و «نلج».

وأمّا الخلْط في المداخِل الفَرْعِيّة فنكْتَفِي مِنْهُ بالإشارة إلى وضع بَعْض المدَاخل المركّبة، ومنها وضع «أذن الحمار» ـ تحت «أذن» ـ قبل «آذان الأرنب» وستّ «آذَانٍ» أخرى هي «آذان الجدْي» و «آذان الدّب» و «آذان الشاة» و «آذان العنز» و «آذان الفيل» و «آذان الحيطان»[4]. ويُلاحظ في ترتيب هذه «الآذان» تَأَخُّرُ «آذان الحيطان» إلى آخر القائمة ومكانُها بعد «آذان الجدي»، والسبب في تأخيرها عَدَمُ انتمائها إلى الحقْل الدلالي الذي تنتمي إليه بقية «الآذَان»، فهذه تسْميات لنباتات بأعيانِها، بينما «آذان الحيطان» «يُقصَدُ بها النّمام». وهذا الاخْتِلافُ في الدّلاَلَة ليْس حُجّة كافيةً للتقديم والتأخير لأن المعْجَم مُعْجَمٌ مُرَتّب بحسب الألفاظ وليس بحسب المعاني، ونَذْكُر من أمثلة هذا المظهر أيْضاً تقديم «خانق النمر» على «خانق الذئب» تحت «خنق»[5]، ووضعَ «ذَات الصّدْر» قبل «ذات الرئة» في بداية حرف الذّال، ووضع «ذات الرئة» قبل «ذات الجنب»[6]، ودقّةُ التّرتيب والتبويب تفرض أن تكون «ذات الجنب» سابقة ثم تليها «ذات الرئة» فـ «ذات الصّدْر». على أن هذه الهنَات في الحقيقة هيّنة سَهْلٌ تدَارُكُها.

2 ـ والمشكلة المنْهجيّة الثانية هي مشكلة ترتيب الرّباعيّ ومُلحَقَاته، من الأسماء والأفعال. وهذه المشكلة عويصة لأنّها تعكس ـ في مستوى المعجم ـ الاضطراب والاختلاف الحاصلَيْن في كثير من أبْنية الصّرْف العربيّ. وخاصّة في

(1) المعجم الوسيط، 2/861.
(2) نفسه، 2/860.
(3) نفسه، 2/1006.
(4) نفسه، 1/11 ـ 12.
(5) نفسه، 1/269.
(6) نفسه، 1/319.

مستوي الاشتقاق. وهذا المظهر يَفْرِض على المعجميّ العربيّ الحديث الذي يَتّبعُ الترتيب بحسب الجذُور مُعرّاةً من الزوائد أن يتقيّد بمنهج صارم في ترتيب الأبنية والصيغ، سواء كانت مداخل رئيسيّة (جُذُوراً) أي مداخل فَرْعيّة جُذُوعاً.

والحق أن المجمع قد حرص على التقيّد بمهجيّة دقيقة في ترتيب الصّيغ قد ضبطها في مقدمة الطبعة الأولى[1] ـ وبقيت دون تبديل أو تعديل حتى الطّبعة الثالثة[2] ـ وهي تشمل الفعل الثلاثي المجرّد ـ وفيه ستّ حالات ـ والثلاثي المزيد بحرفٍ ثم بحرفين ثم بثلاثة أحْرُف ـ وجميعها اثنتا عشرة حَالة ـ ثم الرباعي المجرّد فالرّباعي المزيد بحرفٍ ثم ما ألحق بالرباعيّ ثم مضعف الرّباعي. ويلاحظ في هذا الثّبت ـ على استفاضته ـ خلوّهُ من الرباعيّ المزيد بحرفين رغم أنّ مَنْزِلتَه في المعْجم لا يُسْتهَانُ بها، ومن أمثلة ما زيد بالهَمْزَة والنّون «ابرنشق» الموضوع تحت «برشق»[3] و «ابرنقش» الموضوعُ تحت «برقش»[4]، وممّا زيد بالهمزة والتضعيف «ادْلَهَمَّ» الموضوع تحت «دَلْهَم»[5] و «اسْبَطَرَّ» الموْضُوع تحت «سبطر»[6].

إلا أن المجمع في تَطْبيقه للمنهجية التي ضَبَطها لم يكُن دقيقاً حَازِماً. ونريد التّدْليل على ذلك بمَظْهرَيْن، أوّلهما ترتيب صيغة من صيغ الرّباعِيّ المزيد بحرفيْن هي مَهْمُوزُ «افْعَلَلّ»، وثانيهما ترتيب بَعْض أوزان الملحق بالرباعيّ. أمّا الصيغة الأولى فلمْ يَسرْ فيها مؤلّفو المعجم على نهج واحدٍ، فهي مَوْضُوعة تحت الرّباعيّ أَحْيَاناً وتحت الثلاثي أَحْيَاناً أخرى. ومن أمثلة إعادتها إلى الرباعي ـ وهو الوضع الصحيح ـ نذكر وضع «ابْرَأَلّ» تحت «برأل»[7] و «اثْبَأَجّ» بيْن «ثأى»

(1) نفسه، ط. 1، القاهرة، 1960 ـ 1961 (جزآن)، ص ص 11 ـ 13 من المقدمة.
(2) نفسه، (ط. 3)، ص ص 14 ـ 15 (وهي نفسها مقدمة ط. 1).
(3) نفسه، 1/51.
(4) نفسه، 1/52.
(5) نفسه، 1/305.
(6) نفسه، 1/429.
(7) نفسه، 1/47.

و «ثبب»[1] وليس تحت «ثبج»، و «اجثألّ» بين «جبو» و «جثث»[2]، و «ارْفَأنّ» تحت «رَفْأَنَ»[3]، و «اشرأبّ» بين «شذو» و «شرب»[4]؛ أمّا إعادتها إلى الثلاثيّ ووضعها تحته فمن أمثلته وضْعُ «اخضَألّ» تحت «خضل»[5] و «اشمأزّ» تحت «شمز»[6] و «اشمأطّ» تحت «شمط»[7] و «اطمأنّ» تحت «طمن»[8] ـ بيْن «طمم» و «طما» ـ و «أكْوَأدّ» تحت «كأد»[9]، إلا أن «اكلأزّ» قد وضعت في منزلة بيّن المنزلتيْن لأنّها بين «كلد» و «كلز»[10]، وليست بين «كلأ» و «كلب» أو تحت «كلز».

وهذا الاضطرابُ المنْهَجيُّ مُنْتقلٌ في الحقيقة إلى المعجم الوسيط من القُدماء. فالقاعدة عندهم في المستوى النظري كانت اعتبار مَهْمُوز افْعَلّ من الرّباعيّ المزيد بحرْفَيْن[11]. إلاّ أنّهم في مستوى التّطبيق ـ في المعجم ـ كانوا متأرْجحين بين وَضعه تحت الرّباعيّ وَوَضْعه تحت الثلاثي، فابنُ فارس ـ مثلاً ـ في «مُجْمل اللغة» قد اضطرب فَأوْرَد الصيغة تحت الثّلاثي أَحْيَاناً مثل «اشرأبّ» المثبتة تحت «شرب»[12]، و «اصْمَأكَّ» تَحْتَ

(1) نفسه، 1/97.
(2) نفسه، 1/111.
(3) نفسه، 1/371.
(4) نفسه، 1/495.
(5) نفسه، 1/251.
(6) نفسه، 513.
(7) نفسه، 513.
(8) نفسه، 2/587.
(9) نفسه، 2/802.
(10) نفسه، 827.
(11) ينظر مثلاً: سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1966 ـ 1977 (4 أجزاء وجزء للفهارس)، 4/76، 77، 85، 300؛ أين يعيش: شرح المفصل، القاهرة، د.ت. (10 أجزاء)، 7/162.
(12) ابن فارس: مجمل اللغة، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1985 (4 أجزاء وجزء للفهارس)، 3/213.

«صَمك»[1]؛ وأَوْرَدَهَا في «باب مَا جَاءَ من كلام العَرَب على أَكثر من ثلاثة» ـ وهو بَابٌ مُلحق بكلّ حرف يجمع فيه المؤلّف ما زاد على الثلاثي ـ مثل «اتلأبّ» المثبَتَةِ في الباب الأخير من التّاء[2] و «ازْرَأَمَّ» و «ازْلأَمَّ» المثبَتَتَيْن في الباب الأخير من الزّاي[3]. وهو يُورِدُ الصّيغة تحت الثلاثيّ ثم في باب ما زيد على الثلاثي معاً، ومثال ذلك «ازبَأَرَّ» المثبتة تحت «زبر»[4] ثم في الباب الأخير من الزاي[5]، و «اصْمَأَلَّ» المثبتة تحت «صمل»[6] وفي الباب الأخير من الصاد[7]. وهذا الاضطرابُ نجده عند ابن منظور (ت 711هـ/ 1311م) في لسان العرب أيضاً رغم أنّهُ من علماء القرن السّابع، فالصيغة عنده مثبتة تحت الثلاثي أحياناً وتحت الرباعي أحياناً أخرى، فاعتبر الهمْزَ السّابق للتضعيف أصليًّا حيناً ومن باب الزيادة حيناً آخر. فقد أثبت «اجْثأَلَّ» تحت «جثل»[8] و «اشرأبّ» تحت «شرب»[9] و «اطمأنّ» تحت «طمن»[10]، وأثبت «ابْرَأَلَّ» تحت «برأل»[11] و «اتلأبّ» تحت «تلأب»[12] و «اجْذَأَرّ» تحت «جدأر»[13]. فهذا باب من الاضطراب المنهجي قد وقع فيه

---

(1) نفسه، 3/242.
(2) نفسه، 1/306.
(3) نفسه، 3/50 و 3/47.
(4) نفسه، 3/38.
(5) نفسه، 3/47.
(6) نفسه، 3/242.
(7) نفسه، 3/247.
(8) ابن منظور: لسان العرب، 1/401 ـ 402.
(9) نفسه، 2/290.
(10) نفسه، 2/616.
(11) نفسه، 1/183.
(12) نفسه، 1/325.
(13) نفسه، 1/422. على أن مجد الدين الفيروزابادي (ت 817هـ/ 1415م) يكاد لا يذكر في القاموس المحيط (ط. نصر الهوريني، 4 أجزاء) مَهْمُوز افْعَلَلَّ إلا تحت الثلاثي. فقد وجدناها عنده في ثلاثة وعشرين جذراً ليس منها إلا اثنان رباعيان هما «برأل» جذراً لابْرَأَلَّ=

القدماء ثمّ انتقل إلى المعجم الوسيط، ولا شك أنّ تفادي هذا الاضطراب هيّن بتوحيد الطريقة في معالجة هذه الصيغة، والصّوابُ فيها أن توضع دائماً تحت الرباعيّ المهموز. على أنّ هذا الاضطراب عند القدماء والمحدثين على السواء في ترتيب هذه الصيغة يقتضي دراستها دِراسة استقرائيّةً استقصائيّةً معمّقة اعتماداً على النّحاة والمعجميين على السّواء.

وأمّا الملحق بالرّباعيّ من الأوْزَان فقد اخترنا منه ثلاثة أوْزان هي «فوْعل» و «فيْعل» و «فُعْلُول». والزّيادَة في هذه الصيغ ظاهرةٌ. ولا شك أنّ المنهجيّةَ الدّقيقة في الترتيب تقتضي اتّباع إحْدى طريقتينْ في وضْعها. أولاهُما وضعُها تَحْتَ الجُذُور الثلاثية التي اشتقّت مِنْها، والثانية أن توضع في مواضعها بحسب تَتَابُع حُرُوفها كلّها، أي غيْر مُعَرّاةٍ من الزّيادة، والطَّرِيقَةُ الأولى هي الأنسَبُ بِلا شَكّ في مُعْجَم قد رُتّب بحسب الجذور مُعَرّاةً من زَوَائِدها. وقد عَالجَ المجمعُ هذه القضيّة وَحَدّد لنفسه مِنْهَا مَوْقفاً وطريقةً، فقد ورد في مقدّمة المعْجم: «وأمَّا مَا أُلْحقَ بالرّباعي من أَوْزَان فقد ذُكِرَ مِنْهَا مَا رَأت اللّجْنَةُ إثباتَهُ مع الإحالة عَلَيْه في مَوْضِعه من الترتيب الحَرْفيّ للموادّ: (فكوْثَرٌ) مَثَلا تُذْكَرُ في (كثر) مُوَضّحاً مَعْنَاها وَفي (كَوْثر) مُحَالَةً على مادَة (كثر)، و (غيْلَمٌ) في مَادّة (غلم) وتذكرُ أيضاً في (غيْلم) محَالةً على (غلم)، وهكذا»[1]. وهذا بدُون شك موقف توفيقيّ مُهم يسهّل الأمرَ لِلْمُسْتَعمل كثيراً. ولكن هل احْتُرِمَ في التطبيق؟

في الحقيقة لم يتقيّد مُؤَلّفُو المعْجم في ترتيب مُلْحَقَات الرّبَاعِيّ بمنهج مُوَحّدٍ. وبقَدْر مَا كانت الطَّريقة التي تواضعُوا عليها في المقدّمة واضحةً دقيقة كان

= (334/3) و «تمأل» لاتْمَأَلّ (340/3). أما البقية فتحت الثلاثي مثل «اتلأب» تحت «تلب» (40/1) و «اثْيَأجّ» تحت «ثَبَجَ» (180/1) و «اجْنَأَلّ» تحت «جثل» (346/3) و «اجْذَأَرّ» تحت «جذر» (387/1) و «اخضأل» تحت «خضل» (368/3) و «ارفأنّ» تحت «رفن» (228/4) و «ازبأر» كتحت «زير» (37/2) و «ازْرَأَمّ» تحت «زرم» (124/4) و «ازلأمّ» تحت «زلم» (126/4) و «اسمأل» تحت «سمل» (398/3)... إلخ.

(1) المعجم الوسيط، ص 15 (مقدمة ط. الأولى).

النَّهْجُ الذي نَهجُوهُ في تطبيقها مُضْطَرِباً. فَهُم لمْ يتقيّدُوا بترتيب صيغتي «فوْعل» و «فيْعَلَ» ـ ومثلهما «فَعْوَل» و «فَعْيَل» ـ تحت الجذْر الثّلاثيّ في مدْخل أَصْلِيّ حيث تفسّر الصّيغَةُ، كَمَا أنهم لم يتقيّدوا بمَبْدَأ ذِكْرِ الصِّيغة في مَوْضِعها مِن الترتيب غَيْرَ مُعَرّاة من حَرْف الزيادة مع الإحالة على الجذر الثّلاثي الذي فُسِّرَتْ فيه، بل وزّعُوا الصِّيغَتين في أحْيانٍ كثيرة على الجذُور المجرّدة وعلى الأصول المزيدة فَفُسِّرَتَا كما اتّفَقَ حيث أرَادَ المؤلّفون. فقد أثبتوا ـ وفَسّروا ـ «الزّوبَعَة» تحت «زبع»[1] و «القَوْبَع» تحت «قبع»[2] و «الكَوْهَد» تحت «كهد»[3] و «اللّوذَع» تحت «لذع»[4] و «الهَوْدَج» تحت «هدج»[5]، كما أثبتوا وفَسَّرُوا «الجيْعَمَ» تحت «جعم»[6] و «الصَّيْرف» تحت «صرف»[7] و «الصّيْقَل» تحت «صقل»[8] و «الهَيْثم» تحت «هثم»[9] و «الهيْزم» تحت «هزم»[10]... إلخ، وهذا كله مُوَافِق لما اختطه المؤلّفون لأنفسهم من إثبات «فوْعل» و «فيْعل» تحت جُذُورهما الثلاثية في متن الكِتَاب، إلاّ أنّهم قد أثبتوا وفسّروا أيضاً «الجَوْشن» مستقلاً عن «جشن»[11] و «الحَوْشَب» مُسْتَقِلاً عن «حشب»[12] و «الحَوشكة» عن «حشك»[13] و «الزَّوْبَر»

---

(1) نفسه، 1/402.
(2) نفسه، 2/738.
(3) نفسه، 2/834.
(4) نفسه، 2/855.
(5) نفسه، 2/1015.
(6) نفسه، 1/131.
(7) نفسه، 1/533.
(8) نفسه، 1/539.
(9) نفسه، 2/1111.
(10) نفسه، 2/1025.
(11) نفسه، 1/153.
(12) نفسه، 1/214.
(13) نفسه، 1/214.

عن «زبر»[1] و «الهَوْدك» عن «هدك»[2] و «الهَوْرَعَ» عن «هَرَعَ»[3]، كما أثبتوا وفسّرُوا «بَيْقَر» و «البَيْقَر» في مدخل مستقلّ عن «بقر»[4] و «الحيْقر» في مدخل مُسْتَقلٌ عن «حقر»[5] و «سَيْطَرَ» عن «سَطر»[6] و «نيْرَب» و «النَّيْرَبُ» عن الجذر الثلاثي «نرب»[7] و «النّيْسَب» عن «نسب»[8] و «هَيْمَنَ» عن «همن»[9]... إلخ. والملاحظ أن ليْس لأيّ من الأمثلة السّابقة ذكْر في مَوْضع ثانٍ من الكتاب للإحالة[10].

والاضطرابُ الموجُودُ في ترتيب صيغتَيْ «فَوْعَل» و «فَيْعَل» ظاهر ملموس في ترتيب صيغة «فُعْلُول»[11]. فهذه الصّيغة أثبتت تحت الجذْر الثلاثي أحياناً وفي مدخل مستقل بِهَا أَحْيَاناً أخرى، على أساس استقلال «فعْلل» عن «فعَل» الثلاثيّ. ومن أمْثلة وضعها تحت الثلاثي نذكر ورود «البُعْكُوكة» تحت «بعك»[12] و «الثّعْلُول» تحت «ثعل»[13] و «الجُؤْشوش» تحت «جأش»[14] و «الزُّهْلُول» تحت

---

(1) نفسه، 1/420.
(2) نفسه، 2/1039.
(3) نفسه، 2/1040.
(4) نفسه، 1/82.
(5) نفسه، 1/219.
(6) نفسه، 1/485.
(7) نفسه، 2/1005.
(8) نفسه، 2/1005.
(9) نفسه، 2/1046.
(10) على أن المؤلفين قد يوردون الصيغة الواحدة تحت الجذر الثلاثي في موضعها من الترتيب مع مراعاة الزيادة فيها مصحوبة بتفسيرها في كلا الموضعين، ومثال ذلك «الحوْتك» المفسر تحت «حتك» (1/161) ثم تحت «حوْتك» (1/211)، و «الحوْثم» المفسر تحت «حثم» (1/163) ثم في مدخل مستقل بين «حوت» و «حوج» (1/211).
(11) وكذلك صيغة «فِعْلِيل» مثل «عرنين» و «قنديد».
(12) المعجم الوسيط، 1/66.
(13) نفسه، 1/101.
(14) نفسه، 1/108.

«زهل»[1] و «الشعْرُور» تحت «شعر»[2] و «الشُّعْنُون» تحت «شعن»[3]... إلخ، ومن أمثلة استقلالها عن الثلاثي نذكر استقلال «البُهْلُول عن بهل»[4] و «الثُّعْرُور» عن «ثعر»[5] و «الجُعْبُوب» عن «جعب»[6] و «الجُعْرُور» عن «جعر»[7] و «الجُعْسُوس» عن «جعس»[8] و «الشحرور» عن «شحر»[9]... إلخ.

3 ـ والمشكلة المنهجيّة الثّالثة هي مشكلة ترتيب الألفاظ الأعْجَمِيّة. وهذه المشكلة من المشاكل الجوْهرية في المعْجَم العربي عامّة، قديمِهِ وحديثه. وهي ذاتُ صلة بقضية أخْرى أَعَمَّ هي قضيّة اشتقاق العربيّ من الأعجميّ. ولقد أثار القدماء هذه القضيّة في المستوى النظريّ وانتهوا فيها إلى مَوْقف لخّصه جلال الدين السيّوطي (ت 911هـ/ 1505م) في «المزهر» بقوله: «ومُحَال أن يُشتقّ العَجَمِيُّ من العربيّ أو العربيّ منه لأن اللغات لا تُشتقّ الواحدة منها من الأخرى مواضعةً كانت في الأصْل أو إلهاماً، وإنّما يُشتَقّ في اللغة الواحِدة بعضها من بعْضٍ لأنّ الاشتقاق نتاج وتوليد (...)، ومن اشْتَقَّ الأعجميّ المعَرّب من العربيّ كان كَمَن ادّعى أن الطيْر من الحوت»[10].

إلا أنّ القُدماء لم يتقيّدوا في مستوى التّطْبيق ـ وخاصة في المعجم ـ بهذا

---

(1) نفسه، 1/419.
(2) نفسه، 1/504.
(3) نفسه، 1/505.
(4) نفسه، 1/77.
(5) نفسه، 1/100.
(6) نفسه، 1/129.
(7) نفسه، 1/130.
(8) نفسه، 1/130.
(9) نفسه، 1/493.
(10) جلال الدين السيوطي: المزْهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط. 2، القاهرة (د.ت.)، (جزآن)، 1/287.

المبدإ. فقد أخضعوا ـ بداية من الخليل بن أحمد في كتاب «العين»[1] وانتهاءً بالفيروزابادي (ت 817هـ/ 1415م) في «القاموس المحيط» ـ الألفاظ الأعجميّة لجذُور عربية صِرفٍ ليس بينها وبيْن اللغات الأعجميّة أي صلة اشتقاق. ولعل أوّل من انتبه إلى هذه القضيّة من المحدثين هو أحمد فارس الشدياق (ت 1887م) فأثارها في مستوى الترتيب المعجميّ في كتابه «الجاسوس على القاموس». فقد انتقد الفيرُوزابادي لاشتقاقه في «القاموس المحيط» الأعجميّ من العربي ووضعِه الأعْجَمِيّ تحت جُذُور عربيّة: «ومن أمثلة الإجْحاف إيرادُ المصنّفِ لفظة الاستبرق تحت «برق» فأنزل الألف والسّين والتّاء فيها ـ وهي نصف الحروف ـ منزلة «استخرج» مع أنّه ذكر الاسْفيداج في «سفدج» وكذلك أورد الأرْجُوَان في «رجو» فأنزلها منزلة الأفعُوَان والأقْحُوَان مع أنّها عجميّة فكان ينبغي أن تُعامَلَ معامَلة العُنفُوَان. وبهذا الاعتبار أبعَدَهَا عن أصْل وضْعِها وحَجَبَها عَن طالِبها (...). وفي الواقع فإنّ اعتبار زيادة الحروف في الألفاظ العجميّة أمْرٌ غريب لأن شأن المزيد أن يُسْتَغْنَى عنه بالأصْل الذي زيدَ عَلَيه وهُنَا ليس كذلك إذ لا شيء من الهَمْزَة والألف والنّون في أَرْجُوَان زائدٌ، ومن ثمّ يتعيّن إيرادُه في «أرج»[2].

وقد انتبه المجْمَعُ إلى أهميّة هذه القضيّة فاتّخذَ منها مَوْقفاً تمثّل في التزامه «بوَضْعِ الكلمات المعرّبة في ترتيبها الهجائيّ لأنها ليْست لها في العربيّة أسَرٌ تنتمي

(1) نشير على سبيل التمثيل إلى بعض ما ورد في الجزء الثامن من كتاب العين للخليل (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٨، 1980 ـ 1985، 8 أجزاء): فقد وضع المؤلف «دياباذ» تحت «دب» (ص 13، وقال إنه بالفارسية) و «البدّ» تحت «بدّ» (ص 13، وقال إنه بالفارسية)، و «إيل» تحت «أيل» (ص357 وقال عنه أنه بالعبرانية)، و «المُوم» تحت «موم» (ص422، وقال إنه بالفارسية).

(2) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس، ط. الجوائب، القسطنطينية، 1299هـ/ 1882م (690 ص)، ص ص 27 ـ 28. على أنّ رأي الشدياق نفسه لم يخلُ من الاضطراب إذْ لا فرْق بين وضع «أرجُوَان» تحت «رجو» ووضعها تحت «ارج» لأن كلا الموضعين خطأ ما دام اللفظ أعجمياً أصليّ الحروف، ولذلك وجب وضعه في مدخل مستقل خارج عن مبدإ الجذور الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية.

إليها»[1]. فالألفاظ الأعجميّة حسب هذه الخطّة لا تخضع للجذُور العربيّة لأنها لا تنتمي إلى أسَرِ اشتقاقيّة عربيّة. والحقّ أنّ هذا الموقف يعتبر ثورة حقيقيّة وتجديداً لا سَابق لهُ في ترتيب المعْجم بحسب الجذور. إلاّ أن المشكلة المعترضة هنا أيضاً هي مشكلة التطبيق. فلقد سار المجْمَعُ على النهج الذي اختطّه إلا أنه لم يتقيّد به في الكتاب كله. فممّا وضعه في مواضعه من المعرّبات «الآترجُّ» بين «أتد» و «أتل»[2] و «الأرْغُنُ» و «الأرغُول» بين «ارط» و «أرق»[3] و «الأرمادا» بين «ارم» و «ارن»[4] و «الاسباناخُ» فـ «الاسبيداج» فـ «الأسْبِيرين» فـ «الإسْتَاجُ» فَـ «الأُسْتَاذُ» فـ «الإسْتارُ» فـ «الإسْتَبْرَقُ» فـ «أَستُراليا» فـ «الإسْتَيَجُ» كلّها على التوالي موضوعة بين «ازو» و «اسد»[5]. إلاّ أن هذا الترتيب الدقيق الذي يَعْتبر حُرُوف المعرّبات كُلّها أصُولاً ـ الصَّوَامِت والصوائت على السّواء ـ ليْسَ ظاهرة مُطّرِدة. ويتلخّصُ ذلك الاضطراب المنهجيّ في المظهريْن التّالييْن:

(أ) وَضْعُ الأعْجميّ تحت جذور عربيّة: وذلك بأن يُدْرج المؤلّفون الألفاظ المعرّبة تحت جذور عَرَبيّة لها مشتقّاتها العربيّة الخالصة. وهذا يعْني إخْضَاعَ المعرّبات لأِسرِ اشتقاقيّة عربيّة، وهو مُخَالِفٌ كُلّيًا للمبدإ الذي أَقرّه المَجْمَعُ في فصْل المعَرّبات عن العربيّ الخالص في التّرتيب. والألفاظ الأعجميّة الموضوعة تحت الجذور العربية صنفان: ألفاظ مصرّحٌ بعُجْمتها وألفَاظ لم يُصَرَّحْ بعُجْمتها[6].

---

(1) المعجم الوسيط، ص 5 (تصدير الطبعة الثانية).
(2) نفسه، 4/1.
(3) نفسه، 14/1.
(4) نفسه، 15/1.
(5) نفسه، 17/1.
(6) التصريح بالعجمة يعني إشارة المؤلفين إلى أن اللّفظ أعجمي بإثبات بعْض الرموز بين قوسين وأهمها رمْزان هما (د) ومعْناه «دخيل» و (مع) ومعْنَاه «معرّب». على أن ألفاظاً أعجمية كثيرة قد أشير إلى عجمتها برمْز (مج) ومعناه «مجمعيّ» وبرمز (مو) ومعناه «مولّد» ـ على أنْ ليْس كلّ الألفاظ «المجْمعيّة» و «المولدة» معرّبة ـ أو بالتصريح الفعلي بذكر عبارة «فارسية» أو «تركية» أو «يونانية» مثلاً.

ومن الألفاظ المصرّح بعجمتها قديمٌ وحديث. ومن أمثلة الألفاظ القديمة «البارجة» الموضوعة تحت «برج»[1] و «الباقول» و «البَقْلاَوَةُ» تحت «بقل»[2] و «الشّاه» و «الشاهنشاه» تحت «شوه»[3] و «الفالوذُ» و «الفَالُوذَجُ» تحت «فلذ»[4] و «الفَلْغَمُون» تحت «فلغ»[5] و «اللّوزينج» تحت «لوز»[6] و «المارستان» تحت «مرس»[7]... إلخ. وأمّا الألفاظ الحديثة فمن أمثلتها «البُدرة» (Poudre) تحت «بدر»[8] و «البَرِيزَةُ» (Prise) تحت «برز»[9] و «البَنْك» (Banque) و «البنكنوت» (Banknote) تحت «بنك»[10] و «الجرام» (Gramme) تحت «جرم»[11] و «الدراما» (Drame) تحت «درم»[12] و «السينما» ـ بياء بعد السّين ـ (Cinéma) و «السّنماتُوغْرَاف» ـ بدون ياء ـ (Cinématographe) تحت «سنم»[13] و «الطُّن» (Tonne) تحت «طنن»[14] و «الفِلْمُ» (Film) تحت «فلم»[15] و «المقْرُونَة» (Macaroni) تحت «قرن»[16] و «المليون» (Million) تحت

---

(1) المعجم الوسيط، 1/48.
(2) نفسه، 1/68.
(3) نفسه، 1/521.
(4) نفسه، 2/726.
(5) نفسه، 2/726.
(6) نفسه، 2/879.
(7) نفسه، 2/898.
(8) نفسه، 1/45.
(9) نفسه، 1/58.
(10) نفسه، 1/74.
(11) نفسه، 1/123.
(12) نفسه، 1/291.
(13) نفسه، 1/473.
(14) نفسه، 2/588.
(15) نفسه، 2/728.
(16) نفسه، 2/759.

«ملو»[1] و «الهيمجلوبين» (Hémoglobine) تحت «هيمن»[2]. . . إلخ.

أما الألفاظ التي لم يُصرح بعجْمتها ـ وهي كثيرة جدًّا ـ فمنها القديم ومنها الحديث أيضاً. على أنّ القديم من هذه الألفاظ أغلب. ولئن جاز للمؤلفين أن يغفلوا عن التصريح بعجمة الألفاظ السّامية المشتبه في عجمتها لانتمائها والألفاظ العربيّة إلى أُسَر اشتقاقية واحِدَة فإنّه لا يَجُوزُ لهم الصمتُ عن الألفاظ الهنديّة الأوروبيّة، بل إنّ المعْجَم المثالي يقتضي ذكر اللغة المُقْرِضَةِ والأصل الأعجمِيّ للفظ المقترض، ونكتفي من تلك الألفاظ بالإشارة إلى بَعْض الأمثلة من المعربات القرآنية، على أن منها ما أثبت تحت جذور متوهّمة أو مُوَلّدة. ومن ذلك «الأسطورة»[3] التي ذكرت في موْضعينْ: أوّلهما مدخل مُسْتقل ـ في صيغة الإفراد ـ[4] وثانيهما في صيغة الجمع «أساطير» تحت «سطر»[5]، وقد ذُكِرَ هُنَا الشاهد القرآنيّ، وأثبتت ثلاثُ صيغ للمفرد في آخر الشرح هي «إسْطَار» و «إسطير» و «أُسْطُور» مُرْفقة بملاحظة أنّ الهاء تلحق الصيغ الثلاث، أيّ أنّه يُقال أيضاً «إسطارة» و «إسطيرة» و «أُسْطُورَة»، وليْس لأي من هذه الصيغ السّتّ ـ عدا «أسطورة» ذكر في المعجم في غير هذا الموْضع[6]. ومهما يكن من أمْر فإن

(1) نفسه، 2/923.

(2) نفسه، 2/1046.

(3) ينظر: مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، ط. دار الشروق، القاهرة ـ بيروت، 1981 (في جُزْء واحد)، ص 19، وقد وردت اللفظة في القرآن الكريم في صيغة الجمع «أساطير».

(4) المعجم الوسيط، 1/18.

(5) نفسه، 1/445.

(6) وقد اتّبع المؤلفون في هذا الاضطراب القدماء، فقد ورد في لسان العرب، تحت «سطر»: «والأساطير: الأباطيل، والأساطير: أحاديث لا نظام لها، واحدتها إسطار وإسطارة بالكسر، وأسطير وأسطيرة وأسطورة، بالضمّ. وقال قوم: أساطير جمع أسطار وأسطار جمع سطْرٍ. وقال أبو عبيدة: جُمع سطْر على أسطر ثم جمع أسطر على أساطير، وقال أبو الحسن: لا واحد له، وقال اللحياني: واحد الأساطر أسطورة وأسطِيرٌ وأُسْطيرَة إلى العشرة. قال: ويقال سطْر ويجمع إلى العشرة أسْطاراً، ثم أسَاطيرُ جمع الجَمْع» ـ اللسان، =

«الأسْطورة» ـ وجمعها «أساطِير» ـ من اليونانيّة [1](Historia) ومعناها الأصليّ «رِوَايَةُ ما عُلِم مُشَافَهةً أوْ كِتَابَةً، والحِكَايَةُ، والقِصَّةُ»، والهمزة والواوُ فيهَا أصْليتان؛ ومن تلك المعرّبات أيضاً «البُرْجُ» المثبت تحت «برج»[2]، وهو من اليونانية [3](Purgos)، و «الدّينار» المثبت تحت «دنر»[4]، وهو من اللاّتينيّة [5](Dénarius)، و « الزّخرُفُ » المثبت تحت جذرِ مُوَلّد هو «زخرف»[6]، وهو من اليونانية (Zôgraphia)، ومعناه الأصليّ فنّ الرسم والتّصْوير[7]،

= 143/2. ويبْدو أنّ المؤلفين لم يبتغوا اتخاذ موقف من هذه المسألة فأثبتوا الأسطورة في حرف الهمزة مستقلة ثم «الأساطير» تحت «سطر». على أن موقف المجمع من هذا اللفظ كان في معجم ألفاظ القرآن الكريم أكثر غرابة لأنه لم يضعه لا تحت «أسطورة» ولا تحت «سطر» بل تحت مدْخل آخر هو «أس ا ط ي ر» أي «أساطير»!.

(1) رفائيل نخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية، ط. 2، بيروت، 1960 (328 ص)، ص 252؛ Bailly (A): Dictionnaire Grec-Français, 26è éd., Paris, 1963, p. 983 وسنرمز له فيما يلي بـ: DGF.

(2) المعجم الوسيط: 48/1، وينظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 46، والبُرْجُ هنا في معنى الحِصْن، وقد ورد في القرآن الكريم في صيغة الجمْع «بُرُوج».

(3) ينظر: اليَسُوعي: غرائب، ص 254، و DGF، ص 1704.

(4) المعجم الوسيط، 308/1، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 211.

(5) ينظر: أبو منصور الجواليقي: المعرّب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط. 2، القاهرة، 1969 (303 ص)، ص 187 (وفيه أنه من الفارسية)؛ ابن منظور: لسان العرب، 1019/1؛ شهاب الدين الخفاجي: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، ط. مطبعة السعادة، القاهرة، 1325هـ/ 1907م (23 + 216 ص)، ص 86؛ Dozy (R.): Glossaire des mots espagnols et portugais dérivés de l'arabe, 2ème éd., Leyde. 1869 (425 p.). p. 258; DGF, p. 460; Gaffiot (F.): Dictionnaire Illustré Latin-Français, 2ème éd., Paris, 1937, p. 495 ـ وسنرْمز له فيما يلي بـ DLF؛ أنستاس ماري الكرملي: النقود العربية وعلم النميّات، القاهرة، 1939 (259 ص)، ص 25؛ اليسوعي: غرائب، ص 278.

(6) المعجم الوسيط، 405/1، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 269.

(7) ينظر: DGF، ص 885؛ اليسوعي: غرائب، ص 258. أما أدي شير الكلداني في «كتاب الألفاظ الفارسية المعرّبة» (بيروت، 1908، 194 ص، ص 77) فقد اعتبرها فارسية.

و «الصِّراطُ» المثبت بين «صرصر» و «صرع»[1]، أي تحت جذر مُتَوَهم هو «صرط»، وهو لاتينيّ أصْله «(Strata)[2]، و «القرطاسُ» المثبت تحت «قرطس»[3] وهو يُونانيّ أَصْله (Khartés) ومعْنَاه «وَرَقُ البردي» و «الورق» عَامّة[4]؛ و «القسط» المثبت تحت «قسط»[5] وهو و «القِسْطاسُ» ـ المثبت في المعجم في مدخل مستقل بين «قسط» و «قسطر»[6]، لكن دون إشارة إلى أنه أعجميّ ـ من أصل يُونانيّ وَاحدٍ هو (Xéstês) المشتق بدوره من اللفظ اللاتيني (Sextarius) ومعْناه «السّدُسي» لأنه يطلق على مكيال للسوائل والمواد الجافّة سعته سدس «خُوس» (Khoûs)، وسَعَةُ الخُوس ثلاثَة لِتراتٍ وربُع[7]؛ و «القَلم» المثبت تحت «قلم»[8] وهو من اليونانيّة (Kalamos) ومعناه «القصب المتخذ للكتابة»[9]؛ و «القِنْطار» المثبت تحت «قنطر»[10] وهو من اللاتينية (Centenarius) ومعناه الحرفي «المائويّ» أو «ذو المائة»[11]؛ و «الكُوبُ» المثبت

---

(1) المعجم الوسيط، 1/582، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم، ص ص 354 ـ 355.

(2) ينظر: DGF، ص 1482؛ اليسوعي: غرائب، ص 278؛ يعقوب بكر: دراسات مقارنة في المعجم العربي، بيروت، 1970، ص ص 122 ـ 127.

(3) المعجم الوسيط، 2/755؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 504.

(4) ينظر: الجواليقي: المعرب، ص 324؛ الخفاجي: شفاء الغليل، ص 159؛ Dozy: Gossaire p. 87؛ DGF ص 2126؛ اليسوعي: غرائب، ص 264؛ إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجميّ في كتب الطبّ والصيدلة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن)، 2/611 ـ 612 (رقم 1475).

(5) المعجم الوسيط، 2/762 ومعجم الألفاظ القرآن الكريم، ص 506.

(6) المعجم الوسيط، 2/762؛ ومعجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 506، تحت «قسط» مع «القسط».

(7) ينظر حول القسط والقسطاس: الجواليقي: المعرّب، ص 299؛ الخفاجي: شفاء الغليل، ص 156؛ DGF، ص 1342 وص 2145؛ اليسوعي: غرائب، ص 265.

(8) المعجم الوسيط، 2/786؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 518.

(9) ينظر: DGF، ص 1007؛ اليسوعي: غرائب، ص 266.

(10) المعجم الوسيط، 2/792؛ مجمع ألفاظ القرآن الكريم، ص 511.

(11) ينظر: الجواليقي: المعرب، ص ص 317 ـ 318؛ الخفاجي: شفاء الغليل، ص 158؛ =

تحت «كوب»[1] وهو من اللاتينيّة (Cupa) ومعناه الأصليّ «برْمِيل صغير من خشب»[2]؛ و «المرْجَان» المثبتُ تحت «مرج»[3]، وهو من اليُونَانيّة (Margarites) وهو اسْمُ اللّؤلُؤ[4]؛ و «الياقوتُ» وقد ذُكِر بيْن «يفن» و «يقطين»، أيْ أنّه قد تُوُهِّم له جذْرٌ هو «يقت»[5]، وهو جذْرٌ مُصَرَّحٌ به في «مُعجم ألفاظِ القرآن الكريم»[6]، واللفْظُ يوناني أصْله (Huakinthos)[7].

(ب) وَضعُ الأعجميّ تحت جذور وهميّة: ذلك أنّ اتّباع المؤلّفين طريقة التّرتيب بحسب الجذُور مُعَرَّاةً من الزّوائد قد دفَعَهُمْ إلى توهُّمِ جُذُورٍ أصْليّةٍ للمعرّبات بتجريدها مِمّا اعتبرُوهُ فيها حُروفاً زائدةً. وهذا في الحقيقة باب من أبواب الخطإ الصّرْف لأنه قد صرف ألفاظاً أعجمية كثيرة عن مواضعِهَا في الترتيب، رغْم أنّ ظاهِرَ اللّفظ ـ كما أدْرجَ في الكتاب ـ يُوحِي بأنه قد عومِلَ معاملة الأعجمي المقْتَرَض. ونذكر من أمثلة هذا الصّنف وضع «الإجّاصِ» بين «الأجْزَخَانة» و «أجل»[8] بتصور جِذْرٍ وهميّ لهُ هو «أجَصَ»، و «البُرْقوق» (كذا) بَيْن «برقع» و «برقل»[9]، بتوهم جذر أصْلي لهُ هو «بَرْقَقَ» على وزن «فَعْلَلَ»، و «التّرام» بيْن

= DLF، ص 288؛ اليسوعي: غرائب، ص 279.

(1) المعجم الوسيط، 2/836؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 571.

(2) ينظر: DLF، ص 454؛ اليسوعي: غرائب، ص 280.

(3) المعجم الوسيط، 2/895؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 616.

(4) ينظر: الجواليقي، ص 377؛ DGF، ص 1226؛ اليسوعي: غرائب، ص 269؛ ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 2/741 ـ 742 (رقم 1817).

(5) المعجم الوسيط، 1/1109.

(6) معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص 750.

(7) ينظر: الجواليقي: المعرّب، ص 404؛ ابن منظور: لسان العرب، 3/1014؛ الخفاجي: شفاء الغليل، ص 216؛ DGF، ص 1980 ـ 1981؛ اليسوعي: غرائب، ص 271؛ ابن مراد: المصطلح الأعمجمي، 2/813 (رقم 2001).

(8) المعجم الوسيط، 1/7.

(9) نفسه، 1/53. وقد ضبط بضم الباء «بُرْقُوق» إلحاقاً له بصيغة «فُعْلُول». ويبدو أنهم قد تابعوا فيه الفيروزابادي في القاموس المحيط، 3/213، والسيد مرتضى الزبيدي: تاج =

«ترك» و «ترمس»[1] بتوَهُّمِ جذرٍ أصْليّ له هو «ترم»، و «التّامُول» بين «تمل» و «تمم»[2] بتوهّم «تمل» جذراً أصليًّا له؛ و «الجاثليق» بين «جثل» و «جثم»[3] بتوهّم «جثلق» جذراً له؛ و «المنْجَليق» ـ باللاّم ـ بيْن «جلق» و «جلل»[4] بتوهم «جَلَق» جذراً له؛ و «الجُلاهق» بيْن «جلهز» و «الجلهم»[5] بتوهم «جَلْهَق» جذراً

= العروس، ط. القاهرة، 1306هـ/ 1888م ـ 1307هـ/ 1889م (10 أجزاء)، 6/293، وقد ضبطه قائلاً «بالضمّ». وقد تابعه في ذلك مصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزراعية، ط. 3، بيروت، 1982 (694 + 98 ص)، ص 539، وإلحاقُ «برقوق» بفُعْلُول خطأ لأن صواب رسمه ـ منذ القديم ـ بفتح الباء «بَرْقوق» وبهذا الرسم انتقل إلى اللغة الإسبانية، فهو يرسم فيها Albaricoque و Albarcoque و Alvarcoque و Albercoque، هذا إضافة إلى أنّ اللفظ قد اشتهر بالباء المفتوحة في المراجع الحديثة ـ ينظر خاصة: Dozy: Glossaire, p. 67; Dozy: Supplément aux Dictionnaires Arabes, 3ème éd., Paris-Leyde, 1967 (2 vol.), 1/75: Leclerc (L.): Le Traité des Simples, par Ibn El-Beïthâr (trad.), Paris, 1877-1883 (3 vol.), 1/275 (N° 274): Simonet (f.j): Glosario de Voces Iberiacas y latinas ؛usadas entre los Mozarabes, 2ème éd., Amsterdam, 1967 (CCXXXVI + 628 p.), p. 33
ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 2/190 (رقم 456).

(1) المعجم الوسيط، 1/88.

(2) نفسه، 1/92.

(3) نفسه، 1/111.

(4) نفسه، 1/136، وقد أوردُوا «المنجنيق» بالنون بعد الجيم في بـاب الميم في مدخل مستقبل بين «مجنق» ـ أي رمى بأحجار المنجنيق ـ و «محت»: 2/889. ولا ندْري مـا الذي جعل ميم «منجليق» ـ باللام ـ زائدة وميم «منجنيق» ـ بالنون ـ أصلية! فالمنجليق والمنْجَنيقُ والمنْجَنُون واحد، وكلها من اليونانية (Manganon) ومعناه «آلة تقذف بها الحجارة» ـ ينظر: DGF; Dozy: Glossaire p. 153، ص 1214، واليسوعي: غرائب، ص 271، وابن مراد: المصطلح الأعجمي، 1/41 (التعليق 60). وقد كان سيبويه (الكتاب، 4/309) قد أكد أصالة الميم في «منجنيق»، وفي «منجنون» أيضاً، فقد قال: «وأما منجنيق فالميم منه من نفس الحرف (. . .) فإنما منجنيق بمنزلة عنتريس، ومنجنون بمنزلة عرطليل. فهذا ثبت. ويقوي ذلك مجانيق ومناجين» أي أن الميم في الجمع لا تحذف.

(5) المعجم الوسيط، 1/137.

له؛ و «الحانوتُ» بين «حنبل» و «حنتف»[1] بتوهّم «حنت» جذراً له؛ و «الفيزيقا» بين «فزفز» و «فسأ»[2]، يتوهّم «فزق» جذراً له؛ و «الفُونُوغْراف» بيّن «فنع» و «فنق»[3]، بتوهّم «فنغرف» جذراً أصليًّا له. وفي الأمثلة السابقة كلّها ـ كما يُرى ـ قد جُرِّدَت الألفاظ الأعْجميّة مِمّا اعتبر خطأ زَوائدَ، وكان يَنْبغي أَنْ تعتبر حروفها كلّها حُروفاً أصولاً.

ويمكن أنْ ندرج ضِمْنَ هذا الباب نفسه ـ باب توَهُّم الأصُول ـ وضْعَ الألفاظ الأعجميّة ـ من الأسماء ـ تحت أفعال مشتقة منها. فقد سار مؤلفو المعجم على إثبات الأفعال المشتقة من الأسْماء الأعجميّة مداخل رئيسيّة ـ أي جُذوراً مدَاخل ـ تلحَقُ بها الصفات والأسْماءُ. وهذا أيضاً مخالف للقواعد لأنّ الأصْل في الاقتراض هو الاسم ـ وخاصّة مَا دلّ على شيء ـ ونادراً جدّاً ما يُقْتَرَضُ الفِعْل من اللغة الأعجميّة. وما دَامَتْ الأسْمَاءُ هي الأصول فمن المفْروضِ في معْجم قد رُوعيَتْ فيه دقّة التّرتيب أن تكُون تلك الأسماءُ هي المداخل الرئيسية وأن تُلحق بها الأفعالُ والصّفاتُ المشتقة منها إذْ ينبغِي أن تسْبق الأصُولُ الفرُوعَ في مُعْجم مُرَتب بحسب الجذور. ومن أمثلة هذه الظاهرة وضع «البيْطار» ـ وهو يوناني أصْله (Hippiatros) ـ تحت «بَيْطر»[4]، و «الدّرهم» ـ وهو يوناني أصْله (Drakhmê) ـ تحت «دَرْهَم»[5]، و «الدينار» ـ وهو لاتينيّ أصْلُه (Dènarius) ـ تحت «دنّر»[6]، و «السُّفتج» ـ وهو فارسيْ أصْله «سُفْتَه» ـ تحت «سَفتَج»[7]، و «السُّوفسُطائية» ـ جمع «سُوفْسُطائي» (كذا بالواو في الكتاب)، والمفرد هو الأصل، وهو يُونَانيّ

(1) نفسه، 1/208.
(2) نفسه، 2/713.
(3) نفسه، 2/729.
(4) نفسه، 1/82.
(5) نفسه، 292.
(6) نفسه، 1/308.
(7) نفسه، 1/448.

أَصْلُه (Sophistês) ـ تحت «سفسط»[1]، و «السْكْبَاج» ـ وهو فارسي أصْلهُ «سِكْبا» ـ تحت «سكبج»[2]، و «الطَّلْسَم» ـ وهو يونانيّ أصله (Télesma) ـ تحت «طلسم»[3] ـ و «الفلسفة» ـ وهو يونانيّ أصْله (Philosophia) ـ تحت «فلسف»[4]... إلخ ـ والألفاظ الأعجميّة المذكورة كلّها أصُولٌ قد دخلت العربيّة مُباشرَةً وما عداها من مَوَادّها مشتقات متفرّعة عنْهَا، ولا يجوز هُنَا إخضاعُ الأصْل للفرْع.

على أن من الغريب أيْضاً مُعَامَلَة المؤلفين أَحْرُفَ اللّفظ الأعجمي الوَاحِدِ على أنها أصول كلّها في موضع وعلى أنّ منها الزائد في موضعٍ ثانٍ، فيُثْبَتَ اللفظ الواحد في موضعين مختلفيّن أحدُهما في مدْخل مستقلّ والآخر تحت جذْر عربيّ أَوْ وَهْميّ؛ ويفسّر اللّفظ في كِلاَ الموْضعينْ، وغالباً ما يَكون التّفسيران مختلفين، ونذكر من أمثلة هذا الصّنف «الإفريز» المفسّر في مدخل مستقل[5] ثم تحت «فرز»[6]، و «الإقليم» المفسّر في باب الهمزة في مدخل مستقل[7] ثم تحت «قلم»[8]، و «الاقنوم» المفسّر في باب الهمزة في مدخل مستقلّ[9] ثم تحت «قَنم»[10]، و «الانقليس» المفسّر في مدْخَل مستقل في باب الهمزة[11] ثم تحت «قلس»[12]، و «الجُوالق» المفسّر تحت «جلق»[13] ثم في مدخل مستقل بين

---

(1) نفسه، 1/449.
(2) نفسه، 1/454.
(3) نفسه، 2/582.
(4) نفسه، 2/726.
(5) نفسه، 1/21.
(6) نفسه، 2/706.
(7) نفسه، 1/22.
(8) نفسه، 2/786.
(9) نفسه، 1/22.
(10) نفسه، 2/793.
(11) نفسه، 1/31.
(12) نفسه، 2/784.
(13) نفسه، 1/136.

«جول» و «جوم»، بتوهم «جولق» جِذْراً أصْليًّا له[1]. على أنّ لهذا المظهر صلة بمشكلةٍ منْهَجِيّةٍ أخرى أعمّ هي مشكلة التكرار في المعجم.

4 ـ والمشكلة المنْهجِيّةُ الرّابعة هي مشكلة التُكْرار. وهذه المشكلة من المشاكل العامة أيضاً في المعجم العربـي قديمه وحديثه، وخاصّة مَا اتبع فيه منها الترتيب بحسب الجذور مُعرّاة من زوائدها. وهذه الظاهرة مؤدِّيَةٌ حتماً إلى ظهُور الحشو والإطناب في متن المعجم وحجمِهِ. ونحْن لا نعْنِي بهذه الظاهرة في المعْجم الوسيط تلك المداخلَ التي ارْتأى المؤلّفون ضرورة ذكرها في موضعينْ يكون أحدهما مجرّد إحالة على الآخر، ليسهّلوا للقارىء مطلبه ويُيَسِّرُوا له الإفادة من المعجم، بل نعني بها المداخِلَ التي تكرّرَتْ وتكرّر مَعَهَا التّعْريفُ. والغريبُ أنّ اللّفظَ الواحِدَ يَخْتَلِفُ تَعْرِيفُهُ بيْنَ الموضعيْن اخْتِلَافاً قَدْ يكون في بَعْض الأحْيان كبيراً. ولَسْنَا نَدْرِي هَلْ كان المؤلّفون على بَيِّنَة مِمَّا تحدثه هَذِهِ الظاهرة لمستعمل المعجم من بَلْبَلَة. فهو يجد نفسه أمام تعريفيّن غير مُتوازِيَيْن نَصّاً ودلالة للفـظ الواحِدِ، وهو لا يدْري: هل يأخذ بالنّصّ الأول أمْ بالنّصّ الثاني أَمْ أَنَّ عليْه أنْ يستخلص من النّصين نصّاً ثالثاً فيه توفيق بينهمـا؟

وهذه أمْثِلَةٌ مِن المداخِل المكرَّرَة مع تَعْرِيفَاتِها للمقارنة:

(1) الأرْنَـبُ:

(أ) في باب الهمزة[2]:

«جنس من القوارض يتبع طائفة الثدييات، ومنه أنواعٌ عدّة. ويغطّي جسْمَها فرْوٌ ناعم. ومنها البرّي والدّاجنُ (ويكون للذكر والأنثى أو الأرنب الأنثى والخُزَزُ الذكر) (ج) أرانب وأرانٍ).

(1) نفسه، 1/154.
(2) نفسه، 1/15.

(ب) تحت «رنب»[1]:

«حيوان ثدْيـيّ يؤكل لحمه، ومنه البرّي والدّاجن، كثير التّواجد سريعُ الجرْي، يَدَاه أقصرُ من رجْليْه (للذّكر والأنثى). والأفصَحُ اختصاصه بالأنثى (والخُزَر للذكر). ويُقال للذّليل: إنما هو أرنب. (ج) أرانب، وأرانٍ».

(2) الأقْحُـوان:

(أ) في باب الهمزة[2]:

«نبْت زهرهُ أصْفرُ أو أبيضُ، وَرَقُه مسنّن كأسنان المنشار، ومنه البابونج. وكثر في الأدب العربـي تشبيه الإنسان بالأبيض المُؤَلَّلِ منه. (ج) أقاح وأقاحِيّ، قال البحتري:

كـأنمـا يبْسـم عـن لُـؤلُـؤٍ منضّـد أو بَـرَد أو أقَـاح

واسمه عند فلاّحي البساتين في مصر «حوان».

(ب) تحت «قحو»[3]:

«اسم يُطلق على أنواع نباتيّة من الفصيلة المركبة من جنس انتاميس وجنس كِريزَنْتِيمُوم، ومنها البابونج الأبيض ومنها ما تسمّيه العامّة في مصر أراوله. وفي دمشق: الغريب (ج) أقاحيّ وأقاحٍ. ويقال: رأيت أقاحيّ الأمر: أوائله وتباشيره (وانظر الأقحوان في باب الهمزة)».

(3) الإقليـم:

(أ) في باب الهمزة[4]:

«جزءٌ من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحْدة خاصّة (مع)».

---

(1) نفسه، 1/388.
(2) نفسه، 1/22.
(3) نفسه، 2/744.
(4) نفسه، 1/22.

(ب) تحت «قلم»[1]:

«عند القدماء: وَاحِدُ الأقاليم السّبْعَة وهي أقسام الأرْض. و ـ بلاد تسمى باسم خاص كإقليم الهند وإقليم اليمن. و ـ منطقة من مناطق الأرض تكاد تتّحدُ فيها الأحوال المناخيّة والنظمُ الاجتماعية كالإقليم الشماليّ والإقليم الجنوبي».

(4) الأنْقَلِيسُ:

(أ) في باب الهمزة[2]:

«نَوْع من السّمك العَظْمِيّ جسْمُه مُسْتطيل يشبه الثعْبانَ ولذلك يُسمّى ثعبَانَ السّمك، يعيش في مياه الأمطار ويتكاثر في المحيطات (مع)».

(ب) تحت «قلس»[3]:

«سمَكَة كَالحيّة تُعْرَفُ بثعبان السّمك».

(5) الجُوَالِق:

(أ) تحت «جلق»[4]:

«الغِرَارَة (مع). (ج) جَوَالِق وجَواليق وجُوَالقات».

(ب) بين «جول» و «جوم»[5]:

«وعاءٌ مِنْ صوفٍ أو شعر أو غيرهما كالغرَارة (ج) جَوَالق وجَوَاليق. (وهو عند العامّة «شوال»). (مع)».

---

(1) نفسه، 2/786.
(2) نفسه، 1/31.
(3) نفسه، 2/784.
(4) نفسه، 1/136.
(5) نفسه، 1/154.

(6) اليَحْمُـور:

(أ) تحت «حمر»[1]:

«الأحْمَرُ. و ـ حَيَوَانٌ لَبُونٌ مجْتَرّ من فصيلة الأيائل. و ـ حمَارُ الوَحْش. و ـ مادّة آحيّة زلاليّة يتألّف منها العُنْصُر الملّونُ في دم الفقاريّات. (مج). (ج) يَحَامِير».

(ب) في باب الياء[2]:

«مادّة آحيّة زُلاَلية يتألف منها العُنْصُر الملّون في دم الفقاريّات (مج). و ـ حيوان لبُون مجترْ من فصيلة الأيائل. و ـ حمار الوحْش. (ج) يَحَامِير. (انظر: حمر)».

والملاحظ من هذه الأمثلة أنّ نَصَّي التّعريف في كلّ مِنْهَا متكاملان، يُتَمِّمُ أَحَدُهُما الآخَرَ، مَا عدا المثالين الرابع والسّادِس، فإن النصّ الثاني من السّادس تكرار حرفيّ للأول مع تقديم وتأخير. إلا أن الاضطراب وانعدام الدقة غيرْ خفيّيْن في المثال الأول حيث أطلق «الأرنب» على الذكر والأنثى أوّلاً ثم اعتبر اختصاصه بالأنثى أفصح ثانياً، وفي المثال الرّابع حَيْث شبّه الأنقليسُ بالثّعْبَان أوّلاً ثم شبّه بالحيّة ثانياً، وفي المثال الخامس حيْث اعتبر الجوالِقُ الغِرَارَةَ نفسها أوّلاً ثم وِعَاءً كالغرارة ثانياً. ولسْنا ندْرِي ـ والحال كما وصَفنا من التّجْزئة والتكرار والاضطراب ـ لِماذا هذا التّفْرِيعُ وهذا التّقسيمُ في تعْريف المدْخل الواحِدِ في مُعْجم مُوجَّه وجْهَةً تربوية يشترط فيه قَبْل كلّ شيء الدقّة والوضوحُ في الترتيب وفي التعريف على السّواء.

(5) والمشكلة المنهجيّة الخامسة هي مشكلة ترتيب المداخل المركبة والمعقدة. ذلك أنّ مِن مداخل المعْجم مَا يتكون من وحدتيْن معجميّتينْ بَسِيطتَيْن

(1) نفسه، 1/206.
(2) نفسه، 2/1106.

ـ وهذا هو المدخل المركب ـ أو من ثلاث وحدات معجميّة ـ أو أكثر ـ فيكون مدخلاً معقّداً. وهذا الصنف من المداخل ـ المركبة والمعقّدة ـ موجود في المعْجم العربيّ. ولا شك أن الدقة العلميّة توجب ـ وخاصة في المعجم الحديث ـ التقيّد بمنهج دقيق في ترتيب هذا الصنف من المداخل. فيُخْتَارُ لها أن توضع تحت الجزء الأول أو تحت الجزء الثاني أو تحت الجزء الثالث منها، فالمسألة مسألة اختيار يُتقَيَّدُ به، وإن كان وَضْعُها تحت الجُزْء الأوّل أَنْسَبَ وأقرب إلى المعقول.

لم تُعْن المعاجم الحديثة ـ منهجيًّا ـ بهذه الظّاهرة ومنها المعجم الوسيط، فإن مؤلّفيه لم يحدِّدُوا في مقدّمتهم طريقتهم في ترتيب المداخل المركبة والمعقدة، بل إن النظر في موَادّ المعْجَم يُبَيِّن إنّ القضية لم تشغلهُم البَتّة. فهم قد رتّبوا المداخل المركبة بحسب جُزْئها الأوّل وبحسب جزئها الثاني وأحياناً يرتب المدخلُ المركب الواحد بحسب الجزء الأول والجزء الثاني على السّواء فيكرّر في موضعين ويتكرر معه تفسيره، ورتبوا المداخل المعقّدة بحسب جزئها الأول وبحسب جزئها الثاني وبحسب جزئها الثالث.

ونذكُر من أمثلة المداخِل المركبة المرتّبة بحسب الجزْء الأوّل وَضْعَ «إبْرة المحقن» و «الإبرة المغنطيسيّة» تحت «أبر»[1]، و «أذن الحمار» و «آذان الأرنب» و «آذان الجـدْي» و «آذانُ الدُّبّ» و «آذان الشّاةِ» و «آذانُ العَنْزِ» و «آذان الفيـل» تحت «اذن»[2]، و «بساقة القمر» تحت «بسق»[3]، و «خُصَى الثّعْلب» و «خصى الكلب» تحت «خصى»[4]، و «خانق النمر» و «خانق الذئب» تحت «خنق»[5]، و «السّاقِطُ المبطّن» و «السّاقطُ القاعدي» تحت «سقط»[6]، و «العَهْد القديم»

(1) نفسه، 1/2.
(2) نفسه، 1/11 ـ 12.
(3) نفسه، 1/58.
(4) نفسه، 1/218.
(5) نفسه، 1/269.
(6) نفسه، 1/452.

و «العهد الجديد» تحت «عهد»[1]. . . إلخ.

أمّا المداخل المرتبة بحسب جزئها الثّاني فمن أمثلتها وضع «الأحوال الشخصية» تحت «شخص»[2] ـ بينما «البطاقة الشخصية» تحت «بطاقة»[3] ـ ، و «بيْت الإبْرة» تحت «ابر»[4] ـ بينما «بيْت الله» و «بيْت الرّجل» و «بيّت الشّعر» و «بيْت القصيد» كلّها تحت «بيت»[5] ـ، و «حساب الجمَّل» تحت «جمل»[6]، و «داء الفيل» و «أصحابُ الفيل» تحت «فيل»[7]، بينَما «آذان الفيل» تحت «اذن»[8] ـ ، و «درجة الصفر» تحت «صفر»[9]، بينما «ساعة الصفر» تحت «سوع»[10]، و «الطلاق الرجعي» تحت «رجع»[11] بينما «الأثر الرجعي» تحت «أثر»[12]، و «السّاقط الجداري» تحت «جدر»[13] بينما «السّاقط المبطّن» و «الساقط القاعدي» تحت «سقط»[14]. . . إلخ.

على أن المؤلّفين يوردُون المدْخل الواحدَ أَحْيَاناً في مَوْضعينْ مُختلفين، تحت جُزْئِه الأوّل ثم تحت جُزْئه الثّاني. وهم لا يُوردونه في الموْضع الثّاني للتذكير به والإحالة عليْه في موضعه الأوّل حيْث فسّر بل يُثْبتونه ويعيدون تفسيرَه،

---

(1) نفسه، 2/657.
(2) نفسه، 1/494.
(3) نفسه، 1/63.
(4) نفسه، 1/2.
(5) نفسه، 1/80 ـ 81.
(6) نفسه، 1/141.
(7) نفسه، 2/716.
(8) نفسه، 1/12.
(9) نفسه، 1/536.
(10) نفسه، 1/481.
(11) نفسه، 1/343.
(12) نفسه، 1/5.
(13) نفسه، 115.
(14) نفسه، 1/452.

وهذا باب من الحشْو مندرج ضمن مسألة التكرار التي سبق ذكرها. ونذكر من أمثلة المداخل المركّبة المكرّرة «التّين الشوكي» المفسّر تحت «التّين»[1] ثم تحت «شوك»[2]، و «دم الأخوين» المفسّر تحت «أخو»[3] ثم تحت «دمي»[4]، و «ذات الجنب» المفسّر تحت «جنب»[5] ثم تحت «ذات»[6]، و «ذات الصّدْر» المفسّر تحت «ذات»[7] ثم تحت «صدر»[8]، و «سَامُّ أبْرصَ» المفسّر تحت «برص»[9] ثم تحت «سمم»[10].

وأما المداخل المعقّدة ـ وهي قليلة في المعجم الوسيط ـ فمنها ما رُتّب تحت جزئه الأوّل مثل «موازنة سعْر الصرف» المثبت تحت «وزن»[11]، ومنها ما رُتّب تحت جزئه الثاني مثل «وزارة الشؤون الاجتماعية» المثبت تحت «شأن»[12]، ومنها ما رُتّب تحت جزئه الثالث مثل «يوم ذي قار» المثبت تحت «قور»[13]، ولا شك أن هذا الاضطراب المنهجي ـ بشتّى وُجُوهه ـ يُعَسّر على القارىء الاستفادة من المعجم بيْنما من المفروض أن يكون المعْجَم سَهْل التّناوُل يسير المأخَذِ هيّن الاستعمال.

---

(1) نفسه، 1/4.
(2) نفسه، 1/308.
(3) نفسه، 1/95.
(4) نفسه، 1/520.
(5) نفسه، 1/144.
(6) نفسه، 1/319.
(7) نفسه، 1/319.
(8) نفسه، 1/529.
(9) نفسه، 1/51.
(10) نفسه، 1/468.
(11) نفسه، 2/1072.
(12) نفسه، 1/488.
(13) نفسه، 2/795.

خـاتـمـة:

تلك هي المشاكلُ المنهجيّةُ الأساسيّة في ترتيب المعْجَم العامّ العربـيّ الحديث كما يظهرها المعْجم الوسيط، والمشاكل المذكورة ناتجة عن عِدّةِ أسباب أهمّها ثلاثة:

أوّلها التّساهُلُ في مُعَالَجة قضيّة الترتيب في المعْجم والاكتفاء في الغالب باقتفاء آثار السّلف دون التقيد بمنهجيّة دقيقة صارمة لا يحيد عَنْها المؤلف أو المؤلّفون في ترْتيب الجذور والمداخل الفرْعيّة، أي الجذوع. ومن أخْطَر نتائج «التّسَيُّب» المنهجيّ في الترتيب المعْجَميّ السّقُوطُ في «اعتباطيّة» الجِذْر المَعْجَميّ المؤدِّية إلى اعتباطية المدَاخِل في المعْجَم. وما وَضْعُ الرّباعيّ الصِّرْف (مثل مَهْمُوز افْعَلَلّ) تحت الثلاثي ووضعُ الأعجمي تحت الجذور العربيّة ـ وهو باب من اشتقاق الأعجمي من العربـي ـ وتوَهّمُ الجذور الثلاثية والرباعية أصُولاً للألفاظ الأعجمية وَوَضْعُ المداخل المركبة والمعقدة كما اتّفق إلا أمْثلة لتلك الاعتباطية.

وثاني الأسْباب هو طبيعةُ الترتيب بحسب الجذور مُعَرّاةً من زوائدها. فهذا الصِّنْف من التّرتيب على غاية من التعقيد ويكادُ يَسْتَحِيلُ على المعْجميّ في الوضع الرّاهن الذي عَلَيْه الدّراسات المعْجميّة العربيّة أنْ يحيط بدَقَائِقه. فهْو مُرْتبط ببعض القضايا اللّسانيّة العامّة مثل أصْل الجذْر المعْجَميّ هل هو ثنائيّ قد زِيدَت عليْه السّابقة واللاّحقة والداخِلَة أم هو ثلاثي ورُباعيّ وخماسيّ قد داخلتْه حُرُوف التّضعيف والعِلّة والزّيادة. ثم إنّ المباحِثِ الصَّرفيّة والصّوتية التي كان النحاة العرب القُدماء قد فتحوا بَابَها وتوسعوا فيها حَوْل الحروف الأصول والحُروف الزوائد والحروف المغيّرة في الكلمة العربيّة ـ فعْلاً وَصِفَةً واسْماً ـ نتيجة إدْغَام أو قلب أو إبدال لم تُسْتَغَلّ في العَصْر الحاضر ولم يُتَوَسَّعْ فيها بالوسائل والطُّرق الحديثة قَصْدَ تخليص الجِذْر المعْجَميّ مما لاَ يَزَالُ عَالقاً به من اعتباطيّة.

ولا شك أنّ هذا التّعْقيد مَدْعَاة إلى إعادَة النَّظَر في هَذَا الصّنف من التّرتيب تَفَادِياً للالتباس وللبلبلة التي يحدثها الاضطراب في الترتيب للقارىء وخاصة

للطّالب. وهذا ما سَعى إليْه بالفِعْل بعْض المحدثين بوضعهم معاجم عَامّة تعتمد الترتيب بحسب المداخل غير معرّاة من زوَائدها.

وثالثُ الأسباب هو رَغْبَة المجْمع مِنْ وَضْعِه المعْجَمَ الوسيط في التّخلصِ من سلبيّات التعقيد الذي يحدثه الترتيب بحسب الجذور والانقاص من حدة المشاكل المنهجيّة التي يُحْدثها في المعجم. فقد كانت رغبة المجمع في التجديد صادقة وكان عمله في سبيله جدّيًا وشاقًّا فابتدَع في الترتيب ما لم يذهبْ إليه سابقوه. إلا أنّ مؤلّفي المعْجَم لم يتقيّدوا في كلّ مراحل الكتاب بالمبادىء التي سَنّوها في التجديد، فكان الكتاب مزيجاً من الطّرق الحديثة والطرق التقليدية، وذلك قد أحدث الاضطراب والبلبلة. ولو تقيّد المؤلفون تقيُّداً صارماً حَازِماً دقيقاً بالمبادىء التي أقرّها المجمع في وضع المعجم لغنمت المعجمية العربيّة به غنماً لم تحصل عليه من قبْل.

1 ـ فهرس أسماء الأعلام العربية والمعرّبة

ـ ابن الأثير، مجد الدّين: 133.
ـ ابن الأنباري، أبو البركات: 13*، 14*، 27.
ـ ابن برّي، أبو محمّد: 211.
ـ ابن بكلاريش، يونس: 69*، 174، 188، 191، 192 ـ 193.
ـ ابن البيطار، عبدالله: 144، 166ـ183، 185، 189، 190، 191، 193 ـ 198، 200، 202 ـ 204، 224.
ـ ابن الجزّار، أحمد: 101، 103*، 169*، 177، 188، 191، 192، 194، 196، 198، 200*، 203، 204، 214 ـ 216، 224.
ـ ابن جزلة، يحيى: 133، 190.
ـ ابن جلجل، سليمان: 103*، 179، 189، 197، 215، 216*.
ـ ابن جناح، مروان: 190.
ـ ابن جنّي، أبو الفتح: 49*.
ـ ابن الحشاء، أحمد: 190.
ـ ابن حمّادوش، عبد الرّزاق: 176*، 181*.
ـ ابن خلدون، عبدالرحمان: 22*، 107.
ـ ابن درستويه، أبو عبدالله: 165*.
ـ ابن دريد، أبو بكر: 211، 217، 224.
ـ ابن ربّن الطبري، علي: 187.
ـ ابن سمجون، أبو بكر: 169*، 177، 190.
ـ ابن سيده، أبو الحسن: 80*، 133، 223، 224.
ـ ابن سينا، أبو علي: 101، 108* ـ 110*، 111، 112، 129، 133 ـ 134، 154، 164، 166، 167، 173، 179، 183، 187.
ـ ابن عبّاد، الصاحب: 223.
ـ ابن عبدون الإشبيلي: 160، 164، 167 ـ 168، 169*، 189، 203.

(*) الرّقم المتبوع بنجمة * في الفهارس التالية يدلّ على أنّ المادة المفهرسة قد وردت في التعاليق على الصفحة المذكورة وليس في المتن. وقد تعمّدنا في الفهرس الأوّل إهمال اسماء المحقّقين والناشرين.

ـ ابن العبري، أبو الفرج: 168، 172*، 123.
ـ ابـن عمـران، إسحـاق: 101، 178، 188، 209، 215، 216.
ـ ابن فارس، أحمد: 217، 225، 231.
ـ ابن القرية (الراوية): 14*.
ـ ابن قيم الجوزية: 162*.
ـ ابن المقفع، عبدالله: 209.
ـ ابـن منظـور، جمـال الـدّيـن: 90*، 165*، 175*، 176*، 208*، 210، 211، 214*، 217، 219*، 228*، 232، 241*، 243*.
ـ ابن ميمون القرطبي، موسى: 168، 171 ـ 173، 174*، 175*، ، 179، 181، 190، 191، 193.
ـ ابن النّديم: 13*، 27.
ـ ابن الهيثم، الحسن: 101.
ـ ابن وافد، عبدالرحمن: 169*، 191.
ـ ابن يعيش: 231.
ـ أبو حنيفة الدّينوري: 160، 162*، 164، 166، 175*، 210.
ـ أبو خيرة (الراوية): 14*.
ـ أبو الدّقيش (الرّاوية): 14*.
ـ أبو الصلت، أمية: 224.
ـ أبو العبّاس النبّاتي: 190.
ـ أبو عبيد، القاسم: 80*، 224.
ـ أبو عبيدة، معمر: 240*.
ـ أبو عثمان المازني: 49.
ـ أبو عمرو الشيباني: 224.
ـ أبو ليلى (الراوية): 14*.
ـ أدّي شير: 212، 218، 241*.
ـ أرسطو طاليس: 9*، 113.
ـ الأزهري، أبو منصور: 223.
ـ الإسكندري، أحمد: 63.
ـ اصطفن بن بسيل: 113، 114، 165*، 191*، 197 ـ 199.
ـ أمين، أحمد: 56.
ـ أنيس، إبراهيم: 59، 66*.
ـ البحتري: 248.
ـ بدوي، عبد الرحمن: 99*.
ـ برصوم، مار أغناطيوس: 212، 217.
ـ البرمكي، أبو المعالي: 225.
ـ البستاني، بطرس: 211، 222*، 225.
ـ بشار بن برد: 49*.
ـ بعلبكّي، رمزي: 32*، 35*، 44*
ـ البيروني، أبو الرّيحان: 101، 173، 174*، 175*، 186، 199.
ـ التونسي، محمد بن عمر: 94، 126 ـ 155.
ـ الثعالبي، أبو منصور: 80*، 129، 133، 140.
ـ ثعلب: 13*، 210.
ـ الجاحظ: 209.
ـ جالينوس: 167، 178، 198.
ـ الجواليقي، أبو منصور: 211، 213، 217، 241*، 242*، 243*.

ـ الجوهري، أبو نصر: 129*.
ـ حسّـــان، تمّـــام: 11*، 27، 59*، 65*، 67*، 68*.
ـ حسين، محمد كامل: 60*.
ـ الحمزاوي، محمد رشاد: 30*، 52، 53*، 59*، 66*، 108*، 124*، 207*، 227*.
ـ حنين بن إسحاق: 113، 114، 165*، 191، 197 ـ 199، 202، 209.
ـ خاطر، مرشد: 110*.
ـ خسارة، ممدوح: 65*.
ـ الخطابي، العربي: 158، 160، 163.
ـ الخطيب، عدنان: 227*.
ـ الخفاجي، شهاب الدين: 221 ـ 214، 241*، 242*.
ـ خليفة، عبد الكريم: 66*.
ـ الخليل بن أحمد: 7 ـ 27، 131، 211، 219، 223، 237.
ـ الخوارزمي، أبو عبدالله: 13*، 27، 100*، 120، 121*.
ـ الخيّاط أحمد حمدي: 110*.
ـ داود الأنطـــاكـــي: 129، 133، 134، 148، 154، 159، 187.
ـ الدميري: 133.
ـ ديوسقريديس: 102، 113، 165*، 176، 178*، 179، 189، 191*، 196 ـ 199، 214.
ـ الرازي، أبو بكر: 101، 134، 178، 187، 190.
ـ الرازي، أبو عبدالله محمد: 129*.
ـ رؤبة بن العجاج: 49.
ـ زائدة (الراوية): 14*.
ـ الزّبيدي، مرتضى: 11، 211، 243*.
ـ الزمخشري، أبو القاسم: 225.
ـ الزهراوي، أبو القاسم: 101، 109*، 173، 174.
ـ الزيّات، أحمد حسن: 56، 57.
ـ زيادة الله الأغلبي: 215، 216.
ـ السمّان، وجيه: 60*.
ـ سويسي، محمد: 163*.
ـ سيبويه: 12، 13، 15، 27، 108، 110، 231*، 244*.
ـ السيوطي، جلال الدين: 211، 218، 236.
ـ شجاع (الراوية): 14*.
ـ الشدياق، أحمد فارس: 222*، 237.
ـ شرف، محمد: 64، 105، 107، 115*، 116*، 117*، 120، 130، 157.
ـ الشريف، الإدريسي: 169*، 194*، 224.
ـ الشهّابي، مصطفى: 36*، 53، 55*، 59، 60*، 61*، 92*، 100*، 105، 108، 111*، 118، 121، 130، 157، 214*.
ـ الشيّال، جمال الدين: 100*، 104*، 126*، 127، 128*.

ـ صاعد الأندلسي: 193.
ـ صبحي، جورج: 168.
ـ صديقي، عبد الستار: 212.
ـ الصقلّي، أحمد بن عبدالسلام: 169*.
ـ الصيّادي، المنجي: 60*، 65*، 66*.
ـ الضرير (الرّواية): 14*.
ـ عبّاس، حلمي الأوّل: 104.
ـ عبدالملك بن حبيب: 162، 167.
ـ عرّام (الراوية): 14*.
ـ عطّار، أحمد عبدالغفور: 10*، 28.
ـ عمر، أحمد مختار: 10*، 28.
ـ العنيسي، طوبيا: 212، 213.
ـ عيسى، أحمد: 105، 107، 110، 130، 157، 169، 181.
ـ الغافقي، أحمد: 168، 169*، 172، 173، 176، 189، 191، 193 ـ 196، 203، 223.
ـ غالب، ادوار: 105، 106، 130، 157.
ـ الغسّاني، أبو القاسم: 156، 185.
ـ الفارابي، أبو نصر: 14*، 28.
ـ الفاسي الفهري، عبدالقادر: 50*، 68*.
ـ الفيروزأبادي، مجد الدين: 129، 133، 140، 148، 210، 211، 232*، 237، 243*.
ـ القالي، أبو علي: 223.
ـ القزاز، القيرواني: 225.
ـ الكرملي، أنستاس ماري: 241*.
ـ الكندي: 209.
ـ الكواكبي، صلاح الدين: 66*، 70، 110*.
ـ اللحياني: 240.
ـ المبرّد: 210.
ـ المتوكّل العبّاسي: 177.
ـ محمد علي: 93، 99، 103، 104.
ـ المرزباني: 13*، 28.
ـ المسدّي، عبدالسلام: 52*.
ـ مصلوح، سعد: 32*.
ـ مطر، عبدالعزيز: 227*.
ـ المعز لدين الله الفاطمي: 214، 215.
ـ المعلوف، أمين: 36*، 105، 107، 157.
ـ المعلوف، لويس: 211.
ـ المنجد، صلاح الدين: 212.
ـ المنصور الفاطمي: 215.
ـ نصّار، حسين: 10*، 28.
ـ الهروي: 129، 154.
ـ الهروي، أبو منصور موفّق: 129*.
ـ الهروي، محمد بن يوسف: 129*.
ـ هليّل، محمد حلمي: 32*.
ـ اليسوعي، رفائيل نخلة: 217، 241*، 242*، 243*، 244.
ـ يعقوب، إميل: 10*، 28.
ـ يوحنّا، بن البطريق: 113.
ـ يونس بن حبيب: 14*.

2 ـ فهرس أسماء الأعلام الأعجمية

- Labarta, Ana: 188*, 189*.
- Leclerc, Lucien: 168, 244*.
- Lerot, Jacques: 34*.
- Lewicki, T.: 194*.
- Lyons, John: 11*, 12*, 28, 34*, 44*.
- Meyerhof, Max: 168.
- Mieli, Aldo: 159, 160*.
- Milner, Jean - Claude: 16*, 25*, 28.
- Monteil, Vincent: 43*, 60*.
- Perron, 128, 129, 155.
- Picoche, Jacqueline: 43*.
- Renaud, H. - P. J.: 159, 168.
- Reuschel, W.: 13*.
- Rey, Alain: 11*, 12*, 29, 30*, 31*, 82*.
- Rey - Debove, Josette: 82*.
- Roman, André: 13*, 29.
- Rundgren, F.: 223*.
- Schaetzen, C. de: 91*.
- Sciullo, Anna - Maria Di: 11*, 29.
- Sellheim, Rudolf: 12*.
- Sezgin, Fuat: 12*, 14*, 29.
- Simonet, Francesco J.: 180*, 181*, 193*, 212, 244.
- Sinclair, John: 82*.
- Steinschneider, M.: 99*.
- Streck, M.: 126*.
- Versteegh, C. H. M.: 233*.
- Wild, S.: 223*.
- Williams, Edwin: 11*, 29.
- Anderson, Stephen: 50*.
- Aronoff, Mark: 50*.
- Asin Palacios, Miguel: 167, 189*.
- Bailly, A.: 176*, 241*.
- Bloomfield, L.: 11*, 28.
- Carter, M.C.: 13, 28.
- Chomsky, Noam: 9, 11*, 28.
- Clairville, Alex: 105, 106, 110*.
- Colin, Georges: 168.
- Corbin, Danielle: 50*.
- Danecki, J.: 13*, 28.
- Descartes: 9.
- Dietrich, Albert: 190*.
- Dozy, Reinhart: 180*, 181*, 182*, 183*, 211, 217, 218, 222*, 241*, 242*, 244*.
- Dubois, Claude: 31*.
- Dubois, Daniele: 10*, 28.
- Dubois, Jean: 11*, 28.
- Etchecopar, R. D.: 36*.
- Fabre: 128, 133.
- Felber, Helmut: 30*, 50*, 82*.
- Fleisch, Henri: 41*, 60*.
- Fraenkel, Siegmund: 212, 217.
- Gaffiot, F.: 241*.
- Garde- Tamine, Joelle: 43*.
- Guibert, Louis: 30*, 31*, 34*, 46*.
- Haywood, John: 10*, 28, 223*.
- Hue, F.: 36*.
- Jeffery, Arthur: 213.

3 ـ فهرس المصطلحات العربية

ـ إبداعية معجمية: 68، 76، 77.
ـ إبدال: 84.
ـ اتباع: 40*، 58، 84.
ـ الاتباع والمزاوجة: 49.
ـ أحادية الاسم: 118.
ـ أحادية التسمية: 74.
ـ أحادية الدلالة: 32، 71، 74.
ـ أحادية دلالية: 58، 78، 79.
ـ الأدبية: 71.
ـ أدلّة: 35.
ـ أدلّة لغوية: 33.
ـ أدوات نحوية: 33.
ـ ارتجال: 40*، 49، 53، 59، 65.
ـ ارتجال اتباعي: 49.
ـ ارتجال حقيقي: 58، 59، 84.
ـ أُسّ ثابت: 34، 61.
ـ أُسس ثابتة: 112.
ـ اسم جنس كلّي: 150.
ـ اسم محْتوٍ: 149، 150.
ـ اسم مُنْضَوٍ: 150.
ـ أسماء أجناس كليّة: 36.
ـ اشتراك: 32، 38، 39، 71، 74، 78، 120 ـ 122.
ـ اشتقاق: 16، 23، 24، 42، 47، 53 ـ 56، 58، 60، 61، 65، 66، 85 ـ 88، 91، 97، 236.
ـ أصل أدويّ: 42.
ـ أصل اسمي: 42.
ـ أصل ظرفي: 42.
ـ أصل فعلي: 42.
ـ أصل وصفي: 42.
ـ أصول أجنبية: 85.
ـ أصول أدوية: 85، 89.
ـ أصول اقتراضية: 42.
ـ أصول جذرية: 23، 24، 85، 89.
ـ أصول جذعية: 85، 89.
ـ أصول ظرفية: 85، 89.
ـ أصول فعلية: 85، 89.
ـ أصول مقترضة: 85.
ـ أصول مقولية: 85، 89.
ـ أصول وصفية: 85، 89.
ـ اعتباطية الجذر العجمي: 254.
ـ الأعجمي: 15، 132، 135ـ138، 156.

- إعراب: 19*.
- اقتراض: 51، 52، 55، 58، 63، 65، 66، 122، 187، 188، 195، 198 - 202، 204، 207، 245.
- اقتراض بذخي: 50.
- اقتراض دلالي: 42، 49.
- الاقتراض في القرآن: 207*.
- اقتراض معجمي: 54، 63، 74، 132، 205.
- إقحام: 42*، 43*، 47، 84.
- إقحام آخري: 42*.
- إقحام بَدَئيّ: 42*.
- إقحام وسطيّ: 42*.
- أقسام الكلام: 33*.
- إلحاق: 62.
- أمثلات: 147.
- انتماء مقولي: 8، 16، 24، 32، 39، 49، 62، 71، 139، 142، 146.
- أنماط صيغية مقيّدة: 62.
- بُنَى مركّبية إسنادية: 145.
- بنية سلسلية: 61، 112.
- بنية سلسلية مقيّدة: 62.
- بنية صرفية: 8، 17، 19، 25، 32، 49، 71، 73 - 75.
- بنية صرفية مطلقة: 33، 34، 42، 61.
- بنية صرفية مقيّدة: 33، 34، 42.
- بنية صغرى في الأسماء: 20.
- بنية صغرى في الأفعال: 20.
- بنية غير سلسلية: 61.
- بنية كبرى في الأسماء: 20.
- بنية كبرى في الأفعال: 20.
- تأليف صوتي: 8، 17، 24، 25، 33، 39، 47، 49، 71، 72، 74، 75، 146.
- تباين: 41، 84.
- تباين صائتي: 43*.
- تجانس: 144.
- تجذيذ: 144.
- تجذيذ مصطلحي: 97*.
- تخصيص: 33، 37، 42، 48، 72.
- تدوين المصطلحات: 32*.
- ترادف: 39، 74، 117 - 120، 186.
- ترتيب: 10، 11، 31، 79، 95، 96، 107، 132، 143 - 146، 222 - 255.
- ترتيب الألفاظ الأعجمية: 236-247.
- ترتيب اللفظ الأعجمي: 218.
- ترتيب المداخل المركّبة: 250، 251، 253، 254.
- ترتيب المداخل المعقّدة: 250، 251، 253، 254.
- الترجمة: 65، 66، 99، 101، 120.
- ترجمة حرفية: 42، 48، 49، 51، 52،

58، 84.
ـ تركيب (صرفيّ): 47*، 48، 58، 66، 84.
ـ تركيب إسنادي: 35، 48، 140.
ـ تركيب إضافي: 35، 48، 140.
ـ تركيب معقّد: 48.
ـ تركيب نحوي: 38، 147.
ـ تصريف: 16.
ـ تضمين: 54.
ـ تعريب: 53، 54، 58، 60، 63، 65، 66، 122.
ـ تعريف: 11، 17، 31، 79، 96 ـ 97، 107، 132، 146، 155.
ـ تعريف علاقيّ: 149.
ـ تعريف لغويّ: 96، 132، 147، 149 ـ 152.
ـ تعريف لغوي تقابلي: 96.
ـ تعريف اللفظ الأعجمي: 221.
ـ تعريف لفظي: 96، 132.
ـ تعريف ماهوي: 152.
ـ تعريف منطقي: 96، 132، 147، 148، 152 ـ 155.
ـ تعريف منطقي بسيط: 152.
ـ تعريف منطقي معقّد: 153.
ـ تعريف موسوعي: 96، 132، 147، 148.
ـ تعميم: 33، 37، 42، 48، 71، 72.
ـ تغيير دلالي: 55.
ـ تغيير صرفي: 62.
ـ تغيير صوتي: 55.
ـ تفرّد: 21، 25، 37، 39، 146.
ـ تقارض: 63.
ـ تقليب الجذور: 10.
ـ تقليب صوتي: 21.
ـ تقليبات: 21*.
ـ تقييس: 79، 118.
ـ تقييس مصطلحي: 53، 105، 122 ـ 125.
ـ تكنيز: 79، 91.
ـ تكنيز مصطلحي: 30، 82، 98.
ـ تماثل: 84.
ـ تنميط: 118.
ـ تنميط المصطلحات: 53.
ـ توحيد المصطلحات: 53.
ـ تولّد: 39، 40، 45.
ـ تولد اشتقاقي: 85.
ـ تولّد سلسليّ: 61.
ـ توليد: 30، 40، 54.
ـ توليد اشتقاقي: 85، 89.
ـ توليد اصطناعي: 40، 83.
ـ توليد بالإبدال: 59.
ـ توليد بالارتجال: 49، 84.
ـ توليد بالاقتراض: 49، 55، 84.
ـ توليد بالإقحام: 59.
ـ توليد بالتباين: 59.
ـ توليد بالتغيير الدلالي: 42.

- توليد بالتغيير الصرفي: 42.
- توليد بالتغيير الصوتي: 40.
- توليد بالتماثل: 59.
- توليد بالقلب: 59.
- توليد الجذوع: 23.
- توليد دلالي: 48، 51، 52، 55، 58، 70، 71، 84.
- توليد شكلي: 47.
- توليد صرفي: 47، 48، 58، 61، 70، 84.
- توليد صوتي: 47، 59، 84.
- توليد صوري: 47.
- توليد عفوي: 40، 83.
- توليد مصطلحي: 51، 52 ـ 54، 57، 58، 60، 69، 76، 77، 82، 83، 91، 93، 122، 123.
- توليد معجمي: 45، 51، 57، 58، 76، 84، 122.
- جذاذة مصطلحية: 96.
- جذر: 16، 20، 34، 47، 61.
- جذر معجمي: 254.
- جذع: 20، 47، 61.
- جـذور: 16، 23، 224، 230، 233، 238، 243، 245، 247، 254.
- جذور وهميّة: 243.
- جذوع: 17، 254.
- جذوع اسمية: 62، 85.
- جذوع رئيسية: 17.
- جذوع فرعية: 17.
- جذوع فعلية: 85.
- جمـــع: 22، 31، 45، 68، 79، 91، 92 ـ 95، 131، 132، 133 ـ 142، 209 ـ 218.
- جناس: 39.
- جنس: 36، 37.
- حصر رياضي: 23.
- حوسبة توليدية: 84.
- حوسبة لسانية: 80، 81، 84، 98.
- حوسبة لسانية معجمية: 81، 83.
- حوسبة مصطلحية: 97.
- خاصيّة اسميّة: 140.
- خاصية إطنابية: 47، 59.
- خاصية اكتسابية: 35.
- خاصية التخصيص: 32، 78، 13.
- خاصية تركيبية: 48.
- خاصية التعميم: 32، 78، 137.
- خاصية حشوية: 72.
- خاصية سلسلية: 62.
- خاصية سلسلية مقيّدة: 63، 73.
- خاصية معجمية: 48.
- خصوصيات معجمية: 46، 51، 71.
- خصوصية الدّلالة: 32، 71.
- دخيـــل: 15، 50، 58، 74، 75، 84، 135، 156، 202.

ـ دلالة: 17، 35، 39، 71، 74، 146.
ـ دلالة إيحائية: 32، 71، 78.
ـ دلالة معجمية: 8، 20، 24، 25، 37.
ـ دلالة معجمية عامة: 35.
ـ دلالة مفهومية: 37.
ـ دلالة نواة: 38.
ـ دليل لغوي: 20، 146.
ـ دواخل: 34، 61، 85.
ـ ذاتية الدلالة: 32، 71، 78.
ـ ذرّة تركيبية: 5، 16.
ـ رتبة: 36.
ـ زوائد: 34، 73، 85، 224، 230، 233، 243، 247، 254، 255.
ـ سلسلة اشتقاقية: 61.
ـ سوابق: 34، 61، 73، 85، 112.
ـ سياق: 25، 38.
ـ شكل: 25.
ـ شكل فنولوجي: 14، 17، 33.
ـ شكلنة لغوية: 84.
ـ شواهد: 13، 18، 38، 164، 226.
ـ صناعة معجمية: 31*، 81.
ـ صوتمية صرفية: 25.
ـ ضرب: 36، 37.
ـ طائفة: 36.
ـ طوائف عامة: 36.
ـ العامي: 132، 135، 138، 156.
ـ عصر الاحتجاج: 6، 57، 208، 209.
ـ علاقات ائتلافية: 21.
ـ علاقات اختلافية: 21، 39، 78.
ـ علاقات اختلافية دلالية: 39.
ـ علاقات اختلافية صرفية: 39.
ـ علاقات اختلافية فنيمية: 39.
ـ علاقات اختلافية مقولية: 39.
ـ علاقات اشتراك: 81.
ـ علاقات اشتقاق: 81.
ـ علاقات الترادف: 81.
ـ علاقات التّضاد: 81.
ـ علاقات الجناس: 81.
ـ علاقات غير مرجعية: 86.
ـ علاقة مرجعية: 35.
ـ علم الإعراب: 12، 15.
ـ علم التركيب: 43.
ـ علم التصريف: 16.
ـ علم الدّلالة: 43.
ـ علم الدلالة المعرفية: 9*.
ـ علم الصرف: 25، 43.
ـ علم اللغة (= المعجم): 16*.
ـ علم المصطلح: 30، 44، 45، 77.
ـ علم المعجم: 12، 26، 30، 31، 43، 44، 76، 78، 79، 80.
ـ علم المفردات: 11، 31*.
ـ علم المفردات التطبيقي: 32*.

ـ علم النحو: 12، 26، 44.
ـ فَرْد: 36، 37.
ـ فرد لغوي: 23 ـ 25.
ـ فرد معجمي: 146.
ـ فصاحة: 57، 94، 157، 208 ـ 210.
ـ الفصيح: 132، 134، 138، 156.
ـ فصيح ممات: 7.
ـ فصيلة: 36.
ـ قائمة مفتوحة: 22، 23.
ـ قابلية الإحصاء الرياضي: 21، 23، 25، 32.
ـ قابلية التعريف المنطقي: 32، 79.
ـ قاموسية: 31*.
ـ قانون التعاقب الصوتي: 33.
ـ قانون «الحمل على الأكثر»: 6.
ـ قبيلة: 36.
ـ قلب: 84.
ـ قواعد الاشتقاق النظرية: 23*.
ـ قوانين التأليف الصوتي: 33.
ـ كشف: 20، 21.
ـ كشف غير محدود: 22، 23.
ـ كشف محدود: 13.
ـ كشف مفتوح: 43.
ـ كشف نظري: 23.
ـ الكلمة: 15 ـ 17، 19.
ـ كلّيات: 37.
ـ كيان معقّد: 16، 17.
ـ لسانيات ديكارتية: 9.
ـ لغة مصدر: 42، 49، 52، 71، 106، 120، 222.
ـ لغية معيار: 138، 139.
ـ لغة موزّد: 42، 49، 52، 120.
ـ لَفاظة: 31*.
ـ لفظ أعجمي: 208 ـ 221.
ـ لفظ مدْخل: 81.
ـ لواحق: 34، 61، 73، 85، 112 ـ 117.
ـ مُبتَدَع: 15، 17، 18، 25.
ـ مجاز: 38، 42، 48، 52، 53، 55، 58، 60، 65، 66، 84.
ـ محاكاة: 40*.
ـ مُحدَث: 15، 17، 18.
ـ محلّ إعرابي: 26.
ـ مُحوْسِب لساني: 83.
ـ مُختَلَق: 25.
ـ مداخل: 11.
ـ مداخل أصول: 23.
ـ مداخل فروع: 24*.
ـ مداخل مركّبة: 250، 251، 253، 254.
ـ مداخل المعجم: 79.
ـ مداخل معجمية: 85، 131.
ـ مداخل معقّدة: 250، 251، 253، 254.

ـ مدخل مركّب: 144، 251.
ـ مدخل معجمي: 38.
ـ مدخل معقّد: 144، 251.
ـ مَراجع: 39، 40.
ـ مُرادِف: 201.
ـ مُرادَفَة: 118، 119.
ـ مرجع: 35، 96.
ـ مركّب صوتي: 20.
ـ مركّب صوتي صامتي: 20.
ـ مركّبات اسمية: 40.
ـ مركّبات اسمية هجينة: 142.
ـ مركّبات حروف المعجم: 22، 24.
ـ مركّبات دالة: 21.
ـ مركّبات صوتية: 23.
ـ مركّبات غير دالة: 21.
ـ مركّبات لا منجزة: 21.
ـ مركّبات وصفية: 140.
ـ مستعمل: 21، 22.
ـ مستويات لغوية: 31، 79، 94، 95، 131، 132، 134 ـ 142.
ـ مشترك: 38، 74.
ـ مشتقّات: 34.
ـ مشتقات اسمية: 42.
ـ مشتقات فعلية: 42.
ـ مصـــادر: 31، 79، 92 ـ 94، 131، 133، 134، 202.
ـ مصطلح علمي: 42.
ـ مصطلح فنّي: 32.
ـ مصطلحية: 30، 31، 32*، 45، 53، 76، 82، 105.
ـ مصطلحية تطبيقية: 45، 79.
ـ مصطلحية نظرية: 79.
ـ معاجم ثنائية اللغة: 96، 101.
ـ معاجم لغوية عامة: 12.
ـ معاجم لغوية مخصّصة: 80*.
ـ معاجم متعدّدة اللغات: 96، 101.
ـ معاجم مختصّة: 72، 75، 79.
ـ المعجم (= سجلّ): 11.
ـ المعجم (= قائمة): 11، 12، 68.
ـ المعجم (= كشف): 11.
ـ المعجم العربي العام: 131.
ـ المعجم العربي المختصّ: 131.
ـ معجم العربية التاريخي: 207، 209، 211.
ـ المعجم العلمي العربي المختصّ: 199، 200، 204، 205.
ـ معجم علمي مختصّ: 147.
ـ معجم لغوي عام: 43، 44، 80، 85، 139، 142، 147
ـ معجم مختصّ: 43، 44، 79، 85، 91، 139، 142.
ـ معجم مدوّن: 11، 12، 31، 78، 79.
ـ مَعْجَمَة: 34، 40*، 48، 58، 84.
ـ معجميات: 31*.
ـ معجمية تطبيقية: 11، 81.
ـ معجمية عامة: 31، 79، 80، 82، 83،

88، 94، 98.
ـ معجمية عامة تطبيقية: 31*، 45، 79، 80.
ـ معجمية عامة نظرية: 31*، 45، 50، 79.
ـ معجمية مختصّة: 31، 52، 67، 69، 79، 80، 82، 88، 91، 92، 95، 98.
ـ معجمية مختصّة تطبيقية: 32*، 45، 50، 53، 66، 68، 79، 80، 91، 97، 98.
ـ معجمية مختصّة نظرية: 32*، 45، 50، 52، 66، 79، 97.
ـ معجمية مصطلحية: 32*.
ـ معجمية نظرية: 11، 12، 81.
ـ معـرّب: 15، 50، 58، 63، 67، 70، 74، 84، 135، 156، 202.
ـ معرّب أدبي: 209.
ـ معرَّف: 149.
ـ معرَّف: 149.
ـ معنىً تأليفي: 35.
ـ معنًى سياقي: 35.
ـ مفاهيم: 30، 36.
ـ مفاهيم دنيا: 57.
ـ مفردات: 11، 17، 21، 22.
ـ مفردة: 26، 34، 36.
ـ مفهوم: 96.
ـ مقالات: 45، 46، 71.
ـ مقالات الخطاب: 83.
ـ مقترضات: 24.
ـ مقترضات معجمية: 50، 72، 74.
ـ مقولات معجمية: 24، 32، 42، 47، 71، 71، 88، 139.
ـ مقولات معجمية تامة: 33، 85.
ـ مقولات مفهومية: 36.
ـ مقولة: 36، 37.
ـ مقولة الأدوات: 85.
ـ مقولة الاسم: 91.
ـ مقولة الصفة: 91.
ـ مقولة الفعل: 89، 91.
ـ مقولية: 71.
ـ مكانز: 30.
ـ مكوّن دلالي: 26.
ـ مكوّن صرفي: 26.
ـ مكوّن صوتي: 26.
ـ منحوتات: 34، 63.
ـ مُهْمل: 21.
ـ مولّد: 15، 54، 55، 58، 59، 65، 67، 71، 132، 134، 135، 138، 156.
ـ نحتْ: 40*، 42، 47، 48، 53، 56، 58، 60 ـ 62، 65، 66، 73، 84.
ـ نسْخ: 42، 49.
ـ نظام الزيادة: 62.
ـ نظرية التراكيب: 5.
ـ نظرية التقليب: 22، 23.
ـ نظرية تولّد الكلمة: 65.
ـ نظرية المعجم: 5، 78.

ـ نظرية المفردات: 5، 12، 21، 78.
ـ نظرية المهمل والمستعمل: 21.
ـ نظرية النحو: 5.
ـ نماذج فصاحية أصلية: 6.
ـ نماذج فصاحية مستحدثة: 6.
ـ نمط صيغي: 25.
ـ نمط صيغي عربي: 62.
ـ نموذج خليلي: 5، 26.
ـ نوع: 36، 37.
ـ هرمية: 36، 37.
ـ هرمية مقولية: 96، 147.
ـ واقع واقعي: 35.
ـ واقع حقيقي: 35.
ـ وحدات دلالية: 36.
ـ وحدات صرفية: 33.
ـ وحدات صرفية معجمية: 33، 34.
ـ وحدات صرفية نحوية: 33، 85.
ـ وحدات صوتية: 33.
ـ وحدات لغوية: 36.
ـ وحدات معجمية تامة: 85.
ـ وحدات معجمية جذعية: 21.
ـ وحدات معجمية عامة: 33، 38، 42، 45، 71، 72، 86، 94، 139، 142.
ـ وحدات معجمية غير تامة: 33، 8.
ـ وحدات معجمية مخصّصة: 33، 38، 40، 42، 45، 50، 72، 79، 83، 86، 88، 94، 95.
ـ وحدات معجمية مركّبة: 48.
ـ وحدات مفهومية: 37.
ـ وحدة دلالية دنيا: 16.
ـ وحدة دلالية رئيسية: 16.
ـ وحدة دلالية عليا: 16.
ـ وحدة صرفية: 34.
ـ وحدة معجمية بسيطة: 34، 47، 48، 62، 73، 140.
ـ وحدة معجمية جذرية: 20، 22*.
ـ وحدة معجمية جذعية: 20.
ـ وحدة معجمية عامة: 32، 43، 44، 72، 78.
ـ وحدة معجمية محتوية: 145.
ـ وحدة معجمية مخصّصة: 32، 43، 44، 71، 76 ـ 78، 139، 140، 142.
ـ وحدة معجمية مركّبة: 34، 10.
ـ وحدة معجمية معقّدة: 34، 48، 140.
ـ الوضع: 31، 45، 68، 79، 92، 95 ـ 97، 131، 132 ـ 142، 143 ـ 155، 218 ـ 221.
ـ وضع المولّدات آلياً: 91.
ـ الوظيفة الأدبية: 32، 71، 78، 79، 137.
ـ الوظيفة الاصطلاحية: 79.
ـ الوظيفة النحوية: 26.

4 ـ فهرس المصطلحات الأعجمية

أ ـ مصطلحات فرنسية

- Affixes: 34.
- Appartenance catégorielle: 16, 24.
- Atome synaxique: 5.
- Catégorie lexicale: 33, 139.
- Composition: 47*.
- Concaténative (Structure): 61.
- Connotation: 32.
- Définition relationnelle: 149.
- Définition substantielle: 152.
- Dénotation: 32.
- Dérivés: 34*.
- Dérivés dénominatifs: 42.
- Dérivés déverbaux: 42.
- Dictionnaire: 11.
- Dissimilation: 41.
- Enoncés: 45
- Expression: 34*, 45, 48.
- Forme morphologique: 25.
- Forme phonologique: 17, 24, 33.
- Génération automatique des néologismes: 91.
- Homonymie: 144.
- Hyperonymie: 145, 149, 150.
- Hyponymie: 150.
- Idéalisations: 147.
- Individu lexical: 146.
- Individu linguistuque: 21.
- Infixes: 34.
- Intrusion: 42*.
- Inventaire: 11.
- Inventaire illimité: 23.
- Lexème complexe: 34.
- Lexème composé: 34.
- Lexicalisation: 40*.
- Lexicographie: 11, 31.
- Lexicologie: 11, 31.
- Locution: 34*.
- Monosémie: 38.
- Morphème: 34.
- Morphèmes grammaticaux: 33.
- Morphèmes lexicaux: 33.
- Morphologie dérivationnelle: 16, 25.
- Morphologie flexionnelle: 16.
- Morphophonologie: 25.
- Néologie: 30.
- Néologie terminologique: 82.
- Néologisme: 138.
- Non- concaténative (Structure): 61.
- Normalisation: 30.
- Préfixes: 34.
- Polysémie: 32.
- Racine: 34.
- Radical: 34.
- Référent (s): 35, 40.
- Répertoire: 11.
- Sémantique congnitive: 9*.
- Signifiant: 35.
- Signification lexicale: 24.

ب ـ مصطلحات انغليزية

- Complex word: 35*.
- Compound word: 35*.
- Conceptology: 30.
- Linguistic computerization: 80.
- Signifié: 35.
- Suffixes: 34.
- Superordonné (s): 36, 150.
- Terme: 32.
- Terminologie: 31, 45.
- Terminographie: 31, 45.
- Thésaurus: 30& 79.
- Unité syntamatique: 34*.

5 ـ فهرس المواد

ـ تقديم 1

1 ـ في النظريّة المعجميّة العربيّة: قراءة في النموذج الخليليّ 5

2 ـ المصطلحيّة وعلم المعجم 30

3 ـ توليد المصطلح العلميّ العربيّ الحديث: القضايا والإشكاليّات 45

4 ـ المعاجم العلميّة المختصّة ودور الحاسوب 78

5 ـ من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلميّ ووضعه وتقييسِه في اللغة العربيّة 99

6 ـ أسُس المعجم العلميّ المختصّ في «الشذور الذهبيّة في الألفاظ الطبيّة» للشيخ محمد بن عمر التونسيّ 126

7 ـ في تحقيق المعاجم العلميّة العربيّة المختصّة: نظرات في معجم حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار لأبي القاسم بن محمد الغساني 156

8 ـ المصطلحات اليونانية واللاتينيّة في كتب الأدوية المفردة المغربيّة والأندلسيّة من القرن الرابع إلى القرن السّابع الهجريّين 186

9 ـ اللفظ الأعجميّ في معجم العربيّة التاريخيّ: ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع 207

10 ـ مشاكل الترتيب المنهجيّة في المعجم العامّ العربي الحديث: تطبيق على «المعجم الوسيط» 222

ـ الفهارس :

1 ـ فهرس أسْماء الأعلام العربيّة والمعرّبة 257

2 ـ فهرس أسْماء الأعلام الأعجميّة 261

3 ـ فهرس المصطلحات العربيّة 262

4 ـ فهرس المصطلحات الأعجميّة 271

5 ـ فهرس الموادّ 273

formation des "mots" et des 'termes"; (d) la génération automatique des néologismes.

Quant à la lexicographie et la terminographie, elles font l'objet des études (6 - 10). Les cinq dernières études portent, en effet, sur le traitement "dictionnarique" du vocabulaire général et du vocabulaire spécialisé. Ce traitement se base généralement sur des "techniques" méthodologiques. Plusieurs questions, concernant ces techniques, sont traitées dans cette deuxième partie du livre. Nous mentionnons en particulier: (a) la constitution du corpus; (b) le classement des entrées lexicales dans le dictionnaire; (c) la définition; (d) l'emprunt lexical.

Ibrahim BEN MRAD

Préface

Les études qui suivent ont été écrites entre 1986 et 1996. Elles se situent dans un cadre théorique général que nous avons défini dans les première et deuxième études. En fait, nous adaptons une théorie générale du lexique se basant sur les "unités lexicales" isolables et ayant leurs propriétés intrinsèques. Ces unités sont de deux genres: celui des "mots" qui forment le vocabulaire général, et celui des "termes" qui forment le vocabulaire spécialisé des sciences et des techniques. Les deux genres d'unités sont similaires: ce sont des entités complexes et abstraites puisque toute unité lexicale doit etre constituée de trois "composantes": une forme phonologique, une forme ou structure morphologique et une signification lexicale ou un concept.

De là résulte, avec évidence, que "la science du lexique" de chaque langue est constituée de deux parties fondamentales: (1) le "lexique général", et (2) le "lexique spécialisé". Chacune de ces deux parties se forme de deux disciplines: une théorique, et une "pratique". Ainsi, la lexicologie est la discipline théorique de la première partie et la terminologie est la discipline théorique de la deuxième. De même, la lexicographie constitue la discipline d'application du lexique général, et la terminographie forme la discipline d'application du lexique spécialisé.

Les études que nous présentons dans ce livre portent donc sur des "questions" relevant de la lexicologie, la lexicographie, la terminologie et la terminographie, appliqées à l'arabe. La lexicologie et la terminologie font les thèmes fondamentaux des trois premières études, mais elles sont aussi abordées dans les études (4) et (5). Parmi les questions traitées dans cette première partie, nous signalons surtout: (a) la théorie "khalilienne" du lexique; (b) la théorie de l'unité lexicale en tant qu'unité indépendante du contexte, ayant ses propriétés intrinsèques; (c) la théorie de la

دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان
لصاحبها : الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود
تلفون: 009611-350331 :Tel / خليوي: 009613-638535 :Cellulaire
فاكس: 009611-742587 :Fax / ص.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقم: 303 / 1000 / 5 / 1997

التنضيد : كومبيوتايب للصف الطباعي الألكتروني

الطباعة : دار صادر ، ص.ب. 10 - بيروت

IBRAHIM BEN MRAD

QUESTIONS DE LEXIQUE

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

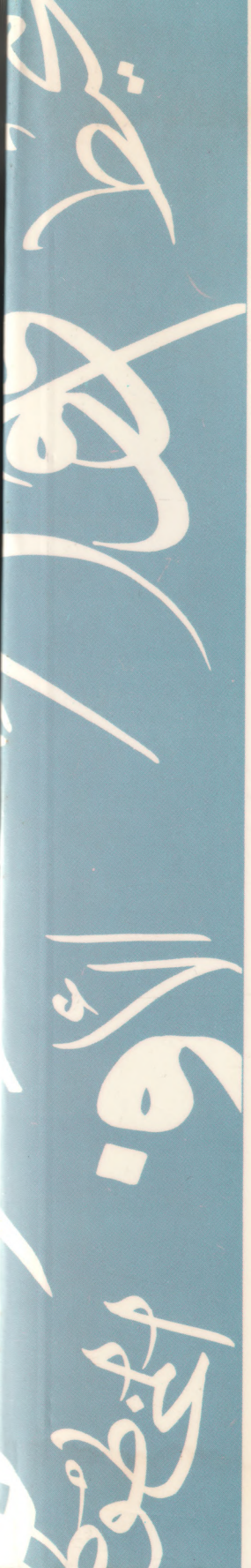

IBRAHIM BEN MRAD

QUESTIONS DE LEXIQUE

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI